المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

**قسم العلاقات الدولية**

أطروحة موسومة بـ:

# السياسية الخارجية الجزائرية تجاه دول الجوار في ظل التحولات الإقليمية الراهنة

**أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم السياسية**

**تخصص:** دراسات دولية.

**إعداد الطالبة:**
سارة بوحادة.

**إشـــراف:**
د.منصور لخضاري.

**الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة:**

| | | |
|---|---|---|
| – د.محمد كريم خيدر | رئيسا | المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية |
| – د. منصور لخضاري | مشرفا ومقررا | المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية |
| – د.علي ربيج | عضوا مناقشا | المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية |
| – د. طارق تاحي | عضوا مناقشا | المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية |
| – د. عبد الوهاب عمروش | عضوا مناقشا | جامعة بومرداس |

2019/2018

# الإهداء

إلى من نزلت في حقهم الآية الكريمة.

**بسم الله الرحمن الرحيم**

**"وَقَضَى رَبُّكَ أَلا تَعْبُدُوا إِلا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَاناً".**

إلى من حملتني وهنا على وهن إلى منبع المودة والحنان إلى من تحت قدميها جنات الرحمن إلى من علمتني السير في هذه الحياة إلى التي عانت لتشهد هذه اللحظة في حياتي إلى من تعجز عن وصفها الكلمات أمي قرة عيني .

إلى من أحمل اسمه بكل عز وافتخار الذي زرعني بيده وسقاني بمشاعره لأتعلم الحياة وظل في حياتي رمز التضحية والعطاء وشعاعا ينير لي حياتي إلى الذي سهر على تربيتي وتعب في سبيل تعليمي،أبي الكريم.

أطال الله في عمرهما وأدامهما تاجا فوق رأسي.

إلى روح جدتي رحمها الله.

إلى أختي.

إلى شمعتا قلبي إخوتي .

إلى كل أصدقاء دربي .

إلى كل طلبة وأساتذة العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

إلى كل من ساعدني ووجهني وأرشدني .

# شكر وتقدير

أشكر الله العلي القدير الذي وفقني لإتمام هذا العمل

أتقدم بشكري الخالص إلى أستاذي الفاضل :الدكتور- منصور لخضاري-

الذي تكرم بتأطيري وتوجيهي وإرشادي وعلى رحابة صدره وسعة أفقه طيلة أيام إنجاز هذا

العمل فله كل الشكر والتقدير وكامل الإحترام.

كما أشكر كل من ساعدني في إعداد هذا البحث أساتذتي الأفاضل وزملائي الأعزاء.

# خطة الدراسة

**مقدمة.**

**الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة الخارجية الجزائرية.**

**المبحث الأول:** نظريات العلاقات الدولية المفسرة للسياسة الخارجية الجزائرية .

المطلب الأول: النظرية الواقعية والواقعية الجديدة.

المطلب الثاني: النظرية الليبرالية.

المطلب الثالث: نظرية الدور.

**المبحث الثاني:** محددات السياسة الخارجية الجزائرية .

المطلب الأول: المحددات الداخلية.

المطلب الثاني: المحددات الخارجية.

**المبحث الثالث:** مبادئ وأهداف السياسة الخارجية الجزائرية .

المطلب الأول: مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية.

المطلب الثاني: أهداف السياسة الخارجية الجزائرية.

**المبحث الرابع:** مؤسسات صنع السياسة الخارجية الجزائرية .

المطلب الأول: المؤسسات الرسمية .

المطلب الثاني: المؤسسات غير رسمية.

**الفصل الثاني: الأهمية الإستراتيجية لدول الجوار الجزائري.**

**المبحث الأول:** الأهمية الجيوسياسية لدول الجوار الجزائري.

المطلب الأول: دول الجوار المغاربي (المغرب العربي).

المطلب الثاني: دول الساحل الإفريقي (مالي والنيجر).

**المبحث الثاني:** الأهمية الجيو إقتصادية.

المطلب الأول: دول الجوار المغاربي.

المطلب الثاني: دول الساحل الإفريقي (مالي والنيجر).

**المبحث الثالث:** الأهمية الحضارية.

المطلب الأول: دول الجوار المغاربي.

المطلب الثاني: دول الساحل الإفريقي (مالي والنيجر).

**الفصل الثالث: التحولات الإقليمية وإنعكاساتها على الجزائر.**

**المبحث الأول:** دول الجوار المغاربي.

المطلب الأول: الأزمة التونسية.

المطلب الثاني: الأزمة الليبية.

**المبحث الثاني:** دول الساحل الإفريقي (مالي والنيجر).

المطلب الأول: الأزمة في مالي.

المطلب الثاني: الأوضاع في النيجر.

**المبحث الثالث:** إنعكاسات التحولات الإقليمية على الجزائر.

المطلب الأول: الإنعكاسات السياسية والأمنية.

المطلب الثاني: الإنعكاسات الإجتماعية.

**الفصل الرابع: السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دول الجوار ومستقبلها.**

**المبحث الأول:** إستراتيجيات الجزائر اتجاه التحولات الإقليمية.

المطلب الأول: على المستوى الثنائي.

المطلب الثاني: على المستوى المتعدد الأطراف.

**المبحث الثاني:** تحديات السياسة الخارجية الجزائرية.

المطلب الأول: التحديات الداخلية.

المطلب الثاني: التحديات الإقليمية .

المطلب الثالث: التحديات الدولية .

**المبحث الثالث:** مستقبل السياسة الخارجية الجزائرية.

المطلب الأول: السيناريو الإتجاهي (بقاء الوضع على حاله) .

المطلب الثاني: السيناريو التفاؤلي (تغيير الوضع نحو الأحسن).

المطلب الثالث: السيناريو التشاؤمي( تغيير الوضع نحو الأسوأ)

**الخاتمة**

# مقدمة

تعتبر السياسة الخارجية أحد فروع العلاقات الدولية، والتي تعد بدورها حقلا واسعا من حقول العلوم السياسة، والإطار العام والشامل الذي يمكننا من فهم وتفسير سلوكات مختلف الدول وتوجهاتها في مختلف مراحل إتخاذ القرار.

كما تعرف بأنها جزء من النشاط الحكومي الموجه نحو الخارج الذي يعالج بنقيض السياسة الداخلية مشاكل تطرح في ما وراء الحدود، ويتضمن هذا النشاط الحكومي البرامج، الأهداف والأنشطة، فلتحقيق السياسة الخارجية لدولة ما لا بد من تعميق أهدافها عامة.

فنظرا للموقع الجيواستراتيجي للجزائر والإمكانات التي تتمتع بها على المستوى القاري لا بد أن يكون لها دور فعال اتجاه دول الجوار في عدة مجالات تحقيقا لعدة أهداف تتناسب ومؤهلاتها المختلفة.

فمنذ الإستقلال والجزائر تعمل على إيجاد مكانة متميزة على المسرح الدولي وجوارها خاصة بإعتبارها جزءا لا يتجزأ منه، مما دفع صانع السياسة الخارجية أن يصنع سياسة خارجية متوافقة مع مبادئ السلم، الأمن، التنمية والمصلحة الوطنية للدولة، وحل مشاكل دول الجوار سواءا على المستوى الثنائي أو على مستوى المؤسسات والبنى الجهوية.

فعلى الرغم من التحديات التي تواجه السياسة الخارجية الجزائرية داخليا وخارجيا فهي تسعى جاهدة لتحقيق الأمن والسلم في المنطقة وفقا لمبادئها، خاصة بعد ظهور التحولات الإقليمية بدءا بالإحتجاجات الشعبية في كل من تونس، المغرب، وموريتانيا وصولا لتأزم الأوضاع في شمال مالي وليبيا، مما أدى لظهور تهديدات جديدة تهدد الدولة الجزائرية.

فأمام هذا التطور للأوضاع الإقليمية وتسارع وتيرتها، تهدف هذه الدراسة للبحث عن السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دول الجوار في ظل هذه الأوضاع، والكشف عن التحديات التي تواجهها بهدف الحفاظ على أمنها ومصلحتها الوطنية، من خلال تبني إستراتيجيات مختلفة تتوافق ومبادئ وأهداف

سياستها الخارجية والمحافظة على مكانتها الإقليمية والدولية، ومنه يمكننا إعطاء تقييم وتصور مستقبلي للسياسة الخارجية للجزائر اتجاه دول الجوار.

**1- <u>أهمية الموضوع :</u>** نظرا لتحولات الجيوسياسية التي شهدتها دول الجوار الجزائري في نهاية 2010، وتحول بعض منها إلى نزاعات مسلحة أدت إلى ظهور تداعيات سلبية على دول الجوار عامة والجزائر بشكل خاص، بتنامي نشاط الجماعات الإرهابية في المنطقة، وانتشار الأسلحة وتهريبها، وتزايد عدد اللاجئين والمهاجرين غير شرعيين.

فالوضع السائد في المنطقة فرض على الجزائر إتخاذ مجموعة من الإستراتيجيات لحل الأزمات ومكافحة التحديات المختلفة، وفقا لمبادئ سياستها الخارجية، فتكمن أهمية دراسة السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دول الجوار في الكشف عن مدى ثبات السياسة الخارجية الجزائرية في ظل التغيرات الإقليمية، وما مدى قدرتها على التكيف معها.

**2- <u>أسباب اختيار الموضوع :</u>** تبرز أسباب إختيار الموضوع في محورين: الأول أكاديمي والثاني عملي:

**1- الأسباب الموضوعية :**

- الوعي بالأهمية الإستراتيجية التي تحظى بها منطقة الجزائر في إفريقيا خاصة بعد الأحداث التي شاهدتها المنطقة مؤخرا.
- أهمية الموضوع في حد ذاته أصبح يلقى إهتماما واسعا داخل الأوساط الأكاديمية.
- إرتباط التحولات الإقليمية بدول الجوار بالأمن الوطني الجزائري.
- ندرة البحوث والدراسات المهتمة بتحليل وتفسير السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دول الجوار.

- الأهمية الإستراتيجية لدول الجوار بالنسبة للقوى الدولية، مما جعلها محل إستقطاب العديد من التدخلات الأجنبية المهددة للجزائر.

**2. الأسباب الذاتية:** المتمثل في الميول الشخصي لدراسة موضوع يتميز بالديناميكية والحيوية ، بالإضافة لمحاولة الكشف عن أهم تحديات السياسة الخارجية الجزائرية والوصول إلى الحقائق، متجاوزة مرحلة الوصف والتفسير وصولا إلى التحليل المعمق والأفاق المستقبلية لها للتوصل إلى نتائج يمكن إستخدامها في بحوث أخرى .

2- **<u>أدبيات الدراسة :</u>** على الرغم من أهمية الموضوع إلا أن حقل الدراسات المعرفية يفتقر للسياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دول الجوار، أما عن الدراسات القليلة الكم المعالجة للموضوع نجد:

- كتاب **محمد بوعشة** "**الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الأثيوبية الإريثيرية**": تطرق إلى الوساطة الجزائرية لحل النزاع الأثيوبي الإريثيري. كتاب "**الدبلوماسية الجزائرية والأزمة الكبرى في الإستراتيجية الدولية إحباط طموح قوة إقليمية افتراضية**": ركز فيه أكثر على المستوى الدولي.
- **كتاب صالح بن قبي** "**الدبلوماسية الجزائرية بين الأمس واليوم**": ركز على النشاط الدبلوماسي الجزائري بالأمس واليوم، وبعض الشخصيات والهيئات التي إضطلعت بمهام هذا النشاط وعملت على التعريف بالجزائر في المحافل الدولية.
- كتاب Nicole Grimaud « **la politique extérieure d'Algérie** »: إعتبر الجزائر كقوة مغاربية تقود الجهود من أجل الوحدة المغاربية اتجاه المشرق.
- كتاب **Slimane cheikh** « **l'Algérie porte de l'Afrique** »: تحدث عن الدبلوماسية الجزائرية أثناء الثورة التحريرية وفي العشرية الأولى بعد الاستقلال.

- **احمد بن فليس " السياسة الخارجية للثورة الجزائرية الثوابث و المتغيرات 1954-1962** "**أطروحة دكتوراه:** تطرق إلى ثوابت ومتغيرات السياسة الخارجية الجزائرية في وأثناء الثورة التحريرية .
- **دالع وهيبة، "السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه الساحل الإفريقي 1999-2014"** **أطروحة دكتوراه:** خصصت هذه الدراسة بدول الساحل الإفريقي فقط.
- **بونقطة مسعود، "البعد الأمني في السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه المغرب العربي"** **أطروحة دكتوراه:** ركزت هذه الدراسة على الجانب الأمني للسياسة الخارجية الجزائرية وبالتحديد دول المغرب العربي.
- **أطروحة دكتوراه لـ**Bomezrag Benyoce ، **«la diplomatique africaine de l'Algérie bilan et perspectives 1958-2008 » , thèse the Doctorat** 2009 تطرق إلى السياسة الخارجية اتجاه إفريقيا منذ 1962 إلى 2008 مع التركيز أكثر على الوساطة الجزائرية إتجاه النزاع في مالي.

3- **إشكالية الدراسة :**

ظهرت عدة تحولات إقليمية بدول الجوار في كل من تونس، ليبيا، المغرب وصولا لمالي بهدف التحرر من النظم الإستبدادية وتحقيق الديمقراطية.

ونتيجة لما أفرزته هذه التحولات من تحديات سياسية وأمنية خطيرة، فرضت على الجزائر وضعها ضمن أولويات سياستها الخارجية، فسعت إلى التكيف مع هذه الأوضاع، وتكثيف جهوده لمواجهتها وتحقيق أمن وإستقرار المنطقة، وهذا ما يدفع للبحث عن السياسة الخارجية اتجاه هذه التحولات إنطلاقا من الإشكالية التالية: **إلى أي مدى استطاعت السياسة الخارجية الجزائرية التكيف مع التحولات الإقليمية التي شهدتها دول الجوار؟**

وتتصل بهذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية التي تثيرها الدراسة:

– ما هي مبادئ ومرتكزات السياسة الخارجية الجزائرية؟ وما هي محدداتها الداخلية والخارجية والمؤسسات التي تسهر على صنعها؟

– في ما تتمثل الأهمية الإستراتيجية لدول الجوار؟

– ما هي أهم السياسات التي تبنتها الجزائر للحفاظ على مكانتها الإقليمية ؟ ما مدى تطابقها مع مبادئ سياستها الخارجية؟ وما هي أهم التحديات التي تقف أمامها؟

– ما هو مستقبل السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دول الجوار في ظل التحديات المطروحة؟

**– حدود الإشكالية :**

*** الحدود المكانية :** البعد المكاني: دول الجوار الجزائري والمتمثلة في سبعة دول تونس–ليبيا– موريتانيا –النيجر– مالي –المغرب والصحراء الغربية .

- **الحدود الزمنية :** 2010 بداية الإحتجاجات الشعبية في تونس إلى غاية 2017.

**4–فرضيات الدراسة:** لتحليل إشكالية الدراسة إفترضنا الفرضية المركزية التالية:

**يرتهن التغير في توجهات السياسة الخارجية الجزائرية بمدى تكيفها مع التحولات الإقليمية .**

ويمكن توضيح ذلك من جملة من الفرضيات الفرعية:

- تقوم السياسية الخارجية الجزائرية على مبادئ ثابتة تختلف محدداتها عبر الزمن .
- ترتبط السياسية الخارجية الجزائرية بمدى قدرة الجزائر على الإدراك الشامل والعميق لخصوصيات دول الجوار.
- كلما كانت السياسة الخارجية الجزائرية قائمة على مبادئها الأساسية كلما إستطاعت التكيف مع الأوضاع الراهنة .

**5-منهجية الدراسة :** تستدعي الدراسة أكثر من منهج أهمها **المنهج التاريخي** الذي يساعد على وضع الظاهرة في محيطها وظروفها الأساسية، من خلال توضيح مسار التحولات الإقليمية الراهنة.

ويضاف إلى ذلك **المنهج الوصفي** لوصف توجهات السياسة الخارجية الجزائرية وأهم تحدياتها في ظل التحولات الإقليمية، و**منهج تحليل المضمون** من خلال تحليل أهم المقاربات والقرارات المتخذة من طرف الوحدات السياسية.

**6-تحديد المصطلحات :**

**1-تعريف السياسية الخارجية:** تعددت تعريفات السياسة الخارجية نتيجة لتعدد الزوايا والرؤى المتنوعة، وإختلافها من دولة إلى أخرى، وتنوع القضايا والمجالات التي تواجهها ويمكن ملاحظة ذلك من خلال التعريفات التالية:

**جيمس روزنو james N Rosenau:** يعرف السياسة الخارجية بأنها: " مجموعة التصرفات السلطوية التي تتخذها أو تلتزم بإتخاذها الحكومات، إما للمحافظة على الجوانب المرغوب فيها في البيئة الدولية أو لتغير الجوانب غير المرغوبة.[1]

**تشارلز هيرمان chares herman :**"تلك السلوكيات الرسمية المتميزة التي يتبعها صانعوا القرار الرسميون في الحكومة أو من يمثلونهم، والتي يقصدون بها التأثير في سلوكيات الوحدات الدولية الخارجية".[2]

[1]James N.Rosenau,"comparing foreign policies :why, what ,how", in jamames Rosenau **comparing foreign policies :theories, finding methods.** ( new York: sage publications, 1974).p6.

[2] Fréderic charillon, **politique étranger :Nouveaux regards.** (paris : presse de la fondation Nationale des science politique 2002).p3.

**حامد ربيع** :" منهج للعمل أو مجموعة من القواعد أو كلاهما، تم إختباره للتعامل مع مشكلة، أو واقعة معينة حدثت فعلا، أو تحدث حاليا، أو يتوقع حدوثها في المستقبل".[1]

**تعرف السياسة الخارجية بأنها:" مجموعة من الإجراءات والوسائل التي تستخدمها الدولة في علاقاتها الخارجية لتحقيق أهدافها".**

**2-تعريف الدبلوماسية:** هو مصطلح يوناني مشتق من الكلمة **(diplôma)** وتعني يطوي: التي كانت تطلق على بعض الوثائق الرسمية الصادرة عن الرؤساء السياسيين للمدن بالمجتمع اليوناني القديم، وتمنح إلى أشخاص، فترتب لهم بموجبها إمتيازات خاصة[2]، وهناك عدة تعريفات للدبلوماسية :

عرفها **هارولد نيكولسون** في كتابه حول **الدبلوماسية** بأنها :" إدارة العلاقات الدولية عن طريق التفاوض والأسلوب الذي تنظم وتوجه به هذه العلاقات، بواسطة السفراء والمبعوثين وعمل الدبلوماسي وفنه".[3]

الدبلوماسية في معناها الشامل :" العملية الكاملة التي تقيم عبرها الدول علاقاتها الخارجية، أنها وسيلة الحلفاء للتعاون، ووسيلة الخصوم لحل النزاعات دون اللجوء للقوة .أما المعنى الضيق فهي تطبيق للسياسة الخارجية ومختلفة عن صنع السياسة بمعنى قد يؤثر الدبلوماسيون في السياسة لكن مهمتهم الأساسية هو التفاوض مع ممثلي الدول الأخرى .[4]

---

[1] حامد ربيع، **نظرية سياسة الخارجية**.(القاهرة:مكتبة القاهرة الحديثة، د.ت.ن)، ص07.

[2] غازي حسين صبارني،"**الدبلوماسية المعاصرة لدراسة قانونية**.(عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط.01 ،2003)، ص110.

[3] قاسم خضير عباس،"**المبادئ الأولية في القانون الدبلوماسي**".(بيروت: الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع، ط 01، 2009)،ص16.

[4] مارتن غريفيش وتيري اوكالاسان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**.(دبي: مركز الجامع للأبحاث، ط01، 2002)، ص.203.

7- **صعوبة الدراسة:** كل الدراسات تعتنقها صعوبات ومن أهم الصعوبات التي واجهتنا في هذه الدراسة :

- نقص الأدبيات الخاصة بتحليل السياسة الخارجية الجزائرية خاصة في الفترة الأخيرة، ووجود مقالات صحفية وإلكترونية تتحدث بشكل عام بعيدا عن التحليل الموضوعي والأكاديمي. الأمر الذي أدى إلى صعوبة إنتقاء الأفكار والمعلومات العلمية.
- حداثة الموضوع وصعوبة التوصل إلى إحصائيات جديدة والإلمام بكل التغيرات، مما يفرض التتبع اليومي للأحداث المتسارعة، خاصة في وصف وتحليل التحولات الإقليمية التي لازالت متواصلة وخاضعة لمجموعة من التغيرات المتشابكة مما يصعب تحليلها.

## 8-تفصيل الدراسة :

تتوزع هذه الأطروحة وفقا للمنطق المنهجي المتضمن لمقدمة وأربعة فصول وخاتمة.

يعالج **الفصل الأول** الإطار النظري للسياسة الخارجية الجزائرية. بالتركيز على أهم نظريات العلاقات الدولية المفسرة للسياسة الخارجية الجزائرية، محدداتها، ومبادئها وأهدافها، إضافة إلى مؤسسات صنع السياسة الخارجية الجزائرية، وجاء هذا الفصل كمدخل أساسي لفهم السياسة الخارجية الجزائرية بصفة عامة.

أما **الفصل الثاني** إحتوى على الأهمية الجيوسياسية لدول الجوار الجزائري، نظرا لما تكتسبه هذه الدول من أهمية جغرافية، وإقتصادية، وحضارية بالنسبة للجزائر.

ويعرض **الفصل الثالث** التحولات الإقليمية التي شهدتها الدول المجاورة بدءا بالثورة التونسية والأزمة في ليبيا، وأهم الإحتجاجات في المغرب وموريتانيا، وصولا للأزمة في شمال مالي وبعض الإحتجاجات والمشاكل الإجتماعية في النيجر، مما إنعكس على الجزائر فجاء هذا الفصل كدراسة وصفية لأهم التحولات التي شهدتها دول الجوار، وتحليل إنعكاساتها المختلفة على الدولة الجزائرية.

أما **الفصل الرابع** عالج توجهات السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دول الجوار، وأبرز التحديات المختلفة المجابهة لهذه السياسة، إضافة إلى دراسة مستقبل السياسة الخارجية الجزائرية.

وفي الأخير توجت الدراسة **بخاتمة** تم إستخلاص أهم النتائج المتوصل إليها من خلال عميلة البحث، يمكن إستخدامها في أبحاث أخرى.

# الفصل الأول:
# الإطار النظري
# للسياسة الخارجية الجزائرية.

السياسة الخارجية هي تلك العملية التي تتفاعل فيها السياسات الخارجية للدول، التي تعبر عن الأهداف التي تصبوا إليها الدولة في سياقها الخارجي، من خلال مجموعة من الوسائل الرسمية وغير الرسمية.

وفي دراستنا للإطار النظري للسياسة الخارجية الجزائرية، جرى التركيز على أهم نظريات العلاقات الدولية المفسرة للسياسة الخارجية، التي تساعد على فهم العناصر الأساسية المكونة للبيئتين الداخلية والخارجية، ووصف وتفسير السياسة الخارجية الجزائرية التي تبنت مجموعة من المبادئ والثوابت المرجعية المستوحاة من المرجعيات الوطنية والدولية، موجهة لسلوكياتها الخارجية، بهدف تحقيق أهداف متنوعة تخدم مصلحتها الوطنية.

لفهم وتحليل السياسة الخارجية الجزائرية لا بد من تحليل وتفسير مؤسسات صنع القرار الخارجي الرسمية وغير الرسمية، وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا الفصل بالتركيز على :

- نظريات العلاقات الدولية المفسرة للسياسة الخارجية الجزائرية.
- محددات السياسة الخارجية الجزائرية.
- مبادئ وأهداف السياسة الخارجية الجزائرية.
- مؤسسات صنع القرار للسياسة الخارجية الجزائرية.

**المبحث الأول: نظريات العلاقات الدولية المفسرة للسياسة الخارجية الجزائرية.**

إن السياسة الخارجية كإطار معرفي هي علم يعنى بواقع السلوكيات الخارجية للوحدات الدولية وإستقرائها بإستخدام المناهج العلمية، من أجل التفسير والتنبؤ.[1] فلا يمكننا فصل السياسة الخارجية عن نظرية العلاقات الدولية فهي ظاهرة قابلة للوصف، التفسير والتنبؤ. ففي هذا المبحث سنتطرق إلى أهم نظريات العلاقات الدولية المفسرة للسياسة الخارجية الجزائرية.

**المطلب الأول: النظرية الواقعية والواقعية الجديدة.**

تعد النظرية الواقعية أكثر النظريات إتصالا بالواقع الدولي، والتي جاءت كرد فعل على الإتجاه الأخلاقي لدراسة وتحليل ما هو قائم في العلاقات الدولية وخصوصا سياسة القوة والحرب؛ حيث وصفت بأنها : "في جوهرها محافظة، وتهتم بدراسة الواقع، وحذرة وتشك في المبادئ المثالية وتهتم بدروس التاريخ، وغالبا ما تنظر للسياسة الدولية بتشاؤم وليس بتفاؤل لا يدل على فشلها بقدر ما هو تقرير لحالتها".[2]

يرفض الواقعيون فكرة المثاليين القائلة بأن هناك تناسق في المصالح بين الأمم، بل يؤكدون أن هناك تضارب، حيث تدخل هذه الأمم في صراع يقود للحرب، كما يرون بأن الطبيعة البشرية للإنسان ثابتة يصعب تغييرها فالإنسان يميل إلى الشر والخطيئة وإمتلاك القوة.

[1] رياض حمدوش، **تأثير السياسة الخارجية الأمريكية على عملية صنع القرار في الاتحاد الأوروبي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001**.(أطروحة دكتوراه، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة، 2012)، ص.08.

[2] أحمد علي سالم، "القوة والثقافة وعالم ما بعد الحرب الباردة: هل باتت المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية شيئا من الماضي". بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،**المجلة العربية للعلوم السياسية**، (ع.20، خريف 2008)، ص119.

ونتيجة لصعوبة تحقيق السلم عن طريق القانون الدولي والتنظيم الدولي أصبح من الضروري البحث عن طرق أخرى كتوازن القوى مثلا، فهي ترى أنه عند تساوي القوة بين مجموعة من الدول يتعذر على إحداها أن تسعى إلى الهيمنة.[1]

ومن أبرز روادها **نيكولا ميكافيللي Nicollo Machiavelli وهانس مورغانتو Hans Morgenthau**، يرى ميكيافلي بأن هدف الحاكم هو ضمان أمن الدولة وبقائها، أما فيما يخص الدبلوماسية فهو يرى بأنها كلمة رقيقة تخفي خلفها شريعة الغاب في الميدان الدولي،[2] ويقول: "عليك أن تدرك أن ثمة سبيلين للقتال، إحداهما بواسطة القانون والأخر عن طريق القوة، فعلى الأمير أن يعرف كيف يستخدم الطريقين معا للوصول إلى الهدف الأساسي".[3]

أما **هانس مورغانثو:** وضع أسس ومبادئ الواقعية التقليدية في كتابه "**السياسة بين الأمم**" (1959) كالآتي:[4]

- العلاقات الدولية تحكمها قواعد قانونية موضوعية كامنة في الطبيعة البشرية.
- القائد السياسي يفكر ويتصرف وفقا للمصلحة القومية.
- تتحدد المصلحة القومية بالقوة،[5] فهي مفهوم موضوعي غير قابل للجدل، وغير متغير أي أنها ثابتة لكل الدول.
- ضرورة فصل المبادئ الأخلاقية على سلوك الدول لتحقيق عمل سياسي ناجح.

---

[1] سعد توفيق حقي، **مبادئ العلاقات الدولية**.( الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، ط.01، 2012)، ص93.

[2] موريس فرادوارد، **موسوعة مشاهير العالم: أعلام الفكر السياسي**.(بيروت: درا الصداقة العربية، ط.01، ج.05، 2002)، ص.35.

[3] نيكولاس ميكيافيللي، **الأمير**، تر. أكرم مؤمن. ( القاهرة: مكتبة ابن سينا للنشر والتوزيع، 2004)، ص.13.

[4] عادل زقاغ، "**النقاش الرابع بين المقاربات النظرية والعلاقات الدولية**". (أطروحة دكتوراه، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة باتنة، 2009)، ص.61.

[5] Atoine gazao, **L'essentiel Des Relations Internationales**.(Paris : Galino, Ed.05, 2009), PP.18 ,19.

-رفض التطابق بين التطلعات الأخلاقية وقوانين علم السياسية المستقل بذاته.

-سلوك الدولة تحكمه عوامل ثابتة غير قابلة للتغيير.

- فوضوية النظام الدولي ناتجة عن غياب سلطة مركزية تحتكر القوة، فالمبادئ والأخلاقيات والقوانين الدولية ليس لها تأثير على النظام الدولي.

تعتبر القوة، ميزان القوة والمصلحة الوطنية من المفاهيم المركزية في الفكر الواقعي على النحو التالي:[1]

- القوة: تعرف بأنها: "القدرة على حمل الآخرين على أن يفعلوا ما نريدهم أن يقوموا به، على إفتراض أن هذا مختلف بطريقة ما عما يرغبون هم بعمله، وذلك بإستخدام التهديد وبإستخدام العقوبات إذا لزم الأمر".[2]

كما تعرف بأنها القدرة على التأثير في الآخرين ودفعهم لتحقيق ما نريد، والوقوف والتصدي لتأثيرات الآخرين. والقوة التي تعنيها التحليلات الواقعية هي النتاج النهائي لعدد كبير من المتغيرات والتفاعل الذي يتم بين هذه العناصر هو الذي يحدد في النهاية قوة الدولة.[3]

فحسب **هانس مورغانثو** فإن للقوة ثلاث مهام رئيسية: كعلة مسببة أي أنها تعد سببا مباشرا للسيطرة، وكهدف أي صراع من أجل القوة، وكوسيلة أي هي أداة لبلوغ الغايات المرجوة.[4]

- المصلحة الوطنية: عرفها" بأنها المقياس الدائم الذي يمكن على أساسه تقويم وتوجيه العمل السياسي".

كما صنفها إلى عدة أصناف كالتالي:

---

[1] ناصيف يوسف حتي، **النظرية في العلاقات الدولية**. (لبنان: دار الكتاب العربي، 1985)، ص.25.

[2] إسماعيل عبدالفتاح عبدالكافي، **الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية**. (د.م.ن، د.د.ن، د.ت.ن)، ص.337.

[3] أنور محمد فرج، **النظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة**. (السليمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2007)، ص.229.

[4] ملحم قربان، **الواقعية السياسية**.(بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1971)، ص.84.

1- المصالح العليا: هي المحدد لسلوك أي دولة، تتضمن الحفاظ على الوحدة الجغرافية والسياسية، الهوية الثقافية، اللغة، المعتقد، بقاء الأمة ضد أي تهديد خارجي.

2- المصالح الثانوية: حماية مصالح المواطنين في الخارج.

3- المصالح المتغيرة: تتغير بتغير الأشخاص، صناع القرار، أراء المسؤولين، الرأي العام، السياسة الحزبية.

4- المصالح العامة: تتمثل في التوجهات العامة للسياسة الخارجية في عدة مجالات.

5- المصالح الدائمة: وهي المصالح الثابتة للدولة.

6- المصالح الخاصة: محددة في الزمان والمكان.[1]

- ميزان القوى: يوصف بأنه حالة من التوزيع المتوازن وشبه المتوازن للقوة بين الدول المشكلة للنظام السياسي الدولي في فترة زمنية معينة، بحيث لا يصبح هناك طرف بإمكانه فرض إرادته المطلقة على الأطراف الأخرى.[2] وهو سياسة ترمز إلى المدرسة الواقعية في السياسة الدولية، فعند سعي الدول للحفاظ على وجودها وأمنها ومركزها الدولي من خلال عملية الصراع على إكتساب القوة فإن محصلة هذه القوى تحقق توازنا، وهي في نفس الوقت سلاح في تنظيم إستخدام القوة والسيطرة عليها.[3]

أما فيما يخص السياسة الخارجية فيعتبرها **مورغانثو** عملية ترشيدية عقلانية توفق بين الوسائل المتاحة والأهداف، فهو يرى بأن السياسة الخارجية عقلانية لأنها تسعى دائما لتعظيم القوة والمصلحة الوطنية.[4]

---

[1] عامر مصباح، **الإتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية**. (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط.02، 2010)، ص.148.

[2] إبراهيم أبوالخزام، **الحروب وتوازن القوى**. ( ليبيا: دار الكتب الوطنية، ط.02، 2009)، ص. 259.

[3] خليل حسن، **العلاقات الدولية النظرية والواقع الأشخاص والقضايا**.(بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ط.01 ،2011)، ص.146.

[4] جهاد عودة، **النظام الدولي: نظريات وإشكاليات**. (القاهرة: دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005)، ص.30.

أما فيما يخص **الواقعية الجديدة** ظهرت على أنقاض الواقعية التقليدية فجاءت لإعادة تنظيمها، هيكلتها وتحديدها ومن أبرز روادها **روبرت كيوهان Robert Keohane** و**جوزيف ناي Josef Nay**، **كينث والتر Kenneth Waltz** حاولوا إجراء تعديلات نظرية على الواقعية التقليدية، حيث أبقت على المفاهيم الأساسية لهذه الأخيرة كدور الدولة، أهمية القوة، ميزان القوة والمصلحة الوطنية إلا أنها أكثر تطورا من الواقعية التقليدية من خلال إنفتاحها على حقول العلوم الاجتماعية الأخرى وإستفادتها منها، فهي تفسر سبب الصراع بالفوضى التي تميز النظام الدولي بإعتبار أن الدولة موجودة في نظام دولي تغيب فيه حكومة عالمية، مما يوجب على الدولة إتخاذ مختلف السلوكات لزيادة قوتها والدفاع عن نفسها من أجل البقاء.[1]

كما يعرفون القوة بأنها تجميع قدرات الدولة العسكرية، الإقتصادية، والتكنولوجيا لتحديد سلوكها الخارجي، أي أن تجميع القوة ليس بهدف تعظيم القدرة وإنما لإستقلالية سلوك الدولة، وإحراز التوازن على المستوى الدولي.[2]

أما عن المرتكزات الأساسية للواقعية الجديدة فهي كالتالي:

- **فوضوية النظام الدولي:** تعني الفوضى بحسب **كنيث والتز Kenneth Waltz** إنعدام وجود سلطة مركزية عليا تقوم بالتحكم وإدارة شؤون العالم، وتفرد قواعد للتحرك على باقي الدول، أي لا توجد حكومة مركزية تحكم العلاقات الدولية. وفي ظل هذه الفوضى يبقى الهدف الأساسي للدولة هو العمل على حفظ البقاء والأمن وتعظيم نطاقها.[3]

---

[1] Jean jaques roche, **théories des relations internationales** .(paris :édition Montchrestien , 5 eme ,2004)pp39-40.

[2] مبروك غضبان، **المدخل للعلاقات الدولية**. (الجزائر : دار الفكر العربي ،2007)، ص 324.

[3] أحمد محمد أبوزيد، "كينيث والتز: خمسون عاما من العلاقات الدولية 1959-2009: دراسة إستكشافية"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية (ع،27خريف2010)، ص.106.

- **الدولة كفاعل أساسي ووحدوي وعقلاني:** الدولة فاعل أساسي في السياسة الدولية، ومركز العلاقات ما بين الدول خاصة بعد إتجاهها لفهم بيئتها الخارجية، مما يفرض عليها زيادة محددات قوتها لحماية نفسها ومصالحها، على حد تعبير **هنري كيسنجر**: "تبدأ السياسة الخارجية حينما تنتهي السياسة الداخلية"،[1] بمعنى يعتمدون على الدولة من خلال سياستها الخارجية وليس من خلال سياستها الداخلية، ففي نظر والتز تلعب الدولة دورا اندماجيا في عملية الحفاظ على توازن القوى. كما تحاول تفسير التفاعلات بين وحدات النظام الدولي والنتائج المترتبة عنها[2].
- **العوامل الداخلية ليست مهمة في تفسير السياسة الدولية:** ترى ضرورة فصل السياسة الداخلية والخارجية ونفي أي علاقة بينهما، هو ما دافع عنه **كينث والتز** بقوله :"تفقد نظرية العلاقات الدولية طبيعتها عندما تتداخل الخصائص القطرية للدولة كأداة تفسيرية للسلوك الخارجي".[3] أي انه فصل السياسة الخارجية عن الداخلية واختصرها ضمن الأطروحات النسقية الدولية بإعتبار النسق الدولي هو الذي يحدد طبيعة السلوك الخارجي للفواعل الدولية[4].

أما بخصوص نظرة الواقعيين الجدد للسياسة الخارجية، قدم **كينث والتز** في كتابه "**نظرية العلاقات الدولية**" مفهوما جديدا للسياسة الخارجية يقوم على فهم النظام الدولي، وسماته البنيوية، لشرح وتفسير سلوكيات الدول، حيث يرى أن الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي هي التي تدفع الدول إلى تبني قرارات عقلانية، إنطلاقا من دراسة تحليلية لمختلف الأحداث الدولية، بمعنى لتحليل السياسة الخارجية لدولة ما

---

[1]James N. Rrosneau, **international politics and foreign policy**.(new york: the free press, 1969)p.261.

[2]جندلي عبد الناصر، **التنظير في العلاقات الدولية بين الإتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية.**( الجزائر: الدار الخلدونية، 2007).،ص ص 177-178.

[3]James D fearon, «domestic politics foreign policy and theories of international relation». **Rev politics science**, (N°01, 1998),p294.

[4]فرج، **مرجع سابق ذكره**، ص ص 267-270.

لابد من دراسة النظام الدولي المتحكم في مختلف التفاعلات الدولية، فالواقعية الجديدة تنظر لسلوك الدول من منظور النظام الدولي، وهذا ما أكده **فريد زكريا** :" إن غالبية نظريات السياسة الخارجية تغزو سلوك الدول إلى السياسة الداخلية أو الثقافة القومية، لكن النظرية الجديدة تبدأ أولا بدراسة تأثير النظام الدولي على السياسة الخارجية، حيث أن أهم الخصائص العامة للدولة في العلاقات الدولية هو وضعها النسبي في المنظومة الدولية".[1]

كما يمكننا الإشارة إلى أن الفوضى كميزة نسقية تلعب دورا حاسما في تفسير السياسة الخارجية بالنظر إلى أنها تساهم في تحديد مصلحتين: الأولى هي تحقيق أكبر قدر من القوة في إطار الفوضى، أي أن الدولة التي تحتوى على أكبر قدر من القوة مقارنة بدول أخرى هي أوفر حظا لتحقيق أهدافها. والمصلحة الثانية هي تعظيم الأمن، حيث أن البيئة الفوضوية للنظام الدولي تدعو جميع الدول للإهتمام بأمنها.[2]

وفي نفس السياق إن فكرة توفير الأمن في النظام الدولي أدت إلى إنقسام أنصار الواقعية الجديدة إلى إتجاهين الهجومية/الدفاعية:

**الواقعية الهجومية:** ترى بأن الدول العظمى لها تأثير كبير على ما يحدث في السياسة الدولية ومسؤولة إلى حد بعيد عن مخرجات النظام الدولي، فهدف الدول هو الحصول على الحد الأدنى من القوة النسبية في مواجهة الدول الأخرى للحفاظ على هامش الأمن الموجود. أي الحصول على الأمن عن

[1] فريد زكريا، **من القوة إلى الثورة، الجذور الفريدة لدور أمريكا العالمي**. ترجمة: رضا خليفة .(القاهرة: شركة الأهرام للترجمة والنشر، 1990)،ص24.

[2] Rainer Baumann and others, « Power and Power Politics: Neorealist Foreign Policy Theory and Expectation about German Foreingn Policysience unification».p.4 http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.618.1212&rep=rep1&type=pdf consulter le 12-03-2016.a10:13.

طريق بناء قدرات ثابتة أكبر من قدرات أعدائها.[1] يرى **ميرشهايمر John Mearsheimer** الذي تطرق لتراجيديا سياسات القوى الكبرى تسعى كل دولة لتحطيم قوة الدول الأخرى في سياق بيئة غير يقينية، مما يفرض عليها سباقا نحو القوة.[2]

**الواقعية الدفاعية:** تؤكد على إستخدام الدولة للقوة بدافع الضرورة لأنها مجبرة على ذلك وليس قادرة، وحسب **جون هيرز** john Herz الأمن محفز للدول، وتصبح هذه الأخيرة عدوانية أو توسعية حينما تقدر أن مصالحها عرضة للتهديد أو حينما يتزايد إنعدام الأمن.[3]

وإنطلاقا مما سبق يمكننا إتخاذ النظرية الواقعية والواقعية الجديدة لتحليل وتفسير السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دول الجوار، فنظرا للأحداث التي تعيشها المنطقة من فوضى وصراعات وتصاعد التهديدات الأمنية الجديدة، يتوجب على الجزائر إستغلال إمكانياتها المختلفة والسعي لزيادة قوتها سواءا الإقتصادية، العسكرية لتحديد سلوكها الخارجي وتبني قرارات عقلانية لتحقيق أمن وإستقرار المنطقة بهدف تحقيق المصلحة الوطنية، وفرض مكانتها الإقليمية والدولية.

---

[1] فرج، **مرجع سابق ذكره**، ص.389.

[2] John J Mearsheimer, **the tragedy of great power politics**. (new york: nortom, **2001**), p.21.

[3] Gérard Dussouy, **les théories de l'interétatique traité de relations internationales**. (Paris : editions l'harmattan ,tome02 ,2008),P.189.

**المطلب الثاني: النظرية الليبرالية.**

تعتبر من النظريات الكبرى في العلاقات الدولية المهتمة بالقيم، الأخلاق، الحرية الفردية (فوق كل شيء)، الديمقراطية وإحترام حقوق الإنسان.

تعطي أهمية للفرد والمجتمع في دراسة العلاقات الدولية حيث تفسر السلوك الخارجي للدول من خلال علاقة هذا الأخير بالمجتمع، أي بالسياق الداخلي الذي توجد فيه، الذي له أهمية بالغة في تحديد سلوك الدولة الخارجي دون إهمال المحيط الخارجي وأشكال التعاون الدولي. فهي ترى بأن الدولة لا تهتم بالقوة فقط بل كذلك بالسلم، والعدالة في العالم،[1] فأثناء تنفيذ الدولة لسياستها الخارجية فهي تحاول تطبيق مبادئ وقواعد القانون الدولي من خلال إنضمامها لعدة مؤسسات دولية، أي أنه لضبط السلوك الخارجي للدولة لابد من تحديد المتغيرات الداخلية (السياسة، الإقتصادية، الإيديولوجيا، البنيات الإجتماعية) المؤثرة على السلوك الخارجي، والمتغيرات الخارجية المتمثلة في المؤسسات الدولية.[2]

وهذا ما أدى إلى وجود نظريات ليبرالية تقدم تفسيرات مختلفة للسياسة الخارجية الليبرالية الجمهورية، الليبرالية التجارية، والليبرالية المؤسساتية، لكنها تشترك كلها في فكرة مركزية لا يمكن فهم السياسة الخارجية بشكل أفضل إلا من الداخل كنتاج للشروط والظروف.[3]

وفي دراستنا هذه سيتم التركيز على **الليبرالية المؤسساتية** التي تركز على دور المؤسسات الدولية في توجيه السلوك الخارجي، من خلال نشر قيم معينة أو خلق نمط في السلوك المحكوم بقوانين معينة، مع أنها لا تنفي دور العوامل المجتمعية الداخلية في تفسير السياسة الخارجية للدول.

---

[1] عودة، **مرجع سابق ذكره**، ص54.

[2] Gideon Rose, «Neoclassical realism and theories of Foreign Policy ». **World Politics.** (vol51 N°1, oct 1998 ),p.148.

[3] فرج، **مرجع سابق ذكره**، ص269.

كما ترى بأن للنظام الدولي أثر في رسم السياسة الخارجية للدولة، عن طريق تركيبته وبنيته الجديدة المتمثلة في المؤسسات الدولية الحكومية، وغير الحكومية التي تعمل على وضع قواعد، وأسس جديدة لتحقيق الأمن والسلم الدوليين.

فالليبرالية المؤسساتية تركز على المؤسسات في تحقيق التعاون والإستقرار لأن بوسعها توفير معلومات وخفض تكاليف العمليات، وجعل الإلتزام أكثر موثوقية فيها وإقامة نقاط تركيز من أجل التنسيق، وتعمل بصفة عامة على تسهيل إجراءات المعاملة بالمثل، فهي ترى بأن تسيير الإعتماد المتبادل يستوجب بناء مجموعة من القواعد والإجراءات والمؤسسات المشتركة ومنظمات قادرة على تحقيق الأمن والإستقرار.[1]

كما أن ظاهرة الإعتماد المتبادل ما بين الدول يقلل الفوضى ويساهم في التعاون الدولي، حيث تستطيع الدولة أن تتخذ سلوك خارجي عقلاني، من خلال قيامها بعمل قواعد المؤسسات الدولية المشجعة على التعاون للحصول على مكاسب مشتركة، وفي هذا الإطار تستخدم الليبرالية المؤسساتية معضلة السجين لتوضيح مبدأ العقلانية في كل دولة، وتقول أنه من مصلحة الدولة التعاون حيث يمكن لدولة واحدة أن تربح إذا ما قامت بالتصرف وفقا لمصلحتها فقط وتجاهلت الطرف الأخر، والعكس صحيح بالنسبة للطرف الأخر مما سيؤدي لخسارة الطرفين، أما إذا قامت الدولتان بالتعاون سوف يستفيدان وهذه هي العقلانية، فهذه المعضلة تجعل الدولة تتخذ سلوك خارجي تعاوني مع من تعتزم الصراع معه حتى تستطيع المحافظة على مصالحها.[2]

[1]John Baylis, «international and global security in the post cold war era ». in John Baylis and Seteve Smith,**The globalization of word politics**.(newyork: oxford press ,2ed, 2001)p. 262.

[2] حمدوش، **مرجع سابق ذكره**، ص.62.

فبتنامي ظاهرة الإعتماد المتبادل وكثرة المبادرات الدولية المؤسساتية بهدف تنظيم السياسة الدولية وتسيير نسق واسع من التغيرات الإقليمية والعالمية، ظهر ماسمي بالأمن التعاوني الذي يعتمد أساسا على توليفة من الإجراءات كالدبلوماسية الوقائية والحوار كآلية لحل النزاعات. وحسب **ميتافا اشاريا Amitave Achary** يتميز الأمن التعاوني بثلاث مبادئ أساسية:[1]

- الإعتماد على الحوار بين الأطراف المختلفة للنزاع.
- ضرورة توفر مجموعة من الإقترابات التعاونية مابين الدول لحل القضايا الأمنية.
- توسيع الأجندة الأمنية لتشمل التهديدات الأمنية الجديدة.

ففي هذا الإطار إتخذنا النظرية الليبرالية لتفسير السياسة الخارجية الجزائرية إنطلاقا من نشاط الدبلوماسية الجزائرية في إطار المؤسسات الإقليمية والدولية، كالإتحاد الإفريقي والأمم المتحدة، بهدف حل النزاعات بالطرق السلمية، وفتح قنوات الحوار بين أطراف النزاع، ودعم التحولات الديمقراطية، إضافة إلى القيام بعدة مبادرات تشاركية بينها وبين دول الجوار في إطار الإعتماد المتبادل والتعاون الدولي لتحقيق التنمية والسلم والأمن.

[1]Amitave Achary, «Humman Security: east verus west». **international journal**, (summer 2001) ,p.456.

**المطلب الثالث: نظرية الدور.**

توافق ظهور نظرية الدور مع التطورات المعرفية والمنهجية التي شهدتها العلوم الإجتماعية، نتيجة للملاحظة العلمية التي بينت أن كل فرد في المجتمع له دور معين يضطلع به، إذ يلاحظ في كل المجتمعات تمييز في الوظائف بين الأطراف الفاعلة يرتبط بتقسيم العمل الإجتماعي ولكل وظيفة عدة أدوار ترتبط بها تتيح تطبيقها. فهناك أدوار طبيعية مرتبطة بالعائلة مثل رجل، إمرأة، أب، أم وأدوار مكتسبة يكتسبها الفاعلون من خلال حياتهم الإجتماعية، المهنية والسياسية. [1]

فمفهوم الدور له بعد إجتماعي سيكولوجي يتعلق بالفرد، وأخذ بعد سياسي لمعالجة دور الدولة كوحدة بين مجموعة دول، بإعتبارها تعبر عن إرادتها عبر سلوكها الخارجي. وفي علم الإجتماع السياسي يعتبر الدور وظيفة ونموذج منظم للسلوك ضمن مجموعة من النشاطات الإجتماعية ينطوي على صفة الإلتزام حيث أنه كل دور وكل وضع له صلة بأدوار وأوضاع أخرى.[2]

في هذا الإطار تم الإستعانة بنظرية الدور من حقل العلوم الإجتماعية الأخرى وإدراجها ضمن أدبيات حقل العلوم السياسة عامة والعلاقات الدولية خاصة، ومن أهم المنظرين السياسيين الذين ساهموا في ذلك المفكر السياسي **كالفن جورج هولستي** kalevi j.Holsti في دراسته عام 1970 بعنوان" **تصورات الدور القومي في دراسة السياسة الخارجية**" حيث ركز على أن الفرد المتمثل في قادة الدول، وصناع القرار يمكنهم إعتناق مجموعة مختلفة من المعتقدات، والصور بشأن هوية الدولة، وتوظف تلك التصورات للدور القومي لتحديد طريقة تعامل الدولة مع المحيط الدولي.[3]

---

[1] غي هرميه وآخرون، **معجم علم السياسة والمؤسسات السياسية**. ترجمة هيثم اللمع، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، ط.01، 2005)، ص.203.

[2] صادق الأسود، **علم الاجتماع السياسي:أسسه، أبعاده**. (بغداد: منشورات جامعة بغداد، ط.02، 1996 )، ص81.

[3] Cameron G. Thies. "**Role Theory and Foreign Policy**". May 2009. In:http://www.isanet.org/compendium_sections/2007/06/foreign_policy_.html consulter 04-07-2015.a 12 :15.

كما عرف الدور*القومي بأنه :" تعريف صناع القرار للأنواع العامة للقرارات، الإلتزامات، القواعد والسلوكات التي كانت تصدر عن دولهم، والوظائف التي ينبغي على أي دولة أن تؤديها على أساس مستمر سواءا في النظام الدولي أو الإقليمي الفرعي، وبالتالي فهو صورة لتوجهات ووظائف الدولة ضمن أو اتجاه البيئة الخارجية".[1] فمن خلال هذا التعريف يمكننا القول أن **ك.ج. هولستي** ركز على دور الدولة بإتجاه محيطها الخارجي.

ولتحديد دور الدولة الخارجي لابد من إتباع المراحل التالية:[2]

- إستكشاف الموقف.
- تحديد التوجهات التي على أساسها ترسم السياسة الخارجية.
- تكييف الدور القومي مع طبيعة المتغيرات المحيطة بالبيئة أو المؤثرة في مختلف القدرات المادية والمجتمعية لدولة صانع القرار.

---

*يمكننا الإشارة إلى انه هناك عدة تعريفات لمفهوم الدور فهناك من ركز على دور المحددات الثابتة والمتغيرة في تحديد دور الدولة سواء الإقليمي أو الدولي، ومفاهيم ركزت على دور الدولة كطرف سياسي في المجتمع الدولي، وتعريفات أخرى ركزت على أهداف وتطلعات الدولة لتحقيق حاجياتها المتواجدة في بيئتها الخارجية: "موقف وإتجاه سياسي ناتج عن منظار تتداخل فيه تشكليه جملة من المحددات الأساسية أهمها هوية المجتمع، ووضعه السياسي والاجتماعي، وبنيته والقيم السائدة فيه، ومدى استجابة الأفراد لهذه البنية في تدعيم الإستقرار السياسي للمجتمع وللدولة.كما عرفه **روبرت كيوهان** "مجموعة قواعد السلوك التي تعبر عن السياسة الخارجية المتوقعة وتوجه عملها، كما يكمن إعتباره خارطة طريق يعتمدها صانع السياسة الخارجية لتبسيط وتسهيل وفهم الواقع السياسي المعقد".نقلاعن: Sofiane Sekhri. « The role approach as a theoretical framework for the analysis of foreign policy in third world countries ». **African Journal of Political Science and International Relations**: (Vol. 3, N°10, October? 2009).

[1] Vít Beneš, " **Role theory: A conceptual framework for the constructivist foreign policy analysis?**". Paper prepared for the Third Global International Studies Conference "World Crisis. Revolution or Evolution in the International Community?", 17–20 August2011, University of Porto, Portugal.

[2] إدريس عطية، **مقاربة الجزائر في هندسة الأمن الإفريقي.** (أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2014)، ص ص.-4948.

- إدراك صانع قرار السياسة الخارجية لموقف الدولة الإقليمي والدولي.

كما يتميز الدور بمجموعة من الخصائص كالتالي:[1]

- يتجاوز حدود التصور إلى الممارسة فالتصور وحده لا يعني تحقيق دور الدولة، فأداء الدور وتنفيذه يتطلب مجموعة الموارد والإمكانيات.
- يشمل تصور صانع السياسة الخارجية لأدوار المنافسين، والأعداء وأسلوب التعامل معهم.
- أدوار الدولة تكون متعددة في نفس الوقت، وضمن عدة مستويات إقليمي ودولي.

أما عن أدوار الدولة فيمكننا إجمالها فيما يلي: [2]

1- **داعم التحرر**: دعم الدولة للحركات التحررية إنطلاقا من تجربتها الإستعمارية التي مرت بها، وهذا ما ينطبق على دور الجزائر إتجاه القضايا الإقليمية، ودعمها للحركات التحررية بإعتباره مبدأ أساسي من مبادئ سياستها الخارجية.

2- **الريادة الإقليمية**: تتزعم الدولة إقليم معين من خلال إمكانياتها المادية والمعنوية التي تساعدها على الهيمنة الإقليمية،*وهو ما تسعى الجزائر لتحقيقه نظرا لما تتوفر لديها من إمكانيات تؤهلها لذلك.

3- **مستقل نشط**: دولة تأخذ على عاتقها مهمة إتباع سياسة خارجية مستقلة ونشطة، أي سياسة خارجية تخدم مصالح الدولة بدلا من الضغوط الأجنبية وتهدف إلى زيادة وتنويع التفاعلات مع مختلف الوحدات الدولية.

---

[1] محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**. (القاهرة : مكتبة النهضة العربية، ط.01، 1998)، ص ص.49-50.

[2] Sekhri, **op cit**. p. 425.

*الهيمنة الإقليمية: لدراسة الهيمنة الإقليمية ميز **دافيد مايرز** بين مجموعة من الفواعل طبقا لإختلاف أدوارها: المهيمن الإقليمي، المتطلع إلى الهيمنة، المهيمن المحتمل، المساوم والموازي. للمزيد عن الهيمنة الإقليمية أنظر: محمد السعيد إدريس، **تحليل النظم الإقليمية**. (القاهرة : مركز الدراسات السياسة، 2002).

4- **الوساطة:** تلعب الدولة دور الوسيط إنطلاقا من قناعتها بأنها قادرة على القيام بتعميق وتسهيل التفاهم الدولي وجمع أطراف النزاع على طاولة التفاوض، وحل النزاعات بالطرق السلمية بعيدا عن القوة. وهو ما قامت به الجزائر في عدة نزاعات إقليمية أهمها النزاع الإريتري الأثيوبي والوصول إلى إتفاقية السلام عام 2000 .

5- **النموذج:** الدولة التي تتبع سياسات معينة إتجاه قضايا معينة تكون الدولة نموذج في تبني تلك السياسات ونجاحها، وهذا ما ينطبق على الإستراتيجية الجزائرية لمكافحة الإرهاب حيث أصبحت الجزائر الدولة التي يحتدى بها كنموذج في مكافحة الإرهاب سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي.

6- **محب للسلام العالمي:** صانع السلام ويتضح ذلك من خلال إستراتجيات الدولة المختلفة لتعزيز السلم والأمن الدوليين سواء في إطار الأمم المتحدة أو بشكل فردي أو في إطار إقليمي. وهو ما قامت به الجزائر في عدة قضايا إقليمية ودولية أهمها قرار تجريم دفع الفدية للإرهابيين.

7- **المطور المساعد على التنمية:** وذلك بتبني مشاريع تنموية وتقديم مساعدات مادية ومعنوية مثل القروض المالية للخروج من التخلف وحل الأزمات، وتنمية المناطق الحدودية، ففي هذا الإطار قامت الجزائر بعدة مشاريع تنموية بدول الساحل الإفريقي أهمها إنشاء الطريق العابر للصحراء الذي يشكل همزة وصل بين الجزائر وجيرانها في الجنوب، إضافة إلى مشروع تنمية المناطق الحدودية بين الجزائر ومالي والنيجر عن طريق تمويل البدو والرحل في المناطق الحدودية بالجنوب الجزائري ب 100 مليار سنتيم، كما تم مسح بعض ديون الدول الإفريقية.

من خلال ما سبق يمكننا إتخاذ نظرية الدور كنظرية تحليلية لتحليل السياسة الخارجية الجزائرية إتجاه دول جوارها، حيث تساعدنا على تنظيم معلوماتنا وتصوراتنا من خلال تزويدنا بمنطلقات وصفية تفسيرية

تقرب لنا صورة الواقع المعقد بكثافة العلاقات والتفاعلات والمصالح السياسية، ومعرفة دور الجزائر الخارجي إتجاه هذه الدول.

كما يمكننا الإشارة إلى الإستمرارية والتغير في طبيعية الدور الجزائري وذلك إنطلاقا من تطبيق نموذج **تشارلز هيرمان Charles Herman**[1]:

- التغير التكيفي: التغير على مستوى الإهتمام الموجه إلى قضية معينة مع الإستمرار في بقاء الأهداف والأدوار.
- التغير الهدفي: أي التغير على مستوى أهداف السياسة الخارجية.
- التغير البرنامجي: التغير على مستوى أدوات تنفيذ السياسة الخارجية بإستخدام التفاوض، لتحقيق أهداف سياسة خارجية بعيدة عن القوة العسكرية.
- التغير في توجه السياسة الخارجية: على مستوى التوجه العام للسياسة الخارجية بما في ذلك التغير في الأدوات، الإستراتيجيات، والأهداف.

و في الأخير يمكننا الإشارة إلى أن الأدوار تتغير بتغير المعطيات، الزمن، قيم النظم السياسية، إدراك صانع القرار للبيئة الخارجية الإقليمية والخارجية وعوامل التأثير الخارجي المتعلقة بتوازن القوى الدولية.

[1] عطية، **مرجع سابق ذكره**، ص.52.

**المبحث الثاني: محددات السياسة الخارجية الجزائرية.**

تعرف المحددات على أنها مجموعة العوامل المؤثرة والموجهة للسياسية الخارجية المرتبطة بالبيئتين الداخلية والخارجية التي يتقيد بها صانع القرار، إذ تمنحه حرية واسعة لإختيار البدائل، ونقصها يقيد من حريته.

كما عرفها زايد **عبيد الله مصباح** بأنها العوامل البيئية التي تؤثر بشكل أو بأخر في السياسة الخارجية لأي وحدة من الوحدات الدولية. كما تعني بها أيضا دراسة السياسة الخارجية كمتغير تابع أمام مجموعة من المتغيرات المستقلة التي تفرضها معطيات البيئتين الداخلية والخارجية.[1]

فلدراسة السياسة الخارجية لأي دولة لابد من دراسة محدداتها الداخلية والخارجية.

**المطلب الأول: المحددات الداخلية.**

هي محددات تفرزها البيئة الداخلية أي تقع داخل إطار الوحدة الدولية ذاتها، بمعنى أنها مرتبطة بتكوينها الذاتي والبنيوي، ولا تنشأ نتيجة التفاعل بين الوحدات الدولية الأخرى.[2]

عرفها **ريتشارد سنايدر Richard Snyder** بأنها: "مجموعة من العوامل والظروف التي تقع خارج صلاحيات وحركة صانع القرار والمؤسسات الرسمية المؤثرة عليهم، إلا أن هذه العوامل والظروف علامة على سلوكهم ".[3]

وهي تضم عوامل مادية تشمل المحددات الجغرافية، الإقتصادية، والعسكرية والعوامل المعنوية تشمل المحددات السياسية والإجتماعية.

- ✓ **المحددات الجغرافية:** تعتبر الجغرافيا من أبرز العوامل الدائمة في السياسة الخارجية وأقدمها، لعبت دورا أساسيا في تحديد مركز وطبيعة الدولة في النظم الإقليمية والدولية، كما تؤثر في طبيعة

[1] زايد عبيد الله مصباح، **السياسة الخارجية**. (طرابلس: دار تالة، ط.02، 1999 )، ص.129.
[2] سليم، **مرجع سابق ذكره**، ص137.
[3] احمد النعيمي، **السياسة الخارجية**. (عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، ط.01، 2008 )، ص.199

الأهداف التي تسعى كل دولة لتحقيقها في سياستها الخارجية، على حد تعبير **نابوليون بونابرت Napoleon Bonaparte**: "إن سيادة الدول في جغرافيتها".[1]

تضم المحددات الجغرافيا عناصر أساسية مكونة لجغرافية الدولة وهي (الموقع، المساحة، التضاريس والمناخ) التي لها تأثير على السياسة الخارجية، إما بشكل مباشر من خلال تحديد قوة الدولة على تنفيذ سياستها الخارجية، أو بشكل غير مباشر بتحديد نوعية ومدى الخيارات المتاحة للدولة عند صناعة سياستها الخارجية.[2]

▪**الموقع الجغرافي:** يعتبر الموقع الجغرافي للدول عامل رئيسي يتحكم في صناعة سياستها الخارجية من حيث تأثيراته السياسية، العسكرية، الإقتصادية والتجارية. فالدولة المتصلة باليابسة لها مؤهلات لبناء قوتها العسكرية بناءا دفاعيا بريا لوجود العمق البري الدفاعي، والدولة المطلة على البحار تمتلك سواحل بحرية واسعة تمكنها من بناء قوة عسكرية بحرية للدفاع والهجوم، كما تساعدها على التحكم في أهم طرق الإتصال والمرور الدولي، مما يعزز قوتها الإقتصادية فتصبح من أكثر الدول تأثيرا في مجريات الأحداث الدولية، عكس الدول غير المطلة على البحار، أي الداخلية فلا يكون لديها تسهيلات تجارية وتبادلية، وتعاني من مشكلات إقتصادية هائلة، نتيجة لإرتفاع تكاليف تجارتها الخارجية، وتكون أكثر عرضة للإختراق الخارجي.[3]

فالجزائر تتمتع بموقع جغرافي إستراتيجي فهي تقع وسط شمال غرب القارة الإفريقية ما بين خطي طول 12 شرقا و9 غربا، ودائرتي عرض 37 شمالا و19 جنوبا. كما يبلغ إمتدادها الشمالي الجنوبي 1900 كلم، والشرقي الغربي ما بين 1622 كلم على خط الساحل، و1800 على خط تندوف.

---

[1] محمد نصر مهنا، **علم السياسة**. (القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع،1997)، ص.523.

[2] سليم، **مرجع سبق ذكره**، ص150.

[3] عدنان السيد حسين، **نظرية العلاقات الدولية**. (بيروت: الجامعة اللبنانية ،2003)، ص.60.

**خريطة رقم 01: تمثل الموقع الجغرافي للجزائر.**

Source :http://www.carte-du-monde.net/pays/algerie/carte-relief-algerie.jpg

كما تربط بين الضفتين الشمالية والجنوبية لحوض المتوسط بإمتداد جغرافي من البحر المتوسط شمالا إلى عمق القارة الإفريقية بخط ساحلي يبلغ 1200 كلم، وتحدها سبع دول من الغرب كل من المغرب، الصحراء الغربية وموريتانيا ومن الشرق ليبيا وتونس، ومن الجنوب مالي والنيجر.[1](أنظر الخريطة رقم 01+ الجدول رقم 01).

**الجدول رقم 01 :يمثل طول الحدود المشتركة مع دول الجوار الجزائري.**

| اسم الدولة | المغرب | مالي | ليبيا | تونس | نيجر | موريتانيا | الصحراء الغربية |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| طول الحدود(كلم) | **1559** | **1376** | **1004** | **965** | **956** | **463** | **42** |

**المصدر**: بتصرف الباحث /نقلا عن: عبد الرحمن مسعي، **جغرافيا بلادي سلسلة موسوعة بلادي**، (الجزائر: دار بوسعادة النشر والتوزيع، 2013).ص.04.

فنتيجة لهذا الموقع الإستراتيجي أصبحت الجزائر منفتحة على العالم وهمزة وصل بين إفريقيا وأوروبا، مما ساعدها على التحكم ومراقبة الملاحة البحرية في عمق مناطق البحر المتوسط لاسيما الغربية منها، ولقربها وسهولة إتصالها بممرات العبور المؤدية من وإلى البحار المتصلة بها، مما يعطيها هامش معتبر

[1] – "الجزائر معطيات جغرافية "، من الموقع :
http://www.elmouradia.dz/arabe/algerie/geographie/algeriear.htmتم تصفحه يوم 08-06-2015.
على الساعة 20:12.

للمساهمة في التجارة الدولية. فهي تعد على المستوى البحري قلب دول المغرب العربي وحلقة وصل بين أطرافه، مما ساعدها على أن تكون حلقة ترابط وإتصال بين دول الجوار المغاربي والجنوب الإفريقي.[1]

فتجاورها مع العديد من الدول يجعلها مضطرة للتعامل مع التهديدات الأمنية الآتية من طول حدودها الجنوبية (العمق الإفريقي) التي ظلت تعد هاجسا أمنيا لها، وقد تؤثر سلبا عن سياستها الخارجية إتجاه محيطها الإقليمي، وهذا ما يوجب عليها زيادة التعاون مع جيرانها من خلال إعادة تفعيل آليات التعاون الإقليمي مما ينعكس إيجابيا على سياستها الخارجية.

- **المساحة:** هناك إتجاهان حول طبيعة تأثير مساحة الدولة على سياستها الخارجية:

الإتجاه الأول يرى أنه إذا كانت المساحة كبيرة فهو شيء إيجابي للدولة، خاصة إذا كانت تتناسب مع عدد سكان كافي، وشعب متطور ومتحضر فتعمل على دعم الدول وزيادة هيمنتها الإقليمية. فالمساحة الواسعة تعطي للدول عمقا إقليميا يحمي العاصمة والمدن والمراكز الصناعية الهامة في البلاد، كما يسمح لها العمق الإستراتيجي بالمناورة وإعتماد إستراتيجية الدفاع عن العمق، إضافة إلى تسهيل عملية نشر مراكز قوتها الصناعية الإقتصادية والعسكرية،[2] أما إذا كانت صغيرة فإنها تكون سهلة الإحتلال إضافة إلى رغبتها دائما إلى نقل المعركة إلى أرض الغير، وذلك لعدم توفر العمق الكافي الذي يحمي مدنها ومراكزها التجارية، الصناعية والسكانية. كما أن إتساع المساحة يؤدي إلى تنوع المناخ وأحوال الطقس فيها، وبالتالي ينعكس على الإنتاج الإقتصادي وتنوع الموارد الطبيعية خاصة إذا تم إستغلالها بشكل جيد مما يساعد الدولة على الإكتفاء الذاتي.

---

[1] صالح سعود، **الإستراتيجية الفرنسية حيال الجزائر (منذ 1981.....) دراسة مستقبلية**.(الجزائر: طاكسيج كوم للدراسات والنشر والتوزيع، 2009)، ص89.

[2] ثامر كامل الخزرجي، **العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات**.( الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط.01، 2005)، ص108.

أما الإتجاه الثاني فيرى أن للمساحة الشاسعة جانب سلبي على السياسة الخارجية للدولة وحجتهم في ذلك وجود الصحاري والجبال الشاهقة، مما يؤدي لقلة السكان فيها أو إنفصال هذه المجموعات كونها بعيدة عن المركز.[1]

تتربع الجزائر على مساحة قدرها 2.381.741 كم²وهي أكبر دولة في إفريقيا بعد إنقسام السودان،[2] وهذا ما يزيد من أهميتها ويوفر لها عمقا متميزا، وهو ما أدى إلى تنوع الأقاليم المناخية في الجزائر مما يؤدي لتنوع الموارد الطبيعية والإقتصادية، لكن يمكننا الإشارة إلى أن شساعة المساحة الجزائرية خاصة العمق الصحراوي منها تؤثر سلبا على السياسة الخارجية الجزائرية، من خلال إنتشار التهديدات الجديدة خاصة بعد ظهور الثورات في دول جوار، مما يتوجب على الجزائر مضاعفة الجهود لحماية الحدود الشاسعة.

**التضاريس:**

تتميز الجزائر بتضاريس متنوعة من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب، حيث تتوفر الجزائر على سلسلتي الأطلس التلي والصحراوي، السهول الساحلية والداخلية التي تتخللها كتل جبلية، إضافة إلى الهضاب العليا الشرقية والغربية والصحراء الكبرى (أنظر الخريطة رقم 02).

**خريطة رقم 02: تمثل تضاريس الجزائر.**

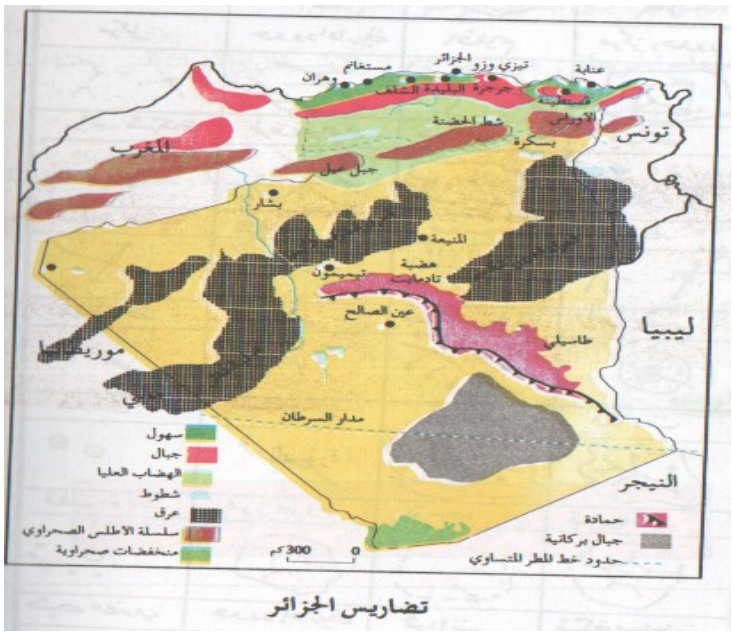


Source : http://abdenour-hadji.blogspot.com/2014/10/blog-post_17.html

[1] هايل عبد المولى طشطوش، **مقدمة في العلاقات الدولية**. (الأردن : د.م.ن، د.ت.ن)، ص27.

[2] سليم نجاعي، **موسوعة العالم العربي الجزائر**. (الجزائر: دار الواحة، ط.01، 2010)، ص.03.

**خريطة رقم 03: تمثل الأقاليم المناخية للجزائر.**

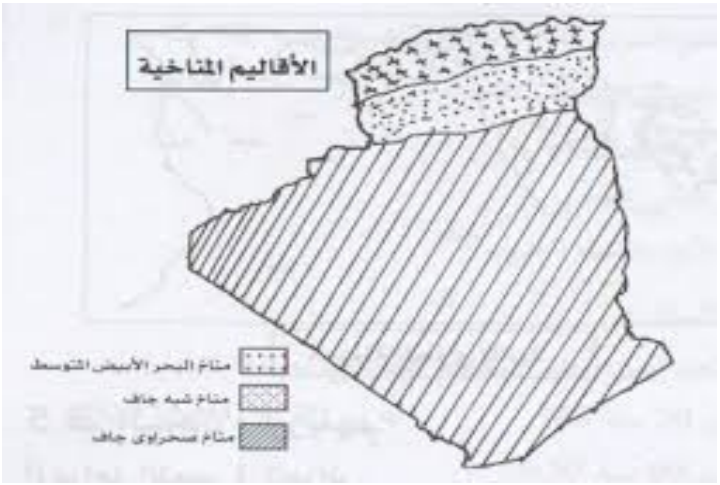


إنعكس تنوع التضاريس على تعدد الأقاليم المناخية في الجزائر من الإقليم المتوسطي إلى القاري والصحراوي فشبه المداري(انظر الخريطة رقم 03).

Source : http://abdenour-hadji.blogspot.com/2014/10/blog-post_17.html

لكن هذا التنوع في التضاريس شكل تهديدا للجزائر لإعتبارها مدخلا وممرا ومعبرا للمهاجرين غير شرعيين واللاجئين الأفارقة، ومساحة قد تتيح هامشا لتحرك المنظمات الإرهابية والإجرامية، مما يجبر الجزائر على إتخاذ كافة الآليات والإستراتيجيات لحماية حدودها الوطنية. فنتيجة لهذه الإمكانيات الجغرافيا تضاعفت المكانة الدولية للجزائر، وأصبحت محل جذب لمختلف القوى الإقتصادية والعالمية المتنافسة على المنطقة من خلال زيادة إهتمام الدول الكبرى بالجزائر، وإطلاق عدة مبادرات أهمها الشراكة الأوروجزائرية، بين الجزائر والإتحاد الأوروبي، ومبادرة إيزنستات التي تجمع دول المغرب العربي مع الولايات المتحدة الأمريكية، كما عملت هذه الأخيرة على توطيد علاقاتها الثنائية مع الجزائر خاصة بعد عام 2001 والعمل على مكافحة الإرهاب، كما لا يمكننا تجاوز التواجد الصيني في المنطقة من خلال زيادة الإستثمارات في مختلف الميادين الإقتصادية.

✓ **المحدد البشري** : للمحدد البشري دور في تحديد سلوك الدولة الخارجي ، ويشمل هذا العامل حجم السكان، طبيعة تركيبته الديمغرافية، تماسكه الإجتماعي، علاقاتهم بالتطور العلمي والوطني.

فالكم الهائل للسكان ينعكس إيجابا على الدولة حيث يوفر لها أساسا بشريا للنمو الإقتصادي، ويساعدها على بناء قوة عسكرية قادرة على تحقيق أهداف سياستها الخارجية أوقات السلم والحرب.

وقد ينعكس سلبا من خلال تأمين الإحتياجات وتعطيل عجلة التنمية وإنخفاض مستوى الدخل الفردي، مما يجبر الدولة إلى اللجوء للمساعدات الخارجية وما تسببه من إرتباطات دولية تنعكس على إستقلالية القرار الخارجي للدولة، كما أن قلة عدد السكان قد يؤدي إلى زيادة اليد العاملة الأجنبية التي تؤثر سلبا على الدولة، خاصة عندما تصبح هذه الأقليات جماعات ضاغطة تؤثر على سياسة الدولة مستقبلا.[1]

بالإضافة إلى حجم السكان نجد التركيبة الديمغرافية والتماسك الإجتماعي بين الأصول والأعراق المتواجدة في كل دولة، فوجود أقليات عرقية وإثنيه تهدد التكوين السكاني للدولة، يؤثر سلبا على السياسة الخارجية للدولة من خلال مطالباتها بمصالحها أو الإستعانة بقوى أجنبية لحمايتها، مما يهدد الأمن الوطني للدولة.[2]

أما بخصوص الجزائر فهي تحتوي على تعداد سكاني متوسط قدر بـ 41.3 مليون نسمة حسب إحصائيات الديوان الوطني للإحصاءات لعام 2017 مقارنة بمساحتها الواسعة، لكن على الرغم من ذلك إلا أنها تعاني من غياب التوزيع البشري المتوازن، حيث يتمركز معظم السكان في الشمال على حساب الجنوب ومناطق الهضاب العليا(أنظر الخريطة رقم 04).

---

[1] مارسل ميرل، **العلاقات الدولية المعاصرة حساب ختامي**. ترجمة حسن نافعة. (القاهرة: دار العالم الثالث للنشر،1999)، ص77.

[2] André Donneur et Oning Beyleriean, «la politique étranger: état des travaux scientifique» . **études internationales** ,(vol 15,N° 4, 1984). pp816-818.

**خريطة رقم 04: تمثل توزيع السكان في الجزائر.**

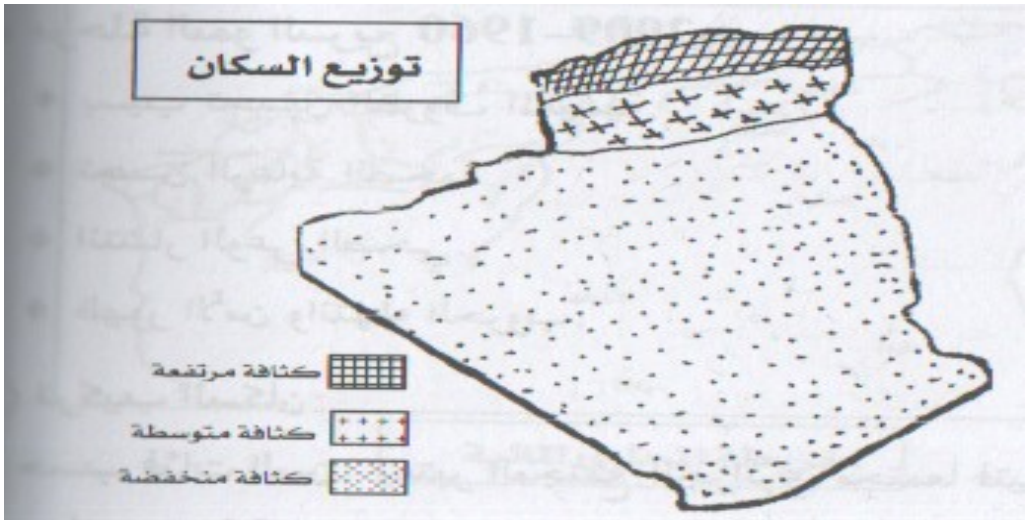


Source : http://abdenour-hadji.blogspot.com/2014/10/blog-post_17.html

مما قد يتيح الفرصة إلى إنتشار اليد العاملة الرخيصة خاصة بعد زيادة تدفق اللاجئين الأفارقة من أعراق مختلفة في الجنوب الجزائري، الأمر الذي يهدد التجانس الإجتماعي الجزائري، حيث يتميز سكان الجزائر بالتنوع العرقي من عرب (وهم النسبة الغالبة)، أمازيغ هذا ما يجبر الجزائر العمل على إستثمار المورد البشري وتطويره، وتعليمه لتفادي الصراعات الداخلية.

✓ **المحددات الإقتصادية:** للعامل الإقتصادي أهمية كبيرة في التأثير على السياسية الخارجية للدول، لأن تنفيذ معظم السياسات يتطلب توافر الموارد الإقتصادية التي تساعدها على لعب دور قوي في السياسة الخارجية. فالموارد الطبيعية للدولة توفر الأساس الطبيعي للنمو الإقتصادي، ويمكنها من الدخول في علاقات خارجية مكثفة، أما إفتقارها لهذه الموارد يجعلها تابعة في معظم قراراتها، إضافة إلى إزدياد الصراعات والنزاعات الداخلية.[1]

فالجزائر تحتوي على عدة ثروات متنوعة طاقوية (البترول، الفحم، الغاز) تعتبر المحرك الأساسي للإقتصاد الجزائري، حيث شهد إنتاج النفط والغاز الطبيعي ونشاط إستخراجهما في الثلاثي الأول من عام

[1] سليم، **مرجع سابق ذكره**، ص155.

2017 إرتفاعا قدر بـ 2.5 % و3.6% على التوالي، حيث بلغ الإنتاج الوطني للنفط الخام حسب مجمع السوناطراك في مارس 2017 أكثر من 08 مليون طن، أي ما يمثل إرتفاع بنسبة 03 % مقارنة بما تم تحقيقه في مارس 2016، ونسبة إنتاج الغاز الطبيعي تجاوزت 22 مليار متر مكعب بإرتفاع وصل إلى 6 % مقارنة بعام 2016.[1] فمعظم هذه الموارد متمركزة في الجنوب الذي ينقسم إلى ثلاثة أقاليم غنية بالبترول والغاز، والتي تشمل الإقليم الغربي (حوض بشار –رقان– تندوف – تيميمون)، الإقليم الشمالي الذي يمتد من حاسي الرمل إلى عين صالح والإقليم الشرقي والمتمثل في حاسي مسعود (أنظر الخريطة رقم 05 + الخريطة 06).

**خريطة رقم 05: تمثل توزيع البترول والغاز في الجزائر.**

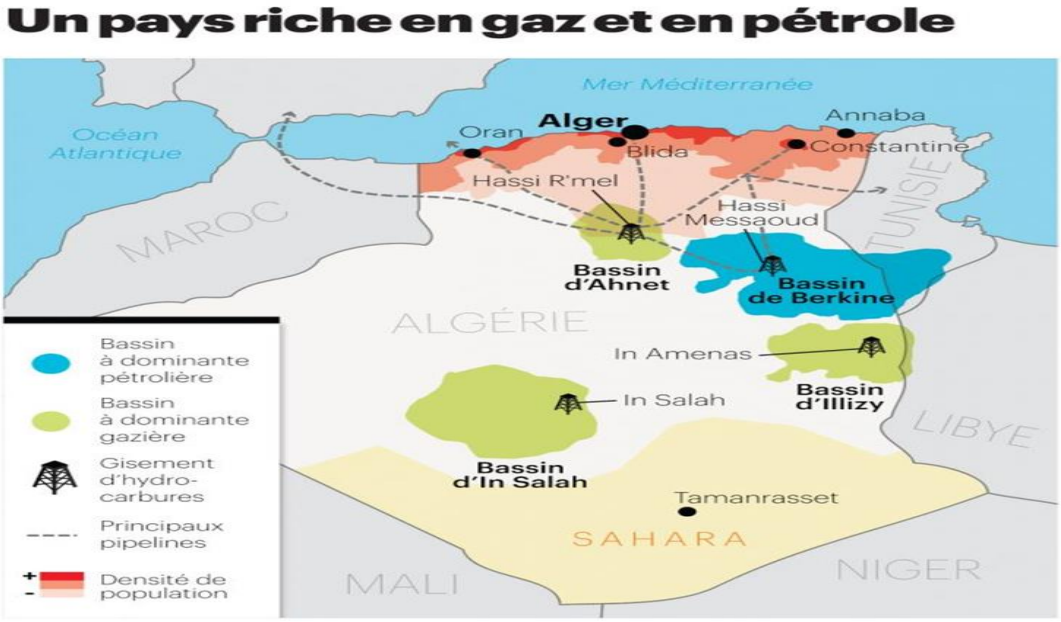


**المصدر**: خالد الشريف ثروات دول المغرب العربي بالأرقام ثروات هائلة لكن ضائعة. من الموقع :/http://www.sasapost.com/maghreb-countries-the-numbers-of-lost-fortunes تاريخ الدخول 2016/12/09 على الساعة 17:55.

[1] ق/و،" إرتفاع وثيرة إنتاج المحروقات خلال الثلاثي الأول من 2017". **جريدة المساء**، (ع.6235، 12-07-2017)، ص.05.

**خريطة رقم 06: تمثل الأحواض البترولية في الجزائر.**

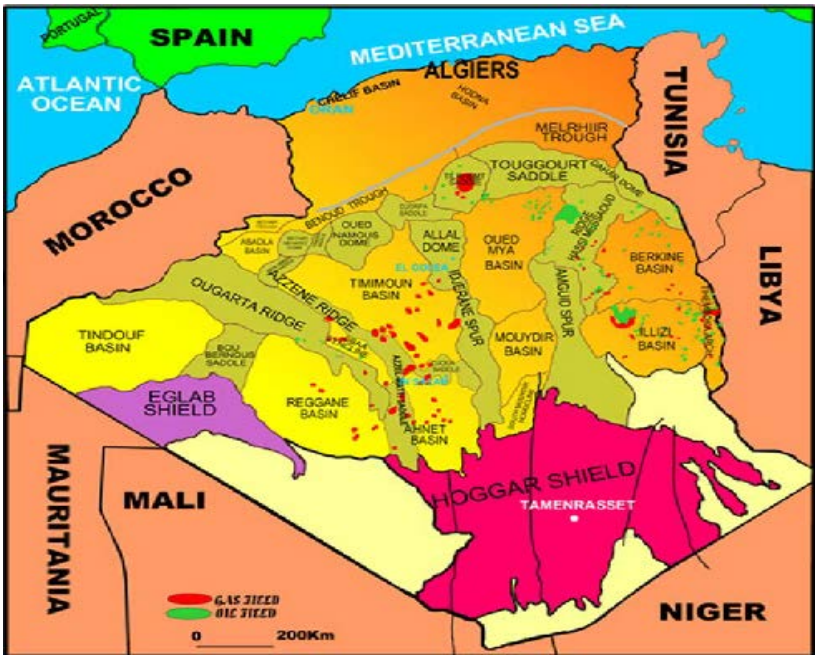


source :Les bassins sédimentaires des provinces pétrolière

http://www.energy.gov.dz/francais/uploads/2016/Energie/Les-bassins-sedi-provinces.pdf

p.09.

إضافة إلى الموارد الطبيعية تتوفر الجزائر على طاقات بديلة نظيفة، حيث تمتلك أكبر نسبة من الطاقة الشمسية في حوض المتوسط، حيث تقدر أربع مرات مجمع الإستهلاك العالمي للطاقة و60 مرة من حاجة الدول الأوروبية من الطاقة الكهربائية، كما أعلنت الوكالة الفضائية الألمانية بأن صحراء الجزائر هي أكبر خزان للطاقة الشمسية في العالم حيث تدوم الإشعاعات الشمسية في الصحراء 3000 ساعة إشعاع في السنة، وهو أعلى مستوى لإشراق الشمس على المستوى العالمي.[1]

نستنتج من خلال الإحصاءات السابقة أن العائدات النفطية وفرت دعما ماليا للسياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دول الجوار، وعمقت من دورها من خلال المساعدات المالية والتنموية التي منحتها الجزائر لهذه الدول لتحقيق الأمن والتنمية والإستقرار. كما يجب على الجزائر بذل جهود لتأمين الجنوب

[1] حادة فروحات، "الطاقة المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، دراسة لواقع مشروع تطبيق الطاقة الشمسية في الجنوب الجزائر"،الجزائر: جامعة باتنة، **مجلة الباحث**، (ع.11 سنة 2012). ص.153.

لحماية مواردها الاقتصادية لأن معظم الأحواض تقع في الجنوب الجزائري الذي يعيش تهديدا أمنيا نتيجة للحدود المشتعلة والمصدرة للتهديدات الأمنية المختلفة في المنطقة.

فعلى الرغم من كل هذه الإمكانيات الإقتصادية إلا أن الإقتصاد الجزائري إقتصاد ريعي لا يوفر هامش الحركة في السياسة الخارجية، سبب ذلك عجزها عن تحقيق الإكتفاء الذاتي وإعتمادها الإستيراد بشكل كبير، فبمجرد إنخفاض في سعر النفط سيؤدي إلى أزمة قد تؤثر سلبا على السياسة الخارجية. فعلى الجزائر تنويع إقتصادها وتطوير القطاعات الزراعية والصناعية وحتى قطاع السياحة كي تكون مستقلة إستقلالية فعالة في قراراتها الخارجية.

✓ **المحدد العسكري:** يشكل المحدد العسكري عنصرا مهما من العناصر المؤثرة في السياسة الخارجية لأي دولة، لأن الهدف الأساسي للدولة هو الحفاظ على إستقلاليتها سواء في أوقات الحرب أو السلم. حيث تستخدمه كوسيلة ردعية للتأثير السياسي على غيرها من الدول، حيث ينظر إلى درجة التطور العسكري على أنها المظهر الرئيسي لقوة الدولة وأساسا ضروريا لمساندة تنفيذ سياستها الخارجية.

تسعى الجزائر إلى بناء قوات مسلحة دفاعية لدرء أي عدوان خارجي وإزداد الإهتمام بالقطاع العسكري نتيجة تأزم الأوضاع في دول الجوار وظهور تهديدات أمنية على طول الحدود الجزائرية، مما أوجب على الجزائر زيادة نفقاتها العسكرية من جهة، وقواتها المسلحة لحماية حدودها من جهة أخرى، فهي تعمل على التزود بأنظمة إلكترونية متطورة لتأمين حدودها. ففي 2011 وقعت على عقد يمتد لعشرة سنوات بقيمة 14.5 مليار دولار لشراء أنظمة ألمانية متطورة مخصصة لإقتناء الناقلات العسكرية، الشاحنات، سيارات رباعية الدفع، نظام معدات إلكترونية لحراس الحدود والشواطئ لحماية الحدود البرية والبحرية.[1]

[1] عبد النور بن عنتر،"إشكالية التسلح في المغرب العربي"، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، **المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية**، (ع.03، ديسمبر 2014)، ص37-39.

كما عملت الجزائر على زيادة الميزانية المخصصة للقطاع سنويا فحسب تقرير الإتحاد الأوروبي الصادر في 2013 إرتفعت ميزانية الدفاع الجزائرية بـ 3 أضعاف عام 2000 وهي من أكبر الميزانيات في شمال إفريقيا، حيث تشكل نسبة 3،1 %من الناتج الداخلي الخام،[1] وفي 2011 إرتفعت إلى516 مليار و683 مليون دينار جزائري (15 مليار دولار) بزيادة 44% مقارنة بسنة 2010، وفي 2014 رفعت الحكومة الجزائرية ميزانية الدفاع إلى 955 مليار و926مليون دينار جزائري (20 مليار دولار) وهي أعلى ميزانية مقارنة بالقطاعات الأخرى.[2] نتيجة لزيادة حدة التهديدات الأمنية بلغت الميزانية عام 2018 حسب قانون المالية 118 مليار و297 مليون دينار، أي ما يعادل 10 مليار دولار.[3]

كما إحتلت الجزائر المرتبة **الخامسة والعشرون** عالميا في ترتيب* الجيوش و**الثانية** عربيا وذلك وفق لتقرير معهد Global Fire Power 2017، كما نشر المعهد جزءا من القدرات العسكرية التي يتمتع بها الجيش الجزائري، أهمها توفر الجيش الجزائري على 502 طائرة في قواته الجوية، منها 99 طائرة

[1] Martina Lagatta, Ulrich Kaorck, Manuel Manrique, Pekka Hakala, « L'Algérie: un potentiel sous-exploité pour la coopération en matière de sécurité dans la région du Sahel, direction génerale despolitiques externes département thématique», **Union européenne** , Bruxelles , juin 2013,p 09

[2] وهيبة دالع، **السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه منطقة الساحل الإفريقي (1999-2014).**(أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2014)، ص.92.

[3]République Algérienne Démocratique et populaire, (loi N°17-11 correspondant au 27 Décembre 2017 Portant Loi De Finance Pour2018),Journal Officiel, N° 76, 28 décembre 2017,P.65

*وتجدر الإشارة إلى أن الترتيب يعتمد على "مؤشر القوة" الذي يحدده الموقع لكل دولة على أساس تقييمات تركز على أكثر من 50 عاملا يضمن جاهزية القوات المسلحة، فيما أن فريق الموقع لا يأخذ القوة النووية بعين الإعتبار لدى تقديم تقييماته، لكنه يضع تصنيفاته النهائية وفق حجم الدولة وموقعها الجغرافي، من أجل تقييم موضوعي لجاهزية جيوش الدول الصغيرة أو الدول التي لا تطل على البحار المفتوحة.

هجومية، و266 طائرة نقل وشحن، و68 طائرة تدريب، و257 هيلوكبتر عادية و38 هيلوكوبتر هجومية.[1]

ويرجع سبب هذا الإرتفاع في نسبة الإنفاق العسكري وزيادات التجهيزات المختلفة إلى مواصلة الجهود الجزائرية لمكافحة الإرهاب، والتهديدات الأمنية الجديدة التي ظهرت إثر التحولات الإقليمية في دول الجوار، التي أدت إلى إنتشار الأسلحة وتوفر الجماعات الإرهابية على هذه الأسلحة بسهولة وتنامي العمليات العسكرية، مما يخلق تحديات كبيرة خاصة في الجنوب الجزائري. لكن تجدر الإشارة على الرغم من هذه الميزانية إلا أن الجزائر تستبعد الأداة العسكرية في تنفيذ سياستها الخارجية، فهي تمتنع عن إرسال قوتها العسكرية خارج الأراضي الجزائرية.

✓ **المحددات السياسية:** للنظام السياسي دور في تحديد وتوجيه السياسة الخارجية فالنظم الديمقراطية تعكس سياسة خارجية سليمة وهي نظم تتسم بالديمقراطية والتعددية وإرتفاع نسبة المشاركة، عكس الأنظمة التسلطية التي تتميز بسياسات عدوانية توسعية، وهناك من يرى بأن الأنظمة التسلطية هي الأكثر نجاحا في السياسة الخارجية لأنها أكثر قدرة على التحرك الديناميكي في عملية صنع القرار وأكثر دقة من أدوات الإتصال والفعالية البيروقراطية، إضافة إلى إتسامها بالقدرة على ضمان سرية المعلومات وعدم تسربها خارج أجهزة وقنوات عملية صنع السياسة الخارجية.[2]

كما ينطلق تحليل أثر النظام السياسي على السياسة الخارجية، من إفتراض أن عملية صنع السياسة الخارجية تتم من خلال السلطة التنفيذية بصفة رئيسية والموارد السياسية التي تؤهلها لذلك، ومن أبرز

---

[1] Algeria military strangth , current military capabilities and available firepower for for the nation of Algeria.
https://www.globalfirepower.com/country-military-strength-detail.asp?country_id=algeriaconsulterle 08-03-2018.a09:15.

[2] وهيبة دالع ، **دور العوامل الخارجية في صناعة السياسة الخارجية الجزائرية 1999-2006**.(الجزائر: دار الخلدونية للنشر التوزيع ،2014)، ص.45.

الموارد السياسية المتاحة للنظام السياسي في ميدان صنع السياسة الخارجية حجم الأنشطة الإجتماعية التي يسيطر عليها النظام السياسي وقدرته على توجيه الموارد العامة، بمعنى أن تنفيذ السياسة الخارجية يتطلب إنفاق كميات من الموارد في شكل معونات خارجية. كما تتأثر السياسة الخارجية بمدى مؤسسية النظام السياسي، ومدى إعتمادها على مؤسسات وقنوات لجمع المعلومات، وترتيبها، ومعرفة، وإدراك الأحداث الخارجية للتكيف معها، وإتخاذ قرارات عقلانية تخدم المصلحة الوطنية للدولة.[1]

بخصوص النظام السياسي الجزائري أعطى صلاحيات واسعة لرئيس الجمهورية لصنع السياسة الخارجية، فلفهم تأثير العوامل السياسية على السلوك الخارجي للدولة لابد من فهم مدى إدراك صانع القرار الجزائري لدور هذه العوامل.

لعبت خبرة الرئيس الجزائري **عبد العزيز بوتفليقة** دورا كبيرا في تحديد هذا الإدراك إنطلاقا من توليه منصب وزير الخارجية لمدة 15 عاما، وبعد توليه الحكم عام 1999 قام بعدة إصلاحات داخلية كقانون الوئام المدني وميثاق المصالحة الوطنية لمكافحة الإرهاب[2]، إضافة لمجموعة من الإستراتيجيات التنموية، مما أدى للإستقرار الداخلي الذي إنعكس إيجابا على السياسة الخارجية الجزائرية، حيث تم تحسين صورة الدولة الجزائرية في الخارج وإسترجاع مكانتها الإقليمية والدولية من خلال تحسين العلاقات الخارجية.

- ✓ **المحددات الاجتماعية:** هناك مجموعة من العوامل الإجتماعية المؤثر على مراحل صنع القرار في السياسة الخارجية نذكر منها ما يلي :

- **التجانس الاجتماعي:** الدولة التي تتمتع بتجانس إجتماعي يزيد من تماسكها الداخلي ويساعد على تقوية سلوكها الخارجي، لأن الإنسجام الداخلي والوحدة الوطنية يزيد من صمود الجبهة الداخلية أثناء الحروب، عكس الدول التي تتميز بقلة الدعم الإجتماعي الداخلي وبوجود أقليات غير متجانسة مما يؤدي

[1] سليم، **مرجع سابق ذكره**، ص ص 225-227.

[2] دالع، **السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه منطقة الساحل الإفريقي (1999-2014).مرجع سابق ذكره**، ص92.

إلى ظهور نزاعات داخلية وحروب، أي أنها دولة ممزقة داخليا عنصريا أو إثنيا لا تتمكن من تجميع القوى الداخلية. وهذا ما ينعكس على السلوك الداخلي ومن تم الخارجي للدولة ويعطي فرصة للتغلغل داخلها عن طريق إتصال فوري خارجي بالأقليات الموجودة داخليا.[1]

ففي هذا الإطار يتسم المجتمع الجزائري بالتجانس وبوحدة اللغة، الدين، الثقافة مما كان سببا في صمود المجتمع الجزائري أمام كل المحاولات التي كانت تهدف إلى إنقسامه خاصة بمنطقة القبائل واللغة الأمازيغية، على حد تعبير **العربي ولد خليفة*** في كتابه "**مدخل لدراسة الهيكلة الجديدة للعالم**":"نحن نرى في أمازيغيتنا مصدرا موثوقا لأصالة شعبنا وثراء ثقافتنا، وليس دافعا للعزلة والتفريط في رصيدنا الثقافي والسياسي".[2] فعلى الرغم من الإحتجاجات التي شهدتها منطقة القبائل أهمها إحتجاجات تطالب بترسيم اللغة الأمازيغية، عام 1980 إثر توقيف الكاتب **مولود معمري** من إلقاء محاضرة حول الشعر الأمازيغي بجامعة تيزي وزو، أطلق على هذه الإحتجاجات **الربيع الأمازيغي**، وفي 2001 تجددت الإحتجاجات فيما سمي **بالربيع الأسود** وتزامن ذلك مع مقتل **قرماح ماسينيسا** بمقر فرقة الدرك الوطني لبني دوالة بولاية تيزي وزو وراح ضحية هذه الأحداث 127 قتيل،[3] إلا أن الجزائر إستطاعت التكيف مع هذه الإحتجاجات ومنع تصعيدها الذي قد يؤدي إلى الإنقسام الداخلي، وذلك من خلال إعتراف السلطة باللغة الأمازيغية ودسترتها كلغة وطنية في التعديل الدستوري10 أبريل 2002، في المادة الثالثة مكرر:" تمازيغت هي كذلك لغة وطنية. تعمل الدولة لترقيتها وتطويرها بكل تنوعاتها اللسانية المستعملة عبر

---

[1] فضيلة عيسات، "السياسة الخارجية الجزائرية بين تداتانية صانع القرار وتعقيدات الأزمة المالية". محاضرة ألقيت في ملتقى دولي بعنوان"**الدور الإقليمي للجزائر: الأبعاد والمحددات**"بجامعة تبسة قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، أبريل 2014، ص.06.

* محمد العربي ولد خليفة رئيس الغرفة السفلى للبرلمان الجزائري المجلس الشعبي الوطني السابق منذ 2012 إلى 2017.

[2] محمد العربي ولد خليفة، **مدخل لدراسة الهيكلة الجديدة للعالم**. (الجزائر: منشورات ANEP، 2013)، ص.258.

[3] منصور لخضاري، **السياسة الأمنية الجزائرية المحددات –الميادين – التحديات**.(قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط.01، 2015 )، ص.169.

التراب الوطني"[1]، إضافة إلى التعديل الدستوري 2016 ليجسدها كلغة وطنية ورسمية. وفي ديسمبر 2017 تم الإعلان عن يوم 12 يناير عيدا وطنيا، وإعتبر رئيس الجمهورية **عبد العزيز بوتفليقة** أن هذا الإجراء هو لصالح الهوية الوطنية بمقوماتها الثلاث الإسلامية والعربية والأمازيغية، وهو كفيل بتعزيز الوحدة والإستقرار الوطنيين، في الوقت الذي تستوقفنا فيه العديد من التحديات على الصعيدين الداخلي والإقليمي."وفي نفس السياق، أمر الرئيس **عبد العزيز بوتفليقة** الحكومة بتحضير قانون يتعلق "بإنشاء أكاديمية جزائرية للغة الأمازيغية وترقيتها وتطويرها"، والبدء بتعميم اللغة الأمازيغية في كافة البرامج التعليمية[2]. فنستنتج من خلال هذه القرارات إستطاعت الجزائر التعامل مع الأزمة وبقاء المجتمع الجزائري مجتمع متجانس خاصة في ظل الظروف الإقليمية.

- **الثقافة السياسية:** تعرف الثقافة السياسية على أنها نسق من القيم والمعتقدات السائدة المتعلقة بالسلطة والحكم في المجتمع، وما يشكله هذا النسق من بيئة معنوية يعمل من خلالها النظام السياسي ويؤدي وظائفها.[3]

تتكون الثقافة السياسية من نسق من العقائد السياسية التي تتضمن تصور أفراد المجتمع أو معظمه على الأقل في التعامل الخارجي، ويستمد هذا النسق جذوره التاريخية من التقاليد التاريخية والتراث الديني، الموقع الجغرافي والخبرة في التعامل مع العامل الخارجي، فالثقافة السياسية تحدد السياسة الخارجية وتؤثر على توجهاتها من خلال تقييد حرية القائد في إتخاذ القرار السياسي، فالمجتمع الجزائري يرى بأن التدخل الخارجي يحمل العذاب والآلام للمجتمع وذلك إنطلاقا من تجربته الإستعمارية، فنشأت لديه حساسية حول

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 10 أبريل 20102، **الجريدة الرسمية**، ع.25، 14 أبريل 2002. ص.02.

[2] "أكاديمية جزائرية للغة الأمازيغية". **جريدة الجمهورية**، (ع.6373، 28 ديسمبر 2017)، ص.02.

[3] عبد الغفار رشاد القصبي،**الثقافة السياسية**. (البحرين: معهد البحرين للتنمية السياسية، 2008)، ص07.

مسألة إرسال الجيش الجزائري خارج الحدود الوطنية، بإعتباره تدخل في الشؤون الداخلية للغير وإضطهاد حرية الشعوب الأخرى.[1]

**المطلب الثاني: المحددات الخارجية.**

هي مجموعة التفاعلات الدولية التي تحدث في إطار النظام الدولي، وتعمل بدورها كأحد المدخلات الأساسية المؤثرة في صنع القرار الخارجي للوحدات الدولية المكونة له سواءا كانت دولا أو نظم إقليمية.[2] بمعنى تفرز البيئة الخارجية مجموعة من المحددات التي تؤثر في شكل، وطبيعة السياسة الخارجية للدولة، فالدولة حين تصوغ سياستها الخارجية تكون في حالة رد فعل لبعض الظروف الواقعة في بيئتها سواءا الإقليمية أو الدولية.

لعبت الجزائر دورا بارزا في التفاعلات الإقليمية والدولية، كما جعلها موقعها الجغرافي أكثر الدول عرضت للتأثيرات الخارجية خاصة الإفريقية، مما دفعها لتفعيل أطر التعاون والحوار لتحقيق الأمن والسلم في المنطقة.

✓ **على المستوى الدولي:** بعد الحرب الباردة وظهور الأحادية القطبية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية كقوة إقتصادية وعسكرية عالمية جعلتها قطب مسيطر، وموجه لمختلف التفاعلات الدولية ومهيمن على مختلف المنظمات الإقليمية والدولية، مما أوجب على الدول النامية إعادة النظر في علاقاتها الخارجية، فعملت الجزائر على تحسين علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية بإعتبارها القطب المهيمن على النظام الدولي من خلال الزيارات المتبادلة والإتفاقيات الثنائية في عدة مجالات الإقتصادية، من خلال جلب الإستثمارات الأمريكية للجزائر، ودعم إصلاحاتها الإقتصادية ودمج الإقتصاد الجزائري في منظومة الإقتصاد العالمي، أما السياسية من خلال دعم الديمقراطية والحكم الراشد وحماية حقوق

[1] عيسات، **مرجع سبق ذكره**، ص.05.

[2] محمد شلبي، **السياسة الخارجية للدول الصغيرة**. ( أطروحة الدكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، 2006 )، ص.17.

الإنسان في الجزائر من خلال مجموعة من الإصلاحات كمراجعة قانون الإنتخابات، وقانون الجمعيات، ودعم السمعي البصري.

وإزدادت هذه العلاقة تطورا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 من خلال توقيع مجموعة من الإتفاقيات الأمنية لمكافحة الإرهاب خاصة في منطقة الساحل، كما دعمت الولايات المتحدة الأمريكية المركز الإفريقي لمكافحة الإرهاب بالجزائر.

سعت الجزائر أيضا إلى تعزيز التعاون مع كل من دول الإتحاد الأوروبي وروسيا، حيث وقعت الجزائر على إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي في ديسمبر 2001، دخلت حيز التنفيذ في 20 أبريل2002 .[1]

أما فيما يخص التعاون الروسي الجزائري فيركز أساسا على الجانب العسكري، حيث صرح **الكسندر فومي** المسؤول الفيدرالي للتعاون العسكري التقني تعتبر الجزائر ثالث مستورد للأسلحة والمعدات الحربية من روسيا.[2]

✓ **على المستوى الإقليمي:** للنظام الإقليمي دور في تحديد السياسة الخارجية وللجزائر ثلاثة دوائر إقليمية رئيسية (الدائرة الإفريقية – المغاربية –المتوسطية) يمكن للأحداث التي تقع بها أن تؤثر على السياسة الخارجية الجزائرية.

- **إفريقيا:** تتميز الدائرة الإفريقية بكثرة النزاعات والحروب التي تؤثر سلبا على الأمن والإستقرار الإفريقي عامة والجزائري خاصة، مما يوجب على صانع القرار الجزائري إتخاذ مختلف الإستراتيجيات

[1]– عبد الحميد زعباط،"الشراكة الاورومتوسطية وأثرها على الإقتصاد الجزائر". الجزائر: مخبر العولمة وإقتصاديات شمال إفريقيا، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، (ع.01،جانفي 2004)، ص53–54.

[2]–نوارة باشوش ،"الجزائر الثانية من مستوردي الأسلحة من روسيا". من الموقع: http://www.echoroukonline.com/ara/articles/202164.html?u=5001 تم تصفحه يوم 12–01–2017. على الساعة 12:20.

السلمية لحل هذه النزاعات. وفي هذا الإطار لعبت الجزائر دور الوسيط في عدة نزاعات إفريقية لوقف إطلاق النار والوصول إلى إتفاق سلمي، ومن تم تحقيق إستقرار المنطقة. كما عملت على إتخاذ عدة مبادرات تنموية ودفاعية لتنمية المنطقة وإستقرارها أهمها **الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا(NIPAD) لجنة الأركان العملياتية المشتركة.**

- **مغاربيا:** عملت الجزائر على توطيد علاقاتها مع الدول المغاربية والسعي إلى تشكيل مغرب عربي موحد، لكن على الرغم من ذلك بقي مشروع جامد بسبب الموقف الثابت للجزائر اتجاه قضية الصحراء الغربية القاضي بالدعوة لتحكيم وتفعيل الشرعية الدولية. ضف إلى ذلك شهدت المنطقة المغاربية ثورات الربيع العربي بكل من تونس وليبيا، التي كانت لها تداعيات على إستقرار الجزائر. فتميز الموقف الجزائري اتجاه هذه الثورات بالحياد وفقا لما يتوافق ومبادئ سياستها الخارجية مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية، ومبدأ حل النزاعات السلمية بالطرق السلمية، حيت إستطاعت الجزائر جمع أطراف النزاع الليبي على طاولة المفاوضات والعمل على الوصول للحل السلمي.

**متوسطيا:** نظرا للتغيرات الإقليمية والدولية أصبحت منطقة المتوسط أحد الثوابت المرجعية لتحرك السياسة الخارجية، ويتبين ذلك من خلال تعاونها مع الدول المتوسطية في عدة مجالات إقتصادية، طاقوية، سياسية وأمنية وصولا لإتفاق الشراكة الاوروجزائرية في أبريل 2005 الهادف إلى إقامة منطقة تبادل حر في 2017 وفقا لثلاثة مستويات الإقتصادية المالية، السياسية الأمنية، الإجتماعية الثقافية. حيث وافقت الجزائر على المستويات الثلاثة وعززت التعاون والعلاقات الإقتصادية الأوربية الجزائرية، من خلال تقديم مساعدات مالية لتطوير وتنويع الإقتصاد الوطني، وتوسيع السوق الجزائرية. جلب الإستثمارات الأجنبية وإنكشاف المؤسسات الجزائرية على العالم مما يؤدي إلى تحسين أدائها بما يتوافق مع المعايير الدولية.

لكن على الرغم من ذلك إلى أنه هناك مجموعة من الإنعكاسات السلبية للشراكة الأوروجزائرية على الإقتصاد الوطني أهمها عدم قدرة المؤسسات والمنتوجات الجزائرية الوصول إلى المنافسة الدولية، إختلال كفتي الميزان لصالح الضفة الشمالية من البحر الأبيض المتوسط، حيث بلغت صادرات الجزائر نحو أوروبا خارج المحروقات من سنة 2005 إلى غاية 2015 حوالي 14 مليار دولار خلال العشر سنوات، بينما بلغت الواردات الجزائرية من الإتحاد الأوروبي 220 مليار دولار في نفس الفترة أي بمعدل 22 مليار دولار سنويا. وبالإضافة إلى هذا الإختلال كشفت أرقام الجمارك الجزائرية أن الإتفاق ترتب عنه عجز بأكثر من 700 مليار دينار (6.36 مليارات دولار) للمداخيل الجمركية الجزائرية منذ تطبيقه سنة 2005 إلى غاية 2015، وهو ما دفع بالحكومة الجزائرية إلى تجميد أحادي الطرف للإمتيازات التعريفية الممنوحة للإتحاد الأوروبي بموجب إتفاق الشراكة، وهذا ما أجبر الجزائر في سبتمبر 2015 على تقديم طلب للإتحاد الأوروبي لتقييم الإتفاق، وبعد 8 جولات من المفاوضات بين الطرفين تم التوصل إلى حل وسط حول تأجيل إنشاء منطقة التبادل الحر المقررة في 2017 إلى سنة 2020[1]. إضافة إلى التعاون الأورومتوسطي في إطار الحوار 5+5 من خلال مجموعة من الإجتماعات تشارك بها الجزائر سواءا على مستوى وزراء الداخلية أو الدفاع أو وزراء الخارجية لمناقشة القضايا المشتركة.

[1] حمزة كحال، "تقييم أوروبي جزائري للشراكة بعد 12 عاماً من التطبيق". من الموقع :
https://www.alaraby.co.uk/economy/2017/3/13/%D8%AA%D9%82%D9%8A%D9%8A%D9%85-%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D9%8A-%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1%D9%8A-%D9%84%D9%84%D8%B4%D8%B1%D8%A7%D9%83%D8%A9-%D8%A8%D8%B9%D8%AF-12-%D8%B9%D8%A7%D9%85%D8%A7-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B7%D8%A8%D9%8A%D9%82
تم تصفحه يوم 2018/03/30 على الساعة: 09:30.

**المبحث الثالث: مبادئ وأهداف السياسة الخارجية الجزائرية .**

تقوم السياسة الخارجية الجزائرية على مجموعة من المبادئ الأساسية المحددة في المرجعيات التاريخية (بيان أول نوفمبر 1954 ، ميثاق الصومام 1956، ميثاق طرابلس 1962) الوطنية والدولية التي تستند إليها في توجهاتها وتصوراتها اتجاه القضايا الخارجية.

**المطلب الأول: مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية.**

تقوم السياسة الخارجية الجزائرية على مجموعة من المبادئ المستوحاة من مجموع القيم المحورية في المرجعية التاريخية ذات البعد الثوري القائم على فكرة النضال التحريري لنصرة القضايا العادلة والتضامن مع الشعوب المقهورة الساعية لنيل إستقلالها، التي تضمنتها المواثيق الوطنية والدولية (بيان أول نوفمبر – مؤتمر الصومام –الدساتير* –الأمم المتحدة – حركة عدم الانحياز – الإتحاد الإفريقي – جامعة الدول العربية ) ويمكن تلخيص هذه المبادئ في النقاط التالية:

أ- مبدأ حسن الجوار الإيجابي: يعني إقامة تعاون مثمر لصالح الشعوب والتكامل لفائدة البلدان المعنية، والتنسيق المستمر بكل القضايا التي تهم المنطقة، إضافة إلى تحقيق تنمية السلم بين دول الجوار، وتدعيم أواصر الأخوة والصداقة بين شعوب المنطقة[1].

ب-مبدأ التعاون الدولي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية: تنص المادة 31 من دستور 2016 على :"تعمل الجزائر من أجل دعم التعاون الدولي وتنمية العلاقات الودية بين الدول، على أساس المساواة والمصلحة المتبادلة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وتبني مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأهدافه".[2]

*دستور 1963-1976 -1989-1996 -2008-2016 سيتم التركيز على الدستور الأخير 2016 في كامل الدراسة.

[1]- ب بولعراس،"الدبلوماسية الجزائرية وفاء لمبادئ راسخة"، الجزائر: المركز الوطني للمنشورات العسكرية، **مجلة الجيش**، (ع. 432، 1999)، ص.20.

[2]-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 2016، **الجريدة الرسمية** ، ع.14، مارس 2016.ص.09.

بمعنى تعمل الجزائر على دعم التعاون الدولي بينها وبين الدول من خلال مجموعة من الإتفاقيات بما يخدم مصلحتها العامة. أما فيما يخص عدم التدخل في الشؤون الداخلية، على مستوى المنظمات الإقليمية والدولية وفي علاقاتها الثنائية كما جاء في نص المادة المذكورة سابقا، تبنت ذلك إنطلاقا من تجربة الإستعمار التي عاشتها حيث جعلتها تتمسك بهذا المبدأ تحت أي شكل من الأشكال، لأنها ترى في ذلك نوع جديد من أنواع الإستعمار. ومن أمثلة ذلك عدم تدخلها في الأزمات الإقليمية الأخيرة على الرغم من التهديدات المختلفة الناتجة عنها، حيث إتسمت السياسة الخارجية الجزائرية بالحياد اتجاه هذه الإحداث وإعتبار ثورات الربيع العربي مسألة داخلية.

ت-احترام الحدود المورثة عن الإستعمار: وفقا للمادة 14 من الدستور الجزائري لعام 2016 على أنه :"لا يجوز البتة التنازل أو التخلي عن أي جزء من التراب الوطني "[1]، لذلك نجد أن الجزائر تنادي بمبدأ عدم المساس بالحدود المورثة عن الإستعمار[2] للدفاع عن الوحدة الترابية، إضافة إلى أن هذا المبدأ يضمن الأمن الإقليمي، كما أن ضبط الحدود وترسيمها ضامن لدعم مبدأ حسن الجوار الإيجابي، لذلك سعت الجزائر إلى ترسيم وضبط حدودها مع الدول المجاورة منذ أول مشكل حدودي بينها وبين المغرب، ووقعت في إطار ذلك الجزائر مجموعة من الإتفاقيات.*

[1] – **نفس المرجع السابق الذكر.**

[2] Grimaud Nicole ,**La Diplomatie Algérienne ,une bilan historiquement positif L'Akehal Mokthar L'Algérie de L'indépendance à L'Etat d'Urgenc**e,( paris) ,pp .248,251 .

*الحدود: معاهدة الرباط 1972/06/15، توقيع إتفاقية مع تونس 1970/06/06، مع موريتانيا 1983/12/13، مالي 1983/05/08، النيجر 1983/01/05 ليبيا كانت مضبوطة بموجب الإتفاق الليبي الفرنسي 1956.

ث – التسوية السلمية للنزاعات: وفقا للمادة 29 من الدستور الجزائري 2016 :"تمتنع الجزائر عن اللجوء إلى الحرب من أجل المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحريتها، وتبذل جهودها لتسوية الخلافات الدولية بوسائل السلمية ".

بمعنى تسعى الجزائر لحل الخلافات الدولية بطريقة سلمية بعيدا عن إستعمال القوة، وتدعو إلى حل النزاعات بالطرق السلمية عبر الوساطة والمساعي الحميدة، وهو ما يتضح من خلال الوساطة التي قادتها الجزائر لحل مختلف النزاعات الإقليمية أو الدولية.

و– مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها: وفقا للمادة 30 من دستور 2016 :"الجزائر متضامنة مع جميع الشعوب التي تكافح من أجل التحرر السياسي والإقتصادي، والحق في تقرير المصير، وضد كل تميز عنصري".[1]

وهذا المبدأ مستمد من نضال الجزائر الطويل ضد الإستعمار للحصول على تقرير المصير قبيل الثورة التحريرية، وتعتبر الجزائر البلد المتضامن من دون شرط مع حركات التحرر عبر العالم ومن أمثلة ذلك (القضية الفلسطينية – جبهة البوليساريو).

**المطلب الثاني: أهداف السياسة الخارجية الجزائرية.**

هناك ثلاث معايير لتصنيف أهداف السياسة الخارجية:[2]

- القيمة المتعلقة بالهدف ودرجة الالتزام بتحقيقه.
- عامل الوقت لخدمة الهدف.
- نوع المطالب التي يتوجب تحقيقها في النظام الدولي أو الإقليمي للدولة لتحقيق أهدافها.

وبناءا على هذه المعايير تم تقسيم أهداف السياسة الخارجية إلى ثلاثة فئات أساسية :

[1] دستور 2016، **مرجع سبق ذكره.**

[2] حثي، **مرجع سابق ذكره،** ص.175.

**الأهداف المحورية:** المتمثلة في حماية السيادة الوطنية، والوحدة الترابية الوطنية، حماية الحدود والأمن القومي للدولة، فلتحقيق هذه الأهداف على الدولة توظيف مختلف الإمكانيات المادية والمعنوية المتوفرة لها. وهو ما تسعى إليه الجزائر مند الإستقلال حيث عملت على الحفاظ على السيادة المطلقة والإستقلال الوطني، كما رسمت الحدود بينها وبين دول الجوار، وإتخذت عدة إستراتيجيات وطنية وإقليمية لتحقيق الأمن الوطني الجزائري.

**الأهداف المتوسطة:** تتمثل في بناء النفوذ السياسي في العلاقات الخارجية، ولعب دور كبير في المحيط الخارجي وخدمة المصالح العامة. ففي هذا الإطار عملت الجزائر على تعزيز علاقاتها الخارجية مع دول العالم، بعدما كانت في عزلة في فترة التسعينيات (المأساة الوطنية) حيث عمل صناع القرار على تصحيح صورة الجزائر الدولية، وتنويع شركائها، وعقد تحالفات إستراتيجية جديدة مع مختلف القوى الدولية الفاعلة في الساحة الدولية، وتعبئة الموارد الخارجية، وجلب الإستثمارات الأجنبية، وتحسين وضع الإقتصاد الوطني، وعدة إتفاقيات لتحقيق التعاون الدولي خاصة في مجال مكافحة الإرهاب من خلال تجربتها الخاصة بإعتبارها التجربة الرائدة في العالم.

**الأهداف البعيدة المدى:** هي الأهداف التي توضع نتيجة خطط مدروسة لتحسين الأهداف الكبرى للدولة. فالجزائر تعمل اليوم على تحقيق السلم والأمن الدوليين، وذلك إنطلاقا من عدة خطط أقرتها لازلت قيد التنفيذ مثل إتفاق الشراكة الأوروجزائرية، وبرنامج الأمن والسلم في الساحل الإفريقي.

**المبحث الرابع: مؤسسات صنع القرار في السياسة الخارجية الجزائرية.**

يتطلب فهم كيفية صنع السياسة الخارجية تحديد الهيكل الذي تصنع في إطاره، والمقصود به نمط ترتيب العلاقات بين الأجهزة، والمؤسسات العاملة في ميدان صنع تلك السياسة، والوزن النسبي لكل منها (الأجهزة والمؤسسات العاملة ) في صياغة السياسة الخارجية.[1]

يمكن أن نميز بين مجموعة من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية لصنع السياسة الخارجية الجزائرية، الأولى تشمل السلطة التنفيذية، التشريعية والمؤسسة العسكرية، والثانية (المؤسسات غير رسمية) تشمل الأحزاب السياسة، المجتمع المدني والرأي العام. وهنا يمكننا الإشارة إلى الإختلاف في درجة التأثير حسب موقع كل مؤسسة في النظام السياسي، ومدى إهتمامها بالسياسة الخارجية.

**المطلب الأول: المؤسسات الرسمية.**

1- **السلطة التنفيذية:** هي إحدى السلطات الثلاث التي يبنى عليها شكل الأنظمة السياسية الحديثة، تتولى مهام تنفيذ السياسة العامة للدولة، كما تعتبر السلطة التنفيذية المؤسسة الأكثر نفوذا في صنع السياسة الخارجية، وذلك نظرا لما يتوافر لديها من قنوات إتصال فعالة حيث يعمل ممثلوها بالخارج على تقديم تقارير مباشرة لرؤسائهم في السلطة التنفيذية .

أما بخصوص الجزائر وبناءا على دستور 2016 تصنع السياسة الخارجية على يد مؤسسات الرئاسة، حيث يعتبر الدستور الجزائري أن رئيس الجمهورية المسؤول الأول على صنع وإتخاذ قرار السياسة الخارجية وهذا ما جاء في المادة 84 من دستور المذكور "....يجسد الدولة داخل البلاد وخارجها ....".

[1] سليم، **مرجع سابق ذكره**، ص.453.

المادة 91 من نفس الدستور :"يقوم رئيس الجمهورية بمجموعة من المهام الخارجية: [1]

- يقرر السياسة الخارجية ويوجهها.
- يبرم المعاهدات الدولية ويصادق عليها.

وحسب المادة 92 يعين رئيس الجمهورية سفراء الجمهورية والمبعوثين فوق العادة إلى الخارج، وينهي مهامهم، ويتسلم أوراق إعتماد الممثلين الدبلوماسيين الأجانب وأوراق إنهاء مهامهم.

كما نجد المادة 149 تنص على:

"يصادق رئيس الجمهورية على إتفاقيات الهدنة، ومعاهدات السلم والتحالف والإتحاد، والمعاهدات المتعلقة بحدود الدولة، والمعاهدات المتعلق بقانون الأشخاص، والمعاهدات التي تترتب عليها نفقات غير واردة في ميزانية الدولة، والإتفاقيات الثنائية أو المتعددة الأطراف المتعلقة بمناطق التبادل الحر والشراكة وبالتكامل الإقتصادي بعد أن توافق عليها كل غرفة من البرلمان بصراحة".

فمن خلال هذه المواد مجتمعة يتضح أن رئيس الجمهورية هو المكلف الأساسي، وله المكانة الرئيسية في عملية إتخاذ القرار في صنع السياسة الخارجية الجزائرية، وهذا ما هو مجسد على أرض الواقع. أما بالنسبة للوزير الأول تعتبر صلاحياته محدودة في صنع السياسة الخارجية الجزائرية، حيث يجوز له تمثيل فقط الدولة بالخارج بإسم رئيس الجمهورية.

**وزارة الخارجية:** تعتبر وزارة الخارجية بمثابة الجهاز البيروقراطي المهيمن على جل مستويات السياسة الخارجية. ففي الجزائر تعتبر وزارة الخارجية* جهاز رسمي في السلطة التنفيذية يساهم في صنع

[1] دستور 2016، **مرجع سابق ذكره**، ص.17.

*للمزيد عن صلاحيات وزارة الخارجية الجزائرية أنظر: الجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية، (المرسوم الرئاسي رقم 02-403 المؤرخ في 26 نوفمبر 2002 يحدد صلاحيات وزارة الشؤون الخارجية). **الجريدة الرسمية**،ع.79، 01 ديسمبر 2002.

وتنفيذ السياسة الخارجية، من خلال التمثيليات في مختلف الدول والمنظمات الدولية. كما تعتبر أيضا من المصادر الرئيسية للمعلومات الخارجية ومن الأدوات الأساسية لتنفيذ السياسة الخارجية وحلقة وصل بين مختلف الوزارات الأخرى والدول الأجنبية.

2- **السلطة التشريعية:** يمارس السلطة التشريعية برلمان يتكون من غرفتين: المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وبناءا على الدستور الجزائري لعام 2016 تنص المادة 148:

"يمكن البرلمان أن يفتح مناقشة حول السياسة الخارجية بناءا على طلب رئيس الجمهورية أو رئيس إحدى الغرفتين. يمكن أن تتوج هذه المناقشة، عند الإقتضاء، بإصدار البرلمان، المنعقد بغرفتيه المجتمعتين معا، لائحة يبلغها إلى رئيس الجمهورية".

كما يمكن لأعضاء البرلمان توجيه أسئلة شفوية أو كتابية لأي عضو من أعضاء الحكومة وهو ما جاء في المادة 152 من الدستور نفسه أي أنه من حق النواب تقديم أسئلة بحق السياسة الخارجية. وعلى الرغم من عدم وجود آثار قانونية لهذه اللائحة إلا أنها تبقى وسيلة فعالة تمكن أعضاء البرلمان من طرح إنشغالاتهم، وعرض مواقفهم من القضايا المرتبطة بالسياسة الخارجية للدولة، وتبليغها إلى السلطة التنفيذية حتى تأخذها بعين الإعتبار مستقبلا في علاقاتها مع أعضاء المجتمع الدولي، ومن الطبيعي أن يأخذ رئيس الجمهورية هذه اللائحة في الحسبان حتى وإن لم تكن ملزمة له. لأنه لا يمكن تصور تصرف الرئيس وفق ما يتعارض مع إرادة الأمة من خلال ممثليها لأنه المسؤول الأول على حماية الدستور وإستقلال المؤسسات.[1]

كما تم تحديد لجنة الشؤون الخارجية والتعاون والجالية، طبقا للمادة 15 من القانون العضوي الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما، المختصة في المسائل المتعلقة بالشؤون

[1] عمار عباس، **العلاقة بين السلطات في الأنظمة السياسية المعاصرة والنظام السياسي الجزائري**. (الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، ط.01، 2010)، ص.168.

الخارجية وبالإتفاقيات والمعاهدات، وبالتعاون الدولي، وبقضايا الجالية الجزائرية المقيمة بالخارج. كما تشارك في إعداد برنامج النشاط الخارجي للمجلس الشعبي الوطني، وتقوم بمتابعة تنفيذه من خلال اللقاءات والإجتماعات البرلمانية الثنائية والإقليمية والجهوية والدولية، إضافة إلى تشكيل وإرسال الوفود البرلمانية، وكذا إستقبال الوفود البرلمانية الأجنبية، بالتنسيق بين رئيس المجلس الشعبي الوطني ورئيس اللجنة ورؤساء المجموعات البرلمانية. كما تعمل على دراسة المعاهدات والإتفاقيات الدولية المحالة عليها وتقدمها إلى المجلس الشعبي الوطني للموافقة عليها، وتقدم عرضا في مجال إختصاصاتها في الجلسة التي يخصصها المجلس الشعبي الوطني لمناقشة السياسة الخارجية.[1]

إضافة إلى ما سبق يمكننا التكلم على التعاون البرلماني ما بين الدول من خلال البرلمانات الدولية كالإتحاد البرلماني العربي، الإتحاد البرلماني الإفريقي، والجمعية البرلمانية للإتحاد من أجل المتوسط ، بالإضافة إلى مجموعات الصداقة البرلمانية مع مجموعة من الدول حيث يكلف رئيس الجمهورية، رئيس البرلمان لتمثيله في المحافل الدولية، كما يقوم رئيس البرلمان وبعض النواب ببعض الزيارات البروتوكولية للبرلمانات الخارجية. لكن على الرغم من كل ذلك إلا أن دور السلطة التشريعية في صنع السياسة الخارجية الجزائرية محدود أمام دور الرئاسة وتبقى السياسة الخارجية من إختصاص رئيس الجمهورية.

فيعتبر دور البرلمان في صنع السياسة الخارجية دور بروتوكولي تفرضه الدبلوماسية البرلمانية، ويتضح ذلك من خلال رفض السلطة لقانون تجريم الإستعمار، فبالرغم من تكاتف 120 نائب جزائري للوصول بمشروع قانون تجريم الإستعمار إلى مرحلته النهائية، التي تضمنت تشكيل محكمة جنائية تتولى محاكمة فرنسا عن الحقبة الإستعمارية، وتوقيع 154نائب برلماني على مقترح القانون، إلا أن مشروع

[1] Les compétences des Commissions permanentes, http://www.apn.dz/fr/instance-et-organes/les-commissions-permanentes/competences-des-commissions-permanentes.consulter 10-08-2017. a 14:20.

القانون لم يعرف طريقه للتصويت في البرلمان، بإعتبار الأمر يتعلق بالسياسة الخارجية وهي من صميم صلاحيات رئيس الجمهورية.[1]

1- **المؤسسة العسكرية:** كان للمؤسسة العسكرية تأثير كبير في حقل السياسة الخارجية في العقدين الأولين من عمر الدولة، تم تراجع هذه التأثير نسبيا ليعود بقوة أثناء فترة التسعينيات بسبب الظروف الصعبة التي كانت تعيشها الجزائر والدور الكبير الذي قام به الجيش في محاربة الإرهاب والحفاظ على أمن الدولة.[2]

ويتجلى دور المؤسسة العسكرية في صنع قرار السياسة الخارجية في تصورات القادة المقدمة حول المسائل المطروحة على الساحة الدولية كما حدث في حرب الخليج الثانية، حيث قدمت وزارة الدفاع الوطني تقريرا مفصلا لرئاسة لجمهورية نتج عنه عدم المشاركة في الحرب.[3]

ففي ظل التحولات الدولية بدأ دور المؤسسة العسكرية الجزائرية يتراجع بإنسحاب وتقاعد القيادات العسكرية التي شاركت في الثورة الجزائرية وصعود قيادات شابة خريجوا المدارس العسكرية الجزائرية.

**المطلب الثاني: المؤسسات غير الرسمية.**

تشمل الأحزاب السياسية وجماعات المصالح والرأي العام.

1- **الأحزاب السياسية:** يعرف الحزب السياسي: "جماعة منظمة من الأفراد تقوم على أساس من الشرعية وتعتنق مبادئ سياسية، وإقتصادية، وإجتماعية، وتسعى بالوسائل الديمقراطية للحصول

---

[1] عبد القادر بن مسعود، "كيف تحاول فرنسا حتى الآن تجريم الثورة الجزائرية!". من الموقع:
/https://www.sasapost.com/le-parlement-francais-criminalise-la-revolution-algerienne
تم تصفحه يوم: 09-04-2018.على الساعة 22.30.

[2] رابح لونيسي، علاقة العسكري بالسياسي في تاريخ الجزائر المعاصرة"، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، **المجلة العربية للعلوم السياسية**.(ع.29، شتاء 2011)، ص ص60-64.

[3] Khaled Nezzar, **Mémoire du général**. (Alger: édition chihab,1999).p222-223.

على ثقة الباحثين، بقصد المشاركة في الحكم وممارسة السلطة لتحقيق برنامجها الذي يستهدف الإسهام في تحقيق التقدم السياسي والإجتماعي للدولة ".[1]

للأحزاب السياسية دور في صنع السياسة الخارجية للدولة وهذا ما أكده **هنري كسنجر Henry Kissinger** الأحزاب السياسية تساهم بصورة فعالة في رسم السياسة الخارجية للبلد، حيث لا يقتصر إتخاذ قرار السياسة الخارجية على الهياكل الحكومية فقط.[2] ويتبين تأثير الأحزاب السياسية على السياسة الخارجية من خلال قيامها بمجموعة من الوظائف التالية:

- وظيفة الإعلام: الإتصال بين الحاكم والمحكوم وإيصال مطالبهم للسلطة، مع تهيئتهم ضد كل قرار يتلاءم مع مصالحهم، وتندر الحكام بضرورة تحقيق هذه المطالب.
- وظيفة التكوين: التكوين السياسي للرؤساء والمواطنين وتأطير الناخبين بإيديولوجية معينة.
- وظيفة التنسيق: تقوم الأحزاب السياسية بالتنسيق والتخطيط، والربط بين السلطتين التنفيذية والتشريعية وتقلل من آلية الفصل بين السلطات.[3]

مع تطبيق ذلك على صنع قرار السياسة الخارجية الجزائرية نجد دور الأحزاب السياسية* شبه منعدم أو منعدم أصلا، ويرجع ذلك لعدة إعتبارات أهمها عدم فعالية التعددية السياسية في الجزائر، غياب التنسيق والتخطيط داخل الحزب، لا تقوم بوظائف لها علاقة بالسياسة الخارجية، كوظيفة الإعلام والإتصال بين الحكام والمحكومين وتهيئة المواطن ضد كل قرار لا يتلائم مع مصالحهم، ووظيفة التكوين

---

[1] حمدي عطية مصطفى عامر، **الأحزاب السياسية في النظام السياسي والقانون الوضعي والإسلامي دراسة مقارنة.** (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، ط .01، 2014)، ص ص.32-33.

[2] النعيمي، **مرجع سابق ذكره**، ص.311.

[3] **نفس المرجع السابق الذكر.**

*تم قرار التعددية السياسية والحزبية بموجب دستور 1989 المؤرخ في 23 فبراير من نفس السنة وهو ما تجلى في المادة 40 منه والتي نصت على: "حق إنشاء الجمعيات ذات طابع سياسي معترف به ولا يمكن التذرع بهذا الحق لضرب الحريات الأساسية والوحدة الوطنية والسلامة الترابية واستقلال البلاد وسيادة الشعب ثم جاء قانون 89-11 الصادر في 1989/07/05 ليؤكد على مبدأ التعدية الحرية و ينظم عمل الجمعيات ذات الطابع السياسي.

السياسي لرؤساء ومواطنين تأطير الناخبين بأيديولوجية معينة، كما أن الأحزاب السياسية في الجزائر تغيب فيها المعارضة السياسية كأسلوب رقابي على الحكومة وكشريك في الحكومة.

**2- جماعات المصالح:** حدد **ترايس** إطار نظري لتحليل جماعات المصالح الذي يدور حول ستة أبعاد تحدد طبيعة ودور جماعات المصالح في السياسة الخارجية كالتالي:[1]

- الخصائص السلوكية لجماعات المصالح وتشمل :

- حجم الأنشطة السياسية لإقناع صانع القرار في السياسة الخارجية بتبني وجهات نظرها.
- طبيعة الإقتصاد السياسي لجماعات المصالح.
- توقيت النشاط السياسي لجماعات المصالح.

- الخصائص التنظيمية لجماعات المصالح.
- هيكل صنع القرار.
- علاقة جماعات المصالح بالجماعات الداخلية.
- القطبية التي تهم جماعة المصالح.

ويمكن لجماعات المصالح التأثير على السياسة الخارجية من خلال ثلاثة قنوات:[2]

- المشاركة المباشرة في عملية صنع السياسة الخارجية.
- توجيه مصادر القوة للتأثير غير المباشر في السياسة الخارجية، من خلال إمتلاكها جزء من القوة حتى ولو كان جزء ضئيل جدا في تحديد السياسة الخارجية.
- جماعات المصالح جماعات وسطية تلعب الوساطة بين السلطة السياسية والمواطنين، بتعبيرها عن مصالح محددة لمجموعة من المواطنين من خلال الإتصال مع صانعي السياسة الخارجية.

[1] النعيمي، **مرجع سبق ذكره**، ص.323.

[2] سليم، **مرجع سابق ذكره**، ص.196.

فتأثير جماعات المصالح على صنع القرار الخارجي يتبين من خلال التفاعل فيما بين هذه الجماعات، كما أنها تركز أكثر على القضايا التي تهمها في ميدان السياسة الخارجية، فجماعات المصالح ذات الطابع الإقتصادي تهتم بالقضايا المتعلقة بالتجارة الخارجية والتعريفات الجمركية، والعسكرية تؤثر على الإنفاق العسكري وتصدير الأسلحة وإستيرادها.[1] لكن على الرغم من ذلك إلا أن دورها في السياسة الخارجية يتسم بالسرية، وغير مهيكل وغير مقيد بضوابط بنيوية قانونية، أي دورها مبهم خاصة في الدول النامية.[2]

وبالإسقاط على الجزائر نجد مثلا منتدى رؤساء المؤسسات ذات طبيعة إقتصادية يهتم بالتجارة الخارجية والتصدير والتعريفات الجمركية، حيث قام في ديسمبر 2016 بعقد المنتدى الإفريقي للإستثمار بهدف تمكين الجزائر بإحتلال مكانة هامة في الإقتصاد العالمي. ومن أهم نتائجه أكد رئيس المنتدى**علي حداد** على: [3]

-إبرام المؤسسات الوطنية أكثر من 100 إتفاق شراكة مع نظيراتها الإفريقية أهمها إبرام شركة التركيب الصناعي فرع المجمع العمومي للكهرباء والغاز، إتفاق شراكة مع مجمع سالمة السوداني، يتم بموجبه تشييد 53 محطة لتوليد الكهرباء بالطاقة الشمسية بقيمة مالية تقدر بـ 2.5 مليون دولار، في إنتظار إنجاز 500 محطة أخرى في غضون السنة المقبلة.

---

[1] **نفس المرجع السابق الذكر.**

[2] حسين قادري، **السياسة الخارجية دراسة في عناصر التشخيص والإتجاهات النظرية للتحليل.** (الجزائر: دار هومه، 2012 )، ص.91.

[3] لطفي العقون، "حداد يؤكد نجاح منتدى الأعمال والاستثمار الإفريقي في الجزائر".من الموقع: http://elmihwar.com/ar/index.php/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/77773.html تم تصفحه يوم 09-08-2017.على الساعة 12.30.

فتح خطوط جوية بين العواصم الإفريقية، لتسهيل حركة المبادلات التجارية، إضافة إلى فتح فروع للبنوك الجزائرية على مستوى بلدان القارة السمراء، لتجاوز الإشكالات ذات العلاقة بتمويل المشاريع الإستثمارية وتحويل الأموال.

وتجسيدا للتوصيات التي خرج بها المنتدى الإفريقي الأول من نوعه، كشف **حداد** عن إنشاء لجنة متابعة ستقوم بدور الوقوف على ترجمة حصيلة الإتفاقات الموقعة على أرض الواقع، حيث ذكر أنّ ثلاثة أيام كانت كافية للتوقيع على أكثر من 100 إتفاق بروتوكول تعاون في العديد من القطاعات الإقتصادية.

3- **الرأي العام***: يتفاوت تأثير الرأي العام على السياسة الخارجية للدول بين مجتمع وأخر ونظام وأخر، فكلما زادت ديمقراطية النظام زاد الإهتمام بالرأي العام ويكون له تأثير على السياسة الخارجية، إما بمنع صانع القرار تبني سياسة معينة أو دفعه إلى تبني سياسة بديلة، في حين يختلف الأمر بالنسبة للدول النامية فهي لا تهتم لتغيير سياستها الخارجية طبقا للرأي العام .

فالجزائر هي الأخرى لا تستجيب لضغوطات الرأي العام في صنع السياسة الخارجية، أي أن دور الرأي العام محدود جدا، وذلك نتيجة لعدة إعتبارات أهمها طبيعة النظام السياسي الجزائري الذي يحظر المظاهرات والمسيرات لأسباب سياسية وأمنية، إضافة إلى غياب التنمية والثقافة السياسية وعدم وجود مراكز لسبر الآراء التي تهتم بالقضايا الخارجية لتوعية الجماهير للتأثير في السياسة الخارجية، مما يؤدي إلى نقص المعلومات لدى مختلف الجماهير عن حقيقة القضايا الخارجية.

*يعرفه **ليونارد دووب Lunard Doob** " هو مجموعة من الاتجاهات للناس الأعضاء في نفس المجموعة الاجتماعية نحو مسألة من المسائل التي تقابلهم. زهير عبد اللطيف عابد، **الرأي العام وطرق قياسه.** (عمان: دار البازوري، ط.03، 2014).ص.29.

**خلاصة الفصل:**

نستنتج من خلال ما سبق أن للجزائر مجموعة من المحددات الداخلية والخارجية تحدد سلوكها الخارجي وتصنع مكانتها الإقليمية والدولية، حيث تنوعت هذه المحددات مابين الداخلية الجغرافية، البشرية، الإقتصادية، العسكرية، الإجتماعية وحتى الثقافية التي تساهم بشكل مباشر وغير مباشر في صنع القرار الخارجي وفرض المكانة الدولية للجزائر. على الرغم من توفر الجزائر على مختلف الإمكانيات إلا أنها لم تستغل بشكل فعال في التأثير في القرار الخارجي، وإضافة إلى المحددات الداخلية تؤثر المحددات الخارجية المتمثلة في المحيط الإقليمي والدولي على السلوك الخارجي للدولة الجزائرية، خاصة بعد ظهور العولمة والإعتماد المتبادل، فلا يمكن للجزائر إتخاذ قرارات بعيدا على البيئتين الإقليمية والدولية.

تقوم السياسة الخارجية الجزائرية على مجموعة من المبادئ المستخلصة من المواثيق الوطنية والدولية بدءا بمبدأ الحدود الموروثة عن الإستعمار، مرورا بمبدأ حسن الجوار والتعاون الدولي، حل النزاعات الدولية بالطرق السلمية بعيدا عن القوة العسكرية وصولا لمبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، فتسعى الجزائر إلى إتخاذ قرارات بما يتوافق ومبادئها اتجاه القضايا الإقليمية والدولية لتحقيق أهدافها وفقا لهذه المبادئ بما يخدم المصلحة الوطنية للدولة.

ولتحقيق هذه الأهداف هناك مجموعة من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية تسهر على صنع القرار الخارجي للجزائر فتعتبر السلطة الرئاسية المؤسسة الرسمية لصنع القرار الخارجي، إضافة إلى مشاركة كل من وزارة الخارجية والسلطة التشريعية والمؤسسة العسكرية، وفي هذا الإطار يمكننا الإشارة إلى أنه على الرغم من وجود المؤسسات غير الرسمية في الجزائر من أحزاب سياسية، مجتمع مدني، والرأي العام إلا أن دورها في صنع القرار الخارجي يكاد يكون منعدم.

# الفصل الثاني:
# الأهمية الإستراتيجية
# لدول الجوار الجزائري.

حدد الدستور الجزائري أربعة (04) إمتدادات جيوسياسية للجزائر وهو ما جاء في ديباجة دستور 2016: "إن الجزائر أرض الإسلام وجزء لا يتجزء من المغرب العربي الكبير، وأرض عربية وبلاد متوسطية، وإفريقية تعتز بإشعاع ثورتها".

أي أن للجزائر ثلاثة (03) إمتدادات أساسية:[1]

1- الإمتداد الروحي: والمتمثل في الإنتماء للوطن العربي والعالم الإسلامي.

2- الإمتداد القاري: وهو الإمتداد الإفريقي الذي يضم دول المغرب العربي ودول الساحل الإفريقي.

3- الإمتداد البحري: وهو الإمتداد المستمد من الموقع الجغرافي على الضفاف الجنوبية للمتوسط أي فضاء متوسطي.

وفي هذا الفصل سيتم دراسة الأهمية الإستراتيجية لدول الجوار الجزائري، لما تملكه من مقومات جيوسياسية، وجيوإقتصادية، وإستراتيجية بالنسبة للجزائر، بالتركيز أكثر على دول المغرب العربي ككتلة واحدة( تونس- ليبيا- موريتانيا- المغرب)، ودول الساحل الإفريقي خاصة على مالي والنيجر، بحكم الجوار الجغرافي للجزائر دون أن نستثني البحر الأبيض المتوسط. وفقا للمباحث التالية:

- الأهمية الجيوسياسية لدول الجوار.
- الأهمية الجيوإقتصادية .
- الأهمية الحضارية.

[1] لخضاري، **مرجع سابق ذكره**، ص.43.

**المبحث الأول : الأهمية الجيوسياسية لدول الجوار الجزائري.**

**الجيوسياسية** مصطلح يتكون من كلمتين إغريقيتين هما Geo تعني الأرض وpolitique تعني سياسة الدولة. أول من إستخدم المصطلح **رودولف كيلين kiellen Rudolf** أستاذ التاريخ والنظم الحكومية في جامعة جوتبرج في السويد (1864–1922)، في كتابه **المعنون بالدولة كمظهر من مظاهر الحياة 1917** حيث عرفها بأنها: "نظرية الدولة الكائن الجغرافي، أي الظاهرة تستغل حيزا من الأرض".أي دراسة الوحدة السياسية (الدولة ) في إطار بيئتها الجغرافيا.

كما عرفها **جون كيفير John kieffer** "الجيوبوليتك تتكون من عدة أشياء، لكنها في الأساس عبارة عن نهاية السلوك الأولي الذي يعتبر فيه الدولة الأم الحقيقة الأساسية، لذا فهي تكون قاعدة تقوم عليها السياسة الخارجية بذاتها"[1]، أي أن جيوبوليتك السياسة الخارجية للدولة من وجهة النظر الوطنية.

كما يمكننا الإشارة للفرق بين الجيوسياسية والجغرافية السياسية من خلال ما جاء به **كارل هوسهوفر Karl Haushofer(1869 – 1946)** بقوله :"إن الجيوبوليتك ولدت الجغرافية السياسة، لأنها المحرك لما يتناوله هذا العلم الأخير من حقائق، فتفعل منها مادة يستعين بها الزعيم السياسي". كما يرى بأن الجغرافية السياسية تدرس توزيع السلطة الدولتية على مساحة القارات والشروط (الأرض– المناخ – الموارد) التي تمارس في ظلها هذه السلطة، أما الجيوسياسية تعتبر موضوع للجغرافية السياسية لها نشاط سياسي في فضاء طبيعي.[2]

[1] نصري ذياب خاطر، **الجغرافيا السياسية والجيوبولتيكا**. (الأردن: الجنادرية للنشر والتوزيع، ط01، 2010)، ص.36. للمزيد عن الجيوسياسية أنظر، نوره محمد ربيع الخيري، **مبادئ الجيوبولتيك**. (بغداد: أفكار للدراسات والنشر ط. 01، 2014).

[2] Stéphane rosier, **géographie politique et géopolitique une grammaire de l'espace politique**. (paris : ellipses ,2003). P.11.

من خلال التعريفين يتضح أن الجيوبوليتك هي أحد الفروع الأساسية للجغرافية السياسية، وهي دراسة متحركة ديناميكية تدرس الماضي والحاضر والمستقبل، أي تدرس الدولة كما يجب أن تكون، في حين الجغرافية السياسية تدرس الدولة كما هي كائنة.

**المطلب الأول: دول الجوار المغاربي (المغرب العربي).**

إتخذ المغرب العربي عدة تسميات: المغرب العربي، بلاد البربر، شمال إفريقيا، المغرب العربي الإسلامي والمغرب العربي الكبير.

- ✓ **المغرب العربي:** جاءت هذه التسمية من التسمية العربية جزيرة المغرب، وهي تسمية أطلقها الجغرافيون على المنطقة الممتدة من ليبيا إلى المغرب الأقصى.[1]
- ✓ **بلاد البربر:** بإعتبار البربر هو العنصر الغالب في المنطقة، لكن البربر لم يتمركزوا في المنطقة كلها بل في بعض المناطق في المغرب، الجزائر وتونس.
- ✓ **شمال إفريقيا:** تجعل الموقع الجغرافي هو أساس التسمية، بحكم الموقع الجغرافي للمنطقة في الجزء الشمالي من القارة الإفريقية، ويضم تونس، الجزائر، المغرب، ليبيا باستثناء موريتانيا والصحراء الغربية باعتبارهما لا يطلان على المتوسط.
- ✓ **المغرب العربي الإسلامي:** ويضم المنطقة العربية من العالم العربي الإسلامي، التي تضم بدورها أجزاء من البحر المتوسط، والصحراء، والمحيط الأطلسي، وبالتالي تكون مقابلة للمشرق العربي، فهي إمتداد طبيعي للأمة العربية في إفريقيا تحتوي على خمسة دول: تونس، الجزائر، ليبيا، المغرب وموريتانيا.[2]

---

[1] عبد الحميد إبراهمي، **المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية**.(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.01،1996)، ص27.

[2] أمين البار، منير بسكري، **مكانة المغرب العربي في السياسة الخارجية الفرنسية**. (الإسكندرية : مكتبة الوفاء القانونية، ط.01 ،2014 )، ص ص39-41

- ✓ **المغرب العربي الكبير:** أستعملت هذه التسمية لتمييزه على دولة المغرب الأقصى المغرب حاليا، والمغرب الوسطى الجزائر، والمغرب الأدنى تونس، حيث تشكل هذه الدول الثلاث الإطار الضيق للمجموعة المغاربية طبقا لقربها وبعدها جغرافيا عن المشرق العربي، إلا أنه في إطاره الواسع فإن المغرب العربي الكبير يشمل إضافة إلى الدول الثلاث السابقة الذكر (الجزائر، تونس،المغرب ) كل من ليبيا وموريتانيا والصحراء الغربية[1] وهو ما سوف نعتمد عليه في دراستنا.

إنطلاقا من كل هذه التسميات المتنوعة يعتبر إقليم المغرب العربي "متسع جغرافي متصل المفاصل، متجانس الخصائص المناخية والسمات الطبيعية، متكافئ في الموارد ومنابع الرزق، متجانس العمران متقارب في الملامح البشرية، يشكل على الضفاف الجنوبية من سواحل الحوض الغربي للبحر المتوسط جبهة عمرانية عريضة في أفق حضاري موصوف. ويمتد على خطوط الموصلات التجارية وعلى طرق الترابط الإجتماعي والتفاعل الثقافي بين الشمال والجنوب ومن الغرب إلى الشرق، فيكسب الجهة المغاربية موقعها هذا عمقا إفريقيا إلى جانب امتدادها العربي الإسلامي ومجاورتها لمشارف الغرب الأوروبي. فينطبع العمران البشري فيها بملامح التجانس والتقارب الثقافي والتمازج الإجتماعي".[2]فمن خلال هذه المواصفات تكتسي منطقة المغرب العربي أهمية جيوسياسية.

تعتبر منطقة المغرب العربي منطقة إقليمية متجانسة تقع في الضفة الجنوبية الغربية للبحر المتوسط، تمتد بين خطي طول 25° شرقا و17° غربا من الحدود الليبية المصرية إلى الساحل الأطلسي لموريتانيا، وبين دائرتي عرض 37° شمالا و18°جنوبا من بنزرت إلى حدود الجزائر الصحراوية بمساحة قدرها 6.048141كم$^2$ (مع إحتساب الصحراء الغربية[3]).(أنظر الخريطة رقم :07).

---

[1] **نفس المرجع السابق تاذكر.**

[2] مصطفى الفيلالي، **المغرب العربي نداء المستقبل.**(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.03، 2005)،ص.19.

[3] إبراهمي، **مرجع سابق ذكره**، ص.24.

**الخريطة رقم 07: تمثل الموقع الجغرافي للمغرب العربي.**

**Source** : Regional Geography of the World: Globalization, People, and Places(v. 1.0) https://2012books.lardbucket.org/books/regional-geography-of-the-world-globalization-people-and-places/s11-03-north-africa-and-the-african-t.html **p645**

كما تغطي منطقة المغرب العربي حوالي 4 %من مساحة اليابسة في الكرة الأرضية 20 %، من مساحة القارة الإفريقية، و 40% من مساحة العالم العربي.[1]

يحدها شمالا البحر الأبيض المتوسط، جنوبا دول الساحل الإفريقي، غربا المحيط الأطلسي وشرقا مصر فهي بوابة الشرق الأوسط ودول الخليج. يمتد المغرب العربي على شريط ساحلي يطل على البحر الأبيض المتوسط يقدر بـ 4000كم، وآخر يطل على الأطلس يفوق طوله 2000كم، كما يتربع على ما يزيد على 4000كم من الصحاري انطلاقا من موريتانيا غربا إلى ليبيا شرقا.[2] فهي تتوسط منطقتين بحرية

[1]Djamel Eddine Guechi, **l'union de Maghreb arabe: intégration régional et développement économique**. (Alger: casbah édition, 2002)p.57.

[2]عبد الحليم بن مشري،"التنافس الدولي في منطقة المغرب العربي"، قدمت هذه الورقة في **ندوة** "**المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة**"، بالدوحة 17و 18 فبراير 2013، ص4.

وبرية، الأولى تشمل المحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط، والثانية تتمثل في الساحل مرورا بالأطلس وهو حزام يضم موريتانيا، مالي، النيجر، تشاد والسودان.

كما تكتسي منطقة المغرب العربي مميزات طبيعية متجانسة، حيث تتسم تضاريس كل من الجزائر، المغرب، وتونس بوجود سلسلتين جبليتين الأطلس التلي في الشمال، والصحراوي في الجنوب تفصل بينها سهول داخلية، إضافة إلى وجود سهول ساحلية ممتدة على طول السواحل الشمالية والغربية المحاذية لكل من المتوسط والمحيط الأطلسي على التوالي. (أنظر الخريطة رقم 08).

**عنوان الخريطة رقم 08 : الخصائص التضاريسية للمغرب العربي.**

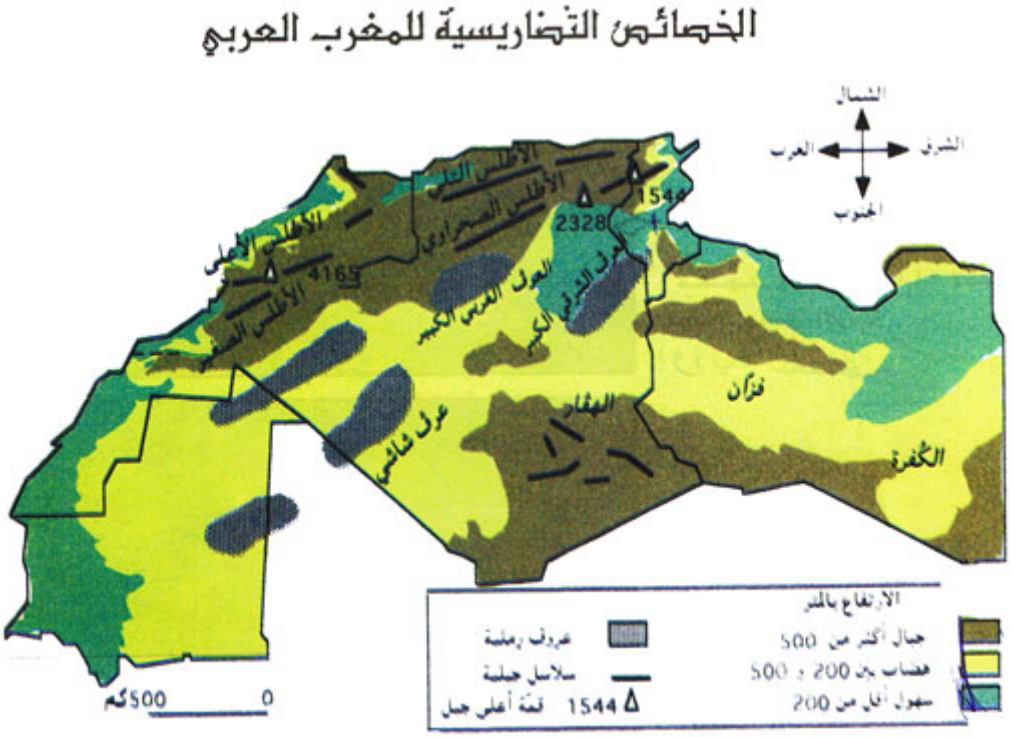


**المصدر** : محمد صباحي / مجلة عامة في الجغرافية ، من الموقع https://geo-kelaa.blogspot.com/2014/10/Document1.html تم تصفحه يوم 09-12-2016 على الساعة 10:30.

أما فيما يخص المناخ المغاربي فهو متجانس متميز بالتنوع في الوحدة نظرا لإتساعه الكبير، كما يسوده نوعين من الأقاليم المناخية، المناخ المتوسطي في الشمال والصحراوي في الجنوب.[1]

فنتيجة لهذا الموقع الإستراتيجي إكتسبت منطقة المغرب العربي أهمية جيوسياسية، إذ تعتبر محور تلاقي لأربعة أبعاد جيوسياسية مترابطة :

- البعد الإفريقي (جنوبا) بإعتبار منطقة المغرب العربي بوابة إفريقيا السوداء.
- بعد شرق أوسطي وإمتداده نحو الخليج وآسيا شرقا.
- البعد الأطلسي غربا يطل على أهم مواقع المرور الدولية، مضيق جبل طارق الذي يكتسي أهمية إقتصادية وعسكرية، نظرا لما يمر عبره من سفن تجارية وعسكرية.
- بعد متوسطي وإمتداده إلى أوروبا شمالا وبإعتباره هو الآخر طريق دولي للمواصلات البحرية، وهذا ما جعل المنطقة المغاربية منطقة تمارس بين ثلاث قارات إفريقيا، أوربا، آسيا.

إطلال المنطقة المغاربية على الحوض المتوسط جعل منها نقاط مراقبة متلاحقة على الملاحة البحرية من مضيق جبل طارق غربا إلى خليج سرت شرقا، حيث تتحكم الجزائر في 1200كم من الممرات البحرية المؤدية إلى مضيق صقلية، في حين تسهر تونس على أداء دور المراقب لحركة الملاحة، والمغرب حارسا على الممر الأطلسي نحو البحر الأبيض المتوسط، كما تغطي ليبيا مجال النظر الإستراتيجي للسواحل الليبية 1900كم.[2]

تشكل منطقة المغرب العربي منطقة جيوسياسية بالنسبة للجزائر، نتيجة للتقارب والتواصل الجغرافي بين الجزائر ودول المغرب العربي، مما يجعلها تتأثر بما يجري من أحداث في الدول المجاورة، خاصة بعد أحداث الثورتين التونسية والليبية نتيجة للحدود المشتركة، وهو ما يدفع الجزائر إلى التعاون والتنيسق

[1] إبراهيمي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص28-29.

[2] بن مشري، **مرجع سبق ذكره**، ص.04.

مع دول الجوار لحماية الحدود، والعمل كذلك على حل المشاكل المشتركة بالطرق السلمية لتحقيق مغرب عربي موحد.

**المطلب الثاني: دول الساحل الإفريقي (مالي والنيجر).**

قبل التحدث عن الأهمية الجيوسياسة للساحل الإفريقي لابد من تحديد دول الساحل حيث لا يوجد تعريف جامع مانع لدول الساحل الإفريقي.

يعرف الساحل **لغة**: شاطئ البحر.[1]

أما **إصطلاحا** فعرفه العرب المسلمون الساحل في القرون الوسطى على أنها: "المنطقة الممتدة من البحر الأحمر شرقا إلى المحيط الأطلسي غربا، والمنطقة الجغرافية الواقعة بين الحافة الجنوبية للصحراء الكبرى والحافة الشمالية للغابات الإفريقية".[2]

كما أطلقوا عليه تسمية **بلاد السودان** التي تضم ثلاثة أقسام:[3]

- السودان الغربي: يشمل حوض نهر السنغال والمناطق المحيطة به غامبيا، قولتا العليا، بوركينفاسو والنيجر الأوسط، نيجيريا.
- السودان الأوسط: ويشمل حوض بحيرة التشاد، والمناطق المحيطة بها في إفريقيا الوسطى.
- السودان الشرقي: يشمل مناطق وادي النيل وروافده العليا جنوب بلاد النوبة، ويعرف عند العرب ببلاد الزنج.

---

[1] إبن منظور، **لسان العرب**.(بيروت: دار نوبليس، د.ت،ن، المجلد 13 )، ص.83.

[2] بوحنيقة قوي، "إستراتيجية الجزائر اتجاه التطورات الأمنية في الساحل الإفريقي"، **تقرير الجزيرة**، 3 جوان 2012ص.01. من الموقع :
http://studies.aljazeera.net/mritems/Documents/2012/6/3/201263104125273 4Algerian%20Strategy-security%20developments.pdf تم تصفحه يوم 12-07-2017، على الساعة 23:12.

[3] بجي بوعزيز، **تاريخ افريقيا الغربية الإسلامية**. (الجزائر: عالم المعرفة للنشر والتوزيع،2009 )،ص07.

وهناك من سماه **بالسهل الإفريقي:** ظهر هذا المصطلح في الكتابات العربية والمخطوطات القديمة، التي أرخت لتاريخ المنطقة إبان الفتوحات الإسلامية في القرن 17و18. أو **الساحل الإفريقي:** المنطقة الممتدة من المحيط الأطلسي غربا إلى البحر الأحمر شرقا، وتشمل كل من أثيوبيا، مالي، النيجر، تشاد، سودان، بوركينافسو، السنغال وهي منطقة صحراوية شاسعة.[1]

أما حسب **لجنة مكافحة الجفاف 1971CILSS** فحددت دول الساحل في دول "السنغال، غامبيا، موريتانيا، مالي، النيجر، تشاد، بوركينافسو، غنيا، ليبيا، جزر الرأس الأخضر". وكان ذلك على أساس تصور بيئي.[2]

وهناك من عرفه على أساس الأزمات القائمة في المنطقة وأطلق عليه **قوس الأزمات** وتشمل: مالي، النيجر، تشاد، وموريتانيا.[3]

وهناك من حدده بالمنطقة الشبه الجافة التي تقع بين الصحراء الكبرى في شمال السافانا في الجنوب، ويمتد غربا من السنغال عبر موريتانيا، مالي، بوركينافسو، النيجر شمال، نيجريا، تشاد، السودان حتى أثيوبيا شرقا.

أما **الأمم المتحدة** فحددت دول الساحل بالحزام الذي يفصل الصحراء الكبرى والسافانا في الجنوب، ويمتد من موريتانيا إلى إريتريا، ويضم: السنغال، مالي، بوركينافسو، النيجر، نيجريا، التشاد، السودان.[4]

---

[1] **المرجع السابق الذكر**، ص.08.

[2] Edmond bernus. « Le sahel oublie » **Reveu tiers monde** ,(vol34 n°134, 1993) ,p.311.

[3] Mehdi taje ,« Vulnerabilites et gavteurs d'insecurité au sahel in enjeux ouest africains», **CSAO &OCDE**, (N°01,2010), p.03.

[4] Security Council Report of the Secretary-General on the situation in the Sahel region United Nations S/2013/354p.02.

وهناك من حدده بالإمتداد والترابط الحضاري والثقافي لشعوبه، وحسب موارده ذات الأهمية القصوى لإقتصاديات الدول الصناعية [1]:

- الإمتداد الأول: من الجهة الشرقية للقارة من البحر الأحمر شرقا إلى المحيط الأطلسي غربا، مطلا على مالي، موريتانيا، صومال، جيبوتي، إريتريا، السودان، تشاد النيجر.
- الإمتداد الثاني: يضم الجزائر وليبيا.
- الإمتداد الثالث: جنوب غرب الإمتداد الأول، ويضم السنغال، غينيا، ساحل العاج بوركينافسو، نيجيريا.

من خلال ما سبق تعرف منطقة الساحل الإفريقي هي الحزام الجغرافي الفاصل بين المغرب العربي ومنطقة الصحراء الكبرى، المتميزة بالموقع الإستراتيجي الهام على الصعيد الدولي، وسنركز أساسا في هذه الدراسة على دول الساحل الإفريقي المجاورة للجزائر والتي تشمل مالي، النيجر، موريتانيا.

أما عن الأهمية الجغرافية تشكل منطقة الساحل الإفريقي منطقة صحراوية ذات مساحة شاسعة، ومناخ صحراوي قاسي ينعكس سلبا على المنطقة. تتشكل تضاريس المنطقة من العرق والرق، الحمادات، جبال ضخمة وتغطي الكثبان الرملية 20% من المساحة الكلية، إضافة إلى كثافة الغابات السافانا والإستيبس في الجنوب.[2]

تتميز بمناخ حار حيث تقدر درجة الحرارة بين 33°و36 ° كحد أدنى و18 و21° خلال فصل الشتاء، إضافة إلى ندرة هطول الأمطار التي تتراوح كميتها من 200 إلى 6000 ملم في السنة بفصل

[1] اسماعيل دبش، "الوضع في الساحل الإفريقي بين الواقع الإقليمي والتأثيرات الدولية من خلال الأزمة في مالي منذ 2010"، الجزائر: المعهد العسكري للوثائق والتقويم والاستقبالية، **مجلة دراسات الدفاع والاستقبالية استراتيجيا**. (ع.01، 2014 )، ص.55.

[2] Bordessoule gillesetautre, **Sahara: guide de voyage**. (paris: Nathan , 2003).p89.

الرياح الهاروماتون (أنظر الخريطة رقم 09). وهذا ما جعل المنطقة تعاني من مشاكل متنوعة التصحر، الجفاف الاحتباس الحراري، المجاعة، الهجرة ...الخ.

**خريطة رقم 09: تمثل الموقع الجغرافي لمنطقة الساحل الإفريقي.**

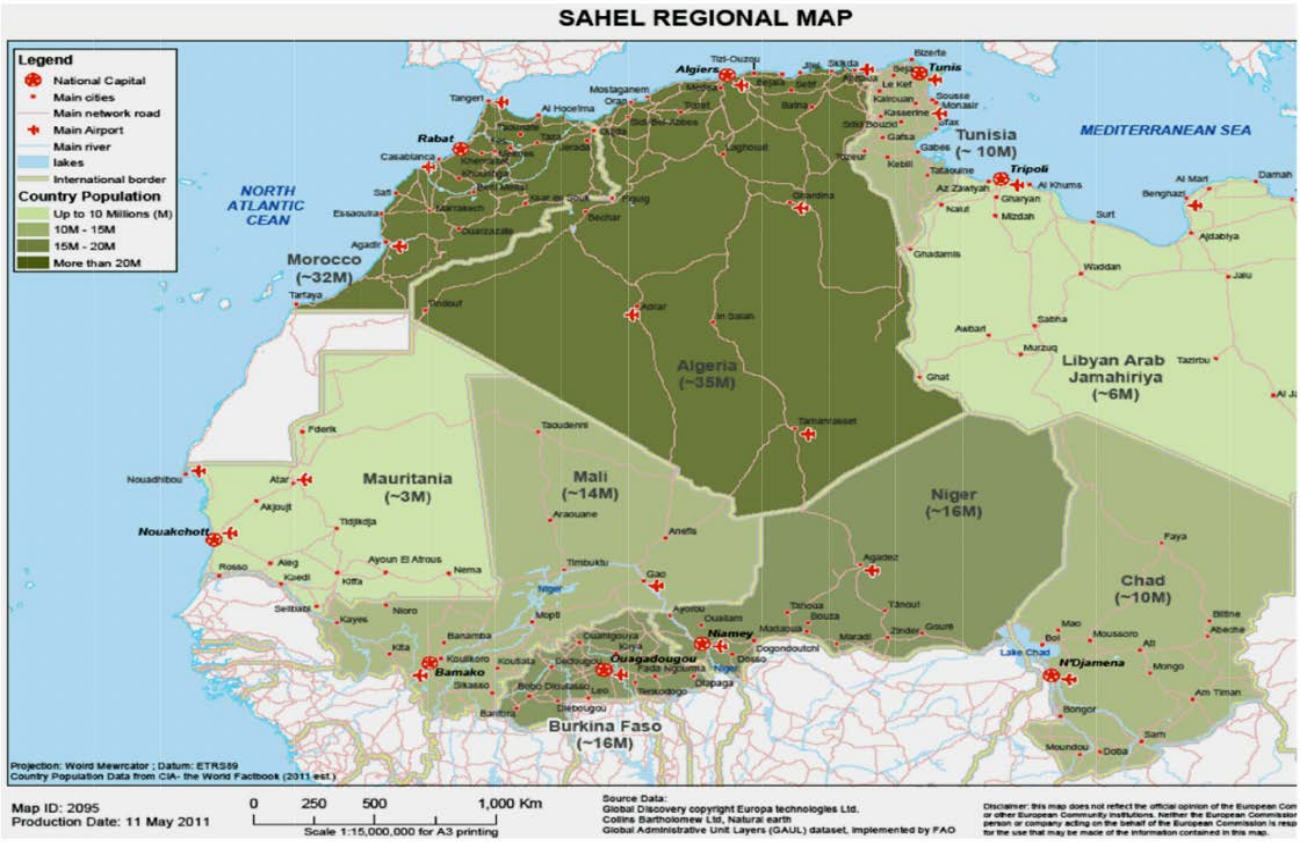


**المصدر**: دالع وهيبة، **السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه منطقة الساحل الإفريقي (1999-2014).مرجع سابق ذكره**، ص.110.

أما بخصوص الموقع الجغرافي لدولة **مالي** فهي تقع في الجزء الداخلي في غرب إفريقيا يحدها غربا موريتانيا والسنغال، شرقا النيجر، شمالا الجزائر، جنوبا ساحل العاج وبوركينافاسو(أنظر الخريطة رقم10 ). قدرت مساحتها ب 1.294.574 كم$^2$.

تقع دولة مالي مابين خطي 17° و25 °شمالا فيسودها نوعين من المناخ إحداهما مداري في القسم الجنوبي وتسقط أمطاره في فصل الصيف وتقل كلما إتجهنا شمالا، أما القسم الشمالي فيسودها مناخ الصحراوي إذ تقل الأمطار وتنذر في المناطق الصحراوية.[1]

**خريطة رقم 10: تمثل الموقع الجغرافي لدولة مالي.**

**Source** :https://www.larousse.fr/encyclopedie/cartes/Mali/1306101,consulté le 12-05-2019, a13 :20.

[1] أمينة أبو حجر، **الموسوعة الجغرافية لبلدان العالم**. (الإسكندرية: دار أسامة للنشر والتوزيع، ط.01، د.ت.ن)، ص218.

أما عن تضاريس مالي فهي منطقة مغلقة ليس لديها منفذ بحري وسطحها عبارة عن أراض منبسطة وسهول متموجة، تغطيها الرمال في الشمال، وجبال وعرة في الجنوب، يجري فيها نهر النيجر ويخترق سهولها من الجنوب الغربي إلى الشمال.[1]

أما جمهورية **النيجر** فتقع في منطقة غرب إفريقيا، يحدها شمالا ليبيا والجزائر، جنوبا بنين ونيجريا، شرقا تشاد ومن الغرب بوركينافاسو ومالي، تبلغ مساحتها 1.86.408كم$^2$(أنظر الخريطة رقم 11). مما يجعلها أكبر دول غرب إفريقيا من حيث المساحة.

تميزها مجموعة من التضاريس أهمها الصحراء الكبرى في القسم الشمالي التي تغطي 80 % من إجمالي مساحة البلاد، وفي الإقليم الأوسط تترامى سلسلة جبال إيرا تتخللها مجموعة من السهول المنبسطة.[2]

**خريطة رقم 11: تمثل الموقع الجغرافي لنيجر.**

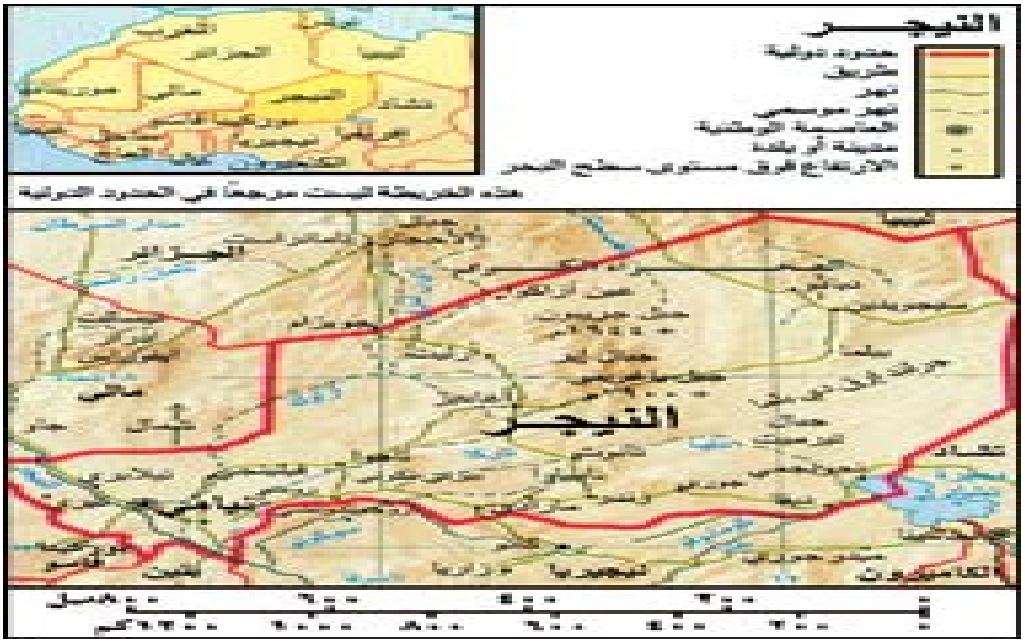


**Source**: http://www.marefa.org/images/c/c1/Niger1.jpg consulté 14-02-2016 a13:14.

[1] موسوعة مقاتل الصحراء. من الموقع: http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Dwal-Modn1/Mali/Sec02.doc_cvt.htm تم تصفحه يوم 01-04-2018 على الساعة 19:30.

[2] موسوعة مقاتل الصحراء. من الموقع : http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Dwal-Modn1/Niger/Sec02.doc_cvt.htm تم تصفحه يوم 01-04-2018 على الساعة 19:08.

ونتيجة للموقع الجغرافي للنيجر يسودها الإقليم الصحراوي في شمال البلاد، والشبه الصحراوي والإقليم المداري في أقصى الجنوب، تصل درجة الحرارة في المناطق الشمالية إلى 50 درجة مئوية. عرضها مناخها الحار والجاف بشكل مستمر لموجات الجفاف.[1] فنتيجة لذلك تعاني النيجر من مجموعة من المشاكل المناخية.

تعتبر كل من مالي والنيجر من أهم الدول المجاورة للجزائر ذات أهمية جيوسياسية، فمن خلال التقارب الجغرافي والحدود الشاسعة بينهم التي تشكل اليوم تحدي للجزائر نتيجة للظروف التي يعيشها البلدين من حالة عدم الاستقرار في مالي وانتشار النزاعات المسلحة، وزيادة التهديدات اللاتماثلية العابرة للحدود، من هجرة ولجوء الموطنين للجزائر بحثا عن الإستقرار عبر الصحراء الكبرى.

ففي هذا الإطار سعت الجزائر جاهدة إلى حل النزاعات وتحقيق الأمن والتنمية في البلدين، خاصة بعد انقلاب في مالي 2012 حيث رفضت الجزائر التواجد الأجنبي في المنطقة، وعملت على الوصول إلى حل سلمي بجمع أطراف النزاع والتفاوض فيما بينهم بعيدا عن القوة.

[1] حمدى بشير محمد علي، **تجربة التحول الديمقراطي في النيجر**.(الإسكندرية، المكتب العربي للمعارف، د.ت.ن)، ص.13.

أما بخصوص جغرافية **البحر الأبيض المتوسط** *فهو عبارة عن مساحة مائية كبيرة تتوسط ثلاثة قارات إفريقيا، أسيا،أوروبا ويقع بين خطي عرض 30، 46°شمالا وخطي طول 5،50° غربا و36° شرقا، تبلغ مساحته حوالي 2.510.000 كم$^2$ ، ويبلغ طول البحر المتوسط من الشرق إلى الغرب 3540 كم (من بيروت إلى مضيق جبل طارق)، أما عرضه من الشمال إلى الجنوب 970كم من( سواحل يوغسلافيا إلى ليبيا). يتصل المتوسط بالمحيط الأطلسي من الغرب عن طريق جبل طارق، وفي الاتجاه الشمالي الشرقي يتصل بالبحر الأسود (مساحة 508000كم) عن طريق مضيقي البسفور والدردنيل بينهما بحر مرمرة (1400كم)، ومن الجنوب يتصل المتوسط بالبحر الأحمر عن طريق قناة السويس[1].

*يشكل فضاء جيوسياسي، حضاري وتاريخي على حد تعبير الجغرافي **أولاندوريبيرو OrlandoRibero** على أنه :"بحر واسع يتوسط أراضي أوروبا، آسيا وإفريقيا، مهد للحضارات وحدها التاريخ وتقسيمها الجغرافيا ...". بمعنى أن المتوسط مهد لعدة حضارات (الفرعونية، الفينيقية، اليونانية، والرومانية ) عبر المراحل التاريخية المختلفة مما أدى لظهور صراعات حول نسبية البحر للشمال أو للجنوب. فعند استحواذ الرومان على منافذه سموه **ماره نوستوم** أي **بحرنا بحر الروم**، أما الأتراك أطلقوا عليه البحر الأبيض وذلك لكثرة زبد أمواجه، والمصريين القدامى سموه الأخضر الكبير وعندما إنسابت إليه الفتوحات الإسلامية سمي **بالبحر الشامي** أو **البحر الرومي** وهناك من كان يسميه **بحر المغرب**.أما اليوم فهو سمي بالبحر **الأبيض المتوسط la méditerranée** وهي كلمة مشتقة من كلمتين لاتينيتين هما **medduis** تعني المتوسط و**terra** تعني الأرض، وسمي بهذا الإسم نظر لتوسطه القارات الثلاث أوروبا من الشمال، وأسيا من الشرق، وإفريقيا من الجنوب، كما يتصل من الغرب بالمحيط الأطلسي عبر مضيق جبل طارق. ولم يظهر إسم البحر المتوسط إلا عندما إستخدم من طرف سولينوس في النصف الثاني من القرن العشرين. للمزيد أنظر: Sébastien abis, **la: entre unité et diversité méditerranée plurielle** .(paris :fondation méditerranéenne d'études stratégiques ,2004) ,p.03

[1] منير البعليكي، **موسوعة المورد**. (بيروت: دار العلم للملايين، ط.01، المجلد 06، 1981)،ص.223.

للمتوسط منفذين رئيسيين [1]:

- مضيق جبل طارق غربا الذي يصله بالمحيط الأطلسي .
- قناة السويس شرقا التي تتصل بالبحر الأحمر الذي يتصل بدوره بالمحيط الهادي عبر مضيق باب المندب.

كما ينقسم المتوسط إلى حوضين غربي وشرقي بواسطة الخناق الموجود بين جزيرة صقلية وتونس[2]: يمثل الحوض الغربي مسطح مائي مساحته 85000 كم$^2$ بين مضيق جبل طارق والخناق الصقلي التونسي، الذي ينقسم بدوره إلى أحواض ثانوية وهي الحوض البلياري (الذي يقع بين جزر البليار والساحل الإسباني )، بحر البوران (بين السواحل الجزائرية والإسبانية)، البحر النيراني (بين السواحل الايطالية القارية وجزر صقلية سردينيا وكورسيكا ).

أما فيما يخص الحوض الشرقي بمساحة 1650000 كم$^2$ يتميز بالإستقامة والإمتداد جنوبا مقارنة بالحوض المتوسطي الغربي، وهو الآخر يتكون من عدة أحواض وبحار ثانوية وهي: البحر الأيوني، الحوض الليفانتي، البحر الادريانيكي وبحر إيجة، كما يخترق البحر المتوسط الكثير من الخلجان الصغيرة وتتخلله مجموعة من الجزر، كان أغلبها نقاط للسيطرة السياسية والحربية ومناطق للنزاع، والتي تشمل البليار، وجزيرتي كورسيكا، وسردينيا، مالطا، قبرص.

تصب فيه عدة أنهار كبرى تشمل نهر البيرو الإسباني ونهر البيو الإيطالي ونهر الرون الفرنسي.[3]

كما يعتبر المتوسط أكثر ملوحة من مياه المحيط الأطلسي، ويفتقر المتوسط لظاهرة المد والجزر، فيأتي تيار بحري قوي من البحر الأسود كما يأتي تيار آخر من المحيط الأطلسي عبر مضيق جبل

---

[1]Christophe Reveillard, « retour sur quelque éléments géopolitiques en méditerranée » **UMR Roland mousnier** ;paris ,novembre 2008 pp 135-138.

[2]Georges Mutin , **Géopolitique de monde arabe** , (paris :ellipes ,2001)pp 8-9.

[3]**الموسوعة العربية العالمية**. (الرياض: مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، ط.02، 1999)،ص.194.

طارق، ففي أيام الملاحة الشرعية يصعب على القوارب والمواكب الوصول من المحيط الأطلسي إلى المتوسط، ويوجد تحت هذا التيار السطحي تيار بحري أعمق يتألف من مياه مالحة كثيفة تجري من البحر المتوسط نحو المحيط الأطلسي.[1]

فنتيجة لهذه الخصائص الجغرافيا المتميزة أصبح للمتوسط أهمية جيوسياسية على حد تعبير الجغرافي **ألفرد ثاير ماهان Alfred Thayer Mahan**"حيث جعلت الظروف البحر المتوسط يلعب دورا تجاريا وعسكريا في تاريخ العالم، مما لعبه أي سطح مائي آخر يتمتع بالحجم ذاته، فقد سعت أمة بعد أمة السيطرة عليه".[2] ولا يزال الصراع مستمر وهذا ما يفسره تاريخ المتوسط وتعاقب معظم الحضارات عليه. وهناك من يعتبره قلب الأرض وذلك لتوسطه ثلاث قارات التي أطلق عليها **هالفوردماكنيدر Halford John Machinder**الجزيرة العالمية فمن يسيطر على الجزيرة العالمية، يسيطر على العالم حيث قسم العالم إلى ثلاثة أقسام :

- قلب الأرض: يشمل أوروبا الشرقية روسيا الأوروبية والأسيوية .
- الجزيرة العالمية: تشمل ثلاث قارات أوروبا، أسيا وإفريقيا .
- الهلال الداخلي: الذي يغلق الجزيرة ويضم بريطانيا، كندا استراليا إضافة إلى الهلال الداخلي يقع بين قلب الأرض .

[1] عبد القادر رزيق المخادمي، **الإتحاد من أجل المتوسط**. (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،2009)، ص ص19-20.

[2] Alfred T Mahan, **the problem of Asia and its effect upon international policies**.( Boston: little Brown and company,1900 )pp19-45.

والهلال الخارجي ويضم ألمانيا –النمسا–تركيا –الهند– الصين فحسب **هالفوردماكنيدر Halford John Machinder**"من يحكم شرق أوروبا يسيطر على قلب الأرض، ومن يحكم قلب الأرض يسيطر على الجزيرة العالمية، ومن يحكم الجزيرة العالمية يسيطر على العالم ".[1]

أما الخبير الإيطالي في الإستراتيجية البحرية **كين بوث K.Both** يرى بأنه السيطرة على البحر الأبيض المتوسط تحقق ثلاثة وظائف عسكرية، دبلوماسية وسياسية.

1– العسكرية: تحقق عن طريق تحكم الأساطيل البحرية العسكرية في مداخل البحر المتوسط، عن طريق الردع والدفاع في أعالي البحار.

2– الدبلوماسية: تتمكن الدولة من التفاوض من مركز قوة وإستخدام المناورة.

3– السياسية: تتمثل في حماية السواحل وبناء الأمن وتحقيق توازن النظام الدولي عن طريق توازن القوى.[2]

فنتيجة للموقع الجيوسياسي للبحر الأبيض المتوسط ومركزيته العالمية أصبحت تهتم به مختلف الفواعل الدولية في سياساتها الخارجية من بينها الجزائر.

نستنتج من خلال ما سبق أن لدول الجوار أهمية جيوسياسية بالنسبة للجزائر، وذلك إنطلاقا من التقارب الجغرافي فيما بينها، الذي يؤثر على علاقاتها الثنائية أوقات السلم والحرب، مما يترك أثار إيجابية أو سلبية على سير العلاقات فيما بينها وسياستها الخارجية.

فتجاور الجزائر مع سبع دول وطول حدودها المشتركة أثر بشكل إيجابي على الجزائر من خلال توسطها دول المغرب العربي، وجعلها حلقة وصل بين الدول المغاربية ودول الساحل الإفريقي، فمن خلال التقارب الجغرافي عملت الدولة الجزائرية على التعاون مع الدول المجاورة، والعمل على حل المشكلات

[1]Robert D.Kaplan , **the revenge of geography** ,(new york ,random house ,2012) ,p.54.

[2]ليندة عكروم، **تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال جنوب المتوسط.**(الأردن: دار إبن بطزطة للنشر والتوزيع، 2011 )، ص 37.

والنزاعات وتحقيق الأمن والتنمية، فكان الفضل للجزائر في إنشاء إتحاد المغرب العربي، ودعم قضية الصحراء الغربية، والعمل على تسوية نزاع الطوارق في مالي والأزمة الليبية وتحقيق الأمن والتنمية في المنطقة بما يتوافق ومبادئ سياستها الخارجية، مما أعطاها مكانة إقليمية.

لكن على الرغم من ذلك كان للتقارب الجغرافي مع الدول المتجاورة أثار سلبية على الجزائر وعلاقاتها الثنائية وسير سياستها الخارجية، فمعظم دول الجوار الجزائري تعيش حروب، ونزاعات إضافة إلى المشاكل السياسية والإقتصادية والإجتماعية.

فشساعة الحدود والصحراء الواسعة أثرت سلبا على الجزائر التي أصبحت ملاذا أمنا للجماعات الإرهابية فمعظم الدول المجاورة تحتوي على صحراء واسعة مما يصعب مراقبتها، فأصبحت اليوم الصحاري مكانا لإستقرار التنظيمات الإرهابية والإجرامية وسوقا لبيع الأسلحة المخدرات والإتجار بالبشر. إضافة إلى الطبيعة المناخية لدول الساحل المؤدية إلى ظهور المشاكل الطبيعية من جفاف، تصحر، خلقت أزمات غذائية بسبب نقص المواد الغذائية مما يهدد الأمن الغذائي للمواطنين، فكل هذه العوامل تدفع المواطنين إلى اللجوء والهجرة إلى الجزائر عبر الحدود الجنوبية، الأمر الذي يفرض عليها ضرورة الإهتمام أكثر بدول الجوار، نتيجة لما تمليه الجغرافيا(الصحراء الواسعة، والتضاريس الوعرة التي تعتبر مناطق لاختباء الإرهابيين والمهربين) التي ساعدت على زيادة إنتشار التحديات في المنطقة (من نزاعات وحروب وإرهاب، وهجرة غير شرعية، والجريمة المنظمة)، خاصة بعد الثورتين التونسية والليبية وأزمة شمال مالي، وصعوبة مراقبة الحدود الشاسعة، التي قد تهدد استقرارها الوطني وسياستها الخارجية اتجاه هذه الدول، مما يوجب على الجزائر التعامل مع هذه التحديات وإدراجها ضمن أجندتها السياسية، للوصول إلى حل سلمي من خلال التنسيق والتعاون معها وفقا لمبادئ سياستها الخارجية.

## المبحث الثاني: الأهمية الجيوإقتصادية.

للعامل الإقتصادي دور في تحديد العلاقات الدولية، كما أصبحت المقومات الإقتصادية أهم مقومات القوة بكل أشكالها، فلازالت الصراعات والنزاعات سببها الموارد الطبيعية، كما أصبحت السياسة الخارجية للدول لا تقتصر على تحقيق الأهداف السياسية فقط بل تعدت إلى الإقتصادية. ولتحليل الأهمية الإقتصادية لدول جوار الجزائر، إتخذنا المقاربة الجيو إقتصادية التي تربط بين الجغرافيا والإقتصاد، بالإشارة إلى أهم الإمكانيات الإقتصادية لدول الجوار الجزائري ودورها في توجيه السياسة الخارجية الجزائرية.

### المطلب الأول: دول الجوار المغاربي.

يتوفر المغرب العربي على ثروات باطنية وموارد إقتصادية متنوعة (أنظر الخريطتين رقم 12-13) أكسبته أهمية جيو إقتصادية إقليمية وعالمية. من نفط وغاز بليبيا والجزائر(بالنسبة للجزائر راجع الفصل الأول المبحث الرابع)، ومناجم الحديد والفوسفات في موريتانيا والمغرب الأقصى والصحراء الغربية.

**الخريطة رقم 12 : الموارد الطبيعية لدول المغرب العربي.**

**المصدر**:مهدي تاج ،"مشروع المغرب العربي فرصة التحول الديمقراطي"، **تقرير مركز الجزيرة للدراسات**،22 فبراير 2012، ص.01. من الموقع :
http://studies.aljazeera.net/mritems/Documents/2012/2/26/20122261020292597 34Maghreb%20project.pdf تم تصفحه يوم 12-07-2017، على الساعة 12:30.

**الخريطة رقم 13 : خريطة إقتصادية لدول المغرب العربي.**

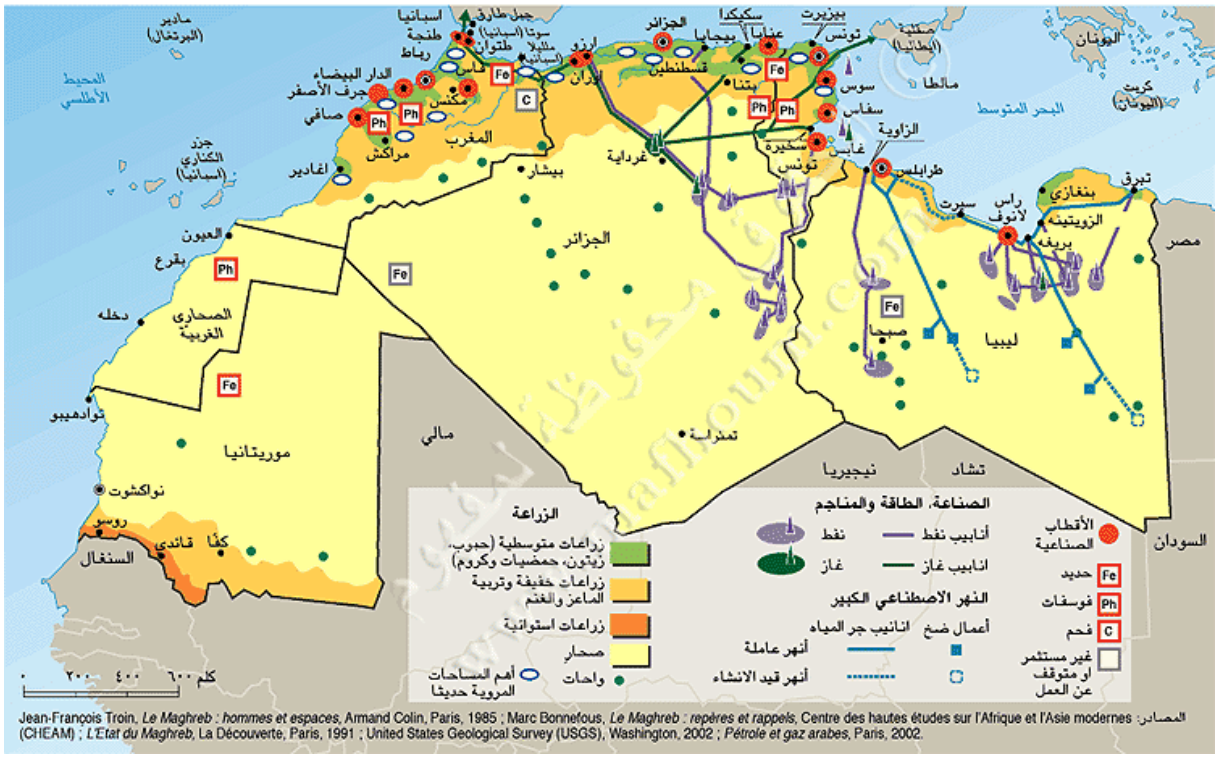


المصدر: المغرب الكبير في أجواء التوتر من الموقع http://www.mafhoum.com/press5/atlas16.htm تم تصفحه 09-12-2016، على الساعة 10:32.

تشكل **ليبيا** أحد المنافذ الإفريقية الهامة وتمتاز خاماتها النفطية بالجودة العالية حيث ساهم قطاع النفط بنسبة90.6 %من إجمالي الإيرادات العامة، تراوح إنتاجها اليومي من النفط قبل الثورة ما بين 1.4-1.5 مليون برميل يوميا، ويبلغ إنتاجها من الغاز الطبيعي 18 مليار متر مكعب سنويا، وإنتاج مصافي تكرير النفط الليبية حوالي 16.5 مليون طن من المشتقات النفطية لتلبية الإحتياطات المحلية وتصدير الفائض، ولا تزال مساحات شاسعة من الأراضي الليبية في حاجة للإستكشاف وتحديد المخزون فيها من النفط والغاز.[1]

[1] سليم نجاعي، **موسوعة العالم العربي ليبيا**. (الجزائر: دار الواحة للكتاب، ط.01،2010)، ص.30.

لكن بعد الثورة وتأزم الأوضاع في المنطقة تدهور الإقتصاد الليبي، حيث تراجع إقتصاد النفط من 1.77 مليون برميل يوميا سنة 2010 إلى 0.335 مليون برميل يوميا في 2016 كما هو موضح في الجدول التالي:

**جدول رقم** 02: يمثل تطور إنتاج النفط في ليبيا خلال الفترة (2010-2017) مليون برميل يوميا

| السنة | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| انتاج النفط | 1.77 | 1.6 | 1.4 | 0.928 | 0.489 | 0.39 | 0.38 |

**المصدر**: بتصرف الباحث. نقلا عن: واقع قطاع النفط الليبي والآثار الإقتصادية والإجتماعية لتوقف تصديره، المنظمة الليبية للسياسات والإستراتيجيات، أوت 2016، ص.03.

يتضح من خلال الجدول أن إنتاج النفط الليبي في إنخفاض مستمر، فهذا الإنخفاض في أسعار النفط أثر على الحالة الإقتصادية على إيرادات القطاع الهيدروكربوني إلى أدنى مستوى 3.2 مليار دينار ليبي، كما إنخفضت إيرادات صادراتها بمقدار الثلث، وظلت الواردات في إرتفاع مستمر. مما أدى إلى تفاقم العجز المقدر ب 61 % من إجمالي الناتج المحلي الذي تقلص بدوره بنسبة 2.5% عام 2016.[1]

كما إنخفض نصيب الفرد من الدخل إلى أقل من 5 ألاف دولار عام 2016 مقارنة ب 13 ألف دولار عام 2012، وإرتفاع معدل التضخم إلى 26 % عام 2016 مقابل 2.4 %عام 2010 بسبب إرتفاع أسعار المواد الغذائية[2]. وذلك نتيجة للأوضاع السياسية والأمنية التي تشهدها ليبيا، والسيطرة على الموانئ النفطية فحسب الإتحاد الأوروبي سيطرة الميليشيات على مرافئ النفط الرئيسية ( رأس لانوف،

[1] تقرير البنك الدولي، "**ليبيا أفاق إقتصادية ربيع** 2016 ".من الموقع:
http://pubdocs.worldbank.org/en/480351460468955827/Libya-MEM-ara.pdf :تم تصفحه يوم 12-12-2016 على الساعة 23.00.

[2] المرصد الإقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، إقتصاديات إعادة الإعمار بعد إنتهاء الصراع في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، **تقرير البنك الدولي**، أبريل 2017، ص.37.

سدرة، زويتية، والبريقة) لمدة ثلاثة سنوات تقريبا كلف ليبيا أكثر من 100 مليار دولار من الإيرادات المفقودة[1].

لكن على الرغم من هذا العجز إلا أنه في أواخر 2017 إرتفع إنتاج النفط الليبي إلى 1.1 مليون برميل يوميا، وهناك توقعات حسب تقرير البنك الدولي بإمكانية إرتفاع الإنتاج تدريجيا في السنوات القادمة، وحتى وإن كان سيبقى دون طاقته الكاملة بسبب التضرر الكبير في البنية التحتية الليبية، ومن المتوقع أن يصل معدل النمو إلى 11.4 % عام 2019 ليصل إجمالي الناتج المحلي إلى 84.5%[2]. مما قد يتحسن في المستقبل وضع المواطن الليبي، وتحسين مستوى المعيشة وتوفير مناصب شغل وتحقيق التنمية الإقتصادية.

كما تعتبر ليبيا من الدول الرئيسية لإنتاج الأسماك في إفريقيا حيث تنتج كمية كبيرة من الأسماك سواء من المياه الداخلية أو المياه المالحة.

أما عن **المغرب** فيعتبر ثاني أكبر منتج للفوسفات في العالم وأول مصدر له ويتوفر على 3/4 من الإحتياطي العالمي، تنتج 60%من الإنتاج الإفريقي، و48 % من الإنتاج العالمي، كما يتوفر على 70% من الإحتياطي العالمي، فهو أول مصدر عالمي والثاني في إنتاجه مع الولايات المتحدة الأمريكية. كما يضم مخزونا من الحديد والمعادن الأخرى من قبيل الباريت، والرصاص، والمغنيز والكوبالت، والنحاس والزنك، والانتيمون، والفليور والفضة.[3]

[1] **نفس المرجع السابق الذكر**، ص.36.

[2] تقرير البنك الدولي، "**ليبيا أفاق إقتصادية أبريل** 2017 ".من الموقع:
http://pubdocs.worldbank.org/en/522341492371742109/Libya-MEM2017-ARA.pdf
تم تصفحه يوم 28-03-2018 على الساعة 23.00.

[3] سليم نجاعي، **موسوعة العالم العربي المغرب**. (الجزائر: دار الواحة للكتاب، ط.01، 2010)، ص ص 28-29.

تعد مصادر الطاقة في المغرب محدودة حيث أن إنتاج البلاد من الانتراست والغاز الطبيعي يغطي أقل 20% من الإحتياطات، ما يضطر المغرب إلى الإستيراد، بيد أن إكتشاف الغاز الطبيعي والبترول قرب الصويرة يبعث الأمل.

إضافة إلى ذلك يشكل القطاع الزراعي قطاع إقتصادي مهم بالنسبة للإقتصاد المغربي، ويعد المغرب ثاني مصدر للحوامض في العالم، وسابع منتج لزيت الزيتون ومن أكبر المنتجين للأسماك في العالم، أما تربية المواشي فتحتل مكانة خاصة في قطاع الفلاحة. لكن في 2016 بسبب موجة الجفاف التي أصابت المغرب تراجع إنتاج القطاع الزراعي بنسبة 10% مما دفع إلى تراجع معدل النمو الكلي لإجمالي الناتج المحلي إلى 1.1 % في نفس السنة.[1]

أما عن القطاع الصناعي فيساهم بحوالي 28% من الناتج الداخلي الخام، وتعتبر الصناعات المغربية متطورة ومتنوعة بحيث تتواجد صناعات غذائية وصيدلية (تغطي 90% من الطلب الداخلي، ويصدر أيضا إلى العديد من الدول الإفريقية والأوروبية، ويستورد باقي حاجياته من الخارج خصوصا من فرنسا) بتروكماوية، إضافة إلى النسيج الذي يعتبر من أول المصدرين له نحو الإتحاد الأوروبي.[2]

فنتيجة للإصلاحات الإقتصادية التي باشرتها المغرب عام 2014 إستطاعت أن تحقق نجاحا إقتصاديا، من خلال تقليص عجز الموازنة العامة إلى نحو 3.9 %من إجمالي الناتج المحلي عام 2016، وإستقرار الدين العام في حدود 66%، وبروز إنخفاض في عجز الحساب الجاري، وذلك نتيجة لزيادة نسبة الإستثمارات المباشرة وهبوط أسعار النفط العالمية.[3]

---

[1]Maroc : rapport de suivi de la situation économique (avril 2017) http://pubdocs.worldbank.org/en/954711492370057969/Morocco-MEM2017-FRE.pdf, consulter le 01-04-2018 a 13 :30.

[2]نجاعي، **مرجع سبق ذكره**، ص.29.

[3]Maroc : rapport de suivi de la situation économique, **Op cit**.

لكن على الرغم من كل هذه الإنجازات إلا أن الإقتصاد المغربي لا زال يعاني من إرتفاع نسبة البطالة، والأمية، وضعف التنمية في المناطق الريفية، حيث إرتفعت نسبة البطالة من90 ألف بنسبة 9.1 %عام 2016 إلى مليون و123الف شخص بنسبة 9.3 %عام 2017، أي بزيادة 33 ألف شخص على المستوى الوطني، 45 ألف شخص على المستوى الحضري، و12 ألف شخص بالوسط القروي[1].

أما فيما يخص **تونس** فهي تحتوي على إحتياط جد محدود في المحروقات (5مليون طن من البترول و600 مليون من الغاز الطبيعي)، حيث تمثل صادراتها 25% من الناتج المحلي الإجمالي.

كما يعتمد الإقتصاد التونسي على الزراعة ومن أهم منتجاتها (الحبوب،القمح ،الشعير، الزيتون ، التمور)، حيث يعتبر الإقتصاد التونسي المصدر الأول للتمور على المستوى العالمي، وثاني مصدر لزيت الزيتون. إضافة إلى الحمضيات والمنتجات البحرية مع العلم أن جزءا كبيرا من هذه المنتجات توجه نحو التصدير، حيث قدرت نسبة تغطية الإنتاج الداخلي للحاجات الوطنية 48% بالنسبة للحبوب و88% للزيوت. إضافة إلى صناعة النسيج، الجلد الأحذية والصناعة الغذائية والميكانيكية، الإلكترونية والكيميائية. وتشكل المناولة في صناعة الملابس أبرز العلامات التجارية وخاصة الأوروبية منها.[2]

فحسب تقرير البنك الدولي بلغ معدل النمو الإقتصادي التونسي1.0 % في 2016 بالمقارنة مع 1.1 عام 2015 %، ويرجع سبب إنخفاض النمو الإقتصادي في 2015 إلى الهجمات الإرهابية التي شنت في تونس، إضافة إلى تقليص الشركات النفطية الأجنبية من إستثماراتها في قطاع الطاقة، مما إنعكس سلبا على معظم القطاعات الإقتصادية. وإرتفع النمو الإقتصادي إلى 1.8% عام2017، بفضل

[1] و.م.ع، "مندوبية التخطيط: معدل البطالة ارتفع في 2017". من الموقع :
http://ar.le360.ma/economie/114173 تم تصفحه يوم 01-04-2018 على الساعة 12:30.

[2] سليم نجاعي، **موسوعة العالم العربي تونس**. (الجزائر: دار الواحة للكتاب، ط.01، 2010)، ص ص.30- 31.

القطاعات الزراعية والخدماتية التي سجلت نمو قدر بـ3.8% ويمكن أن يصل إلى 3.5% عام 2019 من خلال زيادة النمو في قطاع الزراعة، والفوسفات، والصناعات التحويلية.[1]

كما إرتفعت نسبة التضخم من 4 %عام 2016 إلى 6.7% في أكتوبر 2017، مقابل 2.4 %عام 2010 بسبب إرتفاع أسعار السلع المستوردة ومنتجات الطاقة. إضافة إلى إرتفاع العجز المالي للحكومة المركزية وإرتفاع نسبة الدين من الناتج المحلي المقدر بـ 62.9% عام 2016 مقارنة ب 45.5 % عام 2012 ، وتواصل العجز في الحساب الجاري (8.4 %عام 2016) مما يساهم في تدهور حسابات رأس المال، والحسابات المالية، وتآكل الإحتياطات الأجنبية ومن تم إنخفاض قيمة الدينار التونسي.[2]

نلاحظ من خلال ما سبق على الرغم من الإصلاحات الإقتصادية التي قامت بها الحكومة التونسية، إلا أن الإقتصاد التونسي لا زال يعاني جملة من المشاكل أهمها تركيزه أكثر على القطاع السياحي الذي شهد إنخفاض في نسبة السياح الأجانب لتونس، نتيجة للأوضاع الأمنية السائدة وغياب الاستقرار، مما إنعكس سلبا على الحياة الإقتصادية والإجتماعية وإنخفاض نسبة الإستثمارات الأجنبية، وضعف التنمية الإقتصادية، وإرتفاع الأسعار وغلاء المعيشة، إضافة إلى تزايد نسبة البطالة أوساط الشباب الجامعيين مما يؤدي بهم للهجرة بحثا عن العمل والرفاه الإقتصادي.

**أما بخصوص موريتانيا** تعتبر من أكبر دول العالم في الإحتياطي العالمي للحديد، تنتج ثلاثة أرباع الإنتاج المغاربي من الحديد، حيث ساهم إنتاج الحديد في تكوين رأس المال الموريتاني، فإرتفعت قيمة المداخيل في 2011 بنسبة 12.8% مقارنة بسنه 2010. كما يوجد بها العديد من المعادن الأخرى

[1]Tunisie : rapport de suivi de la situation économique (octobre 2017).
http://pubdocs.worldbank.org/en/410931507729377994/MEM-Oct2017-Tunisia-FRE.pdf
consulter le 01-04-2018 a 13 :30.

[2]**ibid**.

الذهب، النحاس والفوسفات، إضافة إلى الإكتشافات الضخمة في مجال الغاز والنفط.[1] (انظر الجدول رقم02 ).

**جدول رقم03:** يمثل أهم الحقول البترولية في موريتانيا واحتياطاتها.

| اسم الحقل | طبيعة السائل | الاحتياطات بالملايين البرميل |
|---|---|---|
| شنقيط | النفط | 120 |
| تيوف | النفط | 280 |
| باندا | النفط والغاز | 90 |
| تفيت | النفط والغاز | 45 |

**المصدر:** يسلم ولد حمدان، المركز الموريتاني لتحليل السياسات، عناصر تحليل النمو الاقتصادي في موريتانيا. (موريتانيا :توت 2005)، ص. 59.

ففي 2001 تم إكتشاف النفط في حقل شنقيط والعثور على مؤشرات إيجابية في حقلي تيوف وباندا في عرض البحر، وإنطلاق العديد من الأنشطة الترقية والإكتشاف في البر (الحوض الشاطئ وحوض تاودني). في 2003 أعلن عن قابلية حقل شنقيط للإستغلال التجاري، كما منحت موريتانيا 2004 أول رخصة إستغلال لتجمع شركات بقيادة شركة وودساید، مع تبني خيار التمويل التشاركي لمدة 25 سنة، حيث قدرت إحتياطات حقل شنقيط 120 مليون برميل، تؤمن مدة إستغلال تتراوح ما بين 8إلى 12 سنة وإنتاج 75.000برميل يومي. إضافة إلى حقل باندا مخزونه النفطي بين 80 مليون و100 مليون برميل

[1] عادل مساوي، عبد العلي حامي الدين ،"المغرب العربي التفاعلات المحلية والإقليمية والإسلامية"، **مجلة البيان**، مركز البيان والبحوث و الدراسات، ص.380. من الموقع :
http://www.albayan.co.uk/fileslib/articleimages/takrir/4-3-8.pdf تم تصفحه يوم 09-12-2016 على الساعة 8:08.

مع كمية من الغاز الطبيعي.[1]أما فيما يخص الذهب بلغ الإنتاج 500مليون دولار عام 2011، وبلغت صادرات الذهب والحديد في نفس السنة 2.2 مليار دولار.[2]

تتوفر موريتانيا على إمكانيات زراعية هائلة، وقدرات تنموية معتبرة، وتتصدر الزراعة المروية إمكانات القطاع الزراعي في موريتانيا حيث تمتد على طول الضفة الشمالية لنهر السنغال. وتتوفر موريتانيا على 140 ألف هكتار قابل للزراعة، لكنها لا تستغل سوى 30 % في زراعة الأرز، بينما تغطي النباتات المساحة الباقية.

ورغم ذلك فإن الإنتاج الزراعي والرعوي لا يغطي الضرورات الغذائية المحلية حيث تستورد موريتانيا 70 % من حاجاتها الغذائية من الخارج. فالإنتاج الزراعي لا يكفي الطلب المحلي وذلك نتيجة لتأثره بالتقلبات المناخية الخارجية وإنعكاسها على الأسعار. فتعتبر موريتانيا من البلدان الهشة المعرضة لتأثيرات المناخ وهو ما يهدد أمنها الغذائي، ويدفع بأسعار الحبوب نحو الإرتفاع، فحسب دراسة لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة «فاو» لعام 2015 تعتبر موريتانيا من البلدان المتأثرة بالجفاف الذي يهدد 70 % من أراضيها[3].

فمن خلال ما سبق يمكننا القول على الرغم من توفر الدول المغاربية على موارد إقتصادية متنوعة إلا أنها لا زالت تعاني ركودا إقتصاديا، ويرجع ذلك لمجموعة من الأسباب أهمها عدم الإستغلال الجيد لهذه الثروات، وغياب السياسة التكاملية بينها، ضعف التجارة البينية بين الدول المغاربية، وإرتباط التجارة

---

[1] ولد حمدان، **مرجع سبق ذكره**، ص.ص 58- 59.

[2] Henri Plagnol et Francois Loncle, « la situation sécuritaire dans les payes de la zone sahélienne ». **Rapport assemblée nationale**, la commission des affaires étrangères, 2012, p.18.

[3] عبد الله مولود، "موريتانيا: بلد يتوفر على آلاف الهكتارات الزراعية ويستورد ثلثي حاجاته الغذائية". **القدس العربي**، 05-07-2015 من الموقع: http://www.alquds.co.uk/?p=277526 تم تصفحه يوم 30-03-2018، على الساعة 12:24.

الخارجية لكل دولة مع الدول الأوروبية. مما أدى إلى خلق تبعية إقتصادية للخارج، وما زاد من حدة ذلك توتر الأوضاع في ليبيا وتونس.

**المطلب الثاني: دول الساحل الإفريقي : (مالي و النيجر).**

تعتبر منطقة الساحل الإفريقي منطقة غنية بالموارد الطاقوية والمنجمية كالبترول، الحديد، الذهب، النحاس، الأحجار الثمينة وحتى المائية (أنظر الخريطة رقم14).(بالنسبة لموريتانيا راجع العنصر السابق).

**خريطة رقم 14: تمثل الموارد الطاقوية لمنطقة الساحل الإفريقي.**

**Source** : Etude de cas : le Sahara par les cartes (1ère partie). http://la-story.over-blog.com/2016/11/le-sahara-par-les-cartes-1ere-partie.html 12-01-2017 a 13 :56.

تحتوي **مالي** على كميات كبيرة من الذهب وتحتل المرتبة 16 عالميا من الإنتاج، وتعتمد عليه في إقتصادها بأكثر من 60%، وتنتج 1.63% من الإنتاج العالمي (المرتبة الثالثة إفريقيا بعد جنوب إفريقيا

وغانا)،[1] إضافة إلى الفوسفات، والحديد، واليورانيوم، وكذا نهر tilmsi الذي يحتوي 11 مليار طن من الفوسفات المعدني للبلاد.[2] (أنظر الخريطة رقم 15).

**خريطة رقم 15: تمثل الموارد الطاقوية لدولة مالي.**

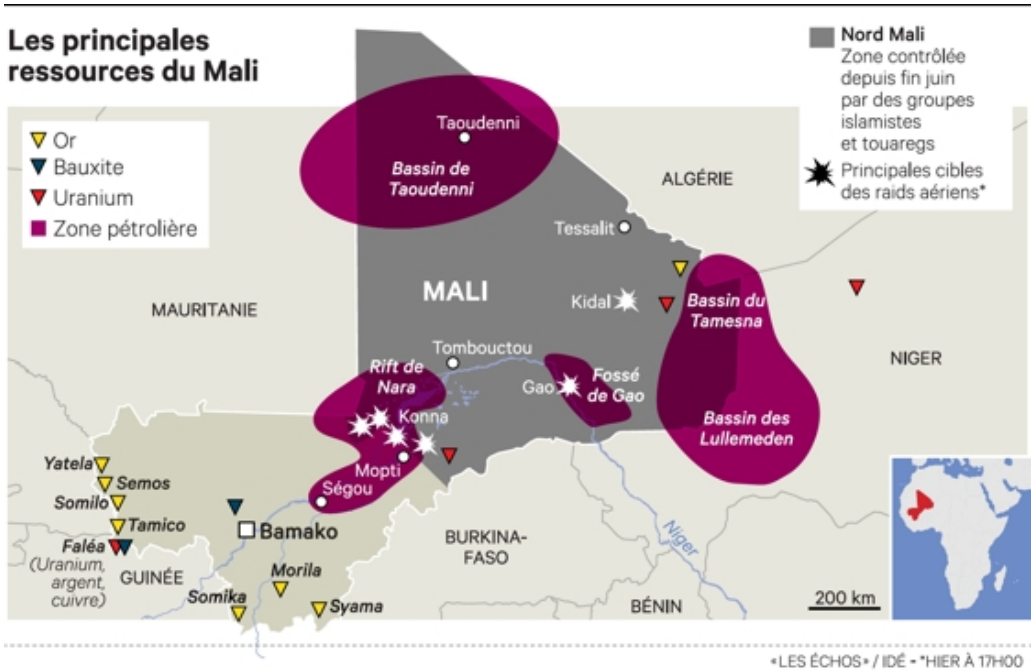


**Source** :Noam Chomsky, Le Mali … Les vraies raisons, http://havredesavoir.fr/le-mali-les-vraies-raisons-noam-chomsky/ 12-01-2017 a 13 :56 .

ويركز الإقتصاد المالي أيضا على الزراعة وتُقدّر مساحة الأراضي المزروعة بمالي بحوالي 3 ملايين هكتار، أي ما يعادل 10% من الأراضي الصالحة للزراعة، إذ تعد من الدول المنتجة للأرز والحبوب، كما يشكل القطن المحصول الرئيسي للتصدير ما يقارب نصف الصادرات المالية، بلغ إنتاج القطن في عام 2014بـ400 ألف طن ويغطي نسبة 15% من الناتج المحلي الداخلي، ويعيش حوالي 3ملايين مواطن على حساب القطن المالي، كما تركز أيضا على تصدير الأسماك فهي تنتج حوالي

[1] عبد الهادي واكريمي، "مالي : الهدف الحقيقي الذي لم يعلن عنه "، **القدس العربي**، 2013/2/27.ص.06.

[2] Alain antil," Le boom minier au Sahel Un développement durable?", **Ifri** ,(N°02, 2014), p.09.

100ألف طن سنويا، ويشكل قطاع الصيد البحري 4.2 %من الناتج المحلي الإجمالي، ويعمل به قرابة ربع مليون شخص.[1]

لكن على الرغم من هذه الموارد الإقتصادية إلا أنه لا زالت تواجه مالي العديد من المشكلات الإقتصادية، حيث تعتمد على الزراعة، في حين أن خُمس أراضيها فقط تُعد أرضاً خصبة وصالحة للإنتاج الزراعي، والحياة النباتية في إقليم السهل تعرضت لسنوات جفاف أدت إلى تدمير مساحات واسعة من الغطاء النباتي، وإلى موت ملايين الأبقار والأغنام والماعز، كما أدى تدني أسعار القطن وزيادة أسعار البترول في السوق العالمية إلى تدهور الأوضاع الإقتصادية في البلاد.

وقد أعلن صندوق النقد الدولي، عقب زيارة قام بها أحد وفوده إلى باماكو، أن: «الإقتصاد المالي الذي كان أصلاً متأثراً بسوء محاصيل موسم 2011م / 2012م يمرّ بمرحلة صعبة، وإنعكس عليه سلباً إنقلاب مارس 2012م وتداعياته»، وأضاف الصندوق أن: «إحتلال شمال البلاد عطّل بشكل كبير الإنتاج الزراعي والتجارة، وتسبّب في تدهور الوضع الأمني، ...», كذلك تأثرت الصناعة فأُغلقت 20% من المصانع في العاصمة.[2] مما أدى إلى البطالة وتدني مستوى المعيشة والفقر، وهو ما أدى إلى تدهور الوضع الإجتماعي للمواطن، مما أجبره على النزوح واللجوء إلى الدول المجاورة.

أما بالنسبة **للنيجر** فهي تحتل المرتبة الرابعة 04 عالميا في إنتاج اليورانيوم، والأولى إفريقيا حيث تمثل 7.5% من الإنتاج العالمي،[3] وفي 2007 أصدرت النيجر تراخيص الحفر وتنقيب اليورانيوم لعدة شركات عالمية للتنقيب عن إحتياطات جديدة. إضافة إلى وجود إحتياطات نفطية كبيرة في النيجر

---

[1] Claude Ardit et pierre janin et Alin marie, **La Lute Contre L'insécurité Alimentaire au Mali**, (paris: karthala, 2011).p51.

[2] عصام عبد الشافي، "التداعيات الإقتصادية للأزمة في مالي". من الموقع : http://www.qiraatafrican.com/ تم تصفحه يوم 01-04-2018 على الساعة21:34 .

[3] راضية يوسف،"إنتاج اليورانيوم في إفريقيا". **مجلة إفريقيا قارتنا**، مصر: الهيئة العامة للإستعلامات، (ع. 06 ،جوان 2013).ص.01.

خاصة في منطقة دجادو، وأوجاديم، تينري وواحة بيلما، ففي 2011 تم فتح 11 بئر بقدرة إنتاجية وصلت إلى 200 ألف برميل سنويا، وقدرت إحتياطات النفط النيجري في نفس السنة ب324 مليون.[1]

كما تحتوي النيجر على كميات كبيرة من إحتياطات الذهب والألماس، الموجودة بين نهر النيجر والمنطقة الحدودية لبوركينافاسو التي إنطلق الإنتاج فيها عام 2004. بعد إفتتاح منجم الذهب بهضبة سميرة بمقاطعة تيرا من طرف شركة ليباتكو للتعدين وهي شركة مشتركة بين النيجر والمغرب وكندا، تمتلك النيجر نسبة 20% فقط والمغرب وكندا يمتلكان 80 % من الشركة.[2]

كما يقوم الإقتصاد النيجري (أنظر الخريطة رقم 16)على القطاع الفلاحي المتسم بإنتاجه للمحاصيل الموسيمية القطن، الفول السوداني، الأرز، قصب السكر وغيرها. والإنتاج الحيواني الذي يمثل حوالي 14 %من إجمالي الناتج القومي فحوالي 82 % من سكان النيجر يعملون بالقطاع الفلاحي وتربية المواشي والدواجن.[3]

أما الجانب الصناعي فهو محدود ويقتصر على الصناعات الزراعية الجلود والصوف ...الخ. كما يمكننا الإشارة كذلك لإحتواء النيجر على مورد مائي ضخم والمتمثل في نهر النيجر الذي يمثل ثالث أنهار إفريقيا طولا بعد النيل والكونغو بطول 4 الآلف كلم، وهو صالح للملاحة فيعتبر مقوما أساسيا للحياة الإقتصادية.[4]

---

[1] دالع، **السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه منطقة الساحل الإفريقي (1999-2014)، مرجع سابق ذكره**،ص. 178

[2] ظريف شاكر،**التنسيق الاقليمي وأثره على بنية الأمن والاستقرار في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية – التحديات والرهانات**-.(أطروحة دكتوراه، لقسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة باتنة، 2014-2015 ).ص.74.

[3] **نفس المرجع السابق الذكر**، ص.75.

[4] A.gaston and G lamarque.**les pâturages sahéliens de l'Afrique de l'ouest ressource en eaux centre technique de coopération**. France 1985.p.53

**خريطة رقم 16: تمثل الإقتصاد النيجري .**

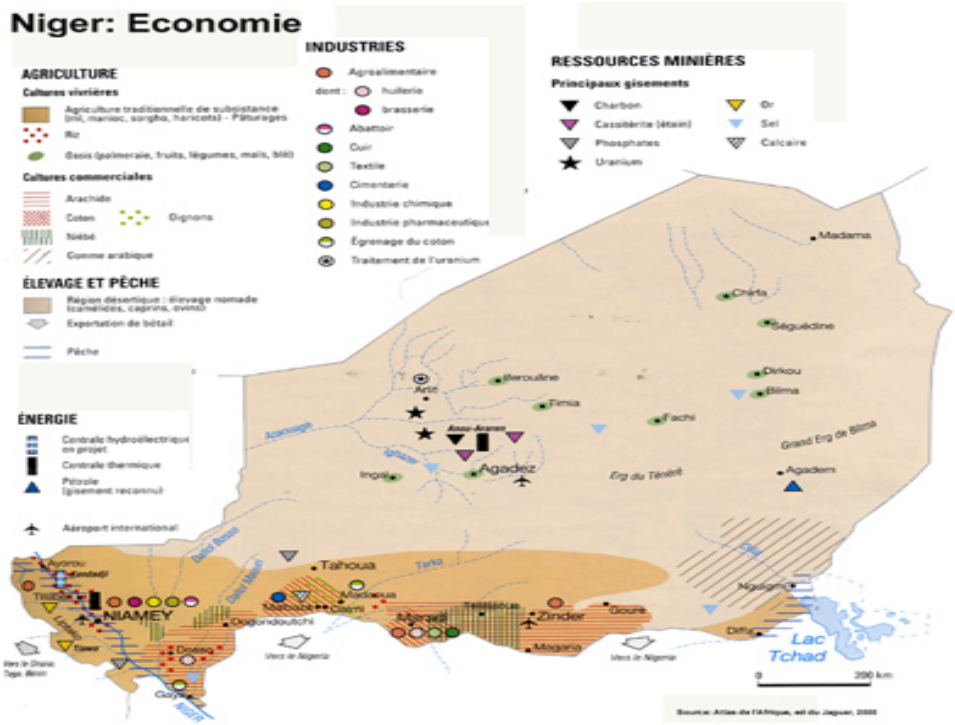


**Source** : Source : Le Niger: Economie , http://www.infos-niger.com/le-niger/economie/ 12-01-2017 a 13 :56.

فعلى الرغم من كل هذه الموارد الإقتصادية إلا أن النيجر تعتبر من أفقر دول العالم، نتيجة لموقعها الجغرافي كدولة حبيسة(لا تطل على السواحل)، والظروف المناخية من تصحر وجفاف، مما أثر على التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

نستنتج من خلال ما سبق على الرغم من تنوع الموارد الإقتصادية لدول الجوار الجزائري، وغنها بالموارد الطبيعية والثروات المعدنية، إلا أنها أكثر تخلفا وفقرا، وذلك لعدم الإستغلال الجيد لمواردها وضعف أبنيتها السياسية.

كما تصنف دول الجوار الجزائري في المراتب الأخيرة في مؤشرات التنمية الإنسانية للأمم المتحدة، تعاني من الفقر، والتخلف، والهشاشة على مستوى البنية التحتية، وأزمة إقتصادية وزيادة نسبة المديونية الخارجية، فكل هذه المظاهر تعتبر تحديات للتنمية الإقتصادية.

إضافة إلى حالة عدم الإستقرار وإنتشار الفوضى والتهديدات الأمنية، تشكل عائقا للتنمية حيث لا يمكن الحديث عن التنمية من دون أمن وهو ما ينطبق على حالتي مالي وليبيا، فمعظم المشاريع التنموية متعثرة بسبب الحروب والنزاعات الداخلية. مما يهدد الأمن الإقتصادي والإجتماعي لدولة.

فدول الجوار الجزائري تعاني من ضعف التنمية وذلك نتيجة لحالة عدم الإستقرار المنتشرة في المنطقة، المؤدية إلى التشرد والفقر وإنتشار الأمراض المعدية، وهذا ما ينعكس سلبا على الجزائر وعلى سياستها الخارجية، من خلال زيادة نسبة النازحين والمهاجرين غير شرعيين للجزائر بحثا عن الإستقرار والأمن، حيث تم نزوح وهجرة أعداد هائلة من الأفارقة إلى الجزائر خاصة في منطقة الجنوب.

كما يمكننا الإشارة إلى أن دول الجوار أصبحت منطقة تنافس للدول الكبرى من خلال زيادة الإستثمارات الأجنبية في المنطقة خاصة في المغرب وتونس، إضافة إلى أطماع الدول الكبرى في الثروات الطبيعية لكل من النيجر وليبيا ومالي وموريتانيا، فمثلا اليورانيوم النيجري يغطي نسبة 12 % من إحتياجات الإتحاد الأوروبي، وتستحوذ الشركات الفرنسية أكبر حصة من اليورانيوم النيجري، إضافة إلى إستثمارات إستخراج الذهب والفضة في كل من مالي وموريتانيا، وتدخلها مؤخرا بهدف مكافحة الإرهاب وتحقيق الأمن والتنمية، من خلال نشر القواعد العسكرية في كل من مالي والنيجر لحماية شركاتها من أي تهديد، وتقديم مجموعة من المساعدات الإنسانية لتنمية المنطقة، وهذا ما قد يشكل تحديا للجزائر بزيادة التواجد الأجنبي في المنطقة، الذي يمكنه التدخل في أي وقت لحماية مصالحه، وهو ما يتعارض مع مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية. الأمر الذي يفرض على الجزائر ضرورة تنمية المنطقة الحدودية من خلال تقديم مشاريع تنموية، وتقديم مساعدات تنموية لدول الجوار وزيادة التعاون لتحقيق التنمية والنهوض الإقتصادي للتقليل من المهاجرين غير الشرعيين وتوفير لهم الإستقرار.

**المبحث الثالث: الأهمية الحضارية.**

**المطلب الأول: دول الجوار المغاربي.**

يتميز المغرب العربي بأهمية سوسيو ثقافية حضارية، نتيجة لتعاقب عدة حضارات بدءا بالفينيقية والرومانية، البيزنطية مرورا بالإسلامية العربية، وصولا للغزو الأوروبي والحركات الإستعمارية التي تعاملت معها بنوع من التنسيق بهدف التحرر، ويعتبر البربر هم السكان الأصليون للمغرب العربي فبعد الفتوحات الإسلامية إختلط السكان الأصليون بالعناصر العربية المهاجرة. مما أدى للإنتشار الواسع للغة العربية، التي أصبحت لغة رسمية وموحدة بين الدول المغاربية، إضافة إلى الدين والتاريخ المشترك،[1] وهذا ما أكسبها تاريخ مشترك كان بمثابة أرضية خصبة لتأسيس تجانس سياسي تاريخي مغاربي، وإنتماء حضاري عقائدي، جعلها متمسكة بأصلها وقيمتها الروحية وهويتها العربية الإسلامية.

وقد عرفت كل دول المغرب العربي حركة نمو سكاني ناشطة، إذ إرتفع عدد سكانها مجتمعة من 12.3 مليون نسمة في العام 1900 إلى ما يقارب 80 مليون نسمة في العام 2001. ويمكن ملاحظة تباطؤ هذا "التفجر" السكاني في المغرب الأوسط ، لتبقى حركة النمو السكاني قوية في ليبيا وموريتانيا. وينتج عن ذلك في كل مكان إزدياد نسبة الشباب بين السكان، وتدني في فرص العمل وأعباء ثقيلة تتحملها الدول.

كما يحتوي المغرب العربي على مجموعة من الأعراق أهمها العرب والبربر، مع تسجيل غالبية للعرب من حيث اللغة، حيث أن إستخدام اللغة البربرية لا يتعدى 20%.[2]

[1] سعد الدين وأخرون، **المجتمع و الدولة في الوطن العربي**، (لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، أكتوبر 1988).

[2] مساوي، حامي الدين، **مرجع سبق ذكره**، ص.380.

لكن على الرغم من هذا التعدد العرقي إلا أنه منطقة المغرب العربي منطقة متجانسة عرقيا، لأنه مع دخول العرب للمنطقة حصل بينهم وبين البربر قوة إندماج وتفاعل، مما أدى إلى إخفاق الإستعمار في إثارة الغيرة بين هذه الأعراق، وإنتشار حالة الإستقرار والأمن.

**المطلب الثاني: دول الساحل الإفريقي: (مالي – النيجر).**

توجد في منطقة الساحل الإفريقي عدة ثقافات، لغات عرقيات وإثنيات، حيث تنقسم الأجناس إلى قسمين رئيسيين الجنس الأبيض ذو البشرة الفاتحة، والجنس الأسود ذو البشرة السوداء، وكل قسم يتفرع عنه مجموعة من العرقيات، ما جعل المنطقة الساحلية الصحراوية تشبه الفسيفساء الإثنية، ولكل فئة نمط معين للعيش، فنجد الرعاة الرحل المتجولين في كامل المنطقة، بحثا عن المراعي ومصادر المياه في شمال مالي، والنيجر، وجنوب ليبيا والجزائر. في حين نجد الجزء الأخر من السكان في المدن الكبرى يشتغلون في المؤسسات الإدارية والحكومية، وبعض الحرف المنتشرة في المنطقة.[1]

فنتيجة للتعدد العرقي والإثني إنتشرت أزمة التجانس والإندماج الإجتماعي، فأصبح هذا الأخير صعب التحقيق في منطقة الساحل الإفريقي خاصة مع غياب ثقافة سياسية موحدة، ما جعل الولاء في كثير من الأحيان للعشيرة والقبيلة أكثر منه للدولة الوطنية، الأمر الذي أدى إلى إنتشار النزاعات والصراعات الداخلية مثل ما هو الحال في النيجر ومالي.

ففي مالي نجد 23 مجموعة عرقية مقسمة إلى خمسة مجموعات أساسية ( أنظر الخريطة رقم 17) ماندينغي وتشمل بمبارا،السونيكي، بوزو، البلزار تضم البال وتوكولر، فولك تضم بوبو سنوفو مينيكانكا، الصحراء تضم الطوارق والعرب، سونقاي.

[1] شاكر، **مرجع سابق ذكره**، ص.63.

**خريطة رقم 17: تمثل الأقليات في مالي.**

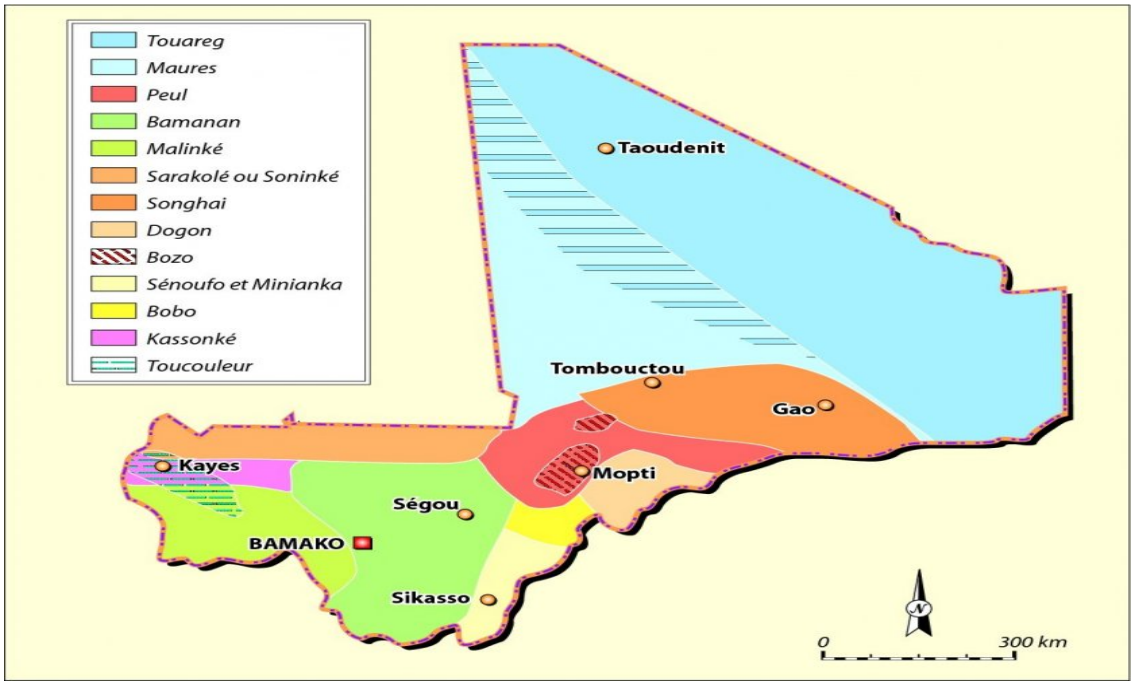


**Source** : république du mali http://www.axl.cefan.ulaval.ca/afrique/mali.htm consulte le 12-05-2016. a 15 :12.

فحوالي تسعة أعشار السكان هم من السود ويتمركزون في الجنوب، أي ما يطلق عليه بالمالي المفيد لدلالة على إحتواء المنطقة على إمكانيات زراعية، كما نجد في أقصى الجنوب السينوفو يشكل حوالي 9% من السكان، أما عن المركز الجغرافي لمالي تهيمن عليه المجموعة العرقية بال بينما الطوارق نجدهم في شمال مالي متجولون بين الحدود الجنوبية للجزائر ومصب نهر النيجر.[1]

أما عن الجانب الديني واللغوي فغالبية سكان مالي مسلمون حيث تحتوي على 94 % من المسلمين، و2% وثنيين، و4% مسيحيين، واللغة الفرنسية هي اللغة الرسمية إلى جانب بامبارا، بيول ، سونيكيوسونغاي (أنظر الخريطة رقم 18 ).

[1] G´erard–François Dumont. La Géopolitique des populations du sahel [Sahel : ´ the populations géopolitique]. **Cahier du CEREM** (Centre d''´etudes et de recherche de l'Ecole ´ militaire), 2009, p.37

**خريطة رقم 18 : تمثل أهم اللغات المستخدمة في جمهورية مالي.**

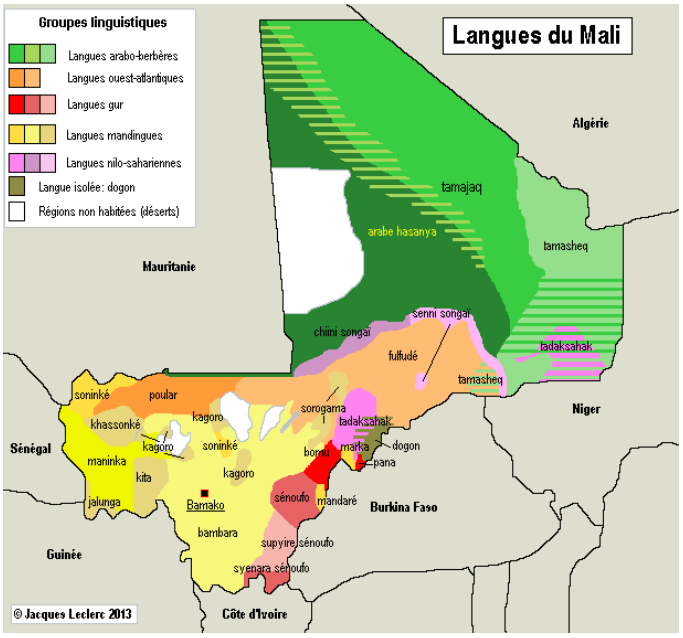


Source :republique du mali, op cit.

أما **النيجر** فهي الأخرى تحتوي على عدة مجموعات عرقية الفولا، الكانوري، العرب والطوارق، إضافة إلى الجرما سونغاي ب22 % من مجموع سكان النيجر متمركزون في الغرب، ونجد في الوسط والشرق جماعة الهوسا بنسبة 56%، ومعظمهم يتحدثون لغة الهوسا إلى جانب اللغة الفرنسية، ولغات مجموعة من الأقليات كالجيرمونتشي، بول وكانوري [1]كما هو موضح في الخريطة رقم 19.

[1] Ibid.37

**خريطة رقم19 : تمثل اللغات في النيجر.**

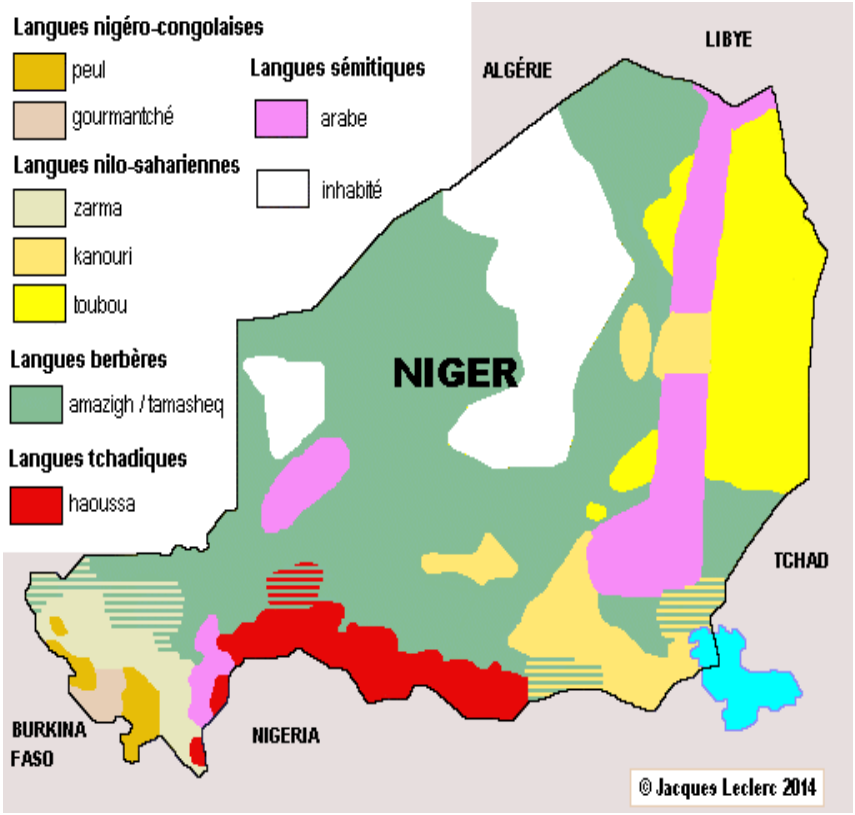


**source** : république du Niger http://www.axl.cefan.ulaval.ca/afrique/niger.htm, consulte 12-07-2016.a 12 :12.

فنتيجة للتعدد الإثني العرقي في كل من مالي والنيجر حاولت الحكومات الوطنية دمج هذه العرقيات، والوصول إلى ثقافة موحدة لكنها لم تنجح في ذلك.

يتضح من خلال ما سبق أن التعدد الإثني لدول الجوار الجزائري يؤثر على الجزائر بتهديد كيان السكان الأصلين باختلال التوازن الإثني في الجزائر، وظهور أقليات وعرقيات وديانات دخيلة عن المجتمع الجزائري، تمارس عادات وتقاليد مختلفة مؤثرة على الهوية والثقافة الوطنية، وانتشار قيم وعادات جديدة كالتسول والتشرد، وهو ما نلاحظه في مختلف المدن الجزائرية، وهو ما يهدد الأمن المجتمعي الجزائري فتهديد التماسك التجانس الإجتماعي قد يهدد مباشرة الأمن الوطني الجزائري.

**خلاصة الفصل:** من خلال ما سبق تشكل دول الجوار الجزائري فضاء إستراتيجي بالنسبة للجزائر، ويتضح ذلك من خلال التقارب الجغرافي، وطول الحدود المشتركة بينها وبين دول المغرب العربي، ودول الساحل الإفريقي كمالي والنيجر، مما يفرض على الجزائر التنسيق مع هذه الدول لحماية حدودها.

فنتيجة للتقارب الجغرافي والإجتماعي بين الجزائر ودول الجوار أصبحت الجزائر من الدول المتأثرة بما يجري من أحداث في الدول المجاورة، فعلى الرغم من غنى دول الجوار إقتصاديا وتوفرها على مختلف الموارد الطبيعية، إلا أنها تعاني من مجموعة من الأزمات الإقتصادية والإجتماعية وذلك نتيجة لضعف الأنظمة السياسية وغياب الشفافية والقانون، وضعف التنمية وتدني مستوى المعيشة في مختلف هذه الدول. الأمر الذي أدى إلى ظهور مجموعة من التحولات على مستوى دول الجوار من إحتجاجات، ثورات، النزاعات مسلحة. وما زاد من حدتها التنوع الإثني والعرقي الذي تتميز به مختلف دول الجوار، حيث ظهرت إثنيات وأقليات وقبائل تطالب بالإنفصال والإستقلال الذاتي، مما شكل أرض خصبة لإنتشار الجماعات الإرهابية، ومختلف التحديات الأمنية، المؤثرة سلبا على المنطقة بشكل عام والجزائر بشكل خاص.

# الفصل الثالث:
# التحولات الإقليمية
# وإنعكاساتها على الجزائر.

شهدت المنطقة العربية عامة والمغاربية خاصة مجموعة من التحولات الإقليمية*، بدءاً بالإحتجاجات التونسية التي جاءت تطالب بالديمقراطية، العدالة والحرية، وبعدها إجتاحت دول الجوار خارقة الحدود إلى ليبيا، الجزائر، موريتانيا، المغرب، وصولا لدول الساحل الإفريقي.

وكان لهاته التحولات تأثير مباشر على الدول المجاورة عامة والجزائر بشكل خاص، على كافة المستويات بظهور إحتجاجات شعبية تطالب هي الأخرى بالعدالة والمساواة، وزيادة التهديدات الأمنية الجديدة من إرهاب، جريمة منظمة بمختلف أشكالها، هجرة غير شرعية، لاجئين مما أثر سلبا على الجانب السياسي، الإقتصادي، الإجتماعي والثقافي للمجتمع الجزائري.

وفي هذه الدراسة سيتم تحليل التحولات الإقليمية، بالتركيز على المقاربة الجيو سياسية التي تساعدنا على فهم وتحليل التحولات الإقليمية للمحيط الجيوسياسي الجزائري، وذلك وفقا لثلاثة مباحث الأول خاص بالدائرة المغاربية (تونس – ليبيا– المغرب – موريتانيا )، والثاني بالدائرة الإفريقية (النيجر ومالي)، والمبحث الثالث يبرز أهم إنعكاسات هذه التحولات على الجزائر.

*تعريف التحولات الإقليمية أولا: التحول هو الإنتقال من حالة إلى حالة أخرى. والتحول السياسي له عدة تعريفات أهمها تعريف **صامويل هنتغتون** هو:"الإنتقال من النظام الإستبدادي إلى نظام ديمقراطي".ذلك وفقا لثلاثة أساليب:1– التحول : ويكون من طرف النخبة الحاكمة، تقوم بالدور الأساسي في القضاء على النظام المستبد وتحويله إلى ديمقراطي.2– التحول الإحلالي: يكون مشترك بين النخبة والمعارضة، بهدف تحقيق الأمن والإستقرار.3– الإحلال: يكون من طرف الشعب نتيجة لوجود أزمة وطنية تؤدي إلى تعبئة جماهرية واسعة ضد النظام. وهناك من يضيف التحول عن طريق التدخل الأجنبي.أما عن الإقليمية تعرف على أنها:"مجموعة من الدول تنحصر داخل الإقليم الواحد تشترك فيه اللغة، والثقافة، والتاريخ". بمعنى مجموعة من الدول المتجاورة جغرافيا تشترك فيه العوامل الثقافية، والتاريخية، كما تتسم بالتفاعل السياسي فيما بينها سواءا كان عدائيا أو تعاونيا. وهناك من يعرف الإقليم بأنه: "المفهوم المكاني الذي يحدده البعد الجغرافي وكثافة التبادل، والمشاركة في المؤسسات والتجانس الثقافي، مما يجعل الإقليم يتحدد من خلال حجم المبادلات والتدفقات التجارية، وصفات مكوناته وقيمه وخبراته المشتركة.

**المبحث الأول: دول الجوار المغاربي.**

بدأت التحولات الإقليمية المغاربية من تونس نهاية 2010 حيث شهدت إحتجاجات شعبية، أدت إلى سقوط النظام الحاكم وإستبداله بآخر وفقا لمجموعة من المراحل، وسرعان ما إنتقلت موجة التحولات للدولة الليبية التي شهدت هي الأخرى سقوط للنظام وتحول الإحتجاجات إلى نزاع مسلح، يحكمه مجموعة من القبائل ساهمت في تقسيم الدولة الليبية وتفتيتها، مما أدى إلى ظهور نزاعات داخلية مسلحة فرضت التدخل الأجنبي. فكان لهذه الإحتجاجات تأثير على دول الجوار فظهرت مظاهرات شعبية في كل من الجزائر، المغرب، وموريتانيا لكنها لم تصل إلى حد النزاعات المسلحة، فإستطاعت حكومة كلا البلدين التكيف مع الأوضاع وإتخاذ عدة إجراءات وقائية.

**المطلب الأول: الأزمة التونسية.**

مرت الأزمة التونسية بثلاث مراحل أساسية كالتالي :

**المرحلة الأولى:** (بداية الإحتجاجات ديسمبر 2010–الإطاحة بنظام الحكم) تعود الإرهاصات الأولى لإندلاع الأزمة التونسية إلى ما قبل 7 ديسمبر 2010، بظهور مظاهرات ومواجهات عنيفة في ولاية مدنين الواقعة في أقصى الجنوب، إحتجاجا على غلق المعبر الحدودي بين تونس وليبيا الذي يمثل شريان الحياة الإقتصادية لأهل المدنين في الحوض المنجمي بمدينة الرديف، والتابعة لولاية قفصة بالجنوب التونسي بين قوات الأمن والسكان مطالبين بحقوقهم. أما الإنطلاقة الرسمية للمظاهرات كانت في 07 ديسمبر 2010 إثر قيام عاطل جامعي **(محمد البوعزيزي )** بإحراق نفسه في سيدي بوزيد، وإنتقلت موجة الغضب إلى معظم المناطق التونسية، متخذة عدة أشكال من الإحتجاجات المظاهرات، المسيرات والإعتصامات، والوقفات الإحتجاجية مطالبين بالعدالة الإجتماعية، الحرية، الديمقراطية وشاركت في هذه الأنشطة فئات إجتماعية مختلفة، إضافة إلى تجاوب الجالية التونسية في عدة عواصم أوروبية وقيامها

بإحتجاجات أمام السفارات التونسية.[1] وإستمرت هذه المظاهرات إلى غاية 14 يناير 2011 إثر الإطاحة بحكم **زين العابدين بن علي** برحيله إلى المملكة العربية السعودية. ففي هذه المرحلة لم يظهر أي موقف للسياسة الخارجية الجزائرية إتجاه الأوضاع في تونس، وإكتفت الجزائر بالحياد وإعتبار الأحداث في تونس شأن داخلي يجب إحترامه، وجاء ذلك خوفا من إنتقال الأزمة التونسية للجزائر خاصة بعد ظهور مجموعة من الإحتجاجات في المدن الجزائرية.

**المرحلة الثانية:** (المرحلة الإنتقالية 11 يناير 2011 إلى نوفمبر 2014 ) دخلت تونس مرحلة إنتقالية جديدة، حيث إستلم رئيس الحكومة مهام رئيس الجمهورية طبقا للفصل14 من القانون التأسيسي رقم06 لسنة 2011: "لرئيس الجمهورية إذا تعذر عليه القيام بمهامه بصفة وقتية أن يفوض سلطاته إلى الوزير الأول ..."[2] أي يخول الوزير الأول القيام بمهام رئيس الجمهورية في حالة غياب الرئيس، فتم تعيين **محمد الغنوشي** رئيسا لتونس، وحل البرلمان وإسناد صلاحيات إصدار مراسيم تشريعية إلى رئيس الدولة. كما عينت ثلاثة هيئات أساسية لإدارة الملفات، تخصصت الهيئة الأولى في الحقائق السياسية والتجاوزات والإنتهاكات التي شهدتها البلاد منذ 17 ديسمبر 2010 إلى غاية رحيل الرئيس **زين العابدين بن علي**، وأعلنت في تقريرها النهائي عن 338 حالة وفاة 76 من السجناء 17 من قوات الأمن والجيش الوطني، أما الهيئة الثانية فركزت على الرشوة والفساد منذ 7 نوفمبر 1987 إلى غاية 14 يناير 2011

[1] ناجي عبد النور، "الحركات الإحتجاجية في تونس وميلاد الموجة الثانية من التحرير السياسي". في عبد الإله بلقزيز، **الربيع العربي ... إلى أين؟ أفق جديدة للتغيير الديمقراطي**.(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.03، أبريل 2013)، ص.153.

[2] الجمهورية التونسية، "قانون تأسيس عدد 06 لسنة 2011 المؤرخ في 16 ديسمبر 2011 المتعلق بالتنظيم المؤقت للسلطة العمومية". **الرائد الرسمي للجمهورية التونسية**، (ع.97 ، 20-23-ديسمبر 2011)، ص.3113

درست خمسة ألاف ملف وإحالة 300 منها للقضاء، أما الهيئة الثالثة إهتمت بأهداف الثورة، والإصلاح السياسي، والإنتقال الديمقراطي ومن أهم مخرجاتها قانون الإنتخاب والمجلس الوطني التأسيسي.[1]

لكن على الرغم من كل ذلك إلا أنه الإحتجاجات ظلت مستمرة مما أوجب على **محمد الغنوشي** الإستقالة يوم 27 فبراير 2011 خلفه **قايد الباجي السبسي** إلى غاية 13 ديسمبر 2011، حيث تم تكليفه بإنشاء حكومة جديدة خالية من وزراء الحكومة السابقة، ووضع خطة طريق جديدة للخروج من الأزمة بإجراء إنتخابات مجلس وطني تأسيسي، ودستور جديد فتم تحديد 23 أكتوبر 2011 للإنتخابات فاز فيها حزب حركة النهضة الذي تحالف مع الأحزاب العلمانية ( المؤتمر من أجل الجمهورية، التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحرية) لتشكيل الترويكا وحكومة إئتلافية برئاسة الأمين العام لحركة النهضة **حمادي الجبالي، ومصطفى بن جعفر** رئيسا للمجلس الوطني التأسيسي، و**منصف المرزوقي** رئيسا للجمهورية.[2]

إتسمت هده المرحلة بتزايد مظاهر العنف السياسي بتونس ومن أهمها:[3]

- في أكتوبر 2012 قتل المنسق الجهوي لحركة نداء تونس.
- 4 ديسمبر 2012 الإعتداء على المقر المركزي للإتحاد العام التونسي للشغل.
- 7 فبراير 2013 إغتيال المعارض اليساري **شكري بلعيد** زعيم التيار الوطني الديمقراطي، إضافة إلى **محمد براهيمي** ( جويلية 2013) أحد نواب المجلس التأسيس زعيم التيار الشعبي.

---

[1] أحمد كرعود، **تونس: ثورة الحرية والكرامة،الربيع العربي ثورات الخلاص من الاستبداد دارسة حالات**. (بيروت: دار شرق الكتاب للنشر، ط.01، 2013)، ص ص 43-44.

[2] Élection de l'assemblée nationale constitution du 23 octobre 2011 en Tunisie, Rapport de la Mission d'observation de la Francophonie http://democratie.francophonie.org/IMG/pdf/MOE_TUNISIE_Rapport_de_Mission_DEF.pdf consulter12-05-2017.

[3] أنور الجمعاوي، "المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق". الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **مجلة سياسات عربية**، (ع.06، يناير 2014)، ص.16.

- قتل عدد من الجنود في حادثة جبل الشعانبي.
- تدهور الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية للبلاد.

أدت هذه الأوضاع لإستقالة الحكومة التونسية برئاسة **محمد الجبالي** وتشكيل حكومة جديدة، وفي هذا السياق قام الرباعي الراعي في 5 أوت 2013 (المتكون من الإتحاد العام التونسي للشغل، الإتحاد العام التونسي للصناعة والتجارة، عمادة المحامين، الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان) بتجميع الفاعلين السياسيين على طاولة التفاوض للوصول إلى حوار وطني لحل الأزمة، ومن أهم نتائج هذا الحوار ما يلي:[1]

- التسريع في التصديق على الدستور والتوافق على النقاط الخلافية، أهمها تخلي حزب حركة النهضة على مصدر الشريعة الإسلامية مصدرا للتشريع، والموافقة على كل الفصول التي تضمن الحقوق والحريات بما فيها حرية المرأة، حرية التظاهر ... والتراجع على إعتماد نظام حكم برلماني، والموافقة على الرئاسي، وذلك بهدف تحقيق الأمن التونسي على حد تعبير **راشد الغنوشي**:" حركة النهضة على رغم من كل ما قدمته من تنازلات هي في الطريق الصحيح، وليست مهزومةً ما دامت تونس هي الرابح الأول من هذه التنازلات، فنحن إن خسرنا السلطة فإننا سنعود إليها ولكن إن خسرنا أمن تونس وإستقرارها فستكون خسارة للجميع".[2]
- إستقالة حكومة **علي العريضي**.

[1] هيثم سليماني، "التوافق السياسي في تونس محطات ومطبات". المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، فبراير 2015، ص. 11، من الموقع: http://www.dohainstitute.org/file/Get/dee1ca2f-5c52-4dc9-aa47-9c30d341a315.pdf تم تصفحه 22-04- 2017 على الساعة 21.30.

[2] أنور الجمعاوي، "حكومة ائتلافية في تونس: قراءة في التركيبة والتداعيات والتحديات". المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، فبراير 2015، ص.11، من الموقع: http://www.dohainstitute.org/release/47fa9141-4330-4a28-bad0-aec7d991c774 تم تصفحه يوم 12-02-2017، على الساعة 14:12.

- التوافق على حكومة جديدة ذات كفاءات وطنية غير متخربة (تكنوقراط) مهمتها الأساسية إعداد إنتخابات تشريعية ورئاسية وتنظيمها.
- التصديق على أعضاء الهيئة العليا المستقلة للإنتخابات والقانون الإنتخابي.

نجح الحوار الوطني في الوصول إلى التصديق على دستور الجمهورية الثانية بالإجماع يوم 26 يناير 2014، وتنظيم أول إنتخابات تشريعية ورئاسية بعد الثورة بين شهري أكتوبر – ديسمبر 2014 .

وفي هذه المرحلة سعت الجزائر إلى تقريب وجهات النظر بين القوى السياسية المختلفة في تونس، فإستقبل الرئيس الجزائري **عبد العزيز بوتفليقة** كل من **راشد الغنوشي وقايد السبسي** للوساطة بين الفرقاء السياسيين في تونس، وتقريب وجهات النظر فيما بينها، لتفادي الإنفلات الأمني وتحقيق تحول ديمقراطي في تونس. فقام السفير الجزائري **عبد القادر حجار** بتونس بعقد جملة من اللقاءات مع رؤساء الأحزاب في تونس من أجل تفعيل الحوار بينهم[1]، والوصول إلى حل سلمي يرضي الجميع.

**المرحلة الثالثة:** ( من نوفمبر 2014 حتى ديسمبر 2017) شهدت هذه المرحلة مجموعة من التحديات شكلت عائقا أمام الإنجازات الديمقراطية في تونس، أهمها تدهور الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية للبلاد إنتشار حالة اللامن، تراجع الإستثمار الداخلي والخارجي صعوبة الحصول على مساعدات إقليمية ودولية لدعم المسار الإنتقالي في تونس، إضافة إلى زيادة الإنقسامات السياسية وتراجع الإهتمام بالمصلحة الوطنية ما أفقدها ثقة المواطنين بها، وهذا ما أدى إلى إضطرابات أمنية من خلال زيادة العمليات الإرهابية كالهجوم على **فندق ريوا مبربال مرحبا بمنتجع القنطاوي السياحي بمدينة سوسة** بتاريخ 26 جوان 2015، والهجوم على **متحف الباردو**، كذلك على منطقتي الحرس والأمن الوطنيين، وثكنة الجيش الوطني في مدينة بن قردان. ففي ظل تنامي العمليات الإرهابية في تونس،

[1] إبراهيم المنشاوي، توجه حذر: الموقف الجزائري من تطورات الأحداث في تونس". من الموقع: http://www.acrseg.org/36851 تم تصفحه يوم 05-04-2018، على الساعة 22:12.

وتأثيراتها المختلفة على الجزائر، حيث عملت هذه الأخيرة على إتخاذ عدة آليات وتعزيز التعاون الأمني العسكري الثنائي لحماية الحدود، وتحقيق أمن وإستقرار المنطقة.

لكن في جويلية 2015 قامت الولايات المتحدة الأمريكية بمنح تونس وضع حليف إستراتيجي رئيسي خارج حلف الناتو، وذلك نتيجة لما تواجهه تونس من تهديدات داخلية وخارجية، خاصة التهديدات التي تمثلها الخلايا الإرهابية التابعة لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وأنصار الشريعة في تونس، وتنظيم الدولة الإسلامية "داعش" الذي يسعى للتمدد والتموقع في الشمال والساحل الإفريقيين، وهذا ما يشير إلى العلاقات الوطيدة بين تونس والولايات المتحدة الأمريكية، وستحصل تونس وفقا لهذه الإتفاقية على تدريبات ومساعدات عسكرية وقروض لشراء معدات البحث والتطوير، إضافة إلى ذلك هناك تقارير غربية تؤكد على وجود طائرات بدون طيار أمريكية فوق تونس، وهذا ما خلق حساسية بين تونس والجزائر تخوفا من إقامة الولايات المتحدة الأمريكية قواعد عسكرية في تونس، وهو الأمر الذي ترفضه الجزائر بشدة بإعتباره تدخل أجنبي يهدد أمن وإستقرار المنطقة. وهو ما جاء على لسان وزير الخارجية الجزائري السابق **رمطان لعمامرة** :"يتعين على تونس أن تختار بين القاعدة العسكرية الأمريكية أو العلاقات مع الجزائر، خاصة أن الجزائر بقيت عقودا من الزمن تكافح الإرهاب، وتقاوم الضغوط الأجنبية لإقامة قواعد عسكرية على أراضيها أو على حدودها".[1]فمن خلال التصريح يتضح أن الجزائر ظلت متمسكة بمبادئها الخارجية، رافضة للتدخل الأجنبي، والإبتزاز الغربي وبخاصة الأمريكي الساعي إلى إقامة قواعد عسكرية إستخباراتية بحجة المساعدة في مكافحة الإرهاب.

[1]"تونس مخيرة بين قبول القاعدة العسكرية الأمريكية أو العلاقة مع الجزائر"، من الموقع:
http://elhiwardz.com/national/21678/ ،تم تصفحه يوم 30-03-2018، على الساعة 14:10.

**المطلب الثاني: الأزمة الليبية.**

تعود الإرهاصات الأولى للأزمة الليبية لينايـر 2011 عند إندلاع تظاهرات سلمية في درنة، بنغازي، بني وليد نتيجة لتأخر تسليم الوحدات السكنية. تلى هذه التظاهرات نداءات على شبكة الإنترنت للتظاهر ضد نظام الحكم على مدونة الكاتب الليبي المعارض **جمال الحاجي** الذي أعتقل في طرابلس01 فبراير، كما طالبت صفحة إنتفاضة 17 فبراير 2011 على الفايسبوك بجعل هذا اليوم يوم للغضب في ليبيا مركزة على أربعة مطالب أساسية: [1]

1/ إسقاط النظام القائم برمته.

2/ الحرية والكرامة.

3/إنشاء دولة الدستور والقانون .

4/ محاسبة المجرمين الذين سفكوا دماء الشعب.

وفي 15 فبراير 2011 بدأت الإحتجاجات الشعبية بخروج أهالي ضحايا مذبحة سجن بوسليم للمطالبة بإطلاق سراح المحامي والناشط السياسي **فتحي تربل**، وإشتدت الإحتجاجات في مختلف أنحاء المدن الليبية، مما دفع بالحكومة الليبية بالتعامل معها بالعنف أي رد العنف بالعنف، مما أسقط العديد من القتلى والجرحى في فترة زمنية لا تتجاوز 72 ساعة، وتحولت الإحتجاجات السلمية إلى إحتجاجات مسلحة.

كما تشكل معسكران داخل ليبيا إحداهما مؤيد لنظام القذافي والأخر معارض له، وظهرت إنشقاقات بين صفوف نظام القذافي وكتائب الجيش الليبي أمثال **اللواء عبد الفتاح يونس** وزير الداخلية والمستشار **مصطفى عبد الجليل** وزير العدل، فخلقت هذه الإنشقاقات بدورها كوادر بين الثوار في ليبيا وساهمت في

[1] زياد عقل، "عسكرة الانتفاضة" الفشل الداخلي والتدخل الخارجي في الجماهيرية الليبية". القاهرة: مؤسسة الأهرام، **مجلة السياسة الدولية**، (ع.184، أبريل 2011 )، ص.72.

تنظيم معسكر المعارضة الذي أيدته قبائل كبرى في المنطقة الشرقية كفيلة، ترهونة، وقبيلة الورفلة ما أضاف بعدا إجتماعيا وثقافيا للإحتجاجات.[1]

لكن نتيجة لزيادة إستخدام القوة العسكرية ضد الثوار في شرق ليبيا، إتخذ مجلس الأمن الدولي قرار رقم 1970 يقضي بفرض الحظر العسكري والإقتصادي على النظام الليبي، وتجميد الأرصدة المالية وحظر بيع الأسلحة ومنع السفر، فضلا عن دعوة المحكمة الجنائية الدولية بالتحقيق في الجرائم، وحملة القمع الدموية التي إرتكبتها الحكومة الليبية ضد أبناء الشعب الليبي.[2]

في 28 فبراير 2011 تم تشكيل المجلس الوطني الإنتقالي كوجه للثورة وممثلا عنها ككيان سياسي له سيادة، وتم الإعتراف به دوليا، مما خلق سلطتين داخل دولة واحدة تختلف شرعية كل منها وفقا لتعريف كل جهة، بهدف سلامة التراب الوطني والمواطنين، وتنسيق الجهود الوطنية لتحرير بقية ربوع الوطن، وردا على ذلك قامت قوات النظام بحملة عسكرية خاضت فيها معارك على جبهات عدة، بحيث حاصرت المنطقة التي تسيطر عليها المعارضة في جبل نفوسة ومصراتة، وراحت تتقدم شرقا وصولا إلى بنغازي.[3] وهو ما دفع وزراء الخارجية العرب في 12 مارس 2011 دعوة مجلس الأمن الدولي لفرض الحظر الجوي على ليبيا معتبرين أن نظام القذافي فقد شرعيته، وقرروا التعاون مع المجلس الوطني الإنتقالي الليبي. ففي 17 مارس من نفس السنة إتخذ مجلس الأمن قرار 1973 الذي يفرض منطقة الحظر الجوي فوق ليبيا، وإتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية المدنيين،[4] وبعد يومين من ذلك أي في 19 مارس تدخل حلف الشمال الأطلسي في ليبيا بعملية عسكرية سميت **فجر الأوديسة** لإنقاذ بنغازي من جنود كتائب

[1] أحمد علي إبراهيم، **العنف السياسي والإنقسام المجتمعي والتدخل الخارجي في ليبيا**.(القاهرة : المكتب العربي للمعارف، ط.01،2015 )، ص.42.

[2] United nations ,security council, resolution 1970(2011). 26/02/2011,p.01

[3] إبراهيم، **مرجع سابق ذكره**، ص.43.

[4] United nations ,security council, resolution 1973(2011). 17/03/2011,p.01.

القذافي، حيث إرتكزت القواعد الجوية في كل من بلجيكا، كندا، الدانمارك فرنسا، إيطاليا ، قطر، النرويج، إسبانيا والولايات المتحدة الأمريكية، كما تمركزت قوات التحالف في منطقة المتوسط وأوروبا من خلال الغواصات المتكونة من البحرية الكندية، الفرنسية، اليونانية، البريطانية، الإسبانية، والأمريكية[1](أنظر الخريطة رقم 20)، وإستمر القتال والعمليات الأطلسية إلى أن سيطرت قوات الناتو على طرابلس.

**خريطة رقم 20: تمثل أماكن تواجد قوات التحالف البحرية في بداية التدخل الدولي في ليبيا**

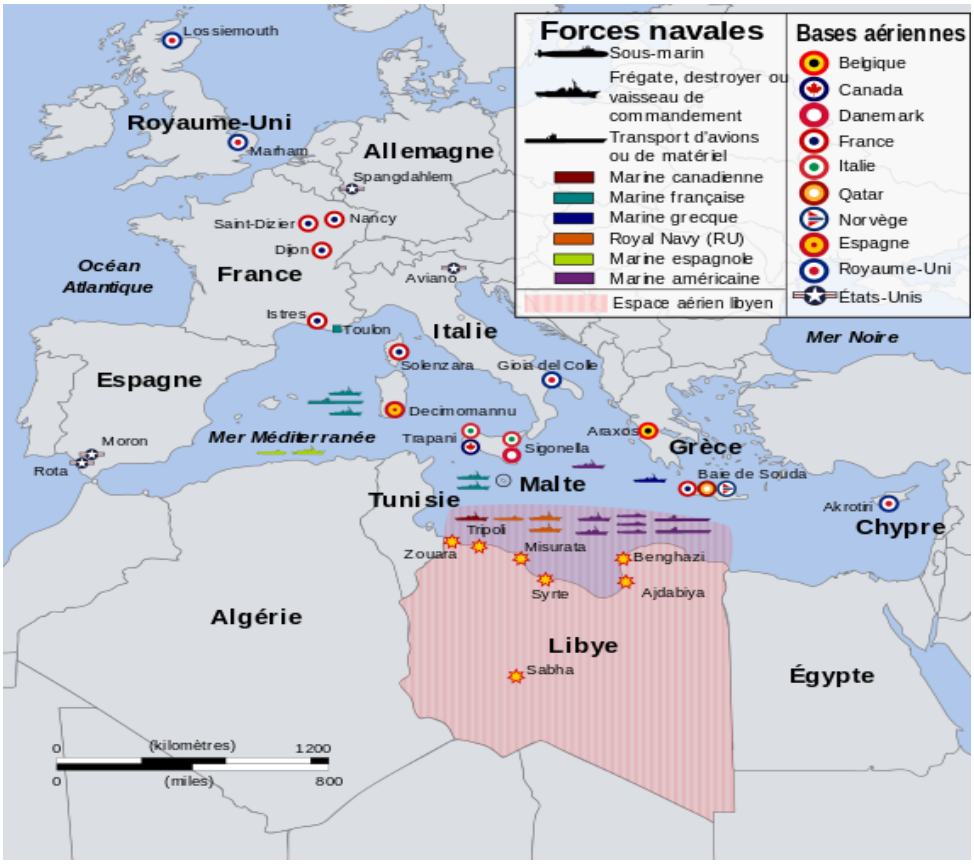


**source** : Philipe. **op cit**.p04

وفي هذا الإطار رفضت الجزائر التدخل في الشؤون الداخلية والتدخل الأجنبي في ليبيا بإعتباره مبدأ أساسي من مبادئ سياستها الخارجية، حيث رفضت قرار جامعة الدول العربية القاضي بإقتراح فرض

[1] Philipe Gros , « De Odyssy a unified proector : bilan transition ,perspectives et premiers enseignement en libye ».**fondation pour le recherche stratégique** ,note (N° 404/ 11 ,21/04/2011).p.p6-12

الحظر الجوي على ليبيا وقرار تدخل حلف الناتو فيها، وضرورة حل الأزمة الليبية بطريقة سلمية، لكن على الرغم من ذلك إلا أن المعارضة الليبية إتهمت الجزائر بدعمها لنظام **معمر القذافي**.

وفي جويلية 2011 تمكنت قوات الناتو من القبض على القائد معمر القذافي وإنهاء حكمه في 20 أكتوبر 2011 وقتله، وتحرير ليبيا الذي تم الإعلان عنه في 23 أكتوبر بقيادة المجلس الإنتقالي الوطني كممثل شرعي ووحيد للثورة الليبية، الذي لم تعترف به الجزائر في بداية الأمر ووضعت العلاقات الجزائرية الليبية في حكم العلاقات المقطوعة إلى غاية 15نوفمبر2011 عند لقاء رئيس المجلس الإنتقالي **السيد مصطفى عبد الجليل** مع الرئيس **عبد العزيز بوتفليقة** في الدوحة.

كما يمكننا الإشارة إلى أن عمليات حلف الناتو توقفت في ليبيا في 31 أكتوبر 2011 بقرار من مجلس الأمن الدولي رقم 2016 يقضي برفع الحظر الجوي ووقف إطلاق النار.[1]

بدأت الثورة الليبية عملية تحول ديمقراطي جديدة مدتها ثمانية عشر شهرا (بداية 23 أكتوبر 2011 إلى غاية ماي 2013)، حددها المجلس الوطني الإنتقالي في الإعلان الدستوري المؤقت الصادر في 03 أوت 2011، الذي يحتوي على 37 مادة مقسمة على خمسة أبواب رئيسية:[2]

1- أحكام عامة.

2- الحقوق والحريات العامة.

3- نظام الحكم خلال المرحلة الإنتقالية.

4- الضمانات القضائية.

5- الأحكام الإنتقالية.

[1] عمر عبد الحفيظ شنان، **نزاعات الدول الداخلية الأسباب والتداعيات**. (القاهرة: دار الجامعة الجديدة، ط.01، 2015 ). ص.132.

[2] دستور ليبيا الصادر عام 2011 شاملا تعديلاته لغاية عام 2012.ص.01.

كما شملت هذه المرحلة تعيين حكومة مؤقتة، إصدار قانون إنتخابي، إنشاء المفوضية الوطنية العليا للإنتخابات، التحضير لإنتخابات الجمعية الوطنية التأسيسية التي كانت مقررة في 19 جوان 2012 هدفها حل المجلس الوطني الإنتقالي، وتعيين حكومة جديدة، وصياغة دستور جديد في أوت من نفس السنة. ففي 07 جويلية 2012 أجريت أول إنتخابات برلمانية بليبيا نتج عنها إحلال المؤتمر الوطني العام محل المجلس الوطني الإنتقالي، بإعتباره السلطة التشريعية المؤقتة والمنتخبة للدولة (حسب القانون 04 لسنة 2012).[1]

على الرغم من كل هذه التطورات إلا أن ليبيا لم تستقر أمنيا بل شهدت حالة الفوضى واللإستقرار وذلك راجع لعدة عوامل أهمها:

- زيادة الصراعات المحلية حول الهوية، الطاقة والموارد في المناطق الغربية، والجنوبية، والشرقية، مما أدى إلى إجحام الإستثمارات الأجنبية عن الدخول إلى ليبيا، وعرقلة ظهور المؤسسات الديمقراطية.
- عدم إمتلاك رؤية لإدارة المرحلة الإنتقالية.
- فشل محاولة إنشاء جيش وطني جامع ودمج الميليشيات المسلحة في الجيش والشرطة.
- زيادة عدد الإغتيالات، الخطف، القتل، التعذيب والإنقلابات.

ونتيجة لهذه الأسباب قام الثوار بالضغط على المؤتمر الوطني العام لإتخاذ قانون العزل السياسي (ماي 2013)، الهادف لمنع عناصر نظام القذافي من تولي مناصب مهمة في الدولة الليبية، وتعدى ذلك لمنع كل من عمل في الحكومة الليبية، فترتب عنه أثار وخيمة على الإستقرار الداخلي لليبيا، مما أدى

[1] بول سالم وأماندا كاديك، "تحديات العملية الانتقالية في ليبيا". في**الربيع العربي ثورات الاستخلاص من الإستبداد دراسات حالات.** ( د.م.ن، الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية، ط.01، 2013 )، ص.115.

إلى تجمع كل القوى المتضررة من القانون لتعديله أو حتى إلغائه.[1] فظهرت عدة إنشقاقات في المعارضة الليبية حيث إستغل اللواء **خليفة حفتر** هذه الإنشقاقات وأعلن عن عملية الكرامة (ماي 2014) وهي عملية عسكرية ضد كتائب الثوار الإسلاميين بليبيا، وتوسعت لتشمل عدة مناطق من البلاد بهدف إنقاذ البلاد من الإرهاب والجماعات المسلحة، وفي ذات الوقت تشكل معسكر فجر ليبيا كتحالف مسلح ضد قوات **خليفة حفتر** والميليشيات الإسلامية والقبلية المنتمية لعدة مدن غرب ليبيا، بهدف إخماد التمرد ضد الشرعية بقيادة اللواء المتقاعد **خليفة حفتر** حيث تمكنت من السيطرة على مطار طرابلس.[2]

كما يمكننا القول إلى أنه ما زاد الصراع حدة في ليبيا ظهور تنظيم الدولة الإسلامية في شرق ليبيا وإمتداد التنظيم إلى مدينة سرت الليبية في جويلية 2015، بهدف السيطرة على المواقع النفطية لتمويل نشاطاتهم المختلفة. فنتيجة لتأزم الأوضاع بها قامت وحدات المجتمع الدولي بإدارة الحوار السياسي بين أطراف الأزمة الليبية الذي إتخذ عدة جولات وصولا لإتفاق الصخيرات ديسمبر 2015، الذي نشأت من خلاله حكومة الوفاق الوطني التي تلقت مؤيدين ومعارضين لبرنامجها.[3]

على الرغم من كل هذه المبادرات السلمية إلا أن ليبيا لم تتمكن من تحقيق الإستقرار الداخلي، فلازالت ليبيا لحد الآن تعاني من فوضى السلاح، وإنتشار الجماعات الإرهابية، والجرائم المنظمة التي إنعكست سلبا على الحدود الليبية عامة والحدود الجزائرية بوجه الخصوص.

---

[1] شهرزاد فكيري، "واقع السلام والإنعتاق في ليبيا: مقاربة نقدية لتحليل الوضع الأمني بعد سقوط نظام القدافي". الجزائر: طاكسيج، للدراسات والنشر والتوزيع، **مجلة فكر ومجتمع**، (ع.29، يناير 2016 )، ص.103.

[2] "عملية فجر ليبيا". من الموقع :
http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2014/8/23/%D8%B9%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D8%AC%D8%B1-%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A7 تم تصفحه 19 -03-2017 على الساعة 23:56.

[3] "ليبيا تعمق الإنقسامات على واقع الأفق السياسي المحدود"، تقدير موقف". المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، نوفمبر 2016، من الموقع http://www.dohainstitute.org/release/76272664-0270-428c-8bab-4ba49373f0f0 تم تصفحه 20-03-2017 على الساعة 17:05.

فانهيار الدولة الليبية وضعف مراقبة الحدود المشتركة بين البلدين (الجزائر وليبيا) أدى إلى زيادة إنتشار السلاح والمتاجرة بالمخدرات والبشر، وتنقل الجماعات الإرهابية، وإنتشار الميليشيات المسلحة، وتدفق المهاجرين غير شرعيين، واللاجئين في الجنوب الشرقي الجزائري عابرين الجزائر نحو الدول الأوروبية، فتخوف هذه الأخيرة من زيادة إنتشار هذه التحديات على حدودها قد يؤدي إلى تدخل دولي. وهذا ما فرض عليها إتخاذ كافة التدابير السلمية لتأمين الحدود، وحل الأزمة الليبية بطريقة سلمية، وإعتمدت في ذلك على مبدأين أساسيين رفض التدخل الأجنبي وعدم التدخل في الشئون الداخلية للدول، فحرصت الجزائر على ضرورة تفعيل المبادرات الإقليمية لتسوية الأزمة الليبية وبلورة شراكة لإيجاد حل سلمي للأزمة، بعيدا عن التدخلات العسكرية التي أصبحت من أبرز العوامل المؤدية إلى إنفجار الأزمات في المنطقة، برز ذلك جليا بجمع الفرقاء الليبيين على طاولة التفاوض لإيجاد حل سياسي للأزمة الليبية.

حاولت السلطات الجزائرية العمل على إتخاذ مجموعة من الإجراءات لتدعيم دفاعها والحد من التهديدات التي تأتى عبر الحدود الليبية، وخاصة بعد تصاعد موجة العنف، فسحبت الجزائر البعثة الدبلوماسية الجزائرية من العاصمة الليبية طرابلس، وقامت بإغلاق المعابر الحدودية البرية معها، ونقل قوات عسكرية إضافية إليها، وسحب عمال شركة النفط الجزائرية سوناطراك، وتكثيف التواجد الأمني على طول الحدود الشرقية مع الجارتين تونس وليبيا.

كما رفضت الجزائر الطلب الأمريكي للتعاون في الحرب على داعش في ليبيا، فطلبت الولايات المتحدة الأمريكية من الجزائر ومصر وتونس تسهيلات عسكرية أثناء عمليات قصف جوى، يتم التخطيط لتنفيذها ضد الجماعات الإرهابية في ليبيا التي بايعت تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، بالسماح بمرور طائرات حربية، والهبوط الإضطراري للطائرات الأمريكية في قواعد جوية جزائرية، في إطار عملية عسكرية أمريكية تتضمن توجيه مئات صواريخ (كروز)، لأهداف تابعة لتنظيم أنصار الشريعة وبعض

الكتائب السلفية الليبية، وتدمير البنية التحتية للجماعات السلفية الجهادية في ليبيا[1]،إلا أن الجزائر تحفظت على التسهيلات الأمريكية المطلوبة، وقدمت إقتراحا بخطة بديلة لخطة واشنطن المتضمنة منح الجزائر مزيدا من الوقت لجمع الفرقاء الليبيين على أراضيها، وعقد مفاوضات بينهم للإتفاق على حل سلمي.

يمكننا القول إستطاعت الجزائر فرض مقاربتها السلمية القائمة أساسا على مبادئ سياستها الخارجية، في حل الأزمة الليبية بالتركيز على منع إنتشار الأسلحة الليبية وتمدد الجماعات الإرهابية في المنطقة، وجمع أطراف الصراع الليبي والوصول إلى الحل السلمي، وبناء مؤسسات الدولة وتحقيق الأمن والتنمية في ليبيا، من خلال تقديم مجموعة من المساعدات الإنسانية الجزائرية إلى ليبيا.

ونحن بصدد دراسة التحولات الإقليمية لدول الجوار الجزائري لا يمكننا تجاوز الإحتجاجات التي شهدتها **المغرب وموريتانيا**، لكنها لم تصل إلى درجة الصراع المسلح فسرعان ما قامت حكومة البلدين بإتخاذ مجموعة من الإصلاحات الداخلية، لتهدئة الأوضاع وتحقيق الأمن والإستقرار الداخلي. لكن على الرغم من الإصلاحات إلا أنها عانت هي الأخرى من جملة تداعيات الأزمتين التونسية والليبية منها إنتشار الإرهاب، والأسلحة، وتهريب المخدرات، وزيادة تدفق المهاجرين غير شرعيين واللاجئين.

حيث شهدت **الحدود الجزائرية المغربية** زيادة تهريب المخدرات والوقود وتدفق عدد اللاجئين الأفارقة فهي تعتبر تحديات مشتركة للبلدين، لكن التحدي الأكبر للبلدين هو مشكل غلق الحدود وغياب التنسيق المشترك لمواجهة هذه التحديات. فنتيجة لمواقف الطرفين من الحدود القائمة وكذا مسألة الصحراء الغربية، حيث تعتبر الجزائر النزاع الصحراوي مسألة تصفية إستعمار، وحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، إستنادا لمبادئ سياستها الخارجية، وحسب ما أكده مصدر من وزارة الخارجية الجزائرية أن "القضية

[1] أميرة محمد عبد الحليم، "تدخل الجزائر في الأزمة الليبية: تفادي التورط العسكري". **الأهرام الإستراتيجي**، من الموقع: http://www.ahram.org.eg/NewsPrint/353903.aspx تم تصفحه يوم 07-04-2018،على الساعة : 10:19.

الصحراوية معترف بها من طرف الأمم المتحدة منذ إدراج هذه الأرض في قائمة الأراضي المستقلة".[1] ومن واجب الجزائر التضامن مع الشعب الصحراوي لممارسة حقوقه المشروعة، وضرورة حل النزاع وفقا للوائح الأممية وفقا لإستفتاء حر ونزيه، في حين المغرب يطالب بضم الصحراء الغربية ضمن سياقه الجغرافي ويتمسك بسيادته عليها كجزأ لا يتجزأ من وحدته الترابية.

أما بخصوص **موريتانيا** فنتيجة لتداعيات الأزمة المالية على إستقرارها، وإنتشار الجماعات الإرهابية في المنطقة عملت على تعزيز التعاون والتنسيق مع الجزائر لمكافحة الظاهرة إنطلاقا من تجربتها الرائدة في مكافحة الإرهاب، لكن ما يقلق الساسة الجزائريين وجود القواعد العسكرية الأمريكية في موريتانيا بإعتبارها تحدي للسيادة الوطنية، فقامت الولايات المتحدة الأمريكية بتعزيز التعاون الإستخباراتي وتدريب القوات الموريتانية، وتنامي دور المنشآت العسكرية في موريتانيا (تواجد عسكري شرق وشمال البلاد، "قاعدة صلاح الدين" في صحراء شمال البلاد)، بحجة المخاوف الأمريكية من وصول "داعش" إلى الحدود البحرية (الأطلسية) الأمريكية، وإنتشار "قوس داعشي" يمتد إلى الشواطئ الموريتانية على الأطلسي، عبر ليبيا وشمال مالي وجنوب الجزائر، والمساحات الصحراوية الشاسعة خارج السيطرة في دول المنطقة[2]. وهو ما ترفضه الجزائر بإعتباره تدخل في الشؤون الداخلية للبلاد وهو معادي لمبادئ سياستها الخارجية.

[1] "الجزائر واجب عليها التضامن تجاه الشعب الصحراوي". **جريدة الشعب**، ع.17612، 08 أبريل 2018،ص.03.

[2] "ماذا يفعل الأمريكيون في موريتانيا؟". من الموقع: http://alaqssa.org/?q=node/1627 تم تصفحه يوم 06-04-2018 عل الساعة 12:13.

## المبحث الثاني: دول الجوار الإفريقية (مالي والنيجر).

نتيجة للتحولات التي شهدتها المنطقة المغاربية خاصة الأزمة الليبية التي كانت لها تداعيات على دول الجوار، بعودة طوارق ليبيا إلى بلدانهم الأصلية مطالبين بحق تقرير المصير، أدى إلى ظهور أزمة شمال مالي التي كانت لها تداعيات على دول الجوار.

### المطلب الأول: الأزمة في مالي.

تعتبر أقلية الطوارق من أهم الأقليات المنتشرة في منطقة إفريقيا عامة ودول الساحل الإفريقي بصفة خاصة، فهي تتركز في كل من الجزائر، بوركينافاسو، ليبيا وبشكل كبير في مالي والنيجر.[1] أما فيما يخص التعداد الكلي للطوارق إختلف الباحثون حوله فهناك من قدرهم بمليون أو مليون ونصف نسمة نصفهم في النيجر، والنصف الأخر موزع على مالي، ليبيا، بوركينافاسو والجزائر[2] (انظر الخريطة رقم 21 ).

**خريطة رقم 21: توضح مناطق تواجد التوارق.**

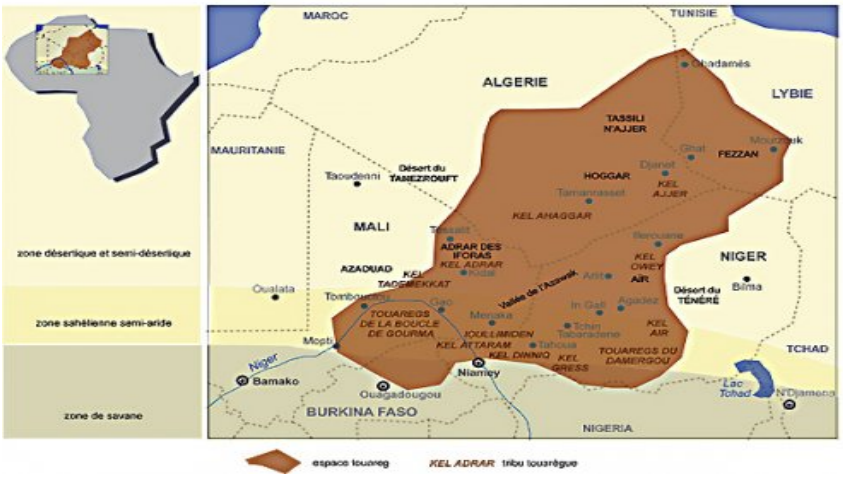


**المصدر:** http://www.temoust.org/local/cache-vignettes/L500xH345/les-touaregs-carto-02f74.jpg

[1] الاحتجاجات الشعبية في شمال مالي و الشرق الأوسط :فهم الصراع في ليبيا، تقرير مجموعة الأزمات الدولية رقم 107 ، 6جوان 2011، ص.ص.1-38.

[2] حسين بوقارة،"مشكلة الأقلية الترقية وإنعكاساتها على الإستقرار في منطقة الساحل الإفريقي". الجزائر: **مجلة العالم الاستراتيجي**، (ع. 7، نوفمبر 2007)، ص ص25-27.

أما بخصوص التمرد التارقي تعود جذوره لفترة ما قبل الإستعمار الفرنسي، وكانت هي الأخرى أي القبائل التارقية رافضة للوجود الفرنسي بإعتباره شكل من أشكال العبودية، لكن البداية الحقيقة لتمرد الطوارق كانت في07 ماي1990 عندما هاجمت قبائل الطوارق مقر الدرك الوطني في **تشيين تيرادان**، وسرعان ما إنتشر هذا العمل المسلح في شمال مالي، مما أدى بمجموعة من الطوارق المسلحين القيام بسلسة من الهجمات على مراكز الجيش والأمن في مدينتي **كيدال وغاو**.[1]

أما عن الدوافع التي كانت وراء التمرد الترقي يمكن حصرها في ثلاثة إتجاهات كالتالي:

- الإتجاه الأول: يمثله **موندياك Manodyak** من خلال مؤلفه معاناة الطوارق **Touareg la Tragédie**، حيث إعتبر قضية الطوارق قضية سياسية وظفتها الأنظمة السياسية لأغراض خاصة.
- الإتجاه الثاني: يمثله **أندري ساليفون Andre Salifon** في كتابه مسألة الطوارق في النيجر فهو يربط مسألة الطوارق بسلوك النظام السياسي، ومظاهر الفقر، ومسألة العدالة الإجتماعية والتهميش الإقتصادي وغيرها من الفروقات الإجتماعية .
- الإتجاه الثالث: يمثله **ميقا محمد تسيا فارما Mohamed Tiessage/Farma Miaga** تحدث بالتفصيل عن وضعية الطوارق أثناء التحول المناخي للمنطقة الساحلية وفشل سياسات التكيف التي وضعتها السلطات، كما حاول الجمع بين العوامل السياسية والإقتصادية والإجتماعية، حيث أرجع مشكل الطوارق إلى عامل مهم وهو العامل البيئي أي الظروف المناخية التي تعرضت لها منطقة الساحل خاصة الجفاف والتصحر،[2] كانت سببا في تأجيج

[1]Abdnour benantar,"la sécurité national algérienne dans les années 90 :entre la méditerranée et le sahara" .**the Maghreb review** ,(vol,18,N°34, 1993),pp.154-158

[2] Astrirf Meier ,"natural disaster ?Droughts and epidemies in pre-colonial sudanic Africa ",**the medieval history journal** ,2007,pp.130-133.

النزاع الترقي، فبإزدياد الوضع تأزما ذهبت الدول المعنية للبحث عن صيغ لتسوية النزاع وإيجاد قنوات التفاوض والوساطة بين الطرفين.

ففي سبتمبر 1990 عقدت قمة رباعية ضمت كل من الجزائر، ليبيا، نيجيريا ومالي، فتم التأكيد على عدة مبادئ أهمها عدم إستعمال القوة لحل النزاع، عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدولة، وتعزيز التعاون بين المناطق الحدودية المشتركة.[1]

وفي 06 جانفي 1991 تم التوقيع على إتفاقية **تمنراست** بين الحكومة المالية والزعيم التارقي **عباد أف غالي**،[2] لكن الحكومة المالية بزعامة موسى تراوري رفضت نشر مضمون الإتفاقية لأنها لم تشمل جميع الطوارق أثناء التفاوض خاصة المنتمون إلى غاو وتمبكتو، كما تم إعادة تفعيل النشاط الدبلوماسي الجزائري في نوفمبر 1993 من خلال الندوة الساحلية الصحراوية تحت إطار الأمن والتنمية حيث توصلت الجزائر إلى إقناع الأطراف الأخرى بتناول محور التنسيق الأمني والتعاون الإقتصادي لتعزيز النسيج الإجتماعي والقدرات الخاصة لكل دولة من أجل مواجهة جماعية للتحديات المشتركة.[3]

ففي نوفمبر 1995 كانت هناك إتفاقيتين بوساطة من الجزائر الأولى بين حركات والجبهات الموحدة للأزواد**MFUA** وحركة الدفاع للسوتقي**SPGK**، والثانية بين الحكومة المالية ومنظمة المقاومة المسلحة التارقية**OPA** تحت إشراف فرنسا، الجزائر، وبوركينافاسو، حيث أفضت هذه الإتفاقية إلى:

- إعطاء إستقلال ذاتي للمقاطعات التي تشكل الطوارق أغلبية فيها.
- دمج المقاتلين في صفوف الجيش وقوات الشرطة والتوظيف العمومي.[4]

---

[1] ظريف، **مرجع سابق ذكره**، ص.246.

[2] بوقارة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص.25-27.

[3] ظريف، **مرجع سبق ذكره**، ص..247

[4] بوقارة، **مرجع سبق ذكره**، ص.28.

وفي 04 جويلية 2006 تم التوصل إلى إتفاقية لتسوية النزاع وإيجاد مخرج سلمي للأزمة التارقية. في 2007 كانت هناك وساطة ليبية أسفرت عن ما يسمى **ببرتوكول تفاهم** حيث وضع هذا الأخير حد للأعمال العدائية التي سببها الهجوم الذي قام به متمردو الطوارق على مركز الجيش المالي في كيدال وهو ما شكل إختراق لإتفاقية الجزائـر.[1]

إزداد الأمر سوءا بظهور ثورات الربيع العربي خاصة بعد سقوط نظام **معمر القذافي** الذي أدى إلى ظهور هجرة غالبية المقاتلين الطوارق من ليبيا إلى مواطنهم الأصلية مالي والنيجر،(حسب تقرير منطقة الهجرة الدولية سنة 2011 بلغ عدد الطوارق العائدين من ليبيا بحوالي 209030 شخص توزعوا بين دولهم الأصلية، أي 95760 في النيجر، 82433 في تشاد، 11230 في مالي، 780 في موريتانيا مع إمكانية أن تتضاعف هذه الأرقام)[2] مدججين بالسلاح والعتاد الحربي المتطور، ما جعل الجماعات الترقية قادرة على إلحاق الهزيمة بالجيش المالي، كما تعززت الجبهة القتالية للطوارق مع إلتحاق بعض الفارين من الجيش المالي والمجندين المحليين وبعض الميليشيات الإسلامية، ففي 17جانفي2012 قاموا بهجوم ضد القوات المسلحة المالية في منطقة **كيدال**، و**منياكا**، **أغللهوك**، **وتساليت** قرب الحدود النيجرية والجزائرية يطلبون بحق تقرير المصير، وتحرير المنطقة من الهيمنة المالية، حيث سيطروا على 70%من شمال مالي، ويمكننا الإشارة إلى إختلاف مطالب الحركة عن سابقاتها في تسعينيات القرن الماضي التي تمكن النظام المالي من إخمادها، وكذا عن تلك التي أطلقها في منتصف العام 2006 القائد العسكري الأزوادي **إبراهيم أغ باهانغا**، لكونها إستفادت من كل التجارب ولن تقبل الإلتفاف مرة أخرى على مطالبها

[1]Annette Lohmann , who owns the sahara ? old conflicts , new menaces : mali and the central sahara between the touareg , alquaida and organized crime friedrich – ebert stifting ,Abuja , Nigeria, 2011.p06

[2]ظريف شاكر، "معضلة الهجرة السرية في الساحل الإفريقي والصحراء الكبرى وارتداداتها الإقليمية". الوادي: كلية الحقوق والعلوم السياسية، **مجلة العلوم القانونية والسياسة**، (ع.13، جوان 2016). ص.16.

حيث تم رفع سقف المطالب إلى حق تقرير المصير والإستقلال، بعدما كانت في القديم تطالب بتحسين ظروف العيش وتشجيع التنمية في الشمال المالي، وهو ما كانت الحكومات المالية تجادل فيه بدعوى محدودية الموارد الاقتصادية للبلد كله.

إضافة إلى مسألة الهوية والتمثيل في الحكومة والإدارات الحكومية وهو ما بذلت فيه الحكومة المالية جهودا معتبرة، حيث أكد **أغ عالي** أن المطلب الرئيسي للحركة هو الإنفصال عن دولة مالي لأن سكان الإقليم يختلفون عرقيا، وثقافيا عن بقية سكان البلاد كما جاء في أول بيان تصدره الحركة، أن الحركة قامت بالهجوم على القوات المالية كرد على الإستفزازات التي تقوم بها الحكومة في باماكو، المتمثلة في عسكرة إقليم "أزواد"، وبناء الثكنات وإرسال المزيد من القوات العسكرية للإقليم، بدل من التركيز على مستحقات السلام التي بموجبها إلتزمت الحكومة المالية ببناء الطرق والمدارس، وتحسين ظروف عيش سكان الإقليم.[1]

إلا أن الحكومة المركزية رفضت هذه المطالب، إضافة إلى عدم استجابتها لمطالب الجيش بتسليح رفقائهم في شمال مالي، الذين يعانون من أزمات متكررة ومعاملتهم بطريقة سيئة، وعدم قدرتها على القضاء على التهميش وتحقيق التنمية*، مما أجج الأوضاع وحدوث إنقلاب عسكري في 22 مارس 2012 بواسطة النقيب **أمادو سانوغو** على الرئيس **أمادو توماني توري**، فقام مجموعة من العسكريين باقتحام القصر الرئاسي والسيطرة على التلفزيون الرسمي في مالي، وأعلنوا إستيلائهم على السلطة وأكدوا

[1] الحاج ولد إبراهيم، "أزمة شمال مالي ...تداعيات الداخل وإنفجار الإقليم". **تقرير مركز الجزيرة للدراسات**، 19 فبراير 2012 من الموقع:
http://studies.aljazeera.net/mritems/Documents/2012/2/19/201221911262759173 4north%20Mali%20crisis.pdf تم تصفحه يوم 15-05- 2017على الساعة 11:31.

*للمزيد عن أسباب النزاع في مالي أنظر الملحق رقم 02.

أن إطاحتهم بالرئيس **أمادو تومانى توری** جاءت كنتيجة لتهاونه في السيطرة على تمرد الطوارق المتأجج في شمال البلاد، وإهماله لتسليح الجيش الوطني.

فقام الإتحاد الإفريقي بتعليق عضوية مالي وفرض عقوبات على قادة الإنقلاب، أما الجماعة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا (الإيكواس) فلم تكتف بالتحذيرات وتعليق العضوية وفرض عقوبات إقتصادية على مالي، بل قررت المنظمة في يوم 2 أبريل 2012 فرض الحظر الإقتصادي الشامل على مالي، يشمل إغلاق جميع الحدود لجميع الدول أعضاء الإيكواس مع مالي بإستثناء الأسباب الإنسانية، ومنع مالي من إستخدام موانئ هذه الدول وتجميد حساباتها بمصارف الدول الأعضاء.[1]

وبزيادة تأزم الأوضاع تقدمت الحكومة المالية في الإجتماع السابع والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة المنعقدة في نيويورك 26 سبتمبر 2012، بضرورة إنشاء قوات دولية لحل الأزمة في شمال مالي، فأصدر مجلس الأمن في 12 أكتوبر 2012 قرار 2071 يقضي ببعث قوة عسكرية بقيادة إفريقيا لمساعدة الجيش المالي ضد الميليشيات، وأعطى مهلة 45 يوم لإعداد هذه القوة للتدخل تحت إشراف الايكواس والإتحاد الإفريقي بقوة قوامها 3300 جندي.[2]

كما أعلنت وزارة الدفاع الفرنسية التدخل العسكري الفرنسي في مالي بعد صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2085 في ديسمبر 2012، الذي أكد على ضرورة إتباع مسارين لحل الأزمة المالية: الأول سياسي تفاوضي من خلال تفاوض جميع الأطراف من بينهم المتمردين الطوارق الذين قطعوا علاقاتهم بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي والتنظيمات الإرهابية المرتبطة بها، والثاني أمني خاص بنشر قوات دولية ضمن عملية "**القط المتوحش سرفال**" بهدف وقف تقدم الجماعات الإرهابية، وهو ما عبر عنه الرئيس الفرنسي **فرانسوا هولاند** بقوله: " إن التدخل في مالي يهدف إلى تحقيق ثلاثة أهداف إيقاف زحف

[1] أميرة عبد الحليم , "مالي بين مخاطر الانقلاب والتقسيم". **ملف الأهرام الإستراتيجي**، 2012/04/08 ، من الموقع : http://acpss.ahram.org.eg/News/5295.aspx تم تصفحه يوم :12-05-2017. على الساعة :14:59.

[2] United Nations, Security Council , Resolution 2071 (2012) . /10/ 2012p.01

المجموعات الإرهابية نحو الجنوب، الحفاظ على وجود الدولة المالية وإستعادة وحدتها الترابية، والتحضير لنشر قوة التدخل الإفريقية المرخص لها بموجب قرار مجلس الأمن".[1]

وفي هذا الإطار قامت فرنسا في 11 يناير 2013 بنشر قواتها ضمن عملية " **القط المتوحش سرفال**" لوقف تقدم الجماعات الإرهابية، بعدما سمحت الجزائر بفتح مجاله الجوي للطيران الفرنسي، فشنت الطائرات الفرنسية ميراج ورافال المقاتلة ضربات جوية طالت حزاما واسعا من معاقل الإرهابيين، يمتد من غاو يمر بكيدال في شمال شرق البلاد بالقرب من الحدود الجزائرية، وصولا إلى بلدة ليري في الغرب بالقرب من الحدود مع موريتانيا، كما إستهدفت الطائرات الحربية الفرنسية مناطق في العمق المالي وغطت ما يقارب 2000كم من الشرق إلى الغرب[2] (أنظر الخريطة رقم 22).

**عنوان الخريطة رقم22: خريطة توضح أماكن تواجد القوات الفرنسية في شمال مالي.**

**المصدر** : أونوها، **مرجع سبق ذكره** ، ص01.

[1] عبد النور بن عنتر، "التدخل في مالي: نظرة من الداخل الفرنسي الرسمي والشعبي". **تقرير مركز الجزيرة للدراسات**، 27 يناير 2013، ص.03. من الموقع :
http://studies.aljazeera.net/mritems/Documents/2013/1/27/20131271011349087 34Intervention%20in%20Mali.pdf تم تصفحه يوم 20-03-2017 ،على الساعة 14:12.

[2] فريدوم أونوها، "التدخل العسكري الفرنسي الإفريقي في أزمة مالي والمخاوف الأمنية المتفاقمة". **تقرير مركز الجزيرة للدراسات**، 13 فبراير 2013، ص.08. من الموقع :
http://studies.aljazeera.net/mritems/Documents/2013/2/14/20132148251284580French%20military%20intervention%20in%20Mali.pdf تم تصفحه يوم 20-03- 2017، على الساعة 14:12.

وحسب وزارة الدفاع الفرنسية شملت العملية على 4600 جندي فرنسي منخرطون في العملية منهم 3500 موجودون في الأراضي المالية، أما من الجانب الإفريقي وصل عدد الجنود إلى 3000 جندي منهم 1900 من القوة الإفريقية الدولية والآخرون من تشاد.[1]

ومن نتائج عملية "**القط المتوحش سرفال**" إستطاعت فرنسا إستعادت **كونا، ودوتنزا، وغاو، وتمبكتو وكيدال،** كما إستعادت عدة أراضي من سلطة الإسلاميين. لكن على الرغم من كل ذلك إلا أنه في مارس 2013 أعلن الرئيس الفرنسي **فرانسوا هولاند** عن تخفيض عدد الجنود الفرنسيين في مالي وبداية سحب القوات الفرنسية منها، كما قام مجلس الأمن بتحويل العمليات الأمنية في مالي إلى قوة لحفظ الإستقرار لتحل محل القوات الفرنسية، وإنشاء قوة لحفظ السلام مكونة من 12.600 جندي في شمال مالي لتحل محل القوة الإفريقية.

على الرغم من التدخل العسكري في شمال مالي إلا أن الأوضاع لم تستقر بل زادة حدة وتأثيرا على الدول المجاورة خاصة الجزائر، فهي من الدول الأكثر تأثرا من الأزمة في شمال مالي حيث تشترك الدولتان في حدود طولها 1400 كم، إضافة إلى إقامة أكثر من 50 ألف من الطوارق في الجزائر، وهو ما يثير خوف الجزائر من إنتقال الفوضى إلى أراضيها، حيث إعتمدت الحل السلمي والحوار بين جماعة أنصار الدين والطوارق فتم التوقيع في ديسمبر 2012 على إتفاق وقف إطلاق النار، لكن بعد صدور قرار مجلس الأمن إظطرت الجزائر على الموافقة على فتح مجالها الجوي للطائرات الفرنسية،[2] مما أثار إنتقادات وتداعيات خطيرة على الجزائر فقامت الجماعات الإرهابية بالهجوم على منطقة تتقنتورين جنوب الجزائر وإحتجاز الرعايا الأجانب، وزيادة تدفق المهاجرين غير شرعيين، واللاجئين للجنوب الجزائري.

---

[1] إيمان أحمد عبد الحليم "سيناريو الأفغنة : مالأت العملية العسكرية الفرنسية في شمال مالي". القاهرة: مؤسسة الأهرام، **مجلة السياسة الدولية** ، (ع. 05 مارس 2013 )، ص.125.

[2] أميرة محمد عبد الحليم، "ما بعد التدخل: التداعيات الداخلية والإقليمية للحرب في مالي". القاهرة: مؤسسة الأهرام، **مجلة السياسة الدولية،** (ع.192، أبريل 2013)، ص.118.

إضافة إلى فشل الدولة المالية حيث وجدت الجزائر نفسها أمام دولة فاشلة على حدودها الشرقية فحسب تقرير صندوق السلام الأمريكي لعام 2017 إحتلت مالي المرتبة 31 من بين 178 دولة من العالم،[1]، وذلك نتيجة لضعف المؤسسات الحكومية في تسيير شؤون البلاد الإجتماعية والإقتصادية وحتى الأمنية، نقص الشرعية السياسية وضعف أنظمة الحكم، التدهور الحاد في تقديم الخدمات العامة وإنتهاكات حقوق الإنسان، غياب الأمن وإنتشار الجماعات المسلحة الذي أدى إلى التدخل الفرنسي، مما أثر على التنمية الإقتصادية وظهور الإنحطاط الإقتصادي المؤدي لظهور الفقر والبطالة، والهجرة غير الشرعية واللجوء لدول الجوار بحثا عن الأمان، فهذا ما شكل خطر على الجزائر بإنتشار مختلف التهديدات إلى ترابها الوطني، مما يوجب عليها مضاعفة جهودها، وإتخاذ كافة التدابير لحماية حدودها الجنوبية من التحديات الأمنية المختلفة. بنشر قوتها البرية والجوية على طول الحدود الجنوبية وتكثيف الرقابة الحدودية على تنقل الأشخاص والبضائع، وتدعيم التعاون العسكري والتنسيق الإستخباراتي مع دول الجوار لمحاربة الإرهاب.

فنتيجة لما سبق ظلت السياسة الخارجية الجزائرية رافضة للتدخل الأجنبي في مالي وحل الأزمة المالية عن طريق الحوار بعيدا عن العنف، حيث سعت الجزائر جاهدة لجمع الفرقاء الماليين على طاولة التفاوض، وتجاوز الخلافات والوصول إلى حل سلمي. لكن على الرغم من إصرار الجزائر على رفض التدخل العسكري في مالي إلا أنها في أكتوبر 2012 عند زيارة وزيرة الخارجية الأمريكية للجزائر أعلنت أنها ستشارك في التخطيط العملياتي للعملية العسكرية في الدعم اللوجيستي، لكن دون إرسال قوات إلى مالي، وهذا ما يبين تطور في موقف الجزائر إتجاه الأزمة في مالي، حيث إنتقل الموقف الجزائري من الرفض التام للتدخل العسكري إلى تبنيه كفكرة. ويمكننا إرجاع سبب ذلك إلى زيادة الإهتمام الأمريكي

[1] J.J.Messner ,Nate Haken,**The Fragile States Index 2017**,The Fund for Peace, Washington,p.21.

بالجزائر وتعزيز الشراكة الأمنية بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية، ومشروع الحوار الإستراتيجي وضرورة التعاون بين الطرفين في مكافحة الإرهاب[1]. لكن على الرغم من ذلك إلا أن الجزائر لازالت ترفض التدخل العسكري في المنطقة وإقامة القواعد العسكرية المهددة للسيادة الوطنية.

**المطلب الثاني: الأوضاع في النيجر.**

تعاني النيجر من تداعيات أمنية للأزمة المالية فقد عانت البلاد من هجمتين متزامنتين في 23 ماي 2012، عندما شن مسلحون هجوماً على قاعدة عسكرية ومنجم لليورانيوم يديره فرنسيون في الشمال، مما أسفر عن مقتل العشرات. وتواجه تهديدات من حركة بوكوحرام المسلحة في نيجيريا إلى الجنوب ومن الميليشيات في الشمال الذين يشتبه في أنها تنشط في جنوب ليبيا.

وهذا ما دفع السلطة النيجرية للقيام بمجموعة من الإصلاحات القانونية، وسن تشريعات لمكافحة الإرهاب، فتم تشكيل فريقاً خاصاً من المحامين وضباط الأمن للعمل مع الحكومة في قضايا الإرهاب، ورفع مستوى المعدات العسكرية والتعاون مع فرنسا والولايات المتحدة بشأن الأمن. وقد بدأت طائرات أمريكية من دون طيار تعمل في النيجر في ديسمبر 2012، كما يجري تدريب القوات النيجرية من قبل نظرائهم الأميركيين والفرنسيين وزيادة ميزانية الدفاع إلى أكثر من الضعف في عام 2012، وهو ما أفاد به **جان هيرفي جيزيكل**، أحد كبار المحللين في مجموعة الأزمات الدولية، أن "التركيز المكثف على الأمن يمكن أن يؤثر على الإنفاق على القطاعات الإستراتيجية الأخرى في ميزانية النيجر".[2]

فوجود قواعد عسكرية في النيجر على بعد 400 كلم من الحدود الجزائرية النيجرية يعد تهديد للمصالح الجزائرية في المنطقة، فعلى الرغم من علم الجزائر بوجود القواعد العسكرية في النيجر إلا أنها

---

[1] عبد النور بن عنتر، "الإستراتيجيات المغاربية حيال أزمة مالي". مقدمة في **ندوة المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة**، 17-18 فبراير 2013، الدوحة، ص.06

[2] "النيجر تناضل لتأمين حدودها في أعقاب أزمة مالي". 12 /2013/09. من الموقع :
http://www.irinnews.org/ar/report/3895/ تم تصفحه يوم 12-03-2017، على الساعة 14:30.

ترفض ذلك على حد تعبير الضابط المتقاعد **الطاهر فريوي**: "إنشاء الأمريكيين لقاعدة عسكرية مهما كانت على حدودنا الجنوبية سنقرأه كتوجه مضاد لمصالح الجزائر الإستراتيجية، لأنه سيكون جدار أمام أي نفوذ جزائري في المنطقة لصالح القوة الأمريكية".[1] فتواجد القوات الأمريكية في النيجر قد يهدد الأمن الوطني الجزائري، وهذا ما يبرر الرفض المستمر للجزائر للقواعد العسكرية الأجنبية في المنطقة بإعتبارها تهديد للوحدة الوطنية.

كما يمكننا الإشارة إلى أن النيجر، دولة فقيرة ومعرضة للجفاف وندرة الغذاء، حوالي 85 % من مواطني النيجر ما زالوا يعيشون على أقل من دولارين إثنين في اليوم. كما يعاني نحو 2.9 مليون شخص حالياً من نقص في المواد الغذائية، إضافة إلى الكوارث الطبيعية المتكررة المهددة لسكان النيجر. فبسبب الفيضانات التي شهدتها البلاد والتي أدت إلى مقتل عشرين شخصاً وتشريد حوالي 75,000 آخرين. قامت حكومة **محمدو إيسوفو** التي وصلت إلى السلطة في عام 2011 بعد فترة وجيزة من عدم الإستقرار، تكثيف جهودها لتحسين حياة المواطنين، الذين يعيش الجزء الأكبر منهم في فقر مدقع.[2]

فنتيجة لما تعانيه النيجر من أوضاع سياسية، وإقتصادية، وإجتماعية قد تكون ملاذا أمنا لنشاط الجماعات الإرهابية، وإستغلال هذه الجماعات للظروف المزرية للمواطنين النيجريين وإستغلالهم في القيام بالأعمال التخريبية، وإنخراطهم في الجماعات الإجرامية المنظمة مما يهدد دول الجوار، إضافة

[1] إسلام كعبش، "خلفاوي: الجزائر على علم بالخطورة الأمريكية في النيجر".من الموقع: http://www.eldjazaironline.net/home/index.php?option=com_k2&view=item&id=9674:%D8%AE%D9%84%D9%81%D8%A7%D9%88%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%B9%D9%84%D9%85-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%B7%D9%88%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D8%B1%D9%8A%D9%83%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%8A%D8%AC%D8%B1&Itemid=465 تصفحه يوم 29-03-2017، على الساعة 18:30.

[2] "النيجر تناضل لتأمين حدودها في أعقاب أزمة مالي"، **مرجع سابق ذكره.**

للمساعدات الأجنبية المقدمة للنيجر لتحقيق التنمية، وزيادة الإستثمارات الدولية في النيجر لإستخراج اليورانيوم والفحم والذهب، وزيادة إنتشار القواعد العسكرية الأجنبية لحماية مصالحها الإقتصادية في المنطقة من أي تهديد إرهابي.

فمن خلال ما سبق يمكننا القول شهدت دول الجوار الجزائري مجموعة من الأزمات الإقليمية، التي كانت لها تداعيات مختلفة على الجزائر.

**المبحث الثالث : إنعكاسات التحولات الإقليمية بدول الجوار على الجزائر.**

كان للتحولات الإقليمية السابقة تأثير مباشر على الجزائر فهي الأخرى لم تستثنى من ما سمي بالحراك العربي، حيث ظهرت مجموعة من الإحتجاجات في مختلف المدن الجزائرية، إضافة إلى تزايد حدة التهديدات اللاتماثلية الجديدة على كافة المستويات السياسية، الأمنية، والإجتماعية، الثقافية.

**المطلب الأول: الإنعكاسات السياسية والأمنية:**

1- **الإنعكاسات السياسية:** نتيجة للتحولات الإقليمية التي شهدتها الدول المجاورة وتداعياتها المختلفة على الجزائر وتخوف هذه الأخيرة من إنتقال موجة الإحتجاجات إليها، حيث ظهرت عدة إحتجاجات شعبية بداية من جانفي 2011 في مختلف الولايات الجزائرية*[1]، فحسب تقديرات مديرية الأمن الجزائري

*عمل النظام السياسي الجزائري على إتخاذ مجموعة من التدابير لتهدئة الأوضاع الداخلية. فقامت الحكومة الجزائرية بعقد إجتماع وزاري مشترك بتاريخ 8 يناير 2011، نتج عنه تخفيض أسعار الزيت والسكر بتدعيم أسعارها بتكلفة تقارب 53 مليار دينار، مع إقرار تسقيف أسعار السكر والزيت وتعليق تطبيق الرسوم الجمركية، إضافة إلى حث وزراء حكومته على التعجيل بإنجاز المشاريع خاصة تلك التي تمس إحتياجات الشباب والإستماع إلى الأطراف المعنية.
كما تم رفع حالة الطوارئ 23 فبراير 2011 (الممتدة أكثر من 19 سنة- 9 فيفري 1992- 23 فيفري 2011). كما أعلن رئيس الجمهورية بخطاب للأمة يوم 15 أبريل 2011 عن بعث مجموعة من الإصلاحات السياسية لتحقيق الأمن والسلم الإجتماعي بقوله :" بعد رفع حالة الطوارئ، قررت إستكمال المسعى هذا البرنامج إصلاحات سياسية الغاية منه تعميق المسار الديمقراطي، وتمكين المواطنين من مساهمة أوسع في إتخاذ القرارات التي يتوقف عليها مستقبلهم ومستقبل أبنائهم ." من أهم هذه الإصلاحات ما يلي :

- تشكيل هيئة المشاورات سياسية برئاسة السيد **عبد القادر بن صالح** رئيس الغرفة العليا للبرلمان لتتسع عضويتها لتشمل مستشار الرئيس **محمد علي بوغازي ومحمد تواتي** فتحت أبواب المشاركة في المشاورات (21 ماي -21 جوان 2011 )مع القوى السياسية وفعاليات المجتمع المدني والشخصيات الوطنية.
- استدعاء 300 من شباب الجزائري الجديد بهدف التعبير عن أرائهم ورغباتهم خلال جلسة برلمانية يوم 19 جوان 2011، فإنصبت أغلب شكاوى الشباب على ضرورة توفير فرص شغل، السكن، فضلا عن التصدي لمشكلات التهميش والمحسوبية.
- دعم المواد الغذائية خفض الرسوم الجمركية على المنتجات الغذائية المستوردة .
- منع زيادة سخية في الأجور لموظفي الخدمة المدنية كما شملت الزيادات رواتب المتقاعدين بنسبة 15 إلى 30 % ورواتب موظفي الخدمة المدنية بنسبة 46 %، كما قدمت قروضا للفلاحين والشباب العاطلين. أنظر :وفاء مرزوق، **قراءة في مسار الربيع العربي في الجزائر**،التقرير العربي السابع للتنمية الثقافية العرب بين مآسي الحاضر وأحلام التغيير 4 سنوات منذ الربيع العربي، (لبنان: مؤسسة الفكر العربي، ط.01، 2014).

وصل إلى 4536 إحتجاجا عام 2012، وتدخلت قوات الأمن الوطني 11 ألف مرة لفض هذه الإحتجاجات[1]. ومن أهم ما ميز هذه الإحتجاجات الطابع الإجتماعي والإقتصادي، وتمركز أغلبها في مناطق الجنوب الجزائري. مما أجبر الدبلوماسية الجزائرية العمل على حل الأزمات الإقليمية بالطرق السلمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، بما يتوافق ومبادئ سياستها الخارجية، فنتيجة للإمكانات المختلفة للجزائر أصبحت هذه الأخيرة دولة محورية وإقليمية التي ينتظر منها لعب دور إقليمي يساعد على إستقرار دول الجوار ويساعد على إستقرارها داخليا، ما يسجل عليها تراجعا في تأمين مصالحها القومية والإستراتيجية.[2]

كما ساهم التدخل الأجنبي في المنطقة في إسقاط الأنظمة وفشل الدول وإنهيارها ودخولها في حرب أهلية لازالت مستمرة، وهو ما كان له تداعيات مختلفة على الجزائر من خلال زيادة تدفق المهاجرين غير شرعيين، واللاجئين والهجوم على المركب الغاز بمنطقة تقنتورين2013. فعلى الرغم من كل هذه الخسائر التي شهدتها الدول المعنية والدول المجاورة إلا أن الدول الكبرى لازالت تروج لضرورة التدخل العسكري في المنطقة ونشر قواعد عسكرية تحت حجة مكافحة الإرهاب وتحقيق أمن وإستقرار المنطقة.

هنا يمكننا القول، أنه على الرغم مما تملكه الجزائر من مؤهلات إلا أنها لم تستطع فرض مقاربتها السلمية على الدول الكبرى، وكانت هناك تدخلات أجنبية زادت من تأزم الأوضاع في المنطقة وظهور تحديات مختلفة مؤثرة سلبا على الجزائر خاصة والمنطقة بشكل عام، كما أن سماح الدولة الجزائرية بإستخدام المجال الجوي الجزائري من طرف القوت الفرنسية للتدخل في شمال مالي، أثار جدلا واسع أوساط الأكاديميين والمحللين السياسيين وظهور مواقف ترى بأن السياسة الخارجية الجزائرية تراجعت أمام

---

[1] عمرو الشويكي، **الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر –المغرب–لبنان–البحرين –الجزائر –سوريا –الأردن )**، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.02، 2014)، ص327.

[2] عبد القادر عبد العالي، "السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دول الجوار : بين مقتضيات الدور الإقليمي والتحديات الأمنية"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**،(ع.07، جويلية2017)، ص.16.

القوى الكبرى، وإختراق مبادئها الثابتة، وعدم قدرتها على حل الأزمات بالطرق السلمية، لكن على الرغم من ذلك إلا أن الجزائر بررت موقفها، بأنه قرار مشروع وهو طلب من الدولة المالية لمكافحة الإرهاب وتحقيق السلم والأمن في المنطقة.

لكن على الرغم من الإنتقادات الموجهة للدور الجزائري إقليميا إلا أنها إستطاعت الجزائر مؤخرا فرض مقاربتها السلمية، ولم الأطراف المتنازعة في كل من مالي وليبيا والوصول إلى حل سلمي يرضي الجميع، وبناء مؤسسات الدول المنهارة وإعادة تركيبها وفقا لمبادئ سياستها الخارجية، حيث أن صانع القرار الجزائري كان عقلاني في مختلف القرارات المتخذة إتجاه الأزمات وإستطاع تحقيق الأمن والمصلحة الوطنية للدولة في أن واحد.

**2- الإنعكاسات الأمنية:**

**1/تزايد النشاط الإرهابي:** يثير موضوع الإرهاب نقاشا بين الفقهاء والسياسيين والإجتماعين فلا يوجد تعريف جامع شامل مانع للإرهاب، يعرفه **المعجم السياسي** بأنه :"محاولة نشر الذعر والفزع لأغراض سياسية وهو وسيلة تستخدمها حكومة إستبدادية أو دكتاتورية، لإجبار وإرغام الشعب على الإستسلام لها أو إستخدمت جماعة ما لنشر التكوين المدنيين من أجل تحقيق أطماعهم.[1]

**الموسوعة السياسية** تعرف الإرهاب :"إستخدام العنف غير القانوني، أو التهديد به بأشكاله المختلفة كالإغتيال والتشويه والتعذيب والتخريب ، بغية تحقيق هدف سياسي معين مثل كسر روح المقاومة والإلتزام عند الأفراد وهدم المعنويات عند الهيئات والمؤسسات، أو كوسيلة من وسائل الحصول على المعلومات أو مال بشكل عام إستخدام الإكراه لإخضاع طرف مناوئ لمشيئة الجهة الإرهابية".[2]

[1] وضاح زيتون، **المعجم السياسي**.(الأردن: دار أسامة المشرق الثقافي. ط.01 ، 2006)، ص 21.

[2] الكيالي عبد الوهاب، **الموسوعة السياسية**.(بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ج.7، 1994)ص.153.

كما عرفته **إتفاقية عصبة الأمم عام 1937** بشأن مكافحة الإرهاب بأنه :"أفعال إجرامية موجهة ضد دولة من الدول يراد منها خلق حالة من الرهبة في أذهان أشخاص معينين، أو مجموعة من الأشخاص، أو الجمهور العام ."[1]

**تعريف الإتحاد الإفريقي** :"إعتداء إجرامي من طرف دولة أو مجموعة يؤدي لتهديد الحياة والوجود البشري ويسبب أضرارا لعامة الناس والموارد الطبيعية والإرث الثقافي".[2]

يمكننا تعريف الإرهاب بأنه كل أعمال العنف التي تقوم بها جماعات بمختلف أشكالها، ترتكبها لعدة أسباب مختلفة لتحقيق أهدافها.

فالجزائر التي عانت من خطر الإرهاب منذ التسعينيات إتخذت عدة إجراءات داخلية، وإقليمية ودولية لمواجهته، فتضمنت إستراتجية مكافحة الإرهاب عدة أبعاد سياسية، إقتصادية، إجتماعية بدءا بإعلان حالة الطوارئ مرورا بقانون الرحمة وقانون الوئام1999 وصولا إلى المصالحة الوطنية*في 29سبتمبر 2005[3] .

فالهدف من قانون الوئام المدني تأسيس تدابير خاصة بغية توفير حلول ملائمة للأشخاص المورطين والمتورطين في أعمال إرهاب أو تخريب، الّذين يعبّرون عن إرادتهم في التوقف، بكل وعي عن نشاطاتهم الإجرامية، بإعطائهم الفرصة لتجسيد هذا الطموح، على نهج إعادة الإدماج المدني في المجتمع. كما تضمن قانون الوئام المدني أحكاماً تسمح بالعفو على كل تائب غرر به، كما حدد تدابير الرحمة والعفو

---

[1] العميري محمد، **موقف الإسلام من الإرهاب**.(الرياض : مركز الدراسات والبحوث جامعة نايف للعلوم الأمنية، ط.01، د.ت.ن )، ص.27.

[2] Pierre bptha , united states counter –terrorism programmes in Africa : an overview , (south Africa .the African centre for the constructive resolution of disputes (accord .2004, )p.12.

*قانون الرحمة رقم 12/95 المؤرخ في 25فيفير1995الجريدة الرسمية العدد 11الصادرة 1مارس 1995، قانون الوئام المدني 08/99المؤرخ في 13جويلية1999الجريدة الرسمية العدد 46، قانون المصالحة الوطنية رقم 287/05 العدد55المؤرخ في 15اوت 2005.

[3] أمحند برقوق،إستراتجية الجزائر في مكافحة الإرهاب، محاضرة غير منشورة .

والشروط الواجب توافرها في الأشخاص المتبعين بجرائم إرهابية، وسلموا أنفسهم تلقائياً للسلطات المختصة، وتعهدوا بالتوقف عن ممارسة الأنشطة الإرهابية أو التخريبية وذلك للإستفادة من أحكام هذا القانون.[1]

أما فيما يخص ميثاق السلم والمصالحة الوطنية: جاء الميثاق كمبادرة تكميلية لمسعى الوئام المدني، وأظهر بوضوح أن المقاربة في محاربة الإرهاب تجمع بين القانون العادل وشروط الإندماج الإجتماعي والإقتصادي، وبفضل هذه السياسة وافق آلاف التائبين على تسليم أنفسهم بإرادتهم و لعودة للمجتمع والاندماج فيه من جديد.[2]

كما قامت الدولة الجزائرية بإستحداث أجهزة أمنية وقائية جديدة أهمها:[3]

- "الحرس البلدي"الذي جاء بمقتضى المرسوم رقم 96-266 والمتضمن القانون الأساسي لموظفي الحرس البلدي, إذ ومن بين الإختصاصات المخولة لهم في مجال محاربة الإرهاب الترخيص باستعمال القوة بغية المحافظة على النظام العام.

- "الدفاع الذاتي" الذي أنشأ بمقتضى المرسوم رقم 97-04 المحدد لشروط ممارسة حق الدفاع المشروع في إطار منظم.

بالإضافة إلى ذلك إتخذت الجزائر في 1999 قرار إنشاء مخطط التحرك **plan d'action** الذي يسمح بتقوية الإمكانات المتاحة عن طريق التعاون عبر الحكومة لمكافحة مختلف الجرائم المتنقلة عبر الحدود ودرء التقاطع بينها داخل إفريقيا وخارجها.

---

[1] باخوية ادريس، "جرائم الإرهاب في دول المغرب العربي تونس، الجزائر، والمغرب نمودجا"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، (ع.11، جوان 2014)، ص106.

[2] قبي أدم، "آليات المقاربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب: من التعامل الأمني إلى السياسي"، **مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية**، (ع.30، سبتمبر 2017).ص 515.

[3] باخوية، **مرجع سبق ذكره**، ص107

كما عملت الجزائر على نشر مقاربة مكافحة الإرهاب على المستوى الإقليمي والدولي، حيث كانت السباقة في التنديد بخطورة التهديد الإرهابي، وكان لها الفضل في توقيع الإتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، دعت الدول العربية إلى إتخاذ إستراتيجية مشتركة لمواجهة الظاهرة في الدورة الرابعة عشر لمجلس وزراء الداخلية العرب في 22 أبريل 1998، فتم المصادقة على **الإتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب** ودخلت حيز التنفيذ في ماي 1999. حيث عرفت هذه الإتفاقية الإرهاب في المادة الأولى الفقرة الثانية على أنه: "كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أيا كانت بواعثه، أو أغراضه يقع تنفيذا لمشروع إجرامي فردي، أو جماعي يهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس، أو ترويعهم بإيذائهم، أو تعريض حياتهم، أو حريتهم أو أمنهم أو نفسهم للخطر أو إلحاق الضرر بالبيئة، أو بأحد المرافق، أو الأملاك العامة، أو الخاصة، أو إحتلالها أو الإستيلاء عليها أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر".[1]

كما دعت الجزائر الدول الإفريقية هي الأخرى إلى إبرام إتفاقية ضد الإرهاب على المستوى الإفريقي، فأعدت مشروع إتفاقية لمكافحة الإرهاب، وتمت المصادقة عليه من طرف مجلس وزراء العدل للدول الإفريقية بالإجماع، وأطلق على المشروع إسم **الإتفاقية الإفريقية لمكافحة الإرهاب** دخلت حيز التطبيق خلال القمة الإفريقية المنعقدة بالجزائر في 14 جويلية 1999. وفي نفس السياق دعمت الدول الإفريقية الجزائر وإعترافها بدورها الريادي في مكافحة الإرهاب بإنشاء **المركز الإفريقي للدراسة والأبحاث حول الإرهاب(acsrt)** في 13 أكتوبر 2004 الذي يقوم بالبحث في مناطق تحرك الجماعات الإرهابية والسبل الكفيلة لمحاربتها.

أما على المستوى الدولي إستطاعت الجزائر إقناع المجتمع الدولي بقمع مصادر وتمويل الأعمال الإرهابية وتجريم دفع الفدية ففي 2009 إقترحت "**مشروع تجريم دفع الفدية للإرهابيين**" بهدف تجفيف

[1] الإتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، الصادرة عن مجلسي وزراء الداخلية و العدل العرب، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، بتاريخ 22-04-1998. ص.03.

المنابع المالية المغذية للنشاطات الإرهابية، وفي جويلية من نفس السنة تم المصادقة على اللائحة من طرف الإتحاد الإفريقي في قمة سرت بليبيا، وفي 17 ديسمبر 2009 صادق مجلس الأمن على لائحة رقم 1904 المتعلقة بتجريم دفع الفدية للمجموعة الإرهابية.[1]

فعلى الرغم من كل هذه الجهود إلا أن ظاهرة الإرهاب هي في تزايد مستمر، وذلك نتيجة للتحولات التي شهدتها دول الجوار الجزائري حيث ظهرت عدة تنظيمات إرهابية* أهمها أنصار الشريعة، حركة أنصار الدين، حركة التوحيد والجهاد إضافة إلى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب العربي الإسلامي، الهادف إلى توسيع رقعته الجغرافية، وذلك لتوفر بيئة خصبة لإنتشاره وتغلغله في دول الجوار بسبب الفشل الدولاتي وعدم السيطرة على الأوضاع الداخلية.

[1] حسين سليمان، "الجزائر تقنع مجلس حقوق الإنسان الأممي بفتح نقاش دولي حول دفع الفدية "**جريدة الخبر**، ع.6148،(اكتوبر 2010)، ص.2.

* تعريف التنظيمات الإرهابية: **أنصار الدين:** تأسست في نوفمبر 2011 بقيادة الطارقي إياد غالي بهدف إظهار الحالة الدينية الإسلامية للشعب الأزوادي للتطبيق الشريعة الإسلامية وإقامة حكم إسلامي في إقليم الأزواد، كما ضمت المئات من المقاتلين من أبناء قبائل يبفوغا وبعض القبائل الأخرى مركزها جبال أغارغار.

**حركة الجهاد والتوحيد:** تأسست في غرب إفريقيا أكتوبر 2011 بقيادة سلطان ولد باي أحد نشطاء تنظيم القاعدة في بلاد المغرب العربي الإسلامي، تسيطر على أجزاء من منطقة الأوزاد، كما شارك مقاتلوا هذه الحركة مع مقاتلي الحركة الوطنية لتحرير الأزواد من أجل السيطرة على مدينة غاو ضمن قوات للجيش المالي .

**القاعدة في بلاد المغرب العربي:** تأسست 2007 جانفي2007عند إعلان الجماعة السلفية للدعوة والقتال إنضمامها لتنظيم القاعدة تحت إسم تنظيم" **القاعدة بالمغرب العربي الإسلامي**"، حيث تبعت هذه الأخيرة في معالمها التقسيم الجغرافي التالي : منطقة شرقية نحو تونس– منطقة غربية نحو المغرب – منطقة جنوبية نحو الساحل، أما الوسطية فهي الجزائر وحتى أوروبا الغربية خاصة فرنسا، ألمانيا وبلجيكا. للمزيد أنظر سعيد على عبيد الجمجمي، **تنظيم القاعدة: النشأة الخلفية الفكرية الإمتداد.**(القاهرة : مكتبة مديولي، ط01، 2003.)

فإنتشر تنظيم القاعدة على الحدود الجزائرية في ثلاثة إمارات إمارة الوسط ويطلق عليها منطقة الشرق، إمارة الصحراء ويطلق عليها المنطقة الجنوبية، والإمارة الشرقية وتتبع من كل إمارة عدة سرايا عسكرية تحيط بالدولة.[1]

وفي هذا السياق تلقت الجزائر عدة هجمات إرهابية وإختطاف الرعايا مما أثر سلبا على الأمن الوطني الجزائري، ففي فبراير 2011 قامت حركة التوحيد والجهاد بإختطاف سائح إيطالي بمنطقة **جانت**، وفي أكتوبر من نفس السنة تم خطف إسبانيين في منطقة **تندوف** جنوب غرب الجزائر، إضافة إلى إختطاف والي **اليزي** في 04 مارس والهجوم على مراكز الدرك الوطني بمدينة **تمنراست**، تفجير سيارة مفخخة بمقر قياد الجمهورية للدرك الوطني بورقلة، كما أعلنت الحركة عن قيامها بإختطاف القنصل الجزائري وستة دبلوماسيين في أبريل 2012 مقابل دفع قيمة مقدرة ب 150مليون أورو لإطلاق سراحهم.[2]

وما أكد تصاعد العمليات الإرهابية في الجزائر الهجوم على قاعدة النفط الجنوبية بتقنتورين في عين أميناس بولاية إليزي الواقعة عن بعد 100 كم من الحدود الليبية (أنظر الخريطة رقم23 )، حيث قام تنظيم القاعدة بإختطاف 132 من الرعايا الأجانب الذين يعملون بها، حيث أعلن **مختار بلمختار** على إحدى القنوات الموريتانية أن هذه العملية جاءت ردا على التدخل العسكري في مالي.[3]

---

[1] أبو الفضل الإسناوي، "شبكات العنف الجهادية في المغرب العربي". القاهرة: مؤسسة الأهرام ، **مجلة السياسة الدولية**، (ع.198 ،أكتوبر 2014 )، ص ص 108،109.

[2] Julia Dufour,Claire Kupper ,Goups , « armée au nord-mali : état des lieux ,fiche documentaire ». **GRIP**(group de la recherche et d'information sur la pais et la sécurité) 6juillet 2012.pp.06-07.

[3] أميرة محمد عبد الحليم، "ما بعد التدخل التداعيات الداخلية والإقليمية للحرب في مالي". القاهرة: مؤسسة الأهرام الإستراتيجي، **مجلة السياسة الدولية** ،(ع. 192، أبريل 2013 )، ص.114.

**خريطة رقم 23: تمثل منطقة تقنتورين.**

Source :https://www.google.fr/search?q=la+carte+de+tiguentourine&biw=1366&bih=613&noj=1&source=lnms&tbm=isch&sa=X&ved=0ahUKEwjRt_j2nP_TAhUDwxQKHZvHCiAQ_AUICigB#imgrc=1KvKGD4cdUpU5M:

فهذا ما أثر على الإقتصاد الجزائري سواءا من حيث إنخفاض الصادرات الجزائرية إلى أوروبا من 75 مليون متر مكعب إلى 62 مليون متر مكعب خاصة إلى إيطاليا المستورد الأول للغاز الجزائري، إضافة إلى شل مجالات السياحة، الإستثمار والنقل، وزيادة الإنفاق العسكري على حساب القطاعات التنموية مما يعيق مسار التنمية في الجزائر والجنوب بشكل خاص.

فنتيجة لتنامي تحدي الإرهاب في المنطقة سعت الجزائر لتوظيف سياستها الخارجية وفقا للمصلحة الوطنية وتحقيق الأمن والسلم الدوليين، فكان لها الفضل في إتخاذ عدة إستراتيجيات إقليمية ودولية لمواجهة خطر الإرهاب، أهمها مصادقة مجلس الأمن الدولي على قرار 1904 في 7-9 سبتمبر 2010 في الإجتماع الثاني لمنظمة الأمم المتحدة حول الإستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب بنيويورك.[1] كما صادق مجلس الأمن الدولي بالإجماع في 27 يناير 2014 على اللائحة رقم 2133 التي تدين عمليات

[1] حكيم غريب، "الإستراتيجية الجزائرية في مكافحة ظاهرة الإرهاب". ملتقى دولي بجامعة بني سويف القاهرة، بعنوان: " **العلوم الإجتماعية والإنسانية في مكافحة الإرهاب**، يومي 13-14 نوفمبر 2016.ص ص 96-97.

إختطاف وإحتجاز الرهائن التي تقوم بها الجماعات الإرهابية مقابل فدية أو تنازلات سياسية، وقد أشار مجلس الأمن في الفقرة التاسعة من اللائحة 2133 إلى إعتماد المنتدى العالمي «مذكرة الجزائر بشأن الممارسات الجديدة المتعلقة بمنع عمليات الإختطاف التي يرتكبها الإرهابيون، طلبًا للفدية وحرمانهم من مكاسبها»، كما شجع المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب على وضعها في الإعتبار، حسبما يقتضيه الحال وبما يتفق مع ولايتها، بما في ذلك عملها الرامي إلى تسهيل بناء قدرات الدول الأعضاء.[1]

وفي 3-4 جويلية 2017 قدمت الجزائر للإتحاد الإفريقي مذكرة تبرز أفاق منع التطرف العنيف ومكافحة الإرهاب في إفريقيا، فتم التصديق عليها بالإجماع ومن أهم بنودها تطوير المنظومة الإفريقية لمكافحة الإرهاب، التكفل بمسألة المقاتلين الأجانب وعودتهم إلى القارة وتحركاتهم داخلها، تضييق الخناق على مصادر تمويل الإرهاب وتجفيف منابعها، تعزيز الأطر السياسية والمؤسسية والقانونية التي من شأنها تعزز الديمقراطية والحكم الراشد والتنمية، وأخيرا ركزت على تطوير التعاون الإقليمي والدولي في جميع المجالات لمكافحة الإرهاب[2]. وهذا ما يبرز دور الجزائر الإقليمي والعالمي في تفعيل مقاربة دولية شاملة لمواجهة ظاهرة الإرهاب.

**3-الجريمة المنظمة:** هناك مجموعة من التعريفات للجريمة المنظمة، حيث لا يوجد تعريف جامع مانع، فحسب منظمة **الشرطة الدولية (منظمة الأنتربول)** تعرف الجريمة المنظمة بأنها:"الأنشطة الصادرة عن التنظيمات والجماعات ذات التشكيل الخاص، والتي تهدف إلى تحقيق الربح بطرق غير مشروعة، تستخدم ذلك النشاط الصادر عن التهديد والرشوة لتحقيق الأهداف المعتبرة ".[3]

---

[1] **نفس المرجع السابق الذكر.**

[2] عيمور ب، "أفاق منع التطرف العنيف ومكافحة الإرهاب في إفريقيا". الجزائر:المركز الوطني للمنشورات العسكرية، **مجلة الجيش**، (ع.653، ديسمبر 2017)، ص.45.

[3] محمد إبراهيم زيد، **الجريمة المنظمة**. أبحاث حلقة علمية حول الجريمة وأساليب مكافحتها، (الرياض: مركز الدراسات والبحوث،1999)، ص.33.

وهناك من عرفها على أنها: "مجموعة مهيكلة مكونة من ثلاثة أشخاص أو أكثر، وتعمل هذه المجموعة بالتركيز على هدف إرتكاب عدد من المخالفات الضارة وأي مخالفات طبقا للإتفاقية الحاضرة ، وذلك لأجل تحصيل مكاسب مالية مباشرة وأخرى غير مباشرة".[1]

فمن خلال إستقراء مجموعة من التعريفات يمكننا تعريف الجريمة المنظمة على أنها:" نشاط إجرامي يقوم به مجموعة من الأشخاص بطريقة غير قانونية، بهدف تحقيق أرباح مالية".

تتسم الجريمة المنظمة بالسمات التالية: -التخطيط – الإختراق- التماسك والتعقيد – القدرة على التوظيف والإستفراد – الخطورة والتأثير على المجتمع – التركيز على التحالفات الإستراتيجية – الطابع الدولي.[2]

- **الفرق بين الجريمة المنظمة والإرهاب:**

1. أوجه التشابه: كل منهما يتسم بالعالمية وعابر للحدود، ويعتمدان على تجنيد أتباعهم في دولة وتدريبهم في أخرى، يعتمدان على تنظيمات سرية ومعقدة تضفي نوع من الرهبة على العمليات الإجرامية، في ظل مجموعة من المبادئ والقواعد الداخلية الصارمة القصوى لكل من يخالفها من الأعضاء أو المتعاملين معها.
2. أوجه الاختلاف : تتمثل فيما يلي:[3]

---

[1]Gilles Favarel Garrigues, “La criminalité organisée transnationale: un concept à enterrer? » **L’économie Politique** (N°15 ,MARS ,2002).p.09.

[2]إسراء أحمد إسماعيل،"الجريمة المنظمة لتحديات الأمن الإنساني في المنطقة العربية"،القاهرة: مؤسسة الأهرام، **مجلة السياسة الدولية**، (ع.189 اكتوبر 2011)، ص.13-19.

[3]سميرة ناصري ،"مفهوم الجريمة المنظمة وأنواعها "، من الموقع:
/http://www.0503samira.maktoublog.com/about/22 تم تصفحه يوم 02-12-2012 ،على الساعة 20:23.

- هدف الإرهاب سياسي على عكس الجريمة الهادفة إلى تحقيق أرباح مالية بطرق وأساليب غير مشروعة.
- الجريمة الإرهابية يمكن أن تقع من طرف مجرم واحد، على عكس الجريمة المنظمة التي تكون جماعية.
- الإرهابيون غالبا ما يرفضون الإعتراف بجرائمهم، ويرفضون وصف ما يقومون به من إرهاب الجريمة وقد يقومون بتصريحات سياسية بعد القيام بالجريمة، بينما الجريمة المنظمة تحافظ على سريتها وتحرص على إخفاء نشاطاتها.
- الإرهاب ينطلق من إيديولوجيا وعقيدة يؤمن بها فهو مستعد للتضحية من أجل تحقيقها، عكس الجريمة المنظمة فهي تنطلق من عقيدة معينة هدفها كسب الثروة.

➢ **أشكال الجريمة المنظمة** : للجريمة المنظمة عدة أشكال نذكر منها ما يلي :

1) **المخدرات:** تعتبر مشكلة عالمية لا يكاد يخلو المجتمع الإنساني من أثارها، كما أنها مكلفة في مكافحتها والتوعية بأضرارها، فحسب تقرير الأمم المتحدة لعام **2000** تمثل نسبة المخدرات **8%**من مجموع التجارة العالمية، وقدر علاج المدمنين **بـ120مليار دولار**، كما أن الإتجار في المخدرات يختلف من بلد لأخر وحسب طبيعة كل إقتصاد ومستوياته.[1]

2) **الإتجار بالبشر:** عرف برتوكول الأمم المتحدة لعام **2000** الإتجار بالبشر بأنه: "تجنيد الأشخاص أو نقلهم، أو تنقلهم وإيوائه واستقبالهم بواسطة التهديد أو بالقوة أو غير ذلك من أشكال القهر والإختطاف، أو يتلقى مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص له سيطرة على شخص أخر لغرض الإستغلال، ويشمل هذا الأخير كحد أدنى إستغلال الغير بأشكال متعددة كالهجر أو الخدمة قصرا أو

[1] بسمة عولمي،"الجريمة تبيض الأموال، خطر المخدرات على الإقتصاد وسبل مكافحتها". **جريدة الشعب**،(ع.14492 ، فيفري 2008)، ص ص.22،11.

ممارسات شبيهة بالرق أو الإستعباد أو نزع الأعضاء."[1] كما يعرف أنه: "إستدراج الأشخاص من خلال التهديد أو استخدام القوة، والغش والخداع، لأغراض الإستغلال في الأعمال الشاقة أو الرق".[2]

3) **غسيل الأموال:** يعرف: "أي فعل يرتكب من شأنه إيجاد تبرير كاذب لمصدر الأموال الناتجة بصورة مباشرة أو غير مباشرة عن نشاط غير مشروع، أو يساهم في عملية توظيف أو إخفاء أو تحويل مثل هذه العائدات غير المشروعة".[3]

4) **الإتجار بالسلاح:** يمكن تعريف تجارة السلاح بأنها:" بيع السلاح بأنواعه وأشكاله المختلفة من الصانع إلى المشتري مباشرة أو بواسطة طرف أخر، بشكل علني أو سري، أو قد تكون ما بين أطراف آخرين وتتم بطريقة سرية وغير شرعية". يقودنا هذا التعريف إلى التمييز ما بين نوعين من تجارة السلاح الأولى تجارة علنية، متعارف عليها بين الدول وضمن شرعية القانون التجاري والدولي، وفق شروط وعقود ما بين البائع والمشتري، وبأسعار متفق عليها عالميا، أو وفق صفقات معينة تخضع لقانون العرض والطلب والسياسات والمصالح الدولية، وإستراتيجيتها الفرعية أو البعيدة. أما الثانية تجارة سرية وتتم بطرق مختلفة، وهي غير شرعية وغير قانونية إنما يمكن أن يتوافر لها الدعم في بعض الدول ومراكز القرار مما يسهم في نجاحها وإزدهارها.[4]

---

[1]protocole additionnel à la convention des nation unie contre la criminalité transnationale organisée visant a prévenir et punir la traite des personnes en particulier des femmes et des enfants , NATIONS UNIES.2000 :
http://www.ohchr.org/Documents/ProfessionalInterest/ProtocolTraffickingInPersons_fr.pdf
,p.12. consulter le 01-04-2018 a 13 :30.

[2]هبة فاطمة مرايف، "الإتجار بالبشر .....الشكل المعاصر لتجارة الرقيق ". القاهرة: مؤسسة الأهرام، **مجلة السياسة الدولية** ،(ع.165،جوان 2006)،ص ص85-87.

[3]محمد محي الدين عوض، **جرائم غسل الأموال**.(الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2004). ص.15.

[4]محمد جمال مظلوم،"التجارة غير مشروعة للسلاح والإرهاب". ندوة علمية بعنوان: **تجارة السلاح غير مشروعة وغسيل الأموال**، بكلية التدريب الرياض ،11-2013/02/13، ص.04.

أما عن مصادر تهديد الجريمة وأشكالها يتضح من خلال المساس المباشر بالأمن الإقتصادي الجزائري، نتيجة لما تملكه من مبالغ وإستنباط القطاع الخاص على مسؤوليتها عن طريق الرشوة وغسيل الأموال، كما تؤثر على الجانبين السياسي والإجتماعي، فالأول من خلال فقدان الثقة في العملية الديمقراطية عن طريق الرشوة وإبتزاز المسؤولين وأصحاب القرار في الدولة، أما الثاني فهي تعمل على تفشي العناد، وإنتشار الرشوة وتهريب المخدرات، والمعدات السموية والتحف الأثرية والفنية.

فنجد **تجارة المخدرات** في الجزائر في تزايد مستمر مما يؤثر سلبا على أمن أفراد المجتمع الجزائري وتشير أرقام كميات القنب الهندي، الكوكايين، الهروين المضبوطة في الجزائر كل سنة والمقدرة بالأطنان، إضافة إلى مئات الأقراص المهلوسة إلى خطورة التهديد، بعدما أصبحت هذه التجارة الممول الأساسي للتنظيمات الإرهابية.

كما تعتبر الجزائر منطقة عبور للمخدرات من غرب إفريقيا نحو أوروبا حيث يسلك المهربون للمخدرات المثلث الحدودي بين موريتانيا، مالي والجزائر، ويمكن أن نستشهد بالكميات الكبيرة من الكيف المعالج التي يتم حجزها بالجزائر من طرف وحدات الجيش الوطني الشعبي والأسلاك الأمنية الأخرى على طول الشريط الحدودي، حيث تم حجز في عام 2017 أكثر من 48678.7 كيلو غرام من الكيف المعالج توقيف أكثر من 1881 مهرب، وأكثر من 549 تاجر مخدرات كما قام بحجز عدة سيارات رباعية الدفع لتجارة المخدرات.[1]

يمكننا الإشارة إلى أنه أصبحت الجزائر معبرا لتهريب البشر والإتجار بهم نحو أوروبا والخليج العربي، قدرت قيمة تهريب النساء ب 50 دولار للمرأة الواحدة و10 ألاف دولار إلى 20 ألف دولار

[1] "**الحصيلة العملياتية عام 2017**". الجزائر: المركز الوطني للمنشورات العسكرية، **مجلة الجيش**،(ع. 654، يناير 2018)، ص.22.

للأطفال[1]، وهذا ما يؤثر سلبا على الأمن الإجتماعي الجزائري سواءا من حيث إنتشار البطالة، اليد العاملة الرخيصة، والأمراض.

أما بالنسبة **للإتجار بالأسلحة** أصبحت تجارة الأسلحة منتشرة بشكل واسع في مختلف دول العالم خاصة الدول التي تشهد حروب ونزاعات، فهي تشكل مناطق عبور لتهريب هذه الأسلحة وبيعها، وتزايدت ظاهرة الإتجار بالأسلحة بظهور الثورات العربية خاصة الأزمة الليبية التي كان لها دورا كبيرا في إنتشار الأسلحة في منطقة الساحل والجنوب الجزائري بشكل كبير.[2]

حيث كانوا يستخدمون تجار السلاح محورين أساسيين الأول بدول غرب أفريقيا عبر غينيا، بيساو، وليبريا، وسيراليون، والثاني من الشرق عبر السودان قبل تقسيمه والصومال وإثيوبيا لتنتشر في دول الساحل، أما بعد تدهور الأوضاع الأمنية في ليبيا منذ سنة 2011 أصبحوا يستعملون محورا ثالثا يمتد مباشرة من ليبيا إلى مالي نحو دول الساحل الصحراوي الأخرى، لتنتشر بذلك أعداد هائلة من قطع السلاح إستغلتها الجماعات الإرهابية في تصعيد الأوضاع الأمنية في المنطقة، قدرت عام 2014 بأكبر من 30 مليون قطعة سلاح تستحوذ عليها جماعات مسلحة داخل التراب الليبي.[3] وما ميز هذه الأسلحة التطور التكنولوجي مثل، صواريخ أرض جو، قاذفات صاروخية مضادة للدروع، بنادق آلية ثقيلة "أربي جي "وأف أم بي كا" وبنادق كلاشنكوف ومتفجرات وذخائر وصواريخ عرفت بإسم سام.

---

[1]ظريف، **التنسيق الإقليمي وأثره على بنية الأمن والإستقرار في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية –التحديات والرهانات–، مرجع سابق ذكره**، ص.226.

[2]Langumba francis keili, “small arms and light weapons transfer in west Africa ,a stock-taking. in the complex dynamics of small arms in west Africa”. **disarment forum**, Geneva, January 2009.

[3]Défis sécuritaires au Sahel. «L’indispensable coordination régionale » **, Eldjeich** ,Alger : ( N°644, mars 2017),p.42.

بالإضافة إلى ما سبق تؤثر **ظاهرة غسيل الأموال** هي الأخرى على المنطقة إجتماعيا، سياسيا، وإقتصاديا، فهروب الأموال من داخل بعض الدول إلى الخارج يؤدي إلى نقل جزء كبير من الدخل القومي إلى تلك الدول، ومن تم تعجز هذه الأخيرة التي هرب منها رأس المال على الإنفاق على الإستثمارات اللازمة لتوفير فرص العمل، مما يؤدي إلى إرتفاع معدلات البطالة، وبالتالي إتساع فجوة الدخول في المجتمع التي يترتب عنها حالة اللإستقرار واللأمن إجتماعي، كما تؤدي إلى إضطرابات سياسية التي تؤدي بدورها إلى زعزعت الأمن والإستقرار، ومنه زيادة الإنفاق الأمني لمحاربتها نتيجة لإنعكاساتها المدمرة التي تؤدي إلى إنتهاء نظام الدولة نفسه، أما إقتصاديا فتعمل على إستنزاف الدخل القومي لصالح الإقتصاديات الأخرى لأن المال المحول بطريقة غير مشروعة، يؤثر سلبا على أصحاب الدخول المشروع في المجتمع.

نتيجة لزيادة تداعيات الجريمة المنظمة على الجزائر إتخذت هذه الأخيرة مجموعة من الآليات لمواجهتها، فعلى المستوى الداخلي قامت الجزائر بسن قوانين متعلقة بمكافحة الفساد والتهريب، والتقليل من ظاهرة غسيل الأموال والحد منها، كما إستحدثت أجهزة وهيئات تعمل على مكافحة الإجرام المنظم بمختلف أشكاله، ومن أبرز هذه الهيئات الهيئة المكلفة بمكافحة تبييض الأموال، الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، الديوان المركزي لقمع الفساد، الديوان الوطني لمكافحة التهريب، وإنشاء معهد وطني للأدلة الجنائية وعلم الإجرام.

أما على المستويين الإقليمي والدولي ركزت على التعاون الإقليمي والدولي، من خلال المشاركة في الملتقيات والندوات الإفليمية والدولية، والعمل على مكافحة الظاهرة وفقا للتعاون المشترك حيث صادقت الجزائر على مجموعة من الإتفاقيات والبروتوكولات الدولية المعنية بمكافحة الجريمة المنظمة أهمها إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة، وبروتوكول منع وقمع الإتجار بالأشخاص خاصة النساء والأطفال.

**المطلب الثاني: الإنعكاسات الإجتماعية:**

**1- الهجرة غير الشرعية:** تعرف الموسوعة السياسية الهجرة بأنها كلمة تدل على: "الإنتقال المكاني أو الجغرافي لفرد أو جماعة "،[1] أي هي ظاهرة إجتماعية تدفع الأفراد إلى ترك مقر سكناهم والإنتقال إلى مناطق أخرى.

أما الهجرة غير شرعية هي: "الإنتقال أو الحركة من مكان إلى أخر أو دولة أجنبية، بقصد الإقامة فيها دون الحصول على الموافقة من قبل الدولة المستقبلة، أي بعيدا عن الطرق الرسمية والقانونية المتعارف عليها دوليا".[2]

للهجرة غير الشرعية صورتان إقتصادية تسعى لتحقيق حياة أفضل ومن تم عودة المهاجرين لبلده الأصلي والإستقرار النهائي والإنفتاح على الحياة العامة من خلال الإستثمار. أما الصورة الثانية تتميز بالرغبة في عدم العودة للبلد الأم والبقاء في البلد المستضيف.[3] فالمهاجر في كلتا الحالتين تدفعه لذلك عدة دوافع إقتصادية، إجتماعية، ثقافية وسياسية نذكر منها ما يلي:

1) عدم الإستقرار السياسي وغياب الديمقراطية وإنتهاك حقوق الإنسان.
2) التباين الإقتصادي بين الدول المصدرة والجاذبة للمهاجرين، نظرا لتذبذب وندرة التنمية في البلدان المغاربية.
3) قلة فرص العمل وإنخفاض الأجور ومستويات المعيشة .
4) غلق الأبواب أمام الهجرة الشرعية.

---

[1] الكيالي، **مرجع سابق ذكره** ص.67.

[2] غرهام ابفانر جفيري توبنهام، **قاموس بنغوين للعلاقات الدولية**. ترجمة مركز أبحاث الخليج للأبحاث،(الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، ط،01، 2004).ص.330. للمزيد عن الهجرة أنظر: عبد الحليم بن مشري،"ماهية الهجرة غير الشرعية". بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، **مجلة المفكر**،(ع. 07، مارس 2005).

[3] Maxime Tardonnet, **Migration:La Nouvelle Vague Question Contemporaines**.(Paris; L'harmattan ; 2003) ,p.6.

فنتيجة للأوضاع المزرية والنزاعات والحروب التي تشهدها دول الجوار أصبحت الجزائر وجهة للمهاجرين غير شرعين، وهناك من يعتبرها منطقة عبور للدول الأوروبية، فحسب إحصائيات 2017 بلغ عدد المهاجرين غير شرعيين حوالي 14165 يحاولون عبور المتوسط وصولا لضفة الجنوبية، وذلك بإتخاذ عدة ممرات جغرافية كما هو موضح في الخريطة رقم 24.[1]

**خريطة رقم24: تمثل اهم مناطق العبور للهجرة غير شرعية نحو أوروبا.**

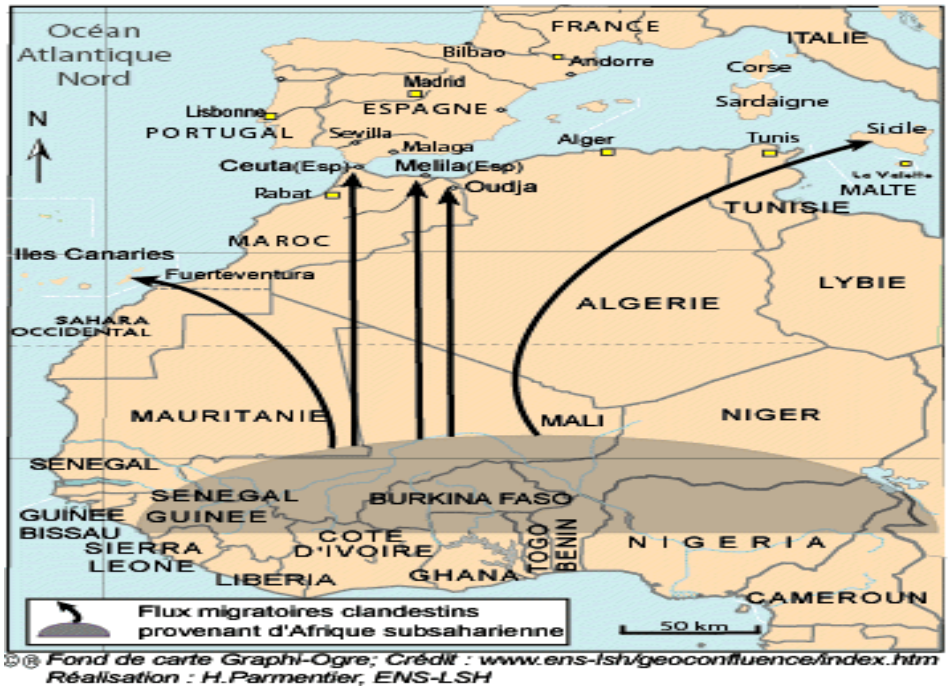


**Source** :*Sylviane Tabarly,* "**La Méditerranée, une géographie paradoxale**", dans Géo-la confluence. le cite internet http://geoconfluences.ens-lsh.fr/doc/etpays/Medit/MeditDoc2.htm#haut .28/03/2008.

وهذا ما يشكل تهديدا للأمن الجزائري على مختلف المستويات:

- تهديد أمني: يتضح من خلال إمكانية إستغلال المهاجرين السريين أو حتى الإختلاط بهم من قبل الجماعات الإرهابية والتنظيمات الإجرامية العابرة للحدود، بالإضافة إلى تهديد المتاجرة بالمخدرات حتى يتمكن المهاجرين من تمويل عائداتهم.

[1] "الحصيلة العملياتية عام 2017". **مرجع سابق ذكره**، ص.22.

- تهديد إجتماعي: يتضح من خلال نقل الأمراض بأنواعها وصعوبة التنقل عبر المسالك الصحراوية مما يؤدي لموت المهاجرين.
- تهديد إقتصادي: تزوير العملة الصعبة والوثائق الرسمية خاصة بعد تمركز المهاجرين في أراضي العبور وتبنيهم لأسلوب الجريمة المنظمة.

فمن أبرز التحديات التي تمليها هذه الظاهرة على الواقع الجزائري ما يلي:

1) **الإخلال بالبناء الديمغرافي:** فنجد إختلال في التوازن السكاني وبالتالي زيادة المهاجرين في المجتمع الجزائري، مما يهدد كيان السكان الأصلين على المدى الطويل، بإختلال التوازن الإثني في الجزائر، قد يهدد التجانس الإجتماعي من خلال تقويض القيم الإجتماعية بتغير التركيب الإثني، الثقافي، الديني واللغوي.[1]

2) **الإخلال بالوضع الأمني:** يتضح من خلال إرتكاب المهاجرين للجرائم وهم غير مسجلين ولا يملكون هويات تثبت شخصيتهم، فمنهم من ينتمون إلى جماعات مسلحة ففي بداية سنة2017 أحبطت مصالح الأمن لمدينة تمنراست أكثر من 20 عملية تسلل لجماعات إرهابية خطيرة من رعايا أفارقة، تم إستقطابهم وتجنيدهم في مجمعات بشمال مالي التي تمثل في نفس الوقت منطلق للمهاجرين غير شرعيين.[2] فهم ينشطون في نقل الأشخاص عبر شبكات متنوعة، تهريب المخدرات وغسيل الأموال لتمويل حياتهم، وهذا ما يصعب مراقبتهم وظهور توترات وصراعات بينهم وبين نظم الحكم أو بينهم وبين الجماعات الإثنية المتواجدة في المنطقة مما يؤدي إلى حرب أهلية. ففي هذا الإطار يمكننا الإشارة إلى أنه لم تكتفي هذه العصابات بتجارة وتهريب المخدرات

[1] Bassma Dariach , «L'euro Méditerranée Comme Enjeu De Société » ,**Politique Etranger** , (N°11, 1998),pp.38-40

[2] م. بهاء الدين، م. سامية، "تحقيقات حول تورط مهاجرين أفارقة في أنشطة إرهابية". **جريدة البلاد**، ع.5440 ،10 أكتوبر 2017، ص.02.

فحسب، بل أرادت تحويل الجزائر إلى بلد مستهلك ومنتج للمخدرات، فحسب مصالح الأمن لولاية تمنراست أوقفت عدة مهاجرين غير شرعيين بحوزتهم كميات معتبرة من بذور الكيف، يتعاملون مع مزارعين جزائريين لزراعة حقول المخدرات في الصحراء الكبرى.[1]

3) **الإخلال بالوضع الإقتصادي:** مساهمة المهاجرين غير الشرعيين في توفير الأيدي العاملة الرخيصة مما يشكل خطرا على سوق العمل، ويتضح ذلك من خلال منافسة هذه الأيادي للأيدي العاملة المحلية وإنتشار ظاهرة البطالة في المجتمع الجزائري.

2- **ظاهرة اللاجئين:** عرف اللجوء في إتفاقية الأمم المتحدة للاجئين والبرتوكول المعدل لها: هو كل شخص يوجد بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للإضطهاد بسبب عرقه، أو دينه، أو جنسيته، أو إنتمائه إلى فئة إجتماعية معينة، أو أرائه السياسية خارج بلد جنسيته، ولا يستطيع، أو لا يريد بسبب ذلك الخوف أن يظل بحماية ذلك البلد، أو شخص لا يملك جنسية ويوجد خارج بلد إقامته المعتادة نتيجة مثل تلك الأحداث ولا يستطيع، أو لا يريد بسبب ذلك الخوف أن يعود إلى ذلك البلد. وهكذا فإن إتفاقية الأمم المتحدة للاجئين تمنع الحماية لمجموعة محدودة من الأشخاص الموجودين خارج أوطانهم الأصلية أو خارج الدول التي يقيمون فيها عادة واللذين لا يستطيعون العودة إليها لسبب أو أكثر من الأسباب المذكورة في الإتفاقية.[2]

إزدادت نسبة اللاجئين للجزائر من دول الجوار نتيجة للأوضاع التي تعيشها، حيث يلجأ المواطنين للفرار من أوطانهم بحثا عن الأمن والإستقرار، فلا يوجد رقم حقيقي لعدد اللاجئين المتوافدين للجزائر عبر الحدود المشتركة، وكان أغلبهم يستقرون في الجنوب بإليزي، تمنراست، ورقلة، أدرار لكن اليوم إنتقلوا إلى

[1] سمير قط،"الهجرة غير المنتظمة من إفريقيا الساحل والصحراء نحو/ عبر الجزائر: بين المناولة الأمنية مع أوروبا، والمخاوف الداخلية"، ورقة مقدمة بالملتقى الدولي الأول حول: **المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي**. يومي 24-25 نوفمبر 2013، جامعة قالمة.ص.13.

[2] المادة الأولى من إتفاقية 1951 المتعلقة بوضع اللاجئين.

الشمال بحثا عن العمل، مما ينعكس سلبا على التنمية في الجزائر وعلى السياسات الإقتصادية المنتهجة، والشيء الذي يدفع الجزائر إلى إنتهاج إستراتيجيات جديدة للتحكم في الأوضاع.

إضافة إلى إنتقال الأمراض المعدية القادمة من أعماق القارة التي صنفت بـ10 أمراض خطيرة على غرار الملاريا والسيدا والكبد الوبائي، خاصة وأن الأوضاع في دول الجوار أفرزت نتائج خطيرة منها أخطار وبائية، إذ تمثل مالي والنيجر مصدر الحالات الوبائية في الجزائر، كالملاريا بنسبة 90 %، وكذا حمى "الإيبولا".[1]

فنتيجة لهذه التحديات المختلفة للجزائر عملت هذه الأخيرة على إتخاذ التدابير اللازمة لمجابهة هذه التحديات بما يتوافق ومبادئ سياستها الخارجية ومصلحتها الوطنية، فتم تشديد الرقابة الحدودية، من خلال إنشاء وحدات أمنية مختصة في ذلك شملت[2]:

- **مجموعة حراس الحدود:** وهي مجموعة تابعة لوحدات الجيش الوطني الشعبي، تعمل على طول الحدود البرية الجزائرية، وتضمن الحراسة الدائمة بفضل وجود وحدات راجلة وأخرى متنقلة، تقوم بملاحقة وإفشال كل محاولات التهريب.
- **حراس السواحل:** مهمتها حراسة الشواطئ الجزائرية وحمايتها من كل محاولات التهريب البحري، فيقوم الحراس بالتدخل وإحباط كل محاولات تهريب الأشخاص والسلع وضمان حراسة البواخر الأجنبية.

---

[1] نوارة باشوش،"10 أمراض خطيرة في شوارعنا". من الموقع: https://www.echoroukonline.com/10-%D8%A3%D9%85%D8%B1%D8%A7%D8%B6-%D8%AE%D8%B7%D9%8A%D8%B1%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%B4%D9%88%D8%A7%D8%B1%D8%B9%D9%86%D8%A7/ تم تصفحه يوم: 29-03-2017، على الساعة 18:30

[2] صبيحة بخوش، "الهجرة غير شرعية الإفريقية في الجزائر دراسة في التداعيات وآليات المكافحة". الجزائر:كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية، **مجلة العلوم الإنسانية**،(ع.42، نوفمبر 2015)، ص ص.51-52.

- **مصالح شرطة الحدود:** تعمل على مراقبة حركة عبور الأشخاص والبضائع عبر مختلف الحدود، ومكافحة التهريب والهجرة غير شرعية، ومراقبة وثائق السفر وكشف الأشخاص الذين هم محل بحث أو فرار، إضافة إلى ضمان حراسة وأمن الموانئ والمطارات، والسكك الحديدية، ومراكز المراقبة لإستشعار أي حركة مشبوهة.

كما أنشئت المديرية العامة للأمن الوطني عام 2006 **الديوان المركزي لمكافحة الهجرة غير الشرعية**، وهو جهاز مركزي للقيادة والتنسيق بين مختلف الفرق الجهوية في الولايات الحدودية للتحري، بصفته مؤسسة للإشراف والتنسيق، تعمل على مكافحة خلايا وشبكات الدعم التي تساعد على إيواء الأجانب الذين هم في حالة غير شرعية، مكافحة تزوير الوثائق المرتبطة بالهجرة والإقامة غير الشرعية، وضع إستراتجية وقائية وردعية للهجرة غير الشرعية.

إضافة إلى ما سبق قامت الجزائر بترحيل المهاجرين غير شرعيين إلى أوطانهم في فترة مابين 2014 و2016، حيث أنفقت الجزائر ما يعادل 70 مليون يورو في عمليات ترحيل شملت 30 ألف مهاجر غير شرعي، بينهم 18 ألف إمرأة وستة آلاف طفل إلى بلدانهم الأصلية.[1]

ونتيجة للتطورات التي حدثت في دول الجوار من صراعات، أوضاع غير مستقرة، كوارث وحالات فقر، وتدني الأوضاع المعيشية، والتي تعتبر من الأسباب الأساسية للهجرة غير شرعية، وجدت الجزائر نفسها مجبرة على التحرك في إطارها الإقليمي والدولي للحد من هذه الظاهرة مع مراعاة الأبعاد الإنسانية للمهاجرين واللاجئين الذي فرضت عليهم الظروف ترك أوطانهم.

[1] ر.أيمن، "الجزائر ترحل 272 شخصا مقمين بطريقة غير شرعية للنيجر". **جريدة الموعد اليومي**، (ع. 2093، 08 فبراير 2018). ص.24.

إقليميا دعت الجزائر الدول الإفريقية إلى التعاون من خلال ضبط وتنظيم تدفقات الهجرة واللاجئين، للتصدي لأثارها السلبية عن طريق مكافحة شبكات التهريب، والإتجار بالأشخاص وحماية حقوق المواطنين.

كما تركز الجزائر على إضفاء البعد الإنساني في سياستها لمواجهة هذه الظاهرة، من أجل الوصول إلى مقاربة شاملة تعالج فيها الأسباب الحقيقية لهذه الظواهر الحروب، والنزاعات، والأزمات السياسية، ضعف التنمية، البطالة، والفقر، عن طريق مساعدة الدول الإفريقية على التنمية وتحسين الأوضاع المعيشية ومواجهة الأزمات الإقتصادية، ويتضح ذلك من خلال جهود السياسة الخارجية الجزائرية ودورها الفعال في حل النزاعات الإقليمية بالطرق السلمية، وإستتاب الأمن والإستقرار في دول الجوار.

أما دوليا تسعى الجزائر لمواجهة ظاهرة الهجرة غير شرعية واللجوء من خلال إنضمامها لمجموعة من الإتفاقيات الدولية، ففي نوفمبر 2003 وقعت على برتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البحر والبر والجو المكمل لإتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة عبر الأوطان، بموجب المرسوم الرئاسي رقم 03-418 المؤرخ في 09 نوفمبر 2003.[1] وفي مارس 2017 نظمت إجتماع لدراسة إعلان نيويورك حول اللاجئين والمهاجرين غير شرعيين، حضر الإجتماع منظمتين دوليتين المنظمة الدولية للهجرة (أنشئت مكتبها بالجزائر في ماي 2016) والمفوضية العليا لشؤون اللاجئين للأمم المتحدة ودعت في هذا الإجتماع إلى ضرورة إيجاد حلول لمشاكل المهاجرين غير شرعيين واللاجئين. كما تقدم الجزائر تقارير شاملة حول الهجرة غير شرعية للمنظمات الدولية، وتطالب بإتخاذ كل التدابير اللازمة لمواجهة هذه الظاهرة بطريقة معقولة ومحاربة الشبكات التي تستغلها من أجل الربح.[2]

[1] إلهام غازي، "الهجرة غير شرعية من المنظور القانوني". الجزائر، المركز الوطني للمنشورات العسكرية، **مجلة الجيش**،(ع.360، يناير 2016)، ص.36.

[2] **نفس المرجع السابق الذكر**.

**خلاصة الفصل:**

نستنتج من خلال ما سبق أن للتحولات الإقليمية التي شهدتها دول الجوار تأثيرات على الجزائر، فمعظم الدول المجاورة تعيش أزمات ونزاعات مسلحة قد تؤثر سلبا على الجزائر بإنتقال هذه الأزمات إلى التراب الوطني، إضافة إلى إنتشار الجماعات الإرهابية والأشكال المختلفة للجريمة المنظمة، وظهور المهاجرين غير شرعيين واللاجئين وأقليات مختلفة بحثا عن حياة أفضل، مهددين الأمن السياسي، الإقتصادي والإجتماعي للجزائر من خلال ضعف التنمية وإستنزاف ميزانية الدولة، ونقل الأمراض وإنتشار الأقليات في الحدود الجنوبية. هذا ما دفع الجزائر للعمل على مكافحة هذه التهديدات بتبني مقاربة شاملة تتوافق ومبادئ سياستها الخارجية، وإستمرت هذه الجهود إلى يومنا هذا من خلال دورها في الوصول إلى حل سلمي لحل الأزمات الإقليمية.

# الفصل الرابع:
# السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دول الجوار ومستقبلها.

نتيجة للإنعكاسات المختلفة التي فرضتها التحولات الإقليمية على الجزائر، سعت هذه الأخيرة جاهدة لإتخاذ عدة إستراتيجيات على المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف لحل الأزمات الإقليمية بما يتوافق ومبادئ سياستها الخارجية، حسن الجوار، وتحقيق التعاون في مختلف القطاعات السياسية، الأمنية، الإقتصادية والإجتماعية مع الدول المجاورة، والوصول إلى الحل السلمي رافضة التدخل الأجنبي وإستخدام القوة العسكرية، من خلال عقد مجموعة من الإجتماعات والندوات والملتقيات تناقش فيها التحديات التي تجابهها هذه الدول، والبحث على إستراتيجية شاملة لتحقيق الأمن الإقليمي، إضافة إلى تقديم مساعدات تنموية لتنمية المناطق المجاورة.

لكن على الرغم من ذلك إلى أنه هناك مجموعة من التحديات تقف عائقا أمام السياسة الخارجية الجزائرية إتجاه دول الجوار، بدءا بالتحديات الداخلية التي تجابهها السياسة الجزائرية، مرورا بالتحديات الإقليمية وظهور المنافسة على الزعامة الإقليمية، وصولا للتحديات الدولية والتدخل العسكري في المنطقة.

وفي هذا الفصل سيتم التركيز على أهم الإستراتيجيات التي إتخذتها الجزائر مع الدول المجاورة في إطار علاقاتها الثنائية وفي إطار متعدد الأطراف، وتحليل أهم التحديات التي تواجه السياسة الخارجية الجزائرية، ومحاولة التنبؤ لفهم مستقبل السياسة الخارجية الجزائرية، وذلك وفقا للمباحث التالية:

المبحث الأول: الإستراتيجيات الجزائرية إتجاه التحولات الإقليمية.

المبحث الثاني: تحديات السياسة الخارجية الجزائرية.

المبحث الثالث: مستقبل السياسة الخارجية الجزائرية.

**المبحث الأول :إستراتيجيات الجزائر اتجاه التحولات الإقليمية.**

عملت الجزائر على إتخاذ عدة إستراتيجيات لحل الأزمات الإقليمية بشكل سلمي بعيدا عن التدخل العسكري، سواءا في إطار ثنائي أو متعدد الأطراف بهدف تحقيق الأمن والسلم، والتنمية في المنطقة.

**المطلب الأول : على المستوى الثنائي.**

**1/ <u>العلاقات الجزائرية التونسية</u>:** تميزت العلاقات الجزائرية التونسية بالإحترام المتبادل والتعاون في مختلف المجالات، فبعد ظهور الأزمة التونسية وتطور تداعياتها المختلفة على الجزائر قامت هذه الأخيرة بإتخاذ عدة قرارات وفقا لمبادئ سياستها الخارجية للوصول إلى حل سلمي بين الأطراف السياسية التونسية، حيث كانت هناك مجموعة من الزيارات المتبادلة بين البلدين، لتقريب وجهات النظر بين القوى السياسية المختلفة في تونس. كما زار رئيس الجمهورية الجزائرية تونس في 14 يناير 2012 للمشاركة في إحتفالات الذكرى الأولى لثورة 14 يناير2010، وزيارة الرئيس التونسي **منصف المرزوقي** يومي 13/12 فبراير 2012 للجزائر فمجمل المحادثات خلال هذه الزيارات كان يتمحور حول التعاون بين البلدين وتحقيق أمن وإستقرار الحدود.

وفي نفس السياق، كان للبرلمان الجزائري دور في مواجهة التحديات الناجمة عن الأوضاع التونسية على الجزائر، ففي 8 يناير 2013 صادق على مشروع قانون متعلق بترسيم الحدود البحرية مع تونس. بهدف ضبط الحدود البحرية بين البلدين من خلال ممارسة كل طرف في مجاله البحري سيادته، تبادل المعلومات في حال التنقيب لإستكشاف أو إستغلال الموارد الطبيعية على مقربة من خط الحدود البحرية، وفي حال إمكان إستغلال هذه الموارد كلياً أو جزئياً إنطلاقاً من الجانب الآخر لخط الحدود يضبط الطرفان بإتفاق مشترك الترتيبات المتعلقة بهذا الإستغلال". كما نص على تسوية كل خلاف ينشأ بين الطرفين بخصوص تفسيرها أو تطبيقها عن طريق المفاوضات، وإن تعذّر ذلك يتم اللجوء إلى أي طريقة

سلمية أخرى يقبلها الطرفان وفق القانون الدولي، وصيانة الحدود الجزائرية البرية والبحرية من عملية التهريب التي إزداد خطرها على الإقتصاد الوطني والقدرة الشرائية للمواطن.[1]

أما في إطار **التنسيق الأمني** الجزائري التونسي عقد البلدين إتفاق أمني عسكري يتم بموجبه تزويد الجزائر تونس بمعدات عسكرية، إضافة إلى تدريب عدد من قوات النخبة على مكافحة الإرهاب، وهي المساعدات التي تأتي ضمن خطة تعاون أمني وعسكري يعزّز التعاون في مكافحة الإرهاب بين البلدين. وقام الطرفان بتعزيزات أمنية على الحدود المشتركة، فشنت وحدات الجيش الشعبي الوطني الجزائري والتونسي عمليات تمشيط على عمق 50كم شملت العرق الشرقي، وشط ملغيغ، ومناطق النمامشة، وفي الجهة التونسية جبال الشعانبي والقصرين مع إحترام مجال السيادة لكل بلد وعدم تجاوز الحدود، كما تم تحويل بعض المناطق من طرف المهربين إلى مناطق عسكرية مغلقة بخطر العبور عبرها. فإعتمد الجيشان في تأمين الحدود المشتركة على ثلاثة منظومات أمنية لمراقبة الحدود، مراقبة موضوعية تختص بنشر مراكز مراقبة متقدمة ومجهزة بمعدات للرؤية الليلية على طول الحدود، وأخرى جوية شملت القطاع الجنوبي الصحراوي، والمراقبة الأخيرة كانت عن طريق تشكيل دوريات مشتركة بين حراس الحدود والدرك الوطني.[2]

فنتيجة للحادث الإرهابي المأساوي بمدينة بن قردان التونسية، أرسلت الجزائر وبطلب من السلطات التونسية عددا من الخبراء العسكريين والأمنيين مختصين في مكافحة الإرهاب، لمساعدة القوات الأمنية والعسكرية التونسية إلى مدينة بن قردان التونسية، حيث شارك الخبراء العسكريين الجزائريين في فحص

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (مرسوم رئاسي رقم 13-316 المؤرخ في 16 سبتمبر 2013 يتضمن التصديق على الإتفاقية المتعلقة بضبط الحدود البحرية بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والجمهورية التونسية الموقعة بالجزائر في 11 جويلية 2011). **الجريدة الرسمية**، ع.46، الصادرة بتاريخ 22 سبتمبر 2013،ص ص 4-5.

[2] محمد بن أحمد، "ثلاث منظومات عسكرية لمراقبة الحدود بين الجزائر وتونس"، **الخبر**، (ع.7244 ،05 نوفمبر 2013)، ص.03.

عينات من المتفجرات التقليدية والعبوات الناسفة التي إكتشفها الجيش التونسي في مدينة بن قردان، وتم نقلها آنذاك إلى مخبر خاص بالدرك الجزائري متخصص في المتفجرات والأسلحة بالجزائر العاصمة.[1]

وفي ظل تزايد التهديدات الأمنية وظهور تنظيم الدولة الإسلامية في المنطقة إزداد التعاون الأمني بين البلدين، ففي زيارة الرئيس التونسي **قايد السبسي** (بعد فوزه في الإنتخابات الرئاسية 2014) للجزائر تم الإتفاق على تشكيل لجنة خبراء عسكرية أمنية والتوقيع على إتفاقية أمنية وعسكرية بعيدة الأمد تقوم على أربعة مستويات:[2]

- التعاون العملياتي من خلال إنشاء غرفة عمليات عسكرية مشتركة وإختصاصاتها الإقليمية، ومدى قدرتها على إتخاذ القرار السريع ومستوى قياداتها، وإمكانية الترخيص بإجتياز المجال الجوي بين البلدين في حالات التعامل مع الجماعات الإرهابية.
- التعاون العسكري العام في مجال التدريب والتموين والإمداد.
- التعاون الأمني يشمل تبادل المعلومات وإمكانية إستجواب أحد الطرفين للمشتبه فيهم بتهم الإرهاب في أي من البلدين.
- التعاون الرابع والأخير خاص بإختصاصات اللجان العسكرية والأمنية المشتركة.

تكريسا للجهود الجزائرية لمساعدة تونس، منحت الجزائر مجموعة من الأسلحة الجزائرية للجيش التونسي بأمر من رئيس الجمهورية شملت 5 طائرات حربية، و20 صاروخ أرض- جو وطائرتي إستطلاع، وعدد من الرشاشات و30 دبابة مضادة للألغام، وأجهزة مراقبة حرارية عسكرية دقيقة، ومركبات وآليات عسكرية وأسلحة أخرى ثقيلة ونصف ثقيلة تقدر قيمتها المالية بـ150 مليون دولار.[3] وقال الناطق

---

[1] خولة بوجنوي، "عين على الجزائر: تعاون ودعم كبير لتونس". من الموقع :
http://babalmaghariba.org/?p=2121 تم تصفحه يوم 20-02-2018 ،على الساعة 15.30.

[2] منشاوي، **مرجع سابق ذكره.**

[3] **نفس المرجع السابق الذكر.**

الرسمي بإسم الحرس الوطني التونسي **خليفة الشيباني**، في تصريحات لوسائل الإعلام التونسية أن الوحدات الأمنية التونسية والجزائرية تقوم بإجتماعات شبه يومية، للتنسيق للتصدي للإرهاب والتعاون الأمني التونسي الجزائري مميز لتفكيك الخلايا الإرهابية.

**أما تنمويا** تم عقد الإتفاق التجاري التفاضلي الجزائري – التونسي (دخل حيز التنفيذ مارس 2014) بهدف تسهيل وتشجيع تنمية التعاون الإقتصادي والتجاري بين البلدين. ويشترط فيه الإستفادة من الإعفاءات الجمركية الواردة في هذا الإتفاق أن يتم التبادل للمنتجات المعنية بهذه الإعفاءات بصفة مباشرة بين البلدين[1]، وهناك إحصائيات تشير إلى إرتفاع حجم التبادل التجاري بين البلدين في2017 إلى حدود 1 مليار أورو، وأنّ السوق الجزائرية تعدّ الأولى إفريقيا وعربيا بالنسبة لتونس والرابعة عالميا، ما يجعلها ذات أهمية قصوى بالنسبة لها.[2]كما يمكننا الإشارة إلى أنه في الفترة الأخيرة تم تزويد ساقية سيدي يوسف بالغاز الجزائري.

أما بخصوص المساعدات المالية فبعد إنهيار النظام التونسي 2011 قدمت الجزائر حوالي 100 مليون دولار كمساعدة مالية لتونس، إضافة إلى مساعدات أخرى في 04 ماي 2014 قدرت ب 200 مليون دولار، وحسب بيان للحكومة التونسية تم التوقيع على ثلاث إتفاقيات مع الجزائر، الأولى إتفاقية إيداع بين بنك الجزائر والبنك المركزي التونسي بقيمة 100 مليون دولار، والثانية منح قرض للجمهورية التونسية بقيمة 100 مليون دولار، والثالثة برتوكول مساعدة مالية غير قابلة للإسترداد. وهناك من يشير

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (الإتفاق التجاري التفاضلي الجزائري – التونسي الموقع عليه بتونس في 04 ديسمبر 2008 تمت المصادقة عليه ونشره في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، بتاريخ 11 جانفي 2010 )،**الجريدة الرسمية**، ع. 12 الصادرة بتاريخ 17فبراير 2010،ص ص 4-5.

[2] رضوان ق، "مليار أورو حجم التبادل التجاري بين الجزائر وتونس". **جريدة المساء الجزائرية**، (ع.6314، 14 أكتوبر 2017)، ص.02.

إلى أن المساعدة وصلت إلى 500 مليون دولار[1]. وفي إطار تعزيز التعاون والتضامن بين البلدين تم عقد مجموعة من الإتفاقيات في مجالات مختلفة الطاقة، التشغيل، الفلاحة، السياحة الشباب والرياضة...الخ.

يمكننا القول، تمكنت الجزائر من المحافظة على مبادئ سياستها الخارجية إتجاه الأزمةالتونسية، فكانت دائما تركز على التشاور والتحاور بين الفرقاء السياسيين للوصول للحل السلمي، إضافة إلى تعزيز التعاون في مختلف المجالات خاصة الجانب الأمني لحماية وتأمين الحدود المشتركة، ومكافحة الإرهاب والجرائم المنظمة بشتى أشكالها، وتقديم مساعدات مالية وإنسانية لتحقيق التنمية التونسية.

2/ **العلاقات الجزائرية الليبية (المقاربة الجزائرية إتجاه الأزمة الليبية)** : تميزت العلاقات الجزائرية الليبية قبل الأزمة بالتعاون والتوتر في فترات مختلفة. لكن بعد ظهور الأزمة في ليبيا إتسم الموقف الجزائري في بداية الأزمة بالحياد وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ورفض أي تدخل أجنبي، وإعتبار الأزمة الليبية شأن داخلي طبقا لمبادئ سياستها الخارجية.

وبتطور الأوضاع وتدخل قوات الناتو في ليبيا عملت الجزائر على حل الأزمة الليبية بناءا على الخيار السياسي والسلمي بعيدا عن التدخل العسكري بإيجاد أرضية مشتركة للحوار بين الأطراف المتنازعة. فكانت من صانعي مبادرة الإتحاد الإفريقي التي ركزت على الوقف الفوري لكل الأعمال العدائية، وفتح الحوار بين الأطراف الليبية وضمان إدارة المرحلة الإنتقالية، بتبني إصلاحات سياسية تستجيب لتطلعات الشعب الليبي الديمقراطية، العدالة ، السلم والأمن والتنمية.[2]

---

[1] Essaïd Wakli, L'Algérie accorde une aide de 500 millions de dollars à la Tunisie. http://www.algerie-focus.com/2014/05/lalgerie-accorde-une-aide-de-500-millions-de-dollars-a-la-tunisie/. Consulté le 14-03-2017, a 18:13.

[2] منى حسين عبيد، "أبعاد تغيير النظام السياسي في ليبيا"، بغداد: مركز الدراسات الدولية، **مجلة دراسات دولية** ، (ع.51، يناير 2012)، ص.41.

فتجسيدا للروابط التاريخية والحضارية وعلاقات التعاون القائمة بين الجزائر وليبيا وبدعوة من السيد **عبد العزيز بوتفليقة** قام المستشار **مصطفى عبد الجليل** رئيس المجلس الوطني الإنتقالي الليبي بزيارة رسمية إلى الجزائر يومي 15 و16 ابريل 2012 فتم التركيز على ضرورة حل الأزمة الليبية حلا سلميا، ووضع إستراتيجية تنموية مشتركة لتنمية المناطق الحدودية، بإنشاء المنشآت القاعدية ومشاريع البنية التحتية على مستوى المناطق الحدودية، وإتخاذ الإجراءات اللازمة لتسهيل حركة تنقل الأشخاص بين البلدين وتفعيل المنفذ الحدودي المشترك (دبداب غدامس)، بما يساهم في تسيير حركة نقل البضائع مما يرفع من حجم المبادلات التجارية، وضمان إنسيابها والإسراع في إستئناف الرحلات الجوية بين البلدين.[1] أي أن الجزائر سعت جاهدة لتفعيل مختلف الآليات السلمية لحل الأزمة .

ومن مظاهر التعاون بين البلدين إنعقاد الدورة 14 للجنة المشتركة العليا الجزائرية الليبية (28-29 ديسمبر 2013 )، فتم الإتفاق على ضرورة تكثيف التنسيق السياسي بين البلدين وعقد لجنة التشاور السياسي بالجزائر خلال السداسي الأول من سنة 2014، كما تقرر دعم العلاقات الثنائية في عدة مجالات الأمن، الطاقة، التجارة والصناعة والإستثمار. وتنفيذا لتوصيات هذه اللجنة تم الإتفاق على تحيين إتفاقية 2001 الخاصة بالمجال الأمني لتكثيف عمليات التدريب والتكوين لفائدة الشرطة الليبية، إضافة إلى تعزيز التعاون والتنسيق الأمني بين البلدين.[2]

كما دعت الجزائر في 15 مارس 2014 إلى عقد إجتماع في الجزائر لحل الأزمة الليبية أكد فيه الوزير المنتدب المكلف بالشؤون المغاربية والإفريقية، **عبد القادر مساهل** أن الأطراف الليبية المشاركة

---

[1]Ministre des Affaires étrangères « Communiqué commun algéro-libyen », http://www.mae.gov.dz/news_article/1029.aspx consulté le 14-03-2017, a 13:30.

[2]عبد الوهاب بن خليف ،"المقاربة الجزائرية لحل الأزمات في محيطها الإقليمي الأزمة المالية نموذجا"، ملتقى بعنوان **مالي ليبيا مبادرات السلام والخروج من الأزمات أي أفاق من أجل الاستقرار الجهوي**، المعهد العسكري للوثائق والتقويم ،12 يناير 2016، ص.102.

في إجتماع الجزائر إتفقت على:[1] مبدأ الحفاظ على الوحدة الوطنية وإنسجام الشعب الليبي، ومكافحة الإرهاب بكل أشكاله والعمل على تشكيل حكومة وطنية.

وفي هذا الصدد يمكننا الإشارة إلى أنه على الرغم من المبادرات التي قامت بها الجزائر لحل الأزمة الليبية، إلا أن التهديدات الأمنية على الحدود في تزايد مستمر مما أجبر الجزائر على غلق حدودها في أبريل 2014 (تم فتح الحدود في فبراير 2015 أمام المساعدات الإنسانية) لحماية المناطق الجنوبية من تجارة السلاح والتهريب بكافة أشكاله. وهذا ما فرض عليها تكثيف الجهود لحل الأزمة الليبية وتحقيق أمن المنطقة، ففي ماي 2014 دعت –الجزائر– وزراء خارجية دول الجوار إلى الإجتماع على هامش الإجتماعات الوزارية لمنظمة عدم الإنحياز في الجزائر، من أجل التشاور حول الأزمة الليبية وما تحمله من تعقيدات وكيفية بناء موقف موحد إتجاهها، بدعم مختلف سبل الحوار بين المتنازعين الليبيين من جهة ومكافحة التهديدات الأمنية (الإرهاب – الجريمة المنظمة – الهجرة غير شرعية) من جهة أخرى. [2]

وفي إطار تواصل المبادرات قررت البلدان المجاورة لليبيا في جويلية 2014 إنشاء لجنتين: الأولى سياسية برئاسة الجزائر والثانية أمنية برئاسة مصر، هدفها التنسيق بين ليبيا والبلدان المجاورة من أجل تعزيز الإجراءات الأمنية ومراقبة الحدود. وأكد السيد **رمطان لعمامرة** وزير الخارجية الجزائري أنذاك

[1] وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، "الأطراف الليبية المشاركة في إجتماع الجزائر مع مبدأ الحفاظ على وحدة ليبيا ومكافحة الإرهاب". من الموقع:http://www.mae.gov.dz/news_article/2915.aspx تم تصفحه يوم 14-03-2017، على الساعة 15.30.

[2] "إختتام المؤتمر الوزاري لدول عدم الانحياز بالجزائر 30ماي 2014". من الموقع :
http://www.alhadath.net/servlet/aa/pdf/ef556a89-1108-43cb-b10a-f212dbb1ee71
تم تصفحه يوم 14-03-2017،على الساعة 15.30.

خلال إجتماع وزراء خارجية الدول المجاورة بتونس:"تعمل هذه اللجنة على تكثيف التعاون مع كافة الجماعات المسلحة في ليبيا الخاضعة لسلطة القانون، وتؤمن بمستقبل ليبيا كبلد موحد".[1]

وفي 01 ديسمبر من نفس السنة عقد وزراء خارجية دول جوار* ليبيا إجتماعهم السابع بالجزائر، بحث الوزراء الوضع بالغ الخطورة الذي يعيشه الشعب الليبي جراء الأزمة السياسية والأمنية وتداعياتها المتعددة، خاصة تردي أوضاع المواطنين الليبيين وتدمير القدرات الوطنية لهذا البلد.[2] وكان من أهم نتائج الإجتماع ما يلي :[3]

- أكد الوزراء قناعتهم بقدرة الليبيين على تجاوز خلافاتهم، وتقديم المصلحة العليا للشعب الليبي فوق كل إعتبار.
- ضرورة الحل السياسي والحفاظ على سيادة البلد، ووحدته الوطنية وسلامة ترابه.
- محاربة الإرهاب بمختلف أشكاله.
- تشكيل حكومة وفاق وطني في ليبيا، تتطلب مساعدة المجموعة الدولية ودعمها في مجابهة التحديات المتعددة على المستوى السياسي، والأمني والإقتصادي التي تواجهها ليبيا.

---

[1] وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، "السيد سلال يؤكد إرادة الجزائر في تسوية الأزمة الليبية في إطار آلية الدول المجاورة"، من الموقع: http://www.mae.gov.dz/news_article/2410.aspx تم تصفحه يوم 14-03-2017، على الساعة 16.30.

*كان الاجتماع برئاسة السيد **عبد القادر مساهل** وزير الشؤون المغاربية والإتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية أنذاك، شارك في هذا الإجتماع السيد **سامح شكري** وزير خارجية مصر، السيد **موسى فقي محامد** وزير الشؤون الخارجية والإندماج الإفريقي لتشاد، السيدة **كان يعايشتو بولما** وزيرة شؤون خارجية النيجر والتعاون والإندماج الإفريقي والنيجريين بالخارج، السيد **محمد دايري** وزير خارجية ليبيا، معالي السيد **تهامي عبدولي** كاتب الدولة مكلف بالشؤون العربية والإفريقية لتونس، والسيد **كمال إسماعيل سعيد** وزير دولة بوزارة الشؤون الخارجية للسودان، وبحضور ممثلي جامعة الدول العربية والإتحاد الإفريقي والإتحاد الأوروبي.

[2] Ministre des Affaires étrangères « Communique Final,7ème réunion des Ministres des Affaires Etrangères des pays voisins de la Libye »: http://www.mae.gov.dz/news_article/3557.aspx.consult le12-01-2018,a 15:23.

[3] **ibid**.

- كما جددوا مناشدة أطراف الحوار الليبي، والمصادقة على الإتفاق السياسي المقترح من طرف الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، وإغتنام فرصة هذا المنعطف لتحقيق آمال وتطلعات الشعب الليبي الذي عبر بكل وضوح عن رغبته العميقة للعيش في كنف السلام.
- أكد الوزراء عزم بلدانهم تقديم الدعم الكامل للسلطات الليبية فور تنصيب حكومة الوفاق الوطني ومرافقتها في جهودها لإعادة بناء ليبيا. كما دعوا المجموعة الدولية وبخاصة الأمم المتحدة عبر مجلس الأمن، مساندة كافة المؤسسات الليبية لتشجيع المرحلة الإنتقالية.

سعت الجزائر أيضا إلى مساعدة الأطراف السياسية الليبية للجلوس على طاولة التفاوض والتوافق فيما بينها للوصول إلى حل سياسي، على حد تعبير وزير الشؤون المغاربية **عبد القادر مساهل:** "أن موقف الجزائر ثابت في مسعاه الرامي إلى مساعدة كل الأشقاء الليبيين على مختلف توجهاتهم، من أجل حوار جامع لا يقصي طرفا إلا من صنفته اللوائح الأممية على قوائم الإرهاب"[1]، فنظمت عدة إجتماعات ضمت ممثلين عن الأحزاب السياسية وعناصر من المجتمع المدني الليبي، فكانت الجولة الأولى في 10-11 مارس 2015 بالجزائر العاصمة حضرها ممثلين دوليين نتج عنها إعلان الجزائر خلص إلى[2]:

- التعهد بحماية وحدة ليبيا الوطنية، والترابية، وإستقلالها وسيادتها على أراضيها.
- رفض التدخل العسكري في الأزمة الليبية.
- الإلتزام بالإعلان الدستوري المتضمن مبادئ ثورة فبراير 2011 العدالة –حقوق الإنسان –بناء الدولة القانونية والمؤسسات.
- التداول السلمي على السلطة.

[1] إبراهيم مشعالي، "دور المقاربة الجزائرية في حل الأزمة الليبية". لبنان: مركز جيل البحث العلمي، **مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية**، (ع.06، جوان 2016)، ص.93.

[2] صورية زواشي، "الأزمة الليبية والقوى الدولية :وجهات نظر متباينة ومصالح متنافسة". بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، (ع. 49، شتاء 2016)، ص.146.

- دعم الحوار بمساراته المختلفة وإعلان الرغبة الجماعية في نجاحه.
- الإلتزام التام بإعادة بناء قوات مسلحة وشرطة الأجهزة الأمنية.

أما في الجولة الثانية 13-14 ابريل 2015 إنطلق الحوار الوطني الليبي تحت إشراف الأمم المتحدة لمناقشة التقرير النهائي لإيجاد حل سياسي سلمي لهذه الأزمة. وقد حضر الجولة الثانية من الحوار قادة أحزاب ونشطاء سياسيين من ليبيا والمبعوث الخاص للأمين العام الأممي إلى ليبيا، **برناردينيو ليون**، وسفراء من دول الجوار المعتمدين بالجزائر. إضافة إلى جولتي 03-04 جوان 2015 و02 نوفمبر 2015 على التوالي. فمن أهم نتائج الجولات الثلاث التأكيد على ضرورة جمع الفرقاء الليبيين للتفاوض والإسراع بتشكيل حكومة موحدة تعمل على حفظ الأمن وسيادة الدولة الليبية، مع وضع مصلحة الشعب الليبي فوق كل إعتبار في تسيير المرحلة الإنتقالية، إلا أن الأمم المتحدة هددت الرافضين للإتفاق بإتخاذ إجراءات أممية ضدهم في ظل زيادة التحديات الأمنية خاصة إمتداد تنظيم داعش في ليبيا.[1]

وفي هذا الإطار يمكننا الإشارة إلى أن الجزائر دعمت مختلف جولات الحوار السياسي لحل الأزمة من إتفاق غدامس 2014 وصولا إلى إتفاق الصخيرات 17 ديسمبر 2015، بهدف تشجيع الأطراف الليبية على الحوار السياسي وبناء الدولة الليبية وصناعة السلم والأمن الإقليمي.

أما فيما يخص الجانب **الأمني** قدمت الجزائر مساعدات مادية ولوجيستية معتبرة، وقامت بمساعدة اللاجئين الليبيين، وتدريب قوات الجيش الليبي والشرطة في مراكز عسكرية جزائرية. إضافة إلى مشاركتها في عدة إجتماعات دولية وإقليمية تناقش فيها الوضع في ليبيا وإبرز التهديدات الأمنية المهددة للأمن الجزائري. وفي أوت 2013 قررت ليبيا والجزائر تفعيل لجنة مشتركة إهتمت بالمجال الأمني بدعم ليبيا

[1] نور الهدى بن تقة، **إشكالية بناء الدولة في ليبيا بعد سقوط نظام معمر القدافي 2012-2016**. (دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،الجزائر، 2017)، ص189.

في تطوير الجيش والشرطة[1]، من خلال إعداد برامج تكوينية لأفراد الجيش والشرطة الليبية بالجزائر وفي هذا الإطار إستفاد 164 مؤطر وعون شرطة من دورة تكوينية لمدة ثلاثة أشهر(07 ماي إلى 03 جويلية 2013) بالجزائر، كما إستفاد 15 عون شرطة ليبي من دورة تكوينية في مجال التكوين المتخصص في الشرطة العلمية والتقنية من 13 ماي إلى 05 جوان 2013، كما إتفقا على برمجة دورات تكوينية أخرى لفائدة المؤطرين وضباط الشرطة الليبية. فنتيجة لما تمليه الأزمة الليبية من تهديدات أمنية على الجزائر، عملت هذه الأخيرة على زيادة التنسيق والتعاون الأمني لمكافحة الإرهاب ومنع تسلل الأسلحة والإتجار بها.

**تنمويا** قدمت الجزائر مجموعة من المساعدات الإنسانية أولها في 24 ديسمبر 2014 فتم بعث أول شاحنة للمساعدات الإنسانية الجزائرية إلى ليبيا، عبر معبر تين الكوم الحدودي بولاية **إليزي** متضمنة حوالي 350 طن من المواد الغذائية تتمثل في الأرز، والدقيق والزيت، وحليب الأطفال إلى الجنوب الليبي كل من **جات وأوباري والعويدات وتهالة** وغيرها من المناطق التي تعيش وضعا إنسانيا خطيرا.

كما أرسلت السلطات الجزائرية مساعدات إنسانية طبية شملت حوالي 18 طن من الأدوية المختلفة والمواد شبه الصيدلانية إلى الأشقاء الليبيين، وتقرر نقل المساعدات نحو البوابة الجزائرية الواقعة بمنطقة **تين الكوم ببلدية جانت**، وتسليمها لمسؤولي مدينة "**غات**" الليبية، حيث تسجل المدن الحدودية الغربية لليبيا ضعفا كبيرا في التغطية الصحية، ما دفع بالجزائر إلى فتح حدودها بالمنطقة لقبول دخول المرضى الليبيين للعلاج على مستوى مستشفيات ولاية **إليزي**، خاصة بمستشفى مدينة **جانت**.[2]

[1] SHIVIT Bakrania" Libya: Border security and regional cooperation" UK:GSDRC, University of Birmingham, **Rapid Literature Review**2014, p10.

[2] طواهرية ب، "مساعدات إنسانية من الجزائر إلى ليبيا". **الخبر**، 04 نوفمبر 2016، ص.04.

وفي إطار متابعة الجهود المستمرة التي تبذلها الجزائر لمساعدة الليبيين قصد التغلب على الأزمة التي يواجهها منذ سنوات، تم تقديم في 2017 مساعدات إنسانية للليبيين المقيمين في بلديات **غات وأوباري وغدامس**، قدرت بحوالي 30 طن من مواد غذائية وصيدلانية.[1]

فمن خلال ما سبق نلاحظ أنه على الرغم من الإنفلات الأمني في ليبيا وإنعكاساتها المختلفة على الجزائر، وتعدد أطراف الأزمة الليبية ومواقف مختلف الدول إلا أن الجزائر لم تتخلى عن مبادئ سياستها الخارجية في حل الأزمة الليبية، وكانت تسعى دائما لتفعيل قنوات الحوار بين مختلف الأطراف الليبية في إطار حوار شامل يقصي الأطراف المغذية للإرهاب، ورفض التدخل العسكري، بهدف بناء الدولة الليبية والحفاظ على وحدتها الترابية، ومكافحة الإرهاب، وتكثيف التضامن بتقديم مساعدات إنسانية للنهوض بالتنمية والأمن في ليبيا.

3/ **العلاقات الجزائرية المغربية:** تميزت العلاقات الجزائرية المغربية بالتوتر والخلافات بإستمرار خصوصا بعد ظهور قضية الصحراء الغربية وموقف الجزائر منها والذي لا يخرج عن مبادئ سياستها الخارجية. فنتيجة للتغيرات الإقليمية التي سادت الدول المغاربية توجب على البلدين تكثيف التعاون لحماية المنطقة وتحقيق الأمن والاستقرار، على حد تعبير **عبد العزيز رحابي** الناطق الأسبق باسم الحكومة الجزائرية "أنه توجد ثلاثة عوامل رئيسية على الأقل لدفع الجزائر والمغرب نحو التعاون الإيجابي، وهي بالنسبة له: التغييرات في المنطقة، حيث لاحظت الجزائر أن هناك شِبه إختلال في التوازن الجِهوي بعد سقوط نظاميْ تونس وليبيا، وفي ظل الحدود المُغلقة مع المغرب، هناك خطر حدودي مع ليبيا، وهو ما يجعل الجزائر، من الناحية الجيو- إستراتيجية، في وضع لا تُحسَد عليه ولم تعِشه منذ الإستقلال[2]". فنتيجة للتحولات التي شهدتها المنطقة المغاربية عمل الطرفان على تعزيز التعاون وضرورة تجاوز

[1] أمين ب، "الجزائر ترسل مساعدات إنسانية جديدة إلى ليبيا". **الموعد اليومي**، ع.1909، 20 جوان 2017، ص.03.

[2] محمد معروف،"بين المغرب والجزائر خطوات ايجابية قد تمهد لصفحة ومرحلة جديدة". من الموقع : تم تصفحه يوم 4-04-2017،على الساعة 16:30. https://www.swissinfo.ch/ara/

الخلافات حيت تميزت فترة ما بين 2010-2012 بالتقارب من خلال تبادل الزيارات وتم الإتفاق على التعاون في عدة مجالات.

ففي زيارة **السيد العثماني** وزير الخارجية المغربي آنذاك للجزائر يناير 2012 تم إقتراح عدة مجالات للتعاون بين البلدين من خلال الإتفاق على مواصلة اللقاءات في عدة قطاعات أهمها الطاقة، والفلاحة، والشباب وتشجيع الفضاءات "غير حكومية" كرجال الأعمال، والمقاولين، والبرلمانيين وجمعيات المجتمع المدني. كما دعى إلى "تنظيم لقاء دوري بين وزيري خارجية البلدين كل 6 اشهر من أجل تقييم ما تم إنجازه، ووضع برامج جديدة وكذا وضع آلية ثابتة داخل كل حكومة. كما إقترح البلدان-حسب الوزير المغربي- "برمجة إنعقاد اللجنة المشتركة العليا للبلدين في غضون سنة 2012 " مشيرا إلى أن هذا "يبقى مقترحا وسيرفع إلى رئيسي الحكومتين اللذين لن يمانعا ذلك بالنظر إلى وجود إرادة مشتركة في دفع عجلة التعاون"، مذكرا أن هذه اللجنة "لم تلتئم منذ سنة 1994". [1]

وفي نفس السياق وقعت الجزائر والمغرب بالرباط مذكرة تفاهم حول وضع آلية مشاورات سياسية بين وزارتي الشؤون الخارجية للبلدين، نصت على تعميق المشاورات السياسية بين الوزارتين قصد إعطاء نفس جديد للعلاقات بين البلدين، وتضمنت المذكرة تنصيب لجنة مشاورات سياسية بهدف بعث التعاون بين الجزائر والمغرب، وتبادل وجهات النظر حول المسائل الإقليمية والدولية ذات الإهتمام المشترك، إضافة إلى تنظيم لقاءات بين مسؤولي الوزارتين وتحضير آليات تعاون أخرى بين الطرفين.[2] فمن خلال ما سبق

[1]Ministre des Affaires étrangères , « L'Algérie et le Maroc animés d'une "forte volonté" d'imprimer une "nouvelle impulsion" à leurs relation »s : http://www.mae.gov.dz/news_article/960.aspx consulté le 02-10-2017,a 13:12.

[2] Ministre des Affaires étrangères , « L'Algérie et le Maroc signent un mémorandum pour la mise en place d'un mécanisme de consultations politiques »: http://www.mae.gov.dz/news_article/941.aspx,consulté le 02-10-2017, a09:09.

يمكننا القول أن العلاقات الجزائرية المغربية إتسمت بالهدوء النسبي خاصة بعد الأزمات التي تعاني منها المنطقة، والتحديات الأمنية المختلفة التي تؤثر على أمن المنطقة.

لكن سرعان ما تجدد التوتر بين البلدين بسبب إتهام المغرب للجزائر بطرد 54 لاجئ سوري وإجبارهم على إجتياز الحدود من الجزائر إلى مدينة **فجيج** جنوب شرق المغرب، وهذا حسب بيان وزارة الشؤون الخارجية المغربية والتعاون الدولي، وهو ما دفع السلطات المغربية لإستدعاء السفير الجزائري إحتجاجًا على إثارة الجزائر للإضطرابات الأمنية على الحدود مع المغرب. وفي المقابل نفت الجزائر مسؤليتها عن تسلل المهاجرين عبرها إلى المغرب، وإتهمت الجزائر المغرب بتكرار توجيه الإساءات للجزائر في هذا الشأن، حيث واجهت الجزائر إتهامات مماثلة من المغرب في 2014، بإبعاد اللاجئين السوريين إلى الحدود مع المغرب، لكن الحكومة الجزائرية ردت قائلة إن "حرس الحدود الجزائريين رفضوا السماح بدخول السوريين الذين رحلهم المغرب."[1]

وما زاد الوضع سوءا بين البلدين إتهام وزير الخارجية الجزائري **عبد القادر مساهل** في أكتوبر 2017، مصارف مغربية والخطوط الجوية الملكية بالعمل على تبييض أموال وتجارة المخدرات في أفريقيا، وصرحت الخارجية المغربية في بيان لها إن تصريحات الوزير الجزائري "لا تستند لأي أساس"، ووصفتها بأنها "خطيرة" وذات طابع "غير مسؤول، كما قامت بإستدعاء السفير المغربي في الجزائر للتشاور في تطورات أعادت تأجيج التوتر إلى العلاقات المغربية الجزائرية.[2]

[1] "حكومتا الجزائر والمغرب تتبادلان الاتهامات بسبب لاجئين سوريين"، من الموقع:
http://www.bbc.com/arabic/middleeast-39685766 ، تم تصفحه يوم 20-02-2018، على الساعة 10:20.

[2] "وزير الخارجية الجزائري يتهم المغرب بتبييض أموال المخدرات في إفريقيا"، من الموقع:
http://www.alquds.co.uk/?p=812139 تم تصفحه يوم 23-04-2018، على الساعة 10:48.

أما فيما يخص الجانب **الأمني** فالتحديات الأمنية التي تعرفها المنطقة فرضت على البلدين التنسيق والتعاون لتحقيق الأمن، وهو ما جاء إثر زيارة المبعوث الخاص لملك المغرب **محمد السادس** للجزائر فتم التركيز على قضايا الأمن الإقليمي، ومكافحة الإرهاب والجريمة الدولية المنظمة، والمسائل المتعلقة بالهجرة غير الشرعية، وإشكالية التنمية، والتحديات التي تواجه إفريقيا والعالم العربي.[1]

وفي إطار مكافحة الإرهاب وتسلل الجماعات الإرهابية داخل التراب المغربي قامت المغرب في جويلية 2014 ببناء سياج يحمل أجهزة إستشعار إلكترونية حديثة على الحدود مع الجزائر، ممتد من **السعيدية** بشمال وجدة حتى إقليم جرادة في جنوبها على مسافة 140 كم على طول الحدود مع الجارة الجزائر، ويتكون الجدار العازل من جزأين: جزء إسمنتي، بمثابة قاعدة يبلغ إرتفاعها 50 سم وجزء عبارة عن سياج حديدي لا يتجاوز إرتفاعه المترين ونصف. وذلك ضمن مشروع أمني متكامل، يهدف إلى تأمين حدود المملكة المغربية مع الجزائر.[2]

وجاء ذلك في إطار تصاعد التهديدات الإرهابية المهددة لدول الساحل والمغرب العربي، وتحركات الدبلوماسية المغربية إتجاه البلدان الإفريقية ومحاولتها كسر الجمود وتنسيق المواقف المشتركة بين البلدين، وتفعيل علاقاتها بإعتبار أن للجزائر دور بارز ومحوري في القارة الإفريقية وطلبها لإستعادة عضويته بالإتحاد الإفريقي.

كما شهدت العلاقات الإقتصادية الجزائرية المغربية تطورا من خلال زيادة نسبة المبادلات التجارية بين البلدين وخاصة صادرات الجزائر من المواد الطاقوية، حيث إستفاد المغرب في نهاية جويلية 2010

---

[1] و.ق، "الجزائر والمغرب يتبادلان وجهات النظر حول التحديات المشتركة"، **جريدة صوت الأحرار**، (ع.5620، 17 جويلية 2016) ،ص.03.

[2] Boualem Rhoubachi, «La clôture frontalière, nouvelle pomme de discorde entre le Maroc et l'Algérie » ,http://www.france24.com/fr/20140730-maroc-algerie-cloture-frontiere-fermeture-diplomatie-mur-barriere-oujda , consulte le 20-02-2018, a15 :20.

من 640 مليون متر مكعب من الغاز الجزائري بموجب العقد المبرم بين سونطراك والديوان الوطني للكهرباء (يمتد العقد 10سنوات)، ويتم إيصال الغاز عبر أنبوب (بيدرو دوران فاريل) الذي يزود إسبانيا أيضا، مما أدى إلى إرتفاع إمدادات الغاز منها غاز البوتان والبروبان، وقامت الجزائر بتصدير أكثر من 712 مليون دولار من غاز البوتان مقابل 215,562 مليون دولار في سنة 2010، وتجاوزت الكميات التي إستفاد منها المغرب في 2011، حوالي 842 ألف طن، مقابل 780 ألف طن طوال سنة 2010[1] وظلت إمدادات غاز البروبان الجزائري بإتجاه المغرب معتبرة. وتشير أرقام رسمية لمكتب الصرف وهو مؤسسة حكومية بالمغرب إلى أنه خلال الأشهر الثلاثة الأولى من 2014 بلغ حجم المبادلات التجارية بين المغرب والجزائر 2 مليار درهم (241 مليون دولار)، حيث إستورد المغرب من الجزائر نحو 1.7مليار درهم وصدر إليها ما يناهز 272 مليون درهم، وتتركز واردات المغرب من الجزائر في المنتجات النفطية والغاز الطبيعي والأسمدة والتمور، بينما تتركز واردات الجزائر في المواد الغذائية ونصف المصنعة[2]. لكن على الرغم من ضخامة الأرقام إلا أن التعاون الإقتصادي بين البلدين ضعيف مقارنة بما يجب أن يكون عليه. نستنتج من خلال ما سبق أن الجزائر متمسكة بمبادئها في علاقتها مع المغرب خاصة مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها لتسوية قضية الصحراء الغربية، وتجاوز الخلافات والتوترات خاصة في ظل الظروف الإقليمية، مما يوجب على الطرفين زيادة التعاون وتوطيد العلاقات الأمنية والاقتصادية، بهدف تحقيق أمن المنطقة والتنمية الاقتصادية ولما لا التكامل الإقتصادي الثنائي ومن تم المغاربي.

[1] "العلاقات الإقتصادية والتجارية بين المغرب والجزائر"، من الموقع:
https://www.maghress.com/oujdia/13779تصفحه يوم 02-10-2017 ، على الساعة09:02.

[2] رفيقة معريش، "بحسب تقرير عن مكتب الصرف المغربي :المغرب يستورد 2.9 مليار دولار من المحروقات الجزائرية" . من الموقع: http://www.eldjazaironline.net تصفحه يوم 21-02-2018 على الساعة 15:20.

4/**العلاقات الجزائرية الموريتانية:** تعتبر العلاقات الجزائرية الموريتانية علاقات تاريخية فرضها التاريخ والجغرافيا والمصالح المشتركة للشعبين"[1]. فوفقا لمبدأ حسن الجوار قامت العلاقات الجزائرية الموريتانية على التعاون خاصة لما تشهده المناطق المجاورة من أزمات، فعمل البلدين على تكثيف التعاون خاصة في فترة الممتدة مابين 2010-2011 من خلال الزيارات المتبادلة والتشاور وتعميق الحوار بين البلدين حول الأوضاع ذات الإهتمام المشترك، الإرهاب، والهجرة غير الشرعية، وإنتشار الأسلحة في المنطقة والعمل على التنسيق والتعاون الثنائي من أجل إحلال السلم في المنطقة.

إلا أن العلاقات الجزائرية الموريتانية شهدت هي الأخرى توترات أهمها طرد الجزائر للدبلوماسي الموريتاني في مارس2015، وكان ذلك ردا على السلوك الموريتاني المتمثل في طرد الدبلوماسي الجزائري **بلقاسم شرواطي** من **نواكشط**، بعد إتهامه بالوقوف وراء مقال صحفي في صحيفة «البيان» الموريتانية، يتحدث عن تقدم موريتانيا بشكوى لدى الأمم المتحدة حول إغراقها بالمخدرات من قبل المغرب مما قد يهدد علاقاتها مع المغرب. وذلك في إطار مبدأ المعاملة بالمثل، كتعبير عن إنزعاجها الشديد مما أقدمت عليه السلطات الموريتانية. ومنذ تلك الفترة والعلاقات بين البلدين متوترة حيث دامت القطيعة أكثر من خمسة أشهر إلى أن قامت تونس بالوساطة لإنهاء الأزمة وهو القرار الذي وصف من طرف الجزائر بالخطوة المهمة لتخفيف الأزمة الدبلوماسية بين البلدين.[2]

[1]"عودة الدفء للعلاقات الجزائرية الموريتانية بعد أزمة دبلوماسية"، من الموقع : http://www.middle-east-online.com/?id=225691 تم تصفحه يوم 14-03-2017 ،على الساعة 10.00.

[2]عبد القادر بن مسعود، "ما قد تريد معرفته عن علاقة الجزائر وموريتانيا بعد أزمة الحدود"، من الموقع : https://www.sasapost.com/mauritania-closes-its-border-with-algeria/ تم تصفحه يوم 14-04-2017،على الساعة 09.12.

فنتيجة لما تشهده المنطقة من أزمات وصراعات وتحديات لاتماثلية، سعى البلدان لزيادة التعاون والتنسيق لمواجهة التحديات الأمنية المشتركة الذي قام على أربعة بنود رئيسية[1]:

1/ التعاون الإستخباراتي وتبادل المعلومات في إطار دول الميدان الأمنية في الساحل.

2 / التدريبات العسكرية.

3/ التكوين الذي يتحصل عليه عسكريون موريتانيون في معاهد أمنية وعسكرية جزائرية.

4/ إتفاق جزائري موريتاني على توريد بعض الأسلحة الجزائرية القديمة للجيش الموريتاني، وصيانة بعض الطائرات الموريتانية والزوارق الحربية في الجزائر، وهذا ما يجري بحثه حاليا على مستوى القيادة.

رغم ذلك إلا أن التنسيق الأمني بين الجزائر وموريتانيا شهد تراجع منذ عدة أشهر دون أن يتوقف، وذلك نتيجة لإتخاذ موريتانيا قرار إنشاء قوة التدخل السريع في الساحل، القرار الذي قبل بالرفض من طرف الجزائر بإعتباره تدخل في الشؤون الداخلية للدول الساحل وهو ما يتنافى ومبادئ سياستها الخارجية، الذي سيكون له تداعيات وخيمة على المنطقة عامة والجزائر بشكل خاص.

كما أعلنت وزارة الدفاع الموريتانية جويلية 2017 أنّ حدودها الشمالية مع الجزائر منطقة عسكرية محظورة على المدنيين، داعية المواطنين والعابرين إلى تجنب دخول المنطقة العسكرية. وحددت السلطات الموريتانية المنطقة المعنية بالحظر في المربع الممتد بين«الشكات»، في الشمال الشرقي، و«عين بنتيلي»، في الشمال الغربي، و«ظهر تيشيت»، في الجنوب الغربي، و«المرية»، في الجنوب، ما يجعل

[1] زين الدين زديغة، "الجزائر والتعاون الأمني بين البلدين يشمل أربعة بنود رئيسية". من الموقع : http://elmihwar.com/ar/index.php/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF%D8%AB/66052.html يوم 14-04-2017 ،على الساعة 09:40.

مجموع الشريط الحدودي مع الجزائر منطقة محظورة ومغلقة على المدنيين.[1]جاء هذا القرار نتيجة لزيادة التهريب بشتى أشكاله إضافة إلى تسلل الجماعات الإرهابية عبر الحدود مما يؤثر سلبا على أمن البلدين.

لكن على الرغم من كل هذه التوترات إلا أنه لا يمكننا تجاوز التعاون **التنموي** بين الطرفين حيث قامت الجزائر في 2010 بمسح الديون الموريتانية المقدرة ب 200 مليون دولار فضلا عن تقديم إعانة غير قابلة للإستيرداد قدرتها 16.5 مليار دولار تمثلت في المواد الغذائية وصيدلانية، كما إستفادت موريتانيا من مساعدات إنسانية في 2012 قدرت ب 3100 طن من الأرز، والأدوية، والخيام لصالح اللاجئين الماليين النازحين إليها[2]. وتم الإتفاق على إنجاز مشروع طريق يربط بين تندوف ومنطقة شوم الموريتانية بطول يصل إلى أكثر من1000 كلم، الذي سيشكل فرصة لزيادة التبادل الإقتصادي وتوفير للجزائر منفذ على المحيط الأطلسي.[3]

أكد وزير الخارجية الجزائري **عبد القادر مساهل** في زيارته لموريتانيا في 12 أكتوبر 2017 على إستمرار العلاقات الثنائية المميزة بين الجزائر وموريتانيا، وأفاق تطوير التعاون التجاري بعد أن تقرر فتح المعبر الحدودي بين البلدين. وصرح أنه "تم التطرق إلى التبادل التجاري الذي ما فتئ يتحسن يوما بعد يوم بين البلدين خصوصا أن الأيام القليلة القادمة ستشهد فتح معرض دائم للمنتوجات الجزائرية في موريتانيا، وسيتم كذلك فتح معبر حدودي بين الجزائر وموريتانيا يربط بين **تندوف وازويرات** لتعزيز العلاقات بين سكان المناطق الحدودية وفتح الباب لتبادل إقتصادي وتجاري أكبر بين البلدين

---

[1] Pierre-Jacques Costedoat , « Synthése ANMO Afrique du Nord ,Moyen-Orient ». **scutum security first** (,N°82 Septembre 2017) .P05.

[2] دالع، **السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دول الساحل الإفريقي (1999-2014)، مرجع سابق ذكره**، ص.309.

[3] كمال القيصر، الإستقطاب المغربي الجزائري يعقد العلاقة بموريتانيا سياسيا ويفيدها اقتصاديا "، **تقرير مركز الجزيرة للدراسات**، من الموقع : http://studies.aljazeera.net/mritems/Documents/2015/6/1/201561804220734morocco-algeria-muritania.pdf تم تصفحه يوم 14-04-2017،على الساعة 12:20.

الشقيقين". كما أشار أيضا إلى تكوين الطلبة الموريتانيين في الجزائر ففي هذه السنة (2017) هناك أكثر من مائتي طالب في ميادين متعددة منها الطب والصحة والفلاحة وفي مجال الشرطة والمجال العسكري"[1].

رغم التوترات والخلافات التي شهدتها العلاقات الموريتانية الجزائرية، إلا أن العمل الدبلوماسي إتجاه موريتانيا إتسم بالإستقرار والإستمرارية وتمسك الجزائر بمبادئ سياستها الخارجية، فهي تعمل دائما على تكريس الحل السلمي وفتح قنوات الحوار ورفض التدخلات الأجنبية، والعمل على مكافحة التهديدات الأمنية المشتركة من خلال مبدأ التعاون بتكثيف جهود التعاون وتنمية المناطق الحدودية، وتقديم مساعدات إنسانية لتحقيق التنمية.

5/ **العلاقات الجزائرية المالية( المقاربة الجزائرية لحل الأزمة المالية):** نتيجة لتوتر الأوضاع في شمال مالي سنة 2011 وزيادة حدة النزاع المسلح الذي إتسعت دائرته إلى أبعد الحدود المالية، دعت الجزائر إلى فتح قنوات الحوار بين أطراف الأزمة للتحاور بين ممثلين حركة الأزواد والحكومة المالية وبعض الإسلاميين داخل مالي لإيجاد أرضية مشتركة للنزاع[2] بعيدا عن التدخل العسكري، لكن إختراق جماعة أنصار الدين لهذه الوساطة وزيادة الوضع سوءا في مالي وطلب الرئيس المالي بتدخل عسكري فرنسي بحجة مكافحة الإرهاب. وهو ما رفضته الجزائر إتباعا لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية بإعتباره مبدأ أساسي من مبادئ سياستها الخارجية، ودعت إلى حل الأزمة المالية بشكل سلمي عن طريق الحوار المباشر مع جميع الأطراف، وإحترام الوحدة الترابية لدولة مالي بعيدا عن التدخلات الأجنبية، التي

---

[1] Ministre des Affaires étrangères , « Messahel salue les relations bilatérales privilégiées entre l'Algérie et la Mauritanie et les perspectives de développement de la coopération commercial » : http://www.mae.gov.dz/news_article/5130.aspx consulte le 12-12-2017, a 12 :13.

[2]-سعد المهدي،"قضية الطوارق في المالي"، **مجلة قراءات افريقية**، القاهرة: المنتدى الإسلامي،(ع.13،سبتمبر 2012)،ص ص،32-41.

قد تؤدي في المستقبل إلى إمتداد التهديد إلى الأراضي الجزائرية فدعت إلى تقريب وجهات النظر بين فصيلين ترقيين في الشمال هما "جماعة أنصار الدين" و"حركة تحرير الأزواد "، الأمر الذي توج بإتفاق بين الطرفين وقع في الجزائر يوم 21 ديسمبر2012، وهو الإتفاق الذي إعتبرته الخارجية الجزائرية «لبنة» في إتجاه الوصول إلى حل سياسي شامل مع سلطات باماكو، فضلا عن كون هذا الإتفاق الذي تم برعاية جزائرية قد حقق أحد الأهداف المرجوة منه وهو عزل تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي وحركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا.[1]

لكن هذا الإتفاق لم يمنع التدخل العسكري في شمال مالي أي أن السياسة الخارجية الجزائرية لم تتمكن من فرض مقاربتها السلمية على الدول الكبرى، ومنع صدور قرار مجلس الأمن الدولي الذي يجيز التدخل العسكري الأجنبي في مالي ، كما حدث تغيير في الموقف الجزائر وتم فتح مجالها الجوي للطيران الفرنسي، لكن هذا التغيير تم تبريره من طرف الناطق الرسمي لوزارة الخارجية الجزائرية **عمر بلاني** قائلا:" ينبغي التسجيل بوضوح أن مالي طلبت وبكل سيادة من الدول الصديقة مساعدتها لتعزيز قدراتها الوطنية في مواجهة الإرهاب"، أي أن الجزائر تحترم رغبة مالي في طلب المساعدات الخارجية والمتمثلة في التدخل العسكري لوقف زحف الجماعات الإرهابية ومنع إنهيار دولة مالي.[2]

رغم ذلك إلا أن الجزائر واصلت جهودها الدبلوماسية لحل الأزمة بطريقة سلمية وركزت أساسا على أمرين أساسيين: أولهما إعتبار الماليين هم الحلقة المحورية في البحث عن حلول لمشاكلهم، وأن الأمر يتعلق بالمساعدة والدعم مع تعزيز إمكاناتهم الوطنية، أما الأمر الثاني يجب أن تتفق الأطراف الفاعلة في

[1] محمد الأمين بن عائشة، "الدبلوماسية الجزائرية والمعضلة الأمنية في مالي"، من الموقع: http://democraticac.de/?p=8205 تم تصفحه يوم 12-04-2018،على الساعة 12:20.

[2] حورية ساعو، محمد غربي، "موقف الجزائر من التدخل العسكري الفرنسي". جامعة شلف: مخبر إصلاح السياسات العربية في ظل تحديات العولمة، **مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية**، (ع.18، جوان 2017)، ص.254.

المجتمع الدولي على أجندة واحدة ومسار واحد، كما قامت السياسة الخارجية الجزائرية إتجاه الأزمة في شمال مالي على ثلاثة مسارات[1]:

1- مسار سياسي من خلال عقد لقاءات لدراسة طرق التكفل بمطالب سكان المناطق الحدودية بجنوب الجزائر الذي يغلب عليها الطوارق.

2- مسار أمني يعمل على منع تسلل الجماعات الإرهابية لأراضيها.

3- مسار فكري يعمل على تفادي إنتشار الفكر المتطرف في المنطقة.

فوفقا لهذه المسارات وبطلب من الحكومة المالية والحركات الأزودية تم تأسيس اللجنة الإستراتيجية الثنائية الجزائرية – المالية في 19 يناير 2014 حول شمال مالي، التي صادقت على إعلان مسار الجزائر في 9 جوان 2014، ووضع خارطة طريق تهدف إلى وضع إطار للدخول في جولات التفاوض، إضافة إلى إعلان الجزائر والأرضية التمهيدية للجزائر في 14 جوان 2014 من أجل حوار مالي شامل[2]، والوصول إلى إتفاق سلام مالي شامل مستديم تمت المصادقة عليه في 24 جويلية 2014 وصولا إلى جولة سبتمبر 2014 أين تمكنت الجزائر من جمع كل الأطراف حول طاولة التفاوض.[3]

ففي 3 مارس 2015 تم التوقيع على إتفاق السلم والمصالحة في مالي تحت إشراف الوساطة الدولية برئاسة الجزائر ويجسد هذا الإتفاق: "الإلتزام الثابت بوضع حد للأزمة في مالي من خلال الحوار وتكريس المصالحة الوطنية، في ظل الإحترام التام للسلامة الترابية والوحدة الوطنية، والطابع العلماني والجمهوري لدولة مالي"، ويلتزم الأطراف في إطار هذا الإتفاق بتطبيق "كامل وبحسن نية" لأحكام الإتفاق مع

---

[1] بن عائشة، **مرجع سابق ذكره.**

[2] – عطية، **مرجع سابق ذكره**، ص ص 291-293.

[3] –سيد أعمر بن شيخنا ،"المفاوضات المالية الأزوادية في الجزائر قراءة في وثائق المفاوضات وسيناريوهات المستقبل" ، **تقرير مركز الجزيرة للدراسات**، 29 ديسمبر 2014. من الموقع :
http://studies.aljazeera.net/ResourceGallery/media/Documents/2014/12/29/201412298531328734negotiations-Alozoadah-Algeria.pdf تم تصفحه يوم 12-12-2016،على الساعة 12:20.

الإعتراف بمسؤوليتها الأولى في هذا الشأن. كما كرس الإتفاق "حكامة سياسية جديدة" تقوم على الإدارة الحرة التي تسمح للمواطنين "بمشاركة أفضل في تسيير شؤونهم على الصعيد المحلي مع الإستفادة من تمثيل أفضل على الصعيد الوطني".[1]

لكن غاب في حضور هذا التوقيع تنسيقية حركات الأزواد التي تضم الحركة الوطنية لتحرير الأزواد، والمجلس الأعلى لتوحيد الأزواد، والحركة العربية للأزواد طلبت مهلة لإستشارة قاعدتها النضالية قبل التوقيع على هذا الإتفاق. فوقعت على هذا الأخير إلى غاية 15 ماي 2015 بعد ستة جولات من الحوار والتفاوض، وهذا ما يبرر نجاح السياسة الخارجية الجزائرية في حل النزاعات بالطرق السلمية[2]. وفي 20 جوان 2015 تم التوقيع النهائي على إتفاق السلم والمصالحة في مالي، الذي أحرز عدة إنجازات أهمها إنشاء وكالات للترقية الإقليمية، وتعيين وإنشاء محافظي المنطقتين المنشأتين حديثا (تاودانيت وميناكا)، والمصادقة الجارية للجمعية الوطنية لمالي على مشاريع نصوص متعلقة بالسلطات المؤقتة طبقا للأحكام المتعلقة بها في الإتفاق. وتجدر الإشارة إلى إنطلاق المراجعة الدستورية من خلال إعداد مشاريع ومراسيم موجهة إلى التكفل بأحكام الإتفاق المتعلقة بإستحداث الغرفة الثانية للبرلمان.[3]

فعلى الرغم من التدخل الأجنبي في مالي إلا أن الجزائر بدلت جهود لحل الأزمة المالية حلا سلميا بالطرق الدبلوماسية تفاديا للطرق العسكرية، لكن لم تكتفي بالوساطة فقط بل عملت كذلك على تطوير الجانب الأمني والتنموي لدولة مالي.

---

[1]– وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية،"التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق السلم والمصالحة في مالي: مرحلة هامة نحو تسوية نهائية للأزمة"، من الموقع: http://www.mae.gov.dz/news_article/2891.asp ،تم تصفحه يوم 12-12-2016.

[2]– ع.شوارد ،" مبادرة الجزائر تتكلل بإمضاء الحركات الأزوادية على اتفاق السلم و المصالحة بالأحرف الأولى"، **جريدة النهار الجزائرية** ،(ع.2322 ، 16ماي 2015 ).ص.9.

[3]**نفس المرجع السابق الذكر.**

**أمنيا** تم إنشاء إطار مؤسساتي لإصلاح قطاع الأمن، وتعيين محافظ لإصلاح قطاع الأمن وإستحداث لجنة وطنية لنزع السلاح–تسريح المجندين–وإعادة الإدماج ولجنة الإدماج، وإستحداث أول دورية مختلطة (قوات مسلحة مالية والأرضية وتنسيقية حركات الأزواد) وهي تشكيلة مرشحة للتحول وفقا لرغبة الأطراف نفسها إلى "وحدات مختلطة."[1]

**تنمويا** قامت الجزائر بمجموعة من المشاريع التنموية لتحقيق الأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي عامة وشمال مالي خاصة، فقامت ببناء مراكز عبور على نفقاتها الخاصة في المدن الجنوبية (جانت، عين قزام وتميمون) ووفرت فيها الشروط الضرورية للحياة وتم تهيئة هذه المراكز لتجنب الاختلاط بين اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين، إنشاء الطريق العابر للصحراء الذي يشكل همزة وصل بين الجزائر وجيرانها في الجنوب. إضافة إلى تقديم مساعدات إقتصادية للنهوض بالتنمية في شمال مالي، حيث تم تقديم 10 ملايين دولار لمالي مقابل تمويل عدة مشاريع تنموية في **غاو وكيدال وتمبوكتو** مثل قطاع الصحة والتكوين المهني وتوفير المياه الصالحة للشرب.[2]

في 9 أوت 2011 أعطى الرئيس **أما دوتو ماني توري** إشارة إنطلاق مشروع تنمية مناطق الشمال لمواجهة الإرهاب، وإستفادة مدينة غاو من هذا البرنامج الخاص الموسع لسلام والأمن والتنمية. وبمناسبة إنعقاد الدورة ال12 للجنة المختلطة الكبرى في3–4 نوفمبر 2016 قام الطرفان بالتوقيع على إتفاق تعاون في مجال الطاقة، مجال البترول والغاز، مجال البحث الجيولوجي والمنجمي، مجال الصحة البيطرية حماية النباتات، مجال الموارد المائية، الصحة، مذكرة تفاهم في مجال العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي، مذكرة تفاهم في مجال التضامن الوطني، برنامج للتبادل الثقافي للفترة 2017–2019، مذكرة تفاهم لترقية التجارة الخارجية بين الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (ألجيكس–الجزائر) ووكالة ترقية

[1] وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، "مالي: الدبلوماسية الجزائرية لبعث حركية تنفيذ اتفاق السلم والمصالحة، http://www.mae.gov.dz/news_article/4119.aspx تم تصفحه يوم 12–12–2016 عل الساعة 14:12.

[2] دالع، **السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دول الساحل الإفريقي (1999–2014)، مرجع سابق ذكره**،ص.208.

الصادرات في مالي (أبكس–مالي)، كما إتفق الطرفان أيضا على ضمان متابعة الإلتزامات المتخذة خلال هذه الدورة في إطار نشاطات اللجنة الثنائية الإستراتيجية.[1]

إضافة إلى ذلك أرسلت الجزائر مساعدات إنسانية إلى مدينة غاوو شمال مالي تحتوي على 120 طن من المواد الغذائية وثلاثة أطنان من الأدوية تضامنا مع الشعب المالي. كما تم إرسال 240 طن من المواد الغذائية إلى مدينة كيدال[2].

فعلى الرغم من الضغوطات الخارجية والتدخل العسكري الفرنسي في مالي إلا أن موقف الجزائر إتجاه الأزمة في مالي ظل ثابتا ومتوافقا مع المبادئ الأساسية للسياسة الخارجية الجزائرية، –عدم التدخل في الشؤون الداخلية وحل النزاعات بالطرق السلمية–، حيث عملت الجزائر على حل الأزمة المالية حلا سلميا بعيدا عن التدخل العسكري بجمع الفرقاء على طاولة التفاوض والوصول إلى إتفاق السلام، وتكثيف التعاون من خلال المساعدات التنموية بهدف تحقيق الأمن والتنمية في المنطقة.

6/ **العلاقات الجزائرية النيجرية** : نتيجة لتداعيات التحولات الإقليمية على دولة النيجر والتهديدات المشتركة لكل من الجزائر والنيجر، سعت الجزائر لتعزيز العلاقات الجزائرية النيجيرية بما يتوافق ومبادئ سياستها الخارجية، بزيادة التعاون والتنسيق لمعالجة القضايا ذات الإهتمام المشترك. فقامت اللجنة المختلطة الكبرى الجزائرية–النيجرية بعدة لقاءات لتوطيد العلاقات وتعزيز التعاون وأواصر الأخوة، ومن أهم هذه اللقاءات لقاء 17مارس 2017 الذي نتج عنه توقيع البلدين تسعة إتفاقيات تعاون ومذكرات

[1] وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية،"الجزائر–مالي: البيان المشترك المتوج للدورة ال12 للجنة المختلطة الكبرى"، من الموقع: http://www.mae.gov.dz/news_article/4388.aspx تم تصفحه يوم 12–12–2016 على الساعة 10:12.

[2] ت،م،" الجزائر ترسل مساعدات إنسانية لشمال مالي". من الموقع: http://www.spa.gov.sa/1258664 تم تصفحه يوم 11–04–2018على الساعة 22:12.

تفاهم[1] أمنية وتنموية، إتفاقية مزدوجة بين المدرسة التطبيقية للشرطة بالصومعة والمدرسة الوطنية للشرطة والتكوين الدائم بنيامي، مذكرة تفاهم بين المديرية العامة للأمن الوطني الجزائري والمديرية العامة للشرطة الوطنية للنيجر لتدعيم التعاون في مجال الشرطة، إضافة إلى إنشاء اللجنة الثنائية الحدودية لمناقشة التحديات الأمنية مكافحة الإرهاب، الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وحماية الحدود، وتعزيز وسائل مكافحة التهريب واللاأمن، وكذا الإستغلال العقلاني للفضاء وتنظيم دوريات متزامنة ومنسقة على مستوى الحدود المشتركة مع نقاط إلتقاء لتبادل المعلومات.[2] كما شددت اللجنة على ضرورة حل الأزمتين الليبية والمالية بالطرق السلمية وفقا للمقاربة الجزائرية رافضة التدخل الأجنبي في المنطقة. خاصة بإحتواء النيجر قواعد عسكرية أجنبية لمكافحة الإرهاب في المنطقة وهو ما يتعارض ومبادئ السياسة الخارجية الجزائرية، وإعتبار الجزائر القواعد العسكرية تهديد للسيادة الوطنية، الأمر الذي يوجب عليها تكثيف التعاون والتنسيق الثنائي، والبحث عن مقاربة شاملة إقليمية بعيدا عن تدخل القوى الكبرى.

**تنمويا** عمل الطرفين على تنويع التبادلات الإقتصادية خاصة في مجال تجارة المقايضة، حيث تم الإتفاق على دعوة غرف التجارة والصناعة الجهوية لكلا الطرفين والوكالات الوطنية المكلفة بالتجارة الخارجية إلى إستكمال وتجسيد الشراكات، لإعادة بعث تجارة المقايضة وتنظيم مختلف التظاهرات الإقتصادية والتجارية.

حيث أعرب الطرف الجزائري عن إستعداده لوضع خبرته التقنية للجانب النيجري في مجال التزويد بالمياه الصالحة للشرب في منطقتي أغاديس وطاوة.[3] فنتيجة للأزمات التنموية التي تعاني منها النيجر

---

[1] Algérie: Le pays et le Niger signent 9 accords et mémorandums d'entente : http://fr.allafrica.com/stories/201703170774.html, consulte le 21-02-2018 ,a10 :20.

[2] "اختتام أشغال اللجنة الثنائية ال5 الجزائرية النيجرية"، **جريدة الشعب**، (ع.14788، 02أوت 2017 )،ص.04.

[3] أوسمة، "اللقاء الجزائري النيجيري : التأكيد على ضرورة تحقيق شراكة قوية ومستدامة". من الموقع : http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20161012/90697.html **تم** تصفحه يوم 11-02-2017، على الساعة22:30.

تسعى الجزائر لتحقيق التنمية في المنطقة من خلال تقديم المساعدات الإنسانية بشتى أشكالها حيث قدمت الجزائر عدة مساعدات تنموية في أوت 2017 قدرت ب33طن من المواد الغذائية، وأخرى في ديسمبر 2017 حوالي21 طن من الألبسة والأحذية[1] وذلك في إطار تحقيق التعاون وتنمية المناطق المجاورة.

نستنتج من خلال ما سبق على الرغم من التعاون الثنائي الجزائري مع دول الجوار وتوطيد العلاقات الثنائية، إلا أن الجزائر لم تكتفي بذلك فسعت إلى التعاون الإقليمي والمتعدد الأطراف مع دول المغرب العربي والساحل الإفريقي، بهدف توحيد الجهود والوصول إلى إستراتيجية شاملة لتحقيق أمن وإستقرار المنطقة.

**المطلب الثاني :على المستوى المتعدد الأطراف.**

**1- على مستوى الدول المغاربية:** قامت الدول المغاربية بإتخاد عدة إستراتيجيات لتحقيق أمنها الداخلي والإقليمي، من خلال تعديلات دستورية، أو تأمين حدودها بنشر مجموعة من قواتها، إضافة إلى التنسيق فيما بينها بعقد عدة إجتماعات أهمها:

- إجتماع لوزراء الخارجية دول الإتحاد المغاربي بالجزائر في 09 جويلية 2012 نتج عنه بيان الجزائر الذي أكد على ضرورة مواجهة المخاطر المهددة للمنطقة المغاربية، في إطار مقاربة متكاملة ومندمجة ومنسقة ضمن إستراتيجية شاملة جميع الميادين التنموية، الدينية، الثقافية والتربوية المستندة على مبادئ الإعتدال والوسطية.[2]

[1]« 21 tonnes de vêtements et chaussures envoyées au peuple nigériens »,**El-Djeich** , (N°654 ,janvier 2018) ,p.16.

[2]وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، **بيان الجزائر حول إشكالية الأمن في منطقة المغرب العربي**، 09 جويلية ،2012 ، ص.01.

- إجتماع لوزراء الشؤون الدينية لدول المغرب العربي 24 سبتمبر2012 بنواقشط ناقش الوضع الأمني للدول المغاربية، وركز في بيانه الختامي على ضرورة التنسيق بين المؤسسات الحاضنة للإسلام، وإبراز صورة الإسلام الحقيقية الرافضة للتطرف والغلو.
- مجلس وزراء داخلية إتحاد المغرب العربي بالرباط 21 ابريل 2013: جاء نتيجة لتنسيق السياسات الداخلية لإتمام السياسات الخارجية، بهدف تشكيل رؤية أمنية متكاملة على المستوى الداخلي والخارجي وقد توج هذا اللقاء **بإعلان الرباط** الذي ركز أساسا على:[1]

1. بذل كافة الجهود من أجل مكافحة الإرهاب وإجتثاث جذوره، بإعتبار أن هذه الظاهرة تستلزم مواجهة جماعية منسقة ومستمرة، بحكم علاقات الجوار والإنتماء لنفس الفضاء الجهوي للدول المغاربية وبالنظر إلى التحديات والتهديدات المشتركة التي تواجهها.
2. توحيد الجهود وتكثيف التعاون بين الأجهزة الأمنية من خلال تبادل المعلومات والخبرات، وتبني نفس المقاربة في مواجهة هذه الظاهرة وإحباط أساليب التنظيمات الإرهابية، في إطار المسؤولية المشتركة على المستوى الثنائي والمغاربي مع مراعاة الإلتزامات الدولية لكل بلد مغاربي. كما شدد الوزراء على ضرورة أخذ البعد الإنساني بعين الإعتبار في معالجة ملف الهجرة وعلى تشجيع حرية التنقل والهجرة الشرعية، لما في ذلك من إثراء حضاري وتنموي على الصعيدين الإقليمي والدولي.

ولمجابهة شبكات الإتجار بالبشر والحد من تدفق المهاجرين غير الشرعيين دون المساس بكرامتهم في إطار مقاربة شاملة ومتوازنة ومتضامنة، تم التأكيد على:

[1] للمزيد عن أهم نتائج إعلان الرباط أنظر بيان الرباط، **نحو استراتيجية أمنية مغاربية مشتركة**، اجتماع وزراء داخلية دول إتحاد المغرب العربي ، ص ص 03-06. http://www.interieur.gov.dz

- الدعوة إلى تعزيز حرية التنقل والإقامة بين دول الإتحاد بإعتبارها مكسبا مغاربيا من خلال آليات يتم الإتفاق بشأنها.
- العمل على بلورة إستراتيجية مغاربية في مجال محاربة الهجرة غير الشرعية، والإتجار بالبشر، تعزز وتكمل الجهود الإقليمية والدولية.
- تكثيف تبادل الخبرات والمعلومات والتقنيات الحديثة لكشف مصادر المخدرات وطرق تهريبها والأساليب الحديثة المستعملة في ذلك، ورصد الأموال المحصلة من هذا النشاط الإجرامي من أجل مصادرتها ومنع تبييضها أو إستعمالها لتمويل أنشطة إجرامية أخرى.

وفي إطار متابعة تنفيذ "بيان الجزائر" حول إشكالية الأمن في منطقة المغرب العربي، وتنفيذا لما تضمنه "بيان الرباط" عقد فريق العمل المغاربي المكلف بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والجرائم الإلكترونية بتونس يومي 07 و08 نوفمبر 2016، فتم التركيز على الآليات والسبل الكفيلة بتطوير وتفعيل التعاون المغاربي الدولي في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والجرائم الإلكترونية، كما دعى إلى ضرورة تكثيف التعاون بين الدول المغاربية.[1]

نتيجة للأزمات والنزاعات الداخلية التي تشهدها المنطقة المغاربية وزيادة التهديدات اللاتماثلية في المنطقة، وظفت الجزائر سياستها القائمة على التعاون الجماعي عدم التدخل في الشؤون الداخلية، أي البحث عن الحلول السلمية في إطار جماعي مغاربي، مع الأخذ بعين الإعتبار سياسة التعاون وحسن الجوار الإيجابي، والتركيز على مبدأ مهم من مبادئها الخارجية عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وحل هذه النزاعات عن طريق الحوار والتشاور، إضافة إلى سعيها لتحقيق الأمن في المنطقة المغاربية

[1] البيان الصحفي للإجتماع الثالث لفريق العمل المغاربي المكلف بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والجرائم الالكترونية، تونس نوفمبر 2016، ص.01.

من خلال مجموعة من الإجتماعات تناقش التحديات المشتركة والبحث عن إستراتيجية شاملة لمواجهة هذه الأخيرة.

**2-على مستوى دول الساحل الإفريقي:** سعت الجزائر إلى التنسيق والتعاون الجماعي بين دول المنطقة بهدف تعزيز التعاون العملياتي فيما بينها، فتم إنشاء **لجنة الأركان العملياتية المشتركة** حيث إجتمع وزراء الدفاع لموريتانيا، الجزائر، مالي، النيجر يومي 12-13 أوت 2009 لتنسيق العمليات ضد المجموعات الإرهابية العاملة في المناطق الحدودية، فخلص في الأخير إلى إنشاء مركز قيادة التنسيق الأمني والعسكري المشترك مقره تمنراست جنوب الجزائر، تقوم بسلسلة من التدابير والترتيبات الفنية والعسكرية في نطاق الحدود المشتركة لمراقبة تحركات المجموعات الإرهابية، حيث تم الإعلان عن تنصيب اللجنة رسميا في 20 أبريل 2010 في بيان وزارة الدفاع الوطني.[1] تتكون هذه الهيئة من أربعة خلايا الخلية العملياتية*، خلية الإشارة، الخلية المكلفة باللوجستيك وخلية الإستعلامات.

---

[1] Tobias Koeph ",France and the fight against terrorism in the Sahel" .institue francais des relation international, **ifri** ;paris france juin 2012.p.04.

***الخلية العملياتية:** تجسيد قرار رئيس لجنة الأركان العملياتية المشتركة والتخطيط للعمليات العسكرية القتالية. جمع ودراسة وتقييم المعطيات للوحدات المقحمة بصفة دائمة.-إجراء الحسابات التكتيكية والعملياتية وتحضير نشرات العمليات وتقديم إقتراحات لرئيس لجنة الأركان العملياتية المشتركة للمساعدة على إتخاذ القرار. تحرير تقارير العمليات وتقديم إسناد المهام للوحدات -ضمان تنظيم التعاون والحفاظ عليه خلال العمليات. -تقديم تقارير حول الوضع لأعلى المستويات ووضع التقارير والمشربات العملياتية. **خلية الإشارة** التخطيط ووضع حيز التطبيق أدوات الربط بين المستويات العليا والمرؤوسين. إعطاء التعليمات لوحدات الإشارة وتكلفهم بالمهام. **خلية اللوجستيك** ضمان التدفق السريع للمعلومات من خلال رسائل الإتصال. تأمين أنظمة الإتصالات -ضمان الدعم اللوجستيكي المتعدد الأشكال للوحدات والمفارز تحت الرقابة العملياتية لرئيس لجنة الأركان العملياتية المشتركة.-المتابعة اليومية للحالة اللوجستيكية للوحدات المقحمة. الحفاظ على مستوى التجهيزات الأولية وكذا الإحتياطات التجديد للوحدات.-استكمال وبصفة تدريجية للموارد المادية المستعملة.-إعداد إقتراحات حول المخططات الدعم اللوجستيكي وتقديمها لرئيس لجنة الأركان العملياتية. **خلية الإستعلامات:** تقوم بوضع المخططات الخاصة بالإستعلام والإستغلال المعلومات الأمنية وتجسيدها على خريطة تتعلق بالوضع وبث المعلومات وإنجاز دارسات وتحاليل وتقارير دورية ودقيقة بالإضافة إلى وضع نشريات إعلامية فضلا عن تسيير الملفات الخاصة بالمجمعات الإرهابية ووضع بطاقيات إستعلامات تتعلق بالمبحوث عنهم. **نقلا عن:** نسيم بوبرطخ، "التحديات الأمنية في منطقة الساحل ضرورة التنسيق الإقليمي"، الجزائر: المركز الوطني للمنشورات العسكرية، **مجلة الجيش**،(ع.644، مارس 2017). ص.44.

وفي مارس 2010 تم إستحداث **وحدة التنسيق والإتصال** وتعمل مع لجنة الأركان العملياتية المشتركة، وتزود هذه الأخيرة بالمعلومات الأمنية والتقنية الضرورية لقيادة العمليات المشتركة من أجل مكافحة الإرهاب ومختلف أشكال الجريمة،[1] من خلال وضع إستراتيجية إتصالية مشتركة لترقية صورة وحدة التنسيق والإتصال ولجنة الأركان العملياتية المشتركة.

وفي إطار تعزيز التعاون وتفعيل الهندسة الإفريقية للسلم والأمن أطلقت لجنة الإتحاد الإفريقي في مارس 2013 **مسار نواكشط** ضم11 دولة (الجزائر، ليبيا، مالي، موريتانيا، النيجر، نيجريا، السنغال، تشاد، بوركينافاسو، كوت ديفوار، غينيا) بإعتبارها البلدان الأكثر تضررا من أزمة شمال مالي، فجاء المسار يركز على ثلاثة محاور أساسية تبادل المعلومات، والتكوين، والدعم اللوجيستيكي. وفي نفس الإطار قرر الإتحاد الإفريقي إنشاء قوة إفريقية للرد السريع بهدف الرد السريع للأزمات.[2]

كما دعت الجزائر البلدان الإفريقية إلى ضرورة توحيد جهودها لمكافحة كل أشكال الإجرام وبخاصة الجريمة المنظمة، وهو ما صرح به المدير العام للأمن الوطني السابق **عبد الغاني الهامل** في الدورة ال22 للندوة الإقليمية "للأنتربول" بوهران من 10 إلى 12 سبتمبر 2013 "إن الدول الإفريقية تواجه نفس التهديدات ونفس أشكال الإجرام "، وأضاف:" الدول الإفريقية مطالبة بأن توحد جهودها وتعمل على ضرورة تكثيف التعاون فيما بينها في المجال الشرطي، التقني والعملياتي". كما تم التأكيد على تعزيز بناء القدرات وتحسين تبادل المعلومات الشرطية على الصعيدين الوطني والإقليمي، حيث وافق المندوبون على الخطة الإستراتيجية لمنطقة إفريقيا للفترة 2014-2016، التي تشمل توسيع نطاق إستخدام منظومة الأنتربول للإتصالات الشرطية التي تقضي بمساعدة رؤساء أجهزة الشرطة الإقليمية في إفريقيا على تبيان

[1] Laurance aida ammour ,Algeria the sahel and curent crisis .barcelona center for international affairs barcelona ,spain junuary 2013.p6.

[2] سهام غنية حمام، "السلم والأمن في إفريقيا نظرة موحدة لمجابهة التحديات". الجزائر: المركز الوطني للمنشورات العسكرية **مجلة الجيش** ،(ع.632، مارس 2016 )، ص.49

الجرائم الجديدة وكشف مرتكبيها. إضافة إلى تعزيز أمن الحدود لدعم جهود مكافحة الإرهاب في إفريقيا بفضل أدوات "الأنتربول" وخدماته الميدانية، وتشجيع المكاتب المركزية الوطنية على تغذية منظومة الأنتربول لإدارة سجلات الأسلحة المحظورة وإقتفاء أثرها (iARMS) بالبيانات عن الأسلحة النارية المعروف أنها مفقودة أو مسروقة أو متّجر بها أو مهربة، بالإضافة إلى تعزيز مكافحة الإتجار غير المشروع المخدرات عبر الحدود الوطنية في المنطقة. [1]

وتنفيذا لتوصيات المؤتمر إحتضنت الجزائر المؤتمر الإفريقي للمدراء والمفتشين العامين للشرطة يومي10و11 فبراير2014، والذي أشرف الوزير الأول **عبد المالك سلال** على مراسيمه، دعا **اللواء هامل** إلى تعميق التعاون بين الشرطة الإفريقية من خلال إستحداث آلية "أفريبول" لمواجهة التحديات الأمنية التي تواجهها القارة الإفريقية، مؤكدا أن "الأفريبول" فرصة لإجتياز مرحلة جديدة ضمن تعزيز وتطوير التعاون بين مؤسسات الشرطة الإفريقية للتصدي للتهديدات التي تواجهها القارة، خصوصا تلك المرتبطة بالإرهاب والإتجار بالمخدرات، والجريمة المنظمة والجريمة الإلكترونية، مشددا على التجنيد أكثر قصد مواجهة هذه التحديات بفعالية كبيرة، مؤكدا على ضرورة تبني مسارات تسوية النزاعات بالقارة الإفريقية. وإتفقت الدول التي تبنت خيار التعاون الشرطي الإفريقي على إنشاء آلية تعاون شرطي إفريقية تحمل إسم المنظمة الإفريقية للتعاون الشرطي– "أفريبول" مقرها بالجزائر. [2]

لم تكتفي الجزائر بالجانب الأمني العملياتي فقط بل عملت على تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية الإقليمية من خلال مجموعة من المشاريع أهمها الطريق العابر للصحراء الذي يربط بين الجزائر، تونس، مالي، النيجر، تشاد ونيجريا بهدف كسر العزلة الإقتصادية وتطوير التبادلات التجارية

[1] خديجة قدوار،"الإتحاد تنشر مراحل إنشاء الأفريبول". من الموقع:
http://www.elitihadonline.com/permalink/88206.html تم تصفحه يوم 25-04-2018، على الساعة 15:30.

[2] **نفس المرجع السابق الذكر.**

والإستثمارات من خلال تقويم الإمكانيات الإقتصادية لكل دولة وتطوير التبادلات التقنية لدول الأعضاء وتحقيق التكامل الإقتصادي.[1]

كما عملت الجزائر على عقد مجموعة من الندوات والمؤتمرات أهمها **الندوة التنسيقية لدول الساحل الصحراوي** –16مارس 2010 – عقدت بالجزائر ضمت وزراء الخارجية لكل من الجزائر، بوركينفاسو، ليبيا، مالي، موريتانيا، النيجر وتشاد بهدف تفعيل آليات التنسيق والتعاون الأمني بين دول المنطقة هذا ما صرح به **مراد مدلسي:** "ينبغي لنا أن نتحرك بكل حزم وتدابير ملموسة من خلال تفعيل آليات التعاون الثنائي، الجهوي والدولي التي يجب تجسيدها وتكيفها إذ إقتضى الأمر".[2]

فمن أهم نتائج هذه الندوة التأكيد على الترابط الوثيق بين السلم والأمن والتنمية الإقتصادية والإجتماعية، وضرورة تفعيل آليات التعاون الثنائي والجهوي، ومواجهة التحديات الأمنية والمشاكل التي تواجه منطقة الساحل والصحراء، والعمل على تحسين ظروف حياة السكان وإندماجهم الإقتصادي والإجتماعي، خاصة فئة الشباب وتنفيذ برامج التنمية المستدامة. كما حرص الوزراء على التذكير كذلك، على أن الوقاية من الإرهاب وإرتباطاته، ومحاربته يجب أن تتم من خلال مقاربة متكاملة ومنسقة ومتضامنة، على مختلف المستويات، الوطني من خلال مكافحة الإرهاب من طرف الدولة، والمستوى الثنائي بتدعيم التعاون بين دول المنطقة، لاسيما من خلال وضع آليات وإتفاقيات ثنائية، على المستوى الجهوي يكون بترقية تعاون جهوي مهيكل شامل قائم على حسن النية، أما على المستوى الدولي يكون بمشاركة فاعلة في الجهد الدولي في مكافحة الإرهاب. وقد ذكر الوزراء بهذا الخصوص أن الدول السبع المشاركة، كلها دول أطراف في الأدوات القانونية الرئيسية للوقاية من الإرهاب ومحاربته، وكذا في إتفاقية

---

[1] السيد محمد عيادي ،"الطريق العابر للصحراء مشروع في خدمة نمو المناطق الحدودية "، ملتقى بعنوان :**منطقة الساحل والصحراء الواقع والأفاق**، 15 أكتوبر 2012، المعهد العسكري للوثائق والتقويم ص.88.

[2] S.goubi ,"les efforts consentis par l'Algérie."**ELDJIACHE**. Alger :( N°157 ,janvier 2011 ),p ,38.

منظمة الوحدة الإفريقية حول الوقاية من الإرهاب ومحاربته والتي تصر حكوماتهم على إحترامها وتنفيذها.[1]

وفي 7-8 ماي 2011 عقدت **ندوة الأمن والتنمية من أجل الشراكة** في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة حضر الندوة دول الميدان (الجزائر، مالي، موريتانيا، النيجر) و38 وفدا يمثلون مختلف البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة والشركاء الإقليميين، على غرار الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن والمؤسسات المانحة والمنظمات الإقليمية، خلص إلى ما يلي [2]:

-إنسجام وحرص الفاعلين الدوليين على تدعيم الإستراتيجية المقدمة من قبل دول الساحل الأربعة الهادفة إلى التعاون والتنسيق والعمل المشترك.

-تقديم أشياء ملموسة لهذه الشراكة والعمل على رفض تمويل الإرهاب من خلال دفع الفدية.

-ترقية وتحسين المستوى المعيشي لسكان المنطقة خاصة في الأماكن المعزولة والفقيرة.

- مواصلة الحوار بين أطراف المجتمع الدولي والإستمرار في هذه الديناميكية التي عرفتها ندوة الجزائر.

إضافة إلى ما سبق تم عقد الملتقى الرابع رفيع المستوى حول السلم والأمن في إفريقيا الذي نظمته وزارة الشؤون الخارجية أيام 23 -20 ديسمبر 2015، بمشاركة عدد من الدول الإفريقية وخبراء وممثلين لهيئات إقليمية وأممية، لبحث الإشكالات المطروحة على الصعيد القاري ذات الصلة بالأمن والسلم.

وتضمن برنامج الملتقى عدة محاور أبرزها توقيف النزاعات في حدود سنة 2020 ، وتقييم الأوضاع ودور الفاعلين الدوليين بما في ذلك الأمم المتحدة" و"لمحة عن الشراكة بين مجلس الأمن للإتحاد

[1] وزارة الشؤون الخارجية، "بيان الاجتماع الوزاري لدول منطقة الساحل و الصحراء"، 17-03- 2010 ،من الموقع : Www .mae.dz.20:02 تم تصفحه يوم 12-12-2013 ،على الساعة

[2] Bachir Amiori,'' communiqué final pour une stratégie régionale'',**ELDJIACHE** ,Alger : (N°579, octobre 2011) ,pp20-26.

الإفريقي ومجلس الأمن الدولي، أجندة عمل المؤسستين" وكذا مسألة "تمويل عمليات دعم السلم والأمن للإتحاد الإفريقي". وقال السيد **رمطان لعمامرة** (وزير الخارجية آنذاك) في الكلمة الإفتتاحية لأشغال الملتقى ""هناك ضرورة ملحة تتمثل في تمكين هذا الخط الأمامي آلية "ألف 3" للعمل الدبلوماسي الجماعي للقارة الإفريقية، من الإستفادة من القرارات التي تتخذ من طرف مجلس السلم والأمن للإتحاد الإفريقي"، مؤكدا "أننا نؤمن جميعا بضرورة إيجاد حلول إفريقية للمشاكل الإفريقية على أن تنفذ هذه الحلول الإفريقية بالتعاون مع المجموعة الدولية وفي ظل إحترام صلاحيات كل جهة من الجهات المعنية". وتضم آلية "ألف 3" ثلاث دول افريقية تشغل منصب العضو غير الدائم بمجلس الأمن الدولي.[1]

يتضح من خلال ما سبق سعت الجزائر إلى زيادة أواصر الترابط والتعاون مع دول الجوار وتجاوز مختلف التوترات، وحل الأزمات الإقليمية حلا سلميا وفقا لمجموعة من المقاربات السياسية والأمنية والتنموية، بعيدا عن إستخدام القوة وفقا لمبادئ سياستها الخارجية. لكن على الرغم من كل ما إتخذته الجزائر من سياسات سلمية لحل الأزمات الإقليمية وتحقيق أمن وإستقرار المنطقة، إلا أنه هناك مجموعة من التحديات تواجه سياستها الخارجية وهو ما سيفصل فيه في المبحث التالي.

[1]Ministre des Affaires étrangères « Nécessaire activation du mécanisme A3 en tant que ligne de front de l'action diplomatique au niveau de l'ONU (Lamamra) » http://www.mae.gov.dz/news_article/4473.aspx consulter le 18-01-2018.a 16:04.

**المبحث الثاني: تحديات السياسة الخارجية الجزائرية.**

تواجه السياسة الخارجية الجزائرية مجموعة من التحديات تقف عائقا أمامها لتحقيق أمن وإستقرار دول الجوار الجزائري، وتعددت هذه التحديات ما بين الداخلية خاصة بالنظام السياسي الجزائري، والإقتصاد الريعي في ظل إنخفاض أسعار البترول، والخارجية (إقليمية ودولية) التنافس على الزعامة الإقليمية والتدخل الأجنبي، التي أثرت سلبا على صانع القرار الخارجي.

**المطلب الأول: التحديات الداخلية.**

إنطلاقا من مقولة "السياسية الخارجية مرآة عاكسة للسياسة الداخلية" بمعنى تأثير السياسة الداخلية على الخارجية، فكلما كانت هناك سياسة داخلية منسجمة سينعكس ذلك إيجابا على السياسة الخارجية وتكون مستقرة ومنسجمة والعكس صحيح، فإذا كانت هناك إضطرابات داخلية ستؤثر حتما على صنع القرار الخارجي، مما يؤثر على السياسة الخارجية الجزائرية ومكانتها الإقليمية والدولية ومن أهم هذه التحديات ما يلي :

**جغرافيا:** الحدود الشاسعة للجزائر مع دول الجوار وصعوبة تأمينها خاصة الصحراء الكبرى ومناخها القاسي، تشكل تحديا أمام الجيش الجزائري لمراقبتها وحمايتها من التحديات الأمنية، خاصة بعدما أصبح الجنوب الجزائري ملاذا آمنا للجماعات الإرهابية والتنظيمات الإجرامية والمهاجرين غير الشرعيين واللاجئين الإفريقيين هروبا من الحروب والنزاعات. فطول الحدود وشساعتها يعتبر عائقا أمام صانع القرار الجزائري مما يفرض عليه زيادة النفقات العسكرية والتنموية، لتحقيق الحماية والأمن والتنمية للمناطق الجنوبية ولحماية الحقول النفطية بإعتبارها عصب الإقتصاد الجزائري.

**سياسيا:** تعاني الجزائر من ضعف البرامج الحزبية وتأثيراتها في الحياة السياسية وإحتكار السلطة من طرف الأحزاب الكبرى، إضافة إلى غياب دور المعارضة السياسية ومؤسسات المجتمع المدني والرأي العام، عدم قدرتها على التأثير في إتخاذ القرارات مما أدى إلى ظهور أزمات سياسية ، كأزمة التداول

على السلطة في مختلف المستويات المؤسسية والسلطوية بدءا بمستوى الرئاسة فمنذ 1999 تم غلق مجال التداول وبقي عبد العزيز بوتفليقة في الحكم إلى الآن، مرورا بالبرلمان بغرفتيه وصولا للمجالس المحلية بهيمنة أحزاب السلطة الحاكمة عليها وعدم وصول أي حزب معارض لتشكيل حكومة أو تحقيق المجالس التمثيلية. إضافة إلى أزمة الشرعية السياسية الناتجة عن غياب الشفافية والنزاهة في الإنتخابات، وإحتكار الأحزاب الكبرى للقرار وإتخاذه بشكل منفرد بعيدا عن إشراك الأحزاب الأخرى الممثلة في البرلمان، فمثلا على الرغم من الإنتقادات الموجهة إلى قانون المالية 2018 إلى أن الحكومة مررت القانون وتم التوقيع عليه[1] وهذا ما يدل على ضعف الأحزاب السياسية في صنع السياسة العامة للبلاد. وهذا ما أدى إلى ظهور أزمة المشاركة السياسة وعزوف المواطنين عن ذلك نتيجة لفقد الشعب الثقة بالأحزاب وتعمل على تحقيق المصلحة الخاصة، وظهور هوة بين الحكام والشعب وعدم الثقة في القرارات المتخذة، فمثلا بلغت نسبة المشاركة السياسية في الإنتخابات الأخيرة ب38% مقارنة بعام 2012 بلغت 42%.

إضافة إلى ما سبق شهدت معظم القطاعات الحكومية في الجزائر إحتجاجات مطالبين بإصلاحات تخدم المصلحة العامة للشعب كالصحة النقل التعليم، إضافة إلى الإحتجاجات التي شهدتها منطقة الجنوب الجزائري ، وهذا ما يبرر حالة عدم الثقة بين المواطن والقيادة السياسية مما قد يؤدي إلى العنف وحالة اللاستقرار الداخلي مما يؤثر على الجانب الخارجي.

**أما إقتصاديا** فإنهيار أسعار النفط أدى إلى ظهور أزمة إقتصادية كون الإقتصاد الجزائري إقتصاد ريعي يعتمد فقط على الريع النفطي بعيدا عن التنويع الإقتصادي، وسوء إستغلال الموارد والإمكانيات الإقتصادية الأخرى، مما أدى إلى تراجع صادرات المحروقات من 60.3 مليار دولار في سنة 2014 إلى 27.1 مليار دولار في سنة 2016، وإستمر هذا التراجع في السداسي الأول لسنة 2017 إذ بلغت 18.7

[1] لقرع بن علي، "التعددية الحزبية في الجزائر :المسار والمخرجات"، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، **مجلة المستقبل العربي** ،(ع.464 ، أكتوبر 2017) ، ص.35.

مليار دولار، ففي ظل إنخفاض الصادرات وإرتفاع الواردات ظهر عجز في الحسابات الخارجية حيث بلغت 7.87 مليار دولار عام 2015 ، وهذا ما أدى إلى إنخفاض إحتياطي الصرف الجزائري، حيث تراجع من 200 مليار في سنة 2014 إلى 105 مليار دولار في سنة 2017.[1]

إضافة إلى إنخفاض سعر الدينار مقابل العملات الأجنبية الأخرى كالدولار والأورو، ومن المتوقع أن يتراجع الإحتياطي العملات الأجنبية عام 2018 إلى 84,6 مليار دولار، مقابل 96,9 مليار دولار نهاية 2017 بينما كانت تفوق 144 مليار دولار عام 2015[2]، وهو ما نجم عنه ضعف في سياسة المعيشة للأفراد داخل المجتمع الجزائري. وأشار وزير المالية في سبتمبر 2017 أن الجزائر ستواجه في المستقبل خطر التضخم وبالتالي لا بد من توخي الحيطة والحذر، كما أوضح أن السلطات الجزائرية ستتخذ الإجراءات الرقابية اللازمة والصارمة لتأطير وتسوية الأوضاع الداخلية ومنع إنتشار الفوضى التي قد تتحول إلى نزاعات، فإتخذت سياسية ترشيد الإنفاق وخفض تكاليف ميزانية المالية العامة، وإتخاذ سياسة التقشف التي شملت تخفيض الإستثمار العمومي(تجميد مشاريع ترامواي ومستشفيات والسكنات...) وتقليص الواردات وتجميد رخص الإستيراد على بعض المنتجات كالسيارات، مع فرض الحقوق الجمركية على أجهزة الإعلام الآلي المستوردة ورفع بعض الرسوم على إستهلاك الكهرباء والمازوت، إضافة إلى خفض التوظيف في القطاع العام وتفعيل عملية الإحالة على التقاعد بعد سن 60 سنة.[3]

---

[1] "27 راوية يعرض الوضعية المالية الحالية للبلاد 27 سبتمبر"2017، من الموقع:
https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/medias-et-presse-2/articles-de-presse/1261-2017-2 ، تم تصفحه يوم 22-02-2018 ،على الساعة 15.15.

[2]"الجزائر تقرر حجز الصفقات العمومية لصالح الشركات المحلية". من الموقع :
https://www.cnbcarabia.com/news/view/36265/program/43 تم تصفحه يوم15-02-2018 ،على الساعة 19:20.

[3]عبد الحميد مرغيث، "تداعيات انخفاض أسعار النفط على الإقتصاد الجزائري والسياسات اللازمة للتكيف مع الصدمة". ص.04. من الموقع :https://www.hopital-dz.com/upload/12-2017/article/petrole.pdf ، تم تصفحه يوم15-02-2018، على الساعة 19:20. ص.05.

هذا ما أثر على القرار الخارجي خاصة بإرتباط السياسة الخارجية الجزائرية بالمساعدات المالية والتنموية لدول الجوار. فإذا إستمر الوضع ستضعف الدبلوماسية الإنسانية الجزائرية بإنخفاض نسبة المنح والهبات المالية، والدعم المالي والمعنوي لدول للجوار لتحقيق التنمية في المنطقة.

**نتيجة للمشاكل الإقتصادية** ظهرت مجموعة من المشاكل **الإجتماعية** التي يعاني منها المجتمع الجزائري من فقر، بطالة إرتفاع الأسعار وإنخفاض القدرة الشرائية، تفاوت طبقي وإنهيار الخدمات الإجتماعية التي أدت بدورها إلى إنتشار عدة آفات إجتماعية من السرقة، الإحتيال، العنف إضافة إلى زيادة التهديدات الأمنية المختلفة في ظل الأوضاع المنتشرة في الجوار الجزائري الأزمة في ليبيا ومالي التي أدت إلى إنتشار ظاهرة الجريمة المنظمة بمختلف أشكالها المخدرات، الإتجار بالسلاح والبشر وغسيل الأموال تزوير العملة، وإنضمام الشباب البطال للجماعات الإجرامية والإرهابية، وإتصالهم مع اللاجئين والمهاجرين غير شرعيين مما أثر على المجتمع الجزائري، وزيادة تدفق المخدرات والسلاح بالحدود الجزائرية، وزيادة نسبة ظاهرة الهجرة غير شرعية نحو الضفة الشمالية بحثا عن الرفاه. فكل هذه العوامل مجتمعة تؤثر على الجزائر داخليا وخارجيا مما يفرض عليها إتخاذ كافة الإصلاحات لتحقيق الإستقرار الداخلي ومن ثم الخارجي.

**المطلب الثاني :التحديات الإقليمية.**

- **التنافس الجزائري المغربي:** يشكل المغرب منافس إقليمي للجزائر في حل الأزمات الإقليمية بهدف التشويش على الجزائر وإفشال مبادراتها السلمية. فكانت المغرب من مؤيدي التدخل العسكري في مالي وهو ما صرح به وزير الداخلية المغربي **أمحند العنصر**:" على أن المغرب يدعم التدخل العسكري الغربي في جمهورية مالي للدفاع عن سيادة البلد الإفريقي، وأن المغرب يدعم فرنسا دعما مطلقا دون تحفظ في تدخلها العسكري بجمهورية مالي، ضد الإرهاب وضد إستهداف سيادة أراضيها وتهديد أمن

سكانها وسلامة ممتلكاتهم، وأن التدخل الفرنسي جاء في الوقت المناسب وبفضل هذا التدخل إستطاعت مالي حماية وحدة أراضيها وأمنها"[1].

وفي هذا الإطار وظفت المغرب علاقتها بالحركة الوطنية لتحرير الأزواد حيث إستطاعت المغرب إقناع الحركة في مفاوضات 2013 بالتخلي عن الإنفصال، لصالح تمكين الإقليم من وضع قانوني وثقافي وإنساني وإقتصادي خاص، وهذا ما أكده الأمين العام للحركة لتحرير **أزواد بلال ابغ شريف** أن دور المغرب يبقى مركزيا في أي تسوية سياسية للأزمة، ويمكن أن يهتدي إليها الفرقاء وتقديم الشكر للملك **محمد السادس** ودوره في تحقيق الأمن والتنمية في مالي. وما يبرر أن للمغرب دور في إفشال الوساطة الجزائرية هو رفض الحركة الوطنية لتحرير أزواد وتنسيقية الحركات الأزوادية التوقيع على وثيقة الجزائر في 18 ابريل 2015. ونتيجة لما تحتويه مالي من موارد طبيعية كثفت شركة المكتب الشريف للفوسفات بالمغرب عمليات تنقيب الفوسفات في شرق مالي، كما عملت على تعزيز العلاقات الإقتصادية والتجارية من خلال تأسيس فروع لمصارفها في مالي فحصل وفا بنك التجاري على ما يزيد عن 50 % في بنك أنتارناسيونال في مالي، كما إشترت شركة إتصالات المغرب شركة إتصالات في مالي، موريتانيا والنيجر.[2]أما في ليبيا لعب المغرب دورا أساسيا في الوساطة بين الفرقاء الليبيين وحاول إقناع فرنسا في المشاركة في إتفاق الصخيرات، الناتج عنه حكومة الوفاق الوطني المعترف بها إقليميا ودوليا. لكن على الرغم من عدم تطبيق الإتفاق إلا أن المغرب تعتبر دولة داعمة للإستقرار في ليبيا.[3]

فمن خلال هذه المبادرات تسعى المغرب إلى تعزيز ميزان القوى في القارة الإفريقية، من خلال الوجود المغربي في مناطق جديدة للتأثير في نفوذ الجزائر المنافس له في القارة، حيث سعت المملكة المغربية لتحقيق هذا الهدف من خلال عودتها للإتحاد الإفريقي وجولات الملك في مختلف المناطق

[1] محمد بوبوش، **الأمن في منطقة الساحل والصحراء.** (عمان : دار الخليج، 2016 )، ص.273.

[2] **نفس المرجع السابق الذكر.**

[3] فريق الأزمات العربي، "الأزمة الليبية إلى أين ؟". **مركز دراسات الأردن،** (ع. 13 ، مارس 2017 )، ص.14.

الإفريقية التي عززت التعاون الاقتصادي، وزيادة الإستثمارات والتبادلات التجارية جنوب جنوب، حيث أدرك المغرب أن الرهان الاقتصادي على إفريقيا رابح على المدى المتوسط، فالقارة مرشحة لأن تتحول إلى أكبر الأسواق العالمية في أفق 2050.

- **التدخل العسكري المصري والإماراتي في ليبيا كتحدي للسياسة الخارجية الجزائرية:** يعتبر التدخل العسكري المصري والإماراتي تحدي للسياسة الخارجية الجزائرية الرافضة لأي تدخل أجنبي لحل الأزمة الليبية والتركيز على الحل السلمي، ففي البداية كان الموقف المصري يتناسب والموقف الجزائري ويبحث عن حل الأزمة الليبية حلا سلميا، فإتسم الموقف المصري (موقف المجلس العسكري في مصر) بالحياد وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلاد، وعدم مشاركة مصر في العمليات العسكرية ضد **القدافي**، وذلك للحفاظ على المصالح بين البلدين ودعم الثورة. لكن بتنحي **الرئيس محمد مرسي** عن الحكم في صيف 2013 وظهور **اللواء حفتر** ظهرت تغيرات في الموقف المصري بدعم **حفتر** وحكومة طبرق سياسيا وعسكريا.[1]

وأخذت المبادرة المصرية مسارين لحل الأزمة الليبية إحدهما سياسي من خلال التنسيق مع حكومة الوفاق الوطني برئاسة **فايز السراج** لحل الأزمة سياسيا وإحترام وحدة وسيادة ليبيا وسلامة أراضيها، وعدم التدخل في الشئون الداخلية لليبيا والحفاظ على إستقلالها السياسي، علاوة على الإلتزام بالحوار الشامل ونبذ العنف بعيدا عن القوة العسكرية، من خلال دعم إتفاق الصخيرات والزيارات المتتالية التي قام بها كل **فايز السراج وعبد الله الثني وخليفة حفتر** بهدف الوصول إلى الحل السلمي. ففي فبراير 2017 إستقبلت اللجنة الوطنية المصرية المعنية بالشأن الليبي ممثلين عن الأطياف الليبية، كان من بينهم **اللواء خليفة حفتر**، **وعقيلة صالح** رئيس مجلس النواب، **وفايز السراج** رئيس المجلس الرئاسي الليبي، وأعضاء من مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة، وممثلين لأعيان وقبائل ليبيا، فقاموا بعدة لقاءات سُمّيت بـ"لقاءات

[1] **نفس المرجع السابق الذكر.**

القاهرة" الهادفة إلى تسوية الأزمة الليبية بعد عدم تنفيذ بنود إتفاق الصخيرات. فكان من نتائج هذه اللقاءات التوصل إلى **إعلان القاهرة** ومن أهم نتائجه مراجعة تشكيل صلاحيات المجلس الرئاسي الليبي لحكومة الوفاق الوطني برئاسة السراج ومنصب القائد الأعلى للجيش وإختصاصاته. توسيع عضوية المجلس الأعلى للدولة، إجراء إنتخابات رئاسية وبرلمانية بحلول فبراير 2018 ، تطوير توافق إقليمي مع دول الجوار الليبي، وهذا المسار يتوافق مع المقاربة الجزائرية الهادفة إلى الوصول إلى الحل السلمي.

أما المسار العسكري وهو المسار الذي يشكل تحدي للمقاربة الجزائرية ويتضح من خلال إستمرار التعاون العسكري والتسليح للقوات التابعة للمؤسسات المدعومة من النظام المصري لضمان أمن الحدود ومواجهة تنظيم الدولة الإسلامية.[1] فحسب موقع راديو فرنسا أن مصر قدمت دعما عسكريا لقوات **خليفة حفتر** في عملية البنيان المرصوص، ووجود قاذفات مصرية، وقواعد تدريب عسكرية على الحدود الليبية المصرية، وحسب مساعد وزير الخارجية المصري الأسبق السفير**أحمد القويسني** أن الدعم العسكري لليبيا هو مؤقت بهدف تحقيق أمن وإستقرار البلدين.[2]

ونتيجة لزيادة تهديد تنظيم الدولة الإسلامية على الأمن القومي المصري والهجوم على الأقباط توجب على القوات المصرية التدخل عسكريا، من خلال إعلان السلاح الجوي المصري –طائرات من طراز الرفال– شن غارات ضد مواقع تنظيم داعش في الغرب والجنوب الليبي، دمرت المركز الرئيسي لمجلس الشورى مجاهدي درنة، ومدينة هون جنوب ليبيا وحسب تصريح **خليفة حفتر** أن الهجوم المصري كان بالتنسيق مع سلاح الجو الليبي، لكن **فايز السراج** عارض التدخل وإعتبره إختراق للسيادة الوطنية للدولة. والهدف الأساسي للتدخل المصري في ليبيا هو النفط الليبي خاصة بعد سيطرة **حفتر** على منطقة الهلال

[1] خالد فؤاد،" التدخل الخارجي والدور المصري في الأزمة الليبية". **تقدير موقف**، المعهد المصري للدراسات السياسية، ص 05.

[2] علاء فاروق، "ليبيا ما بعد سيطرة حفتر على الموانئ النفطية". **تقارير سياسية**، المعهد المصري للدراسات السياسية، ص.04.

النفطي.[1] حيث أكدت تقارير إستخبارية دعم القاهرة عملية «البرق الخاطف»، مستشهدين بإعلان وزير الخارجية المصري **سامح شكري** دعم بلاده التام لسيطرة الجيش الوطني الليبي بقيادة **حفتر** على موانئ الهلال النفطي، مقابل إقتراح **حفتر** تصدير النفط الليبي إلى مصر بالجنيه المصري بدلا من العملة الصعبة، ويتضح ذلك من خلال تصريحه :"إلى حق الشعب المصري في الإفادة من النفط الليبي نظير المساعدات التي قدمتها القاهرة لعمليتي «الكرامة» و«البرق الخاطف»". وهذا ما يشكل تحدي للمقاربة الجزائرية وعرقلتها أمام زيادة التنظيمات الإرهابية وهجماتها ردا على التدخلات الأجنبية في ليبيا مما يهدد الأمن الجزائري.

أما عن تحدي الدور **الإماراتي** في ليبيا للسياسة الخارجية الجزائرية يتضح من خلال مساهمة الإمارات العربية المتحدة هي الأخرى بضربات جوية في ليبيا في عام 2011 للمساعدة قوات الناتو في الإطاحة **بالزعيم الليبي معمر القذافي**، حيث أرسلت القوات الجوية الإماراتية ست طائرات أف 16 و6 مقاتلات ميراج، وبعد سقوط النظام قدمت حكومة الإمارات العربية المتحدة والجمعيات الخيرية الإماراتية أكثر من 13 مليون دولار إلى ليبيا بعد **القذافي**، ومع إنحدار ليبيا إلى حالة من الفوضى السياسية، دعمت الإمارات وقطر المنافسة بين الفصائل الإسلامية من جهة والمعتدلة من جهة أخرى، ففي أوت 2014 أكد مسؤلون أمريكيون أن الإمارات العربية المتحدة نفذت غارة جوية في ليبيا بهدف القضاء على الميليشيات الإسلامية والجماعات الراديكالية المسلحة، ومنع وصول أي منها للحكم أو للسيطرة في ليبيا، كما دعمت **اللواء خليفة حفتر** لوجستياً وعسكريا وماديا، ليفرض سيطرته ويخضع الفرقاء تحت هيكل الدولة، فضلا عن دعمها السياسي له في المحافل الدولية كالأمم المتحدة، ودعم النظامان المصري

[1] محمود جمال، **أبعاد العدوان العسكري المصري على ليبيا**. (تركيا: المعهد المصري للدراسات ،2017)،ص05.

والإماراتي **حفتر** لإخضاع المناطق النفطية تحت سيطرته، حتى لا تتمكن الجماعات الإسلامية المتشددة أو تنظيم الدولة من التحكم وإستغلال موارد الدولة.[1]

وفي الأخير يمكننا الإشارة إلى تشكيل موريتانيا **تجمع الساحل الخماسي** المؤسس في 16 فبراير 2014 من طرف رؤساء الدول الخمس ( موريتانيا – مالي –بوركينافاسو النيجر –تشاد) بنواكشط يهدف إلى تحقيق الأمن والتنمية في المنطقة، من خلال الإستثمار وإعداد المشاريع الهيكلية والبنية التحتية الأساسية النقل، الطاقة، الإتصالات، المياه الأمن الغذائي والإقتصاد الرعوي. وفي ديسمبر2017 رفضت الجزائر المشاركة في إجتماع ما يسمى بمجموعة دول الساحل الخمسة G5" ساحل"، المنظم بباريس بمبادرة من الرئيس الفرنسي **إيمانويل ماكرون** لبحث سبل تعزيز التعبئة الدولية لتشكيل قوة مشتركة قوامها 5000 رجل، وتتألف من جنود ينتمون إلى البلدان الخمسة المعنية، بحلول ماي 2018 لمكافحة الإرهاب في منطقة الساحل[2]، بإعتبار هذا المطلب يتنافى وأحكام دستور بلادنا وثوابت دبلوماسيتنا التي تمنع القيام بأي عمليات عسكرية خارج الحدود.

**المطلب الثالث: التحديات الدولية .**

في ظل التحولات التي شهدتها دول الجوار الجزائري، زاد إهتمام الدول الكبرى بهده الدول بحجة مكافحة الإرهاب وتحقيق أمن وإستقرار المنطقة، من خلال نشر قواعد عسكرية وتقديم المساعدات المالية والإنسانية لهذه الدول، مما يهدد توجهات السياسة الخارجية الجزائرية إتجاه جوارها الإقليمي ، ومن أبرز التحديات الدولية للسياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دول الجوار ما يلي:

---

[1] عز الدين ثروت، "تطورات الأزمة الليبية والأطراف الداخلية الفاعلة ودور دول الجوار". **المعهد المصري للدراسات والأبحاث الإستراتيجية** ،من الموقع :http://efsregypt.org ،تم تصفحه يوم 15-02-2018 ،على الساعة 20:23.

[2] "رفضت الجزائر المشاركة في إجتماع G5" ساحل" بباريس". من الموقع :
https://www.djazairess.com/essalam/65532 ،تم تصفحه يوم:24-02-2018 على الساعة 12:30.

- **التدخل العسكري الفرنسي:** فنتيجة للأزمة في شمال مالي تدخلت فرنسا عسكريا لمواجهة الإرهاب والجماعات المتطرفة من خلال عمليتي **القط المتوحش سرفال وبرخان**، فكانت فرنسا من أكثر الدول حرصا على التدخل العسكري وهو ما صرح به وزير خارجيتها **لورانس فابيوس** بقوله "أن التدخل العسكري أمر محتم وأن بلاده تشجع الإيكواس"[1]. حيث لعبت فرنسا دورا مهما في صدور قرار 2057 وحظيت بدعم دولي فتم القيام بعملتي القط المتوحش سرفال (الفصل الثالث) وبرخان وهي إمتداد لعملية القط المتوحش سرفال، فتم نشر ثلاثة ألاف عسكري فرنسي على خط يمتد من نواكشط غربا إلى نجمينا شرقا (3500كلم)[2]، تمركزت قاعدة أركان الجيوش الجوية لعملية برخان في نجمينا بتشاد، ومركز الإستخبارات بنيامي عاصمة النيجر، والتجمع التكتيكي العسكري المشترك والذي يضم ألاف الجنود يتمركز بمدينة **غاو**، أما قاعدة القوات الخاصة في واغادوغو عاصمة بوركينافاسو. إضافة إلى مجموعة من القواعد في كل من **تساليت بشمال مالي** القريبة من الحدود الجزائرية و**قاعدة مداما بشمال النيجر** حيث تضم هذه الأخيرة 50عسكري فرنسي على بعد 200 كلم من الحدود الليبية لمراقبة طريق سلفادور [3] فسيكون لهذه القواعد دورا أساسيا في مراقبة معظم الإستعلامات في المنطقة.

لجأت فرنسا إلى عقد مجموعة من الإتفاقيات مع الدول المجاورة أهمها إتفاقية التعاون ومراقبة الحدود البرية الليبية بين ليبيا وفرنسا في 25 فبراير 2012 وحسب تصريح وزير الدفاع الفرنسي: "أن التعاون بين

---

[1] بدر حسن شافعي، "التدخل المؤجل: الأبعاد الداخلية والإقليمية لأزمة شمال مالي". القاهرة: مؤسسة الأهرام، **مجلة السياسة الدولية**، (ع.191 ، يناير 2013) ،ص.123.

[2] « Rémi CarayolSahel : Barkhane, conçue pour durer » : http://www.jeuneafrique.com/mag/252771/politique/sahel-barkhane-concue-pour-durer/, consulté le 22-02-2018 ,a 14 :23.

[3] سيد أحمد ولد الأمير ،"عملية برخان العسكرية الفرنسية بالساحل: حدود النجاح وعوامل الإخفاق". **تقرير مركز الجزيرة للدراسات** 14 فبراير 2016، ص.04، من الموقع : http://studies.aljazeera.net/mritems/Documents/2016/2/4/2016249812522734French-military-barchanCoast.pdf ، تم تصفحه يوم15-02-2018 ،على الساعة 19:10.

البلدين مشروع يمتد إلى أبعد الحدود"[1]. كما أن فرنسا تنشر عناصر عسكرية لدعم قوات **حفتر** في مدينة بنغازي بهدف مكافحة التنظيمات الإرهابية. وتنشط أيضا في **إقليم فزان جنوب ليبيا** بهدف حماية المصالح الطاقوية. وفي جويلية 2017 تم الإعلان عن المبادرة الفرنسية لحل الأزمة الليبية حل سياسي بالإعتماد على إتفاق الصخيرات بحضور الرئيس الفرنسي **ايمانويل ماكرون وفايز السراج وخليفة حفتر** فتم التأكيد على نزع السلاح وإدماج المسلحين الراغبين في الجيش الوطني، ومكافحة التهديدات الأمنية ووقف إطلاق النار باستثناء عمليات مكافحة الإرهاب.[2] والهدف الأساسي من هذه المبادرة حماية الجنوب الليبي والقاعدة العسكرية الفرنسية في النيجر وضمان إستمرار تدفق الغاز والنفط.

كما لا يمكننا تجاوز التواجد الفرنسي في المغرب من خلال زيادة الإستثمارات إلى 6 مليارات يورو والمبادلات التجارية إلى 8 مليارات أورو بين البلدين، هناك إحصائيات تشير إلى وجود 750 شركة فرنسية بالمغرب[3] ، فالهدف الأساسي لفرنسا من كل هذه المبادرات إتجاه دول الجوار الجزائري هو الحفاظ على المصالح الإستراتيجية والطاقوية خاصة في النيجر بإعتبارها ثاني أكبر منجم لليورانيوم في العالم "منجم ايموراريم" بنسبة خمسة ألاف سنويا حيث إستثمرت فيه شريكة أريفا الفرنسية ب1.2 مليار يورو ، كما أنه هناك دراسات تشير إلى أنه من الممكن أن يصل تنفيذ اليورانيوم في مالي إلى إنتاج 12 ألف طن سنويا، كما أن لفرنسا إستثمارات ضخمة في موريتانيا في مناجم الحديد في منطقة **زويرات** التي يمكن

---

[1] منصور لخضاري، "تعقيدات الأزمة الليبية المالية وانعكاساتها على الأمن الإقليمي في الساحل". ملتقى وطني بعنوان: **مالي ليبيا مبادرات السلام والخروج من الأزمات أي أفاق من أجل الاستقرار الجهوي**،12 يناير2016 ،المعهد العسكري للوثائق والتقويم، ص.165.

[2] خالد فؤاد ،" الأزمة الليبية بين المبادرة الفرنسية والدور المصري" .تقديرات سياسية ،**المعهد المصري للدراسات**، 09 أوت 2017، ص.01.

[3] عبد الحميد المنار اسليمي ،" زيارة الرئيس الفرنسي للمغرب ،السياق ،الرسائل والتداعيات الممكنة"، **تقرير مركز الجزيرة للدراسات** 22 ابريل 2013، ص.03 من الموقع:
http://studies.aljazeera.net/mritems/Documents/2013/4/22/20134227160221580French%20President%20visit%20to%20Morocco.pdf تم تصفحه يوم15-02-2018 ،على الساعة 19:09.

أن يصل إنتاجها في 2025 إلى 40 مليون طن من الحديد سنويا.[1] فكل هذه الإحصائيات تثبت بأن هدف التواجد الفرنسي في دول الجوار المنابع النفطية أكثر من مواجهة الإرهاب وهذا ما يشكل تهديدا للسياسة الخارجية الجزائرية. التي تقوم على مبدأين أساسيين عدم التدخل في شؤون الغير ورفض التدخل الأجنبي مما يشكل تهديد للسيادة الوطنية.

– **الولايات المتحدة الأمريكية:** إهتمت الولايات المتحدة الأمريكية هي الأخرى بإفريقيا حيث قامت بعدة مبادرات بهدف مكافحة الإرهاب وتحقيق الأمن في المنطقة، ومن أبرز هذه المبادرات بان الساحل لمكافحة الإرهاب 2003، ومبادرة مكافحة الإرهاب مابين الدول المطلة على الساحل TSCT 2008 ومبادرة أفريكوم* التي رفضت الجزائر تواجدها في المنطقة، لكن على الرغم من ذلك إلا أن الولايات

---

[1] خالد عبد العظيم، **سياسة فرنسا في إفريقيا المصالح العليا والتحركات العسكرية في الفكر الاستراتيجي الفرنسي.** (القاهرة : دار الكتاب العربي، 2016 ). ص104–105.

* ***مبادرة بان الساحلpan sahel:*** في 7نوفمبر2002 أعلن مكتب مكافحة الإرهاب بوزارة الخارجية مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الساحل بهدف مساعدة دول المنطقة على تحسين أمن حدودها، وتعزيز قدراتها في مكافحة الإرهاب وإستهدفت بالأساس النيجر، موريتانيا، مالي وتشاد، دخلت حيز التنفيذ في جانفي 2004 بوصول فريق أمريكي لمكافحة الإرهاب يضم 500جندي إلى نواكشوط نشر منهم 400 في المنطقة بين النيجر وتشاد، قدرت ميزانية المبادرة بـ7،75 مليون دولار قدمتها وزارة الخارجية الأمريكية خصص منها 6،25 مليون للعام الأول موزعة بين3،5 للمالي1،7مليون للنيجر 500 ألف دولار لكل من موريتانيا وتشاد. **مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء Trans –Sahara Counter Terrerism Initiative TSCTI:** تعتبر إمتداد لمبادرة بان الساحل مع توسيع النطاق الجغرافي لتشمل بالإضافة إلى الدول الأربعة كل من الجزائر، والسنغال، وإعتماد المغرب، تونس ونيجريا كمراقبين. في جوان 2005 أعلنت إدارة بوش عن آلية عسكرية أمنية تؤسس لرؤية أمنية واحدة للتحديات الأمنية في المنطقة، فقدرت ميزانيتها بـ500 مليون دولار بمعدل 100 مليون للسنة الواحدة من 2007إلى 2013. فإهتمت هذه المبادرة إضافة إلى الجانب التنموي بالجانب العسكري المعروف بعملية الحرب المستديمة عبر الصحراء التي تسعى إلى تمكين الدول الشريكة من السيطرة على الإرهاب داخل حدودها. **مبادرة أفر يكوم Commandement Afrique** جاء قرار إنشاء أفريكوم بعد تصريح جورش ولكر بوش Goerg Walker Bouche في6 فيفري 2007 بإنشاء قيادة عسكرية أمريكية جديد تشمل كل الدول الإفريقية ما عادا مصر، إنطلقت رسميا في أكتوبر 2008 بقيادة الجنرال ويليام وورد ،William –E–Ki Ward لكن على الرغم من ذلك إلا أن أغلب الدول الإفريقية رفضت هذه القاعد، أما عن مبررات إنشاء القيادة هناك من يرجعها إلى أن الأهداف الأمريكية لا تتعلق فقط بالحفاظ على أمن وإستقرار المنطقة، بل تتعداها إلى الإستفادة من النفط الإفريقي وإحتواء النفوذ الصيني بإطراد في القارة الإفريقية. نقلا عن: عبد الرزاق جاسم خيري ،"القيادة العسكرية الأمريكية الجديدة لإفريقيا فرصة أمريكية ومنحة إفريقية". بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، **المجلة العربية للعلوم السياسية،** (ع.21، شتاء 2009).

المتحدة الأمريكية واصلت إهتمامها بالمنطقة فدعمت التدخل الفرنسي في مالي وحلف الناتو في ليبيا، فحسب موقع وزارة الدفاع الأمريكية يؤكد وجود قوات أمريكية تضم أفراد المارينز في قاعدة الوطية الجوية 170 كلم جنوب غرب طرابلس، كما تم إرسال عناصر كوماندوز أمريكية إلى ليبيا بهدف المراقبة وجمع المعلومات الإستخباراتية والتواصل مع القوات الليبية، والإنخراط معها في إستعدادات عسكرية بهدف الإحاطة بخريطة القوة العسكرية هناك[1]. وجود خبراء عسكريين أمريكيين في **قاعدة الكلبة بمصراتة** التي إنطلقت منها عملية البنيان المرصوص، كما قامت القوات الأمريكية في أوت 2016 بهجوم عسكري على مدينة سرت الليبية بهدف قصف المواقع التابعة لتنظيم الدولة الإسلامية.

في أبريل 2013 وافقت وزارة الدفاع الأمريكية على تشكيل قوة للتدخل السريع في شمال إفريقيا، مكونة من 500 جندي مزودين بخدمات مساندة تمكنهم من الوصول إلى أي منطقة في إفريقيا، بهدف حماية المنشأة الأمريكية والبحث عن المفقودين وتقديم المساعدات الإنسانية. فهناك بعض التقارير تشير إلى أن القوات الأمريكية دخلت إلى **قاعدة أمشاش** العسكرية القريبة من مدينة **تساليت** في أقصى شمال شرقي مالي (تبعد 10 كلم عن الحدود الجنوبية الجزائرية )[2]وهذا ما سيشكل تهديدا على الجزائر، إضافة للقاعدة الأمريكية في النيجر بدون طيار حيث أرسلت الولايات المتحدة الأمريكية أربعين جندي من سلاح الجو الأمريكي للنيجر لتقديم الدعم الإستخباراتي إلى القوات العسكرية الفرنسية في مالي، بهدف دعم طلعات طائرات الإستطلاع من دون طيار حيث فتحت قاعدة جديدة لطائرات الإستطلاع من دون طيار بغية التجسس على تنظيم القاعدة. أما عن وظائفها الأساسية أوضحت المصادر أن طائرات "بريداتور"

---

[1] محمود عبد الواحد،"تنظيم الدولة على الشواطئ الليبية يحفز التدخل الدولي "**.تقرير مركز الجزيرة للدراسات** ،ص.02.من الموقع :
http://studies.aljazeera.net/mritems/Documents/2016/2/10/20162108284931773 4Libyan-ISIL-international-intervention.pdf تم تصفحه يوم15-01-2018 ،على الساعة 19:20.

[2] عصام محمد عبد الشافي، "استراتيجيات متعثرة: القوى الكبرى ومعضلة الأمن في شمال إفريقيا". القاهرة: مؤسسة الأهرام، **مجلة السياسة الدولية**، (ع.194 ،ابريل 2014)، ص.40.

في النيجر ستقوم بطلعات إستطلاع فقط، ولن تنفذ أية ضربات جوية وتبادل المعلومات التي تجمعها هذه الطائرات مع الجيوش الفرنسية والإفريقية المتواجدة شمال مالي حتى تتمكن من إستهداف القاعدة.[1]

وفي 2016 أنشأت الولايات المتحدة الأمريكية قاعدة عسكرية جوية في منطقة أغاديز بالنيجر، تضم هي الأخرى طائرات بدون طيار من نوع MQ9 الفتاكة تستخدم للمراقبة العسكرية، وإسقاط القنابل في المناطق الخطيرة.[2] فالجزائر لم تغير في موقفها إتجاه القواعد الأمريكية في المنطقة، حيث رفضت وجود قاعدة أفريكوم في المنطقة وكل القواعد العسكرية. فهي تتجنب أي تدخل أجنبي في المنطقة.

فمن خلال ما سبق يتضح انه أصبحت دول الجوار الجزائري منطقة تنافس القوى الكبرى، وهذا ما دفع الجزائر ترفض التدخل الأجنبي، إنطلاقا من إدراكها لصعوبة التدخل العسكري وحجم تكلفته، وخشيتها من زيادة حجم التهديدات الأمنية خاصة الهجمات الإرهابية، ولهذا تركز في دبلوماسيتها على إحترام سيادة الدول وحل الأزمات عن طريق الحوار المباشر مع الأطراف المتنازعة.

[1]"واشنطن تفتح في النيجر قاعدة جديدة لطائرات الإستطلاع من دون طيار". من الموقع : https://www.djazairess.com/elmassar/25740 ، تم تصفحه يوم :12-02-2018. على الساعة 18:30.

[2]Georges Berghezan, « Militaires occidentaux au Niger: présence contestée, utilité à démontrer » .**GRIP**, 07 novembre 2016.p-p 13-15.

**المبحث الثالث :مستقبل السياسة الخارجية الجزائرية.**

يمكننا تصور مستقبل السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دول الجوار إنطلاقا من مجموعة من المعطيات، وسيتم تحليل ذلك إنطلاقا من تقنية السيناريو القائمة على فرضية أساسية مفادها إذا –فان بمعنى إذا حدث (س) فان النتيجة ستكون (ص). وتقوم تقنية السيناريو على ثلاثة إحتمالات أساسية كالتالي:[1]

1- **السيناريو الإتجاهي (الحفاظ على الوضع القائم):** بمعنى أن الظاهرة تبقى تراوح مكانها ولا يحدث تغيير ذو أهمية سواءا بالسلب أو الإيجاب.

2- **السيناريو التفاؤلي (تغيير الوضع نحو الأحسن):**أي تتطور الظاهرة بشكل إيجابي، بمعنى تسير أغلب جوانبها في الإتجاه الذي ترغبه الوحدة السياسية التي تقوم بدراستها.

3- **السيناريو التشاؤمي(تغيير الوضع نحو الاسوأ):** أي تتطور الظاهرة بشكل سلبي، بمعنى تسير أغلب جوانب الظاهرة في الإتجاه غير مرغوب فيه، ويطلق عليه كذلك السيناريو الكارثي.

وبالتطبيق على السياسة الخارجية الجزائرية سيكون مستقبلها وفقا لثلاثة السيناريوهات كالتالي:

**المطلب الأول : السيناريو الإتجاهي (بقاء الوضع على حاله):** وفقا لهذا السيناريو ستبقى السياسة الخارجية الجزائرية ثابتة إتجاه دول الجوار، وستواصل الجزائر دعمها للحل السلمي لحل الأزمات الإقليمية،.

فحسب هذا السيناريو سيبقى الوضع الداخلي للجزائر على حاله بسيطرة نخبة معينة على السلطة من الأحزاب الكبرى، وعدم مشاركة المؤسسات غير رسمية في إتخاذ القرارات الداخلية أو الخارجية، وإحتكار السلطة للقرارات بما يخدم المصلحة الخاصة، مما يؤدي إلى ضعف المشاركة السياسية وظهور الإغتراب

[1] وليد عبد الحي، **مدخل للدراسات المستقبلية في العلوم السياسية**، (عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، ط.01، 2002)، ص.119.

والعزوف السياسي وعدم ثقة المحكوم في الحاكم، وزيادة الهوة بين الطرفين. وإستمرار الإحتجاجات الشعبية والمظاهرات تطالب بالإصلاحات التي قد تصبح في المستقبل نزاعات.

أما فيما يخص الجانب الإقتصادي إستمرار الأزمة الإقتصادية بإستمرار إنخفاض أسعار البترول وضعف الإستثمارات الأجنبية، مما سينعكس سلبا على كافة القطاعات (الزراعة، السياحة ...) وزيادة تهميشها في تفعيل الإقتصاد الوطني وتطويره، وهذا ما يؤدي إلى الإنسداد الإقتصادي مستقبلا.

هذا ما يؤدي بدوره إلى سوء الأوضاع المعيشية للمجتمع الجزائري وإنتشار البطالة أوساط الشباب الجزائري، مما يؤدي بهم للإنحرافات والإنخراط في شبكات الإجرام المنظم خاصة تجارة المخدرات وتبييض الأموال وإنتشار العنف في المجتمع الجزائري، وهناك بعض الشباب إختار الهجرة غير الشرعية بحثا عن الحياة والإستقرار.

إقليميا: إستمرار الأوضاع الإقليمية الراهنة بدءا بإستمرار توتر العلاقات الجزائرية المغربية وعدم التوصل إلى حل نهائي لقضية الصحراء الغربية وبقاء الحدود مغلقة، زيادة نسبة الإحتجاجات في تونس وموريتانيا نتيجة للأوضاع السائدة وإستمرار النزاع قي مالي وليبيا وعدم التفوق في جمع الأطراف على طاولة التفاوض وعدم التوصل إلى الحل السياسي للأزمة، وإستمرار فشل الدولة بإنعدام المؤسسات السياسية وغياب السلطة المركزية، الأمر الذي يؤدي إلى تصاعد حدة التهديدات الأمنية بزيادة الهجمات الإرهابية على المنطقة وإنتشار الجرائم المنظمة من إتجار بالسلاح والبشر والمخدرات، وإنتشار الإنفلات الأمني وحالة اللأمن، وزيادة التدخلات الأجنبية وبناء القواعد العسكرية بحجة مواجهة التنظيمات الإرهابية والإجرامية، وهو ما يتعارض ومبادئ السياسة الخارجية الجزائرية إضافة إلى تدخل القوى الكبرى وإستغلال الموارد النفطية، وزيادة التنافس الدولي على المنطقة بهدف تأمين المصالح الحيوية لهذه القوى. وإستمرار الجزائر والدول المجاورة في البحث عن الإستراتيجيات الشاملة لتحقيق الأمن والسلم ومواجهة هذه التحديات وإنتشار جيوشها على الحدود البرية.

إضافة إلى بقاء الجزائر محافظة على مبادئ سياستها الخارجية بدءا بمبدأ إحترام الحدود الموروثة والتعاون وحسن الجوار الإيجابي، من خلال إستمرار الجزائر في تقديم مساعدات مالية وإنسانية لدول الجوار بهدف تحقيق التنمية والأمن، ووفقا لهذا السيناريو ستبقى مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية ثابتة بهدف التوصل إلى الحل السياسي بعيدا عن إستخدام القوة ورفض التدخل الأجنبي.

**المطلب الثاني :السيناريو التفاؤلي (تغيير الوضع نحو الأحسن):** فحسب هذا السيناريو سيتم تجاوز مختلف الأزمات السياسية وتحقيق حكم راشد من خلال تأسيس دولة الحق والقانون القائمة على الديمقراطية، والتداول السلمي على السلطة، والمساواة بين مختلف شرائح المجتمع، وتفعيل دور الأحزاب السياسية والمجتمع المدني وإستقلالها عن الدولة، ولعبها دور الوسيط بين المواطن والدولة، ونشر ثقافة الديمقراطية بتقبل الإختلافات والرأي الأخر، ومشاركتها في إتخاذ القرارات وبالتالي تعزيز المشاركة السياسية من خلال الشفافية في الإنتخابات ونزاهتها، ويكون ذلك من خلال إتاحة المعلومات للمختلف المؤسسات وسهولة تبادلها مما يسهل رقابتها ومتابعتها وتجاوبها مع الشعب، ومعرفته بما يحصل في السلطة مما يساعده على التأثير في إتخاذ القرارات، ووضع المسؤولين تحت طائلة المسؤولية والمحاسبة، ومشاركة وإستشارة جميع أطراف المجتمع في إتخاذ قرارات شؤون الحياة العامة، وإعطائهم حق الإعتراف وحق إجراء الإستفتاء على القوانين وغيرها من الأمور.إضافة إلى المساءلة بمعنى أن يكون جميع المسؤلين والحكام ومتخذي القرار في الدولة أو القطاع الخاص أو مؤسسات المجتمع المدني، خاضعين لمبدأ المحاسبة أمام الرأي العام ومؤسساته المعنية دون إستثناء. وهناك ثلاثة أشكال للمساءلة: التشريعية هي أهم المساءلات في النظام الديمقراطي ، لأن البرلمان يلعب دورا مهما في تنفيذ سياسات الحكومة والرقابة عليها، المساءلة التنفيذية خضوع الجهاز التنفيذي نفسه للمحاسبة عبر سبل الإدارة، المساءلة القضائية تشكل ركن أساسي من أركان ضبط عمل الجهاز الحكومي وغير الحكومي، حيث تلعب دورا بارزا في أسلوب الحكم الراشد عن طريق مراقبة تسيير عمل التنفيذ وتوجيه التهم للموظفين.

مكافحة الفساد وإعادة تنشيط المؤسسات العامة وإخضاعها لدرجة أكبر من التنافسية بهدف زيادة كفاءتها، وتحسين أدائها بتوفير أجور وحوافز للموظفين، وبالتالي تصبح الدولة أكثر إستجابة لإحتياجات المواطنين، إضافة إلى قدرة النظام السياسي الجزائري على ممارسة الرقابة على سلوك الأفراد والجماعات الخاضعة له وقدرته على التغلغل في بيئته الدولية وفرض نفوذه وتأثيره عليها.

إرتفاع أسعار النفط وتنويع الإقتصاد الجزائري وزيادة وتوسيع حجم الإستثمارات الأجنبية في مختلف القطاعات، مما قد يفتح مناصب شغل جديدة تخفف من نسبة البطالة ومن تم تحقيق نمو إقتصادي. والتخفيف من التبعية الإقتصادية والسياسية للدول الكبرى والمؤسسات العالمية (البنك العالمي_ صندوق النقد الدولي) وتسديد مختلف الديون الخارجية.

حل المشكلات الإجتماعية وتحقيق المساواة، والعدالة الاجتماعية، وإحترام الحقوق السياسية والمدنية، الإقتصادية والإجتماعية لمختلف شرائح المجتمع وفتح مناصب شغل أمام الشباب.

تحقيق الإستقرار الداخلي سينعكس على السياسة الخارجية إقليميا ودوليا من خلال زيادة التنسيق والتعاون الإقليمي، حيث تتوصل الجزائر لحل مختلف الأزمات الإقليمية بدءا بحل الخلافات بينها وبين المغرب بحكم الأقدمية وفتح الحدود وتحسن العلاقات البينية والوصول للحل الأمثل لقضية الصحراء الغربية، توطيد العلاقات مع موريتانيا، النيجر، وتونس من خلال تحسن الأوضاع الداخلية لهذه الدول والوصول إلى إنتقال ديمقراطي ناجح بعيدا عن الإحتجاجات الشعبية، والخلافات العرقية والإنقلابات العسكرية، وتحسين الظروف الإقتصادية والإجتماعية، مما ينعكس على الخارج من خلال زيادة المساعدات بمختلف أشكالها، وتجاوز الخلافات الثنائية مثل الأزمات الدبلوماسية التي حدثت مع الجزائر وموريتانيا. إضافة إلى تأسيس دولة ليبية ومالية من خلال نجاح المفاوضات بين الأطراف المتنازعة والتوصل إلى الحل السلمي بعيدا عن إستخدام القوة العسكرية والتدخل الأجنبي، وتجاوز الخلافات والإنفلات الأمني وتحقيق الأمن والإستقرار. مع تكثيف التعاون الثنائي في مختلف القطاعات خاصة

الأمنية وتقوية القدرات العسكرية لتأمين الحدود المشتركة، وتأسيس قوة عسكرية إفريقية لحماية الأمن الإفريقي عامة والمغاربي بشكل خاص، بعيدا عن القواعد العسكرية الأجنبية المهددة للأمن الإفريقي بهدف تجفيف منابع الإرهاب، ومكافحة الجريمة المنظمة بمختلف أشكالها خاصة التجارة بالسلاح، والعمل على الوصول إلى إستراتيجية شاملة لمكافحة الهجرة غير شرعية واللاجئين، وبالتالي يصبح للجزائر دور فعال وناجح في حل هذه الأزمات وفقا لمبادئها الخارجية.

وهذا ما ينعكس أيضا على الجانب الإقتصادي للدول المغاربية بتوطيد العلاقات البينية المغاربية، وزيادة المبادلات التجارية والإقتصادية والمساعدات المالية لدول الجوار خاصة ليبيا، ومالي، النيجر وموريتانيا لبناء دولة مؤسساتية قانونية، وتحقيق تنمية إقتصادية مغاربية وسوق إقتصادية مغاربية، ولما لا الوصول إلى إتحاد المغرب العربي. فهذا السيناريو غير مرجح لصعوبة تحقيقه خاصة في ظل المعضلات الأمنية والإقتصادية والإجتماعية التي تشهدها المنطقة أهمها إنتشار السلاح والميلشيات في ليبيا ومالي وصعوبة الرقابة عليها، والتوتر المستمر بين المغرب والجزائر.

**المطلب الثالث: السيناريو التشاؤمي (تغيير الوضع نحو الأسوأ):** سيكون مستقبل السياسية الخارجية الجزائرية متجه نحو التراجع والإنحسار، وذلك إنطلاقا من مجموعة من المعطيات تفرضها عليها البيئة الداخلية والإقليمية، وهذا ما يفرض بدوره على صانع القرار الجزائري، التشاؤم والتراجع إلى الوراء لصالح دول أخرى مع الإبتعاد عن تطبيق مبادئه الأساسية في تعامله مع العالم الخارجي ، ومن أبرز هذه المعطيات ما يلي :

– **داخليا:** تردي الوضع الداخلي ودخول الجزائر في نفق مظلم من الأزمات والصراعات وحالة اللإستقرار في مختلف المجالات، سياسيا بانحسار السلطة في يد نخبة معينة والإبقاء على تقييد الحريات السياسية كحق التجمع، حرية التعبير، مع تضييق الخناق على الأحزاب السياسية المعارضة ومؤسسات المجتمع المدني ووسائل الإعلام فتصبح مؤسسات تابعة للنظام وغير مستقلة. إضافة إلى عدم الفصل

بين السلطات الرئيسية وهيمنة السلطة التنفيذية على السلطات الأخرى، بحيث يتمتع الرئيس بصلاحيات واسعة داخليا وخارجيا.

إقتصاديا زيادة إنخفاض أسعار النفط والإعتماد أكثر على عائدات النفط وعدم التنويع في الإقتصاد الجزائري الأمر الذي سيؤدي إلى ضعف الإستثمارات خارج قطاع المحروقات، وهذا ما يجعل البلاد في أزمة إقتصادية تؤثر على مختلف المجلات خاصة الجانب الإجتماعي والتنموي، بتفاقم ظاهرة الفقر وتدني مستوى دخل الفرد الجزائري، وتفشي ظاهرة البطالة بعد إنتشار ظاهرة العمل المؤقت وغير المهيكل في إطار عقود ما قبل التشغيل، وبرامج دعم تشغيل الشباب على حساب العمل الدائم، وهذا ما تسبب في زيادة الإحتجاجات الإجتماعية.

إضافة إلى ضعف آلية الرقابة المالية وقلة الإجراءات الردعية والعقابية، وتفشي مظاهر الرشوة والمحسوبية وزيادة نسبة الإختلاسات في شتى القطاعات الخاصة والعامة. مع غياب منظومة بنكية مالية قوية وفعالة ومتوازنة، تضمن تدفق الإستثمارات المحلية والأجنبية.

- **إقليميا:** تصاعد أدوار أخرى كالمغرب وتوجه السياسة المغربية أكثر نحو إفريقيا عامة ودول الجوار الجزائري بشكل خاص، وزيادة توتر العلاقة بين الطرفين وتضارب المصالح والتنافس، إضافة إلى بروز الدور المصري خاصة إتجاه الأزمة الليبية من خلال البحث عن الحل السياسي للأزمة وتقديم مساعدات مختلفة، كما لا يمكننا تجاوز الدور الموريتاني في المنطقة المدعوم من طرف الدول الكبرى التي قد تؤدي إلى تجحيم الدور الجزائري في حل الأزمات الإقليمية، نظرا لما تملكه من مقومات وإمكانيات تقويها على التدخل في المنطقة بحجة مكافحة الإرهاب وتحقيق الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان، مقابل تشكيل القواعد عسكرية على الحدود الجزائرية لتضييق الخناق على الجماعات الإرهابية مثلما هو في النيجر، ومالي، وليبيا مما تؤثر سلبا على الأمن القومي الجزائري.

– زيادة حدة النزاعات في المنطقة بزيادة الإحتجاجات الشعبية في تونس والمغرب والإنقلابات العسكرية في موريتانيا والنيجر، وتطور الأوضاع في ليبيا ومالي إلى حرب أهلية بظهور إنقسامات قبلية وعرقية تؤدي إلى إنهيار الدولة وضعف مؤسساتها، وغياب السلطة المركزية وزيادة التدخلات الأجنبية خاصة بعد سيطرة جماعات تنظيم الدولة الإسلامية على بعض المناطق، مما ينعكس سلبا على المجتمع بظهور مشاكل إجتماعية، سياسية، إقتصادية، أمنية ما يفرض على الدولة أعباء مختلفة.

– زيادة التهديدات الأمنية اللاتماثلية الإرهاب، الهجرة، الإتجار بالسلاح على طول الحدود الجزائرية الملتهبة التي يفوق طولها 6000 كلم وصعوبة مراقبها. إضافة إلى العنف بين القبائل والأقليات الأمر الذي يدفعهم للهجرة من الحروب إلى مناطق أمنة بحثا عن الأمن والإستقرار، وإنضمامهم للمنظمات الإجرامية والإتجار بالسلاح، والبشر وغسيل الأموال، وهذا يؤثر سلبا على المجتمع الجزائري بخلق هوية وأفكار وثقافة جديدة بعيدة عن ثقافة المجتمع الجزائري. فنتيجة لزيادة هذه التحديات قد تتحمل الجزائر نفقات ضخمة لمواجهتها كإرتفاع ميزانية الدفاع والنفقات العسكرية على حساب قطاعات أخرى تنموية كالصحة مثلا والتعليم، كذلك ضرورة تكثيف الرقابة على الحدود الجزائرية وتوفير الحياة الجيدة للاجئين والمهاجرين غير الشرعيين خاصة في الجنوب، بتوفير مراكز اللجوء وتحقيق إستقرار داخلي لتمكينها من تحقيق الأمن الخارجي وفرض مكانتها الإقليمية والدولية مستقبلا.

ففي هذا السيناريو قد يحدث تغيير في مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية خاصة مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية، فبزيادة تردي الأوضاع في الدول المجاورة قد تضطر الجزائر للتدخل عسكريا لحماية أمنها الوطني، مما قد يؤدي إلى إستنزاف مقوماتها العسكرية والإقتصادية خاصة أن الإقتصاد الجزائري إقتصاد ريعي غير متنوع مما يؤدي إلى إنخفاض نسبة المساعدات التنموية لدول الجوار، وضعف مستوى التعاون بينها، لكن هذا السيناريو إحتمالات وقوعه ضئيلة أمام الجهود الجزائرية المبذولة للمحافظة على مبادئ سياستها الخارجية ومكانتها الإقليمية والدولية.

**خلاصة الفصل:** نستنتج من خلال ما سبق أن الجزائر عملت جاهدة على تسوية الأزمات الإقليمية لدول الجوار وتحقيق الأمن والسلم الإقليمي، وفقا لإستراتيجيات ثنائية ومتعددة الأطراف دبلوماسية، أمنية وتنموية تقوم على أسس ومبادئ سياستها الخارجية (مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والتسوية السلمية للنزاعات من خلال فتح قنوات الحوار والتفاوض والوساطة بين مختلف الأطراف، من أجل الحفاظ على الوحدة الترابية والاستقلال الوطني رافضة القوة العسكرية والتدخلات الأجنبية).

لكن على الرغم من هذه الإستراتيجيات إلا أنه هناك مجموعة من العوائق داخلية، إقليمية ودولية تشكل تحدي للمقاربة الجزائرية، وفي ظل هذه الأوضاع السائدة ينظر إلى مستقبل السياسة الخارجية الجزائرية أنها ستبقى ثابتة المبادئ في المستقبل القريب.

# الخاتمة

تهدف دراسة السياسة الخارجية الجزائرية إتجاه دول الجوار في ظل التحولات الإقليمية الراهنة إلى بحث مدى قدرة السياسة الخارجية الجزائرية على التكيف مع التحولات الإقليمية الراهنة، إنطلاقا من الإشكالية البحثية **إلى أي مدى استطاعت السياسة الخارجية الجزائرية التكيف مع التحولات الإقليمية التي شهدتها دول الجوار؟** حيث إشتملت الدراسة على أربعة فصول كالتالي:

تضمن الفصل الأول **الإطار النظري للسياسة الخارجية الجزائرية**، فتم التركيز على أهم نظريات العلاقات الدولية المفسرة للسياسة الخارجية الجزائرية لتفسير وتحليل هذه الأخيرة (السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دول الجوار) وإبراز دور الجزائر الإقليمي، فتم إستخلاص ما يلي:

– تحتوي الجزائر على مجموعة من المحددات تحدد سلوكها الخارجي، وتنوعت هذه المحددات مابين الداخلية والخارجية مؤثرة بشكل مباشر وغير مباشر على السياسة الخارجية الجزائرية، فلإتخاذ قرارات فعالة وعقلانية لابد من الأخذ بعين الإعتبار ما يجري في البيئتين الداخلية والخارجية.

– تقوم السياسة الخارجية الجزائرية الجزائر على مجموعة من المبادئ المستوحاة من المواثيق الوطنية والدولية مبدأ الحدود الموروثة عن الإستعمار، مبدأ حسن الجوار والتعاون الدولي، حل النزاعات الدولية بالطرق السلمية، ومبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها. فتعمل الجزائر على إتخاذ قرارات خارجية تتماشى ومبادئ سياستها الخارجية بما يخدم مصلحتها الوطنية.

– تصنع السياسة الخارجية الجزائرية من طرف عدة مؤسسات رسمية وغير رسمية، لكن السلطة الرئاسية هي المؤسسة الرسمية لصنع السياسة الخارجية الجزائرية، وباقي المؤسسات هي مجرد مؤسسات إستشارية.

تناول الفصل الثاني **الأهمية الجيواستراتيجية لدول الجوار الجزائري** نظرا لما تملكه من إمكانيات مختلفة، تكسبها أهمية جيوسياسية، جيواقتصادية وحضارية، فتم إستخلاص:

– لدول الجوار الجزائري أهمية جيواستراتيجية بالنسبة للجزائر بإعتبارها دول متقاربة جغرافيا، من خلال الحدود المشتركة الشاسعة التي جعلتها منطقة عبور تجارية وحيوية متحكمة في عدة طرق برية وبحرية. فعلى الرغم من ذلك إلا أن الحدود تعاني من مجموعة من التهديدات الأمنية، حيت أصبحت الصحراء الكبرى منطقة إستقرار الجماعات الإرهابية والإجرامية، والمهاجرين غير شرعيين واللاجئين نتيجة لشساعة المساحة وضعف الرقابة. وهذا ما يوجب على الجزائر تكثيف التنسيق والتعاون لحماية حدودها وتأميناها.

– إمتلاك دول الجوار الجزائري ثروات وموارد نفطية هائلة جعلتها رهينة الصراعات ومحل أطماع الدول الكبرى. كما يمكننا الإشارة إلى أنه على الرغم من الثروات المتنوعة التي تمتلكها هذه الدول، إلا أن معظم إقتصاديتها ريعية تعاني من التبعية الإقتصادية للدول الكبرى، وذلك نتيجة لسوء إستغلال هذه الثروات وضعف التعاون الإقليمي وغياب سياسية إقتصادية مشتركة، وضعف الإستثمارات الأجنبية في المنطقة مما أدى إلى الركود الإقتصادي.

– إحتوائها على قوة بشرية هائلة وإرث تاريخي وثقافي متميز، توجد في دول جوار الجزائر مجموعة من الأعراق، والثقافات خلقت تجانس إجتماعي في بعضها، وفي البعض الأخر مجموعة من الصراعات والنزاعات العرقية أدت لعدم إستقرار المنطقة.

أما الفصل الثالث المتضمن **التحولات الإقليمية وإنعكاساتها على الجزائر**، حيث شهدت منطقة المغرب العربي مجموعة من التحولات بدءا بالإحتجاجات في تونس المطالبة بالشرعية السياسية وسقوط النظام الإستبدادي، وإنتقال هذه الإحتجاجات لكل من ليبيا، والمغرب، وموريتانيا وحتى الجزائر، ولمواجهة هذه الأوضاع قامت الدول الثلاثة الأخيرة – المغرب، موريتانيا، الجزائر– بمجموعة من الإصلاحات

لتهدئة الأوضاع وعدم تصعيدها إلى نزاعات مسلحة، مثل ما حدث في ليبيا حيث تحولت الإحتجاجات إلى نزاعات مسلحة مما أدى إلى سقوط النظام الليبي، وفشل الدولة الليبية، وإنتشار السلاح والتهديدات الأمنية الأمر الذي فرض التدخل العسكري الأجنبي. وهو ما إنعكس سلبا على الدول المجاورة، حيت تأزمت الأوضاع في شمال مالي وعودة الطوارق من ليبيا وظهور حركة الأزواد مطالبة بتحرير شمال مالي وإقامة دولة مستقلة.

- أفرزت التحولات الإقليمية التي شهدتها دول الجوار مجموعة من التحديات التماثلية وغير تماثلية إنعكست على الأمن الجزائري بمختلف مستوياته:

- ظهور الإحتجاجات الشعبية التي سرعان ما إنتقلت إلى المجتمع الجزائري تطالب بالديمقراطية والمساواة والعدالة الإجتماعية، بروز الدولة الفاشلة في كل من ليبيا ومالي مما صعب على الجزائر إيجاد مؤسسة رسمية للتحاور معها بخصوص المشاكل المشتركة.
- زيادة نشاط التنظيمات الإرهابية وتوسع تنظيم داعش في المنطقة بوجود أرضية خصبة للإنتشار وإستفادتها من الأسلحة خاصة بعد سقوط نظام القذافي، وإرتباط هذه التنظيمات بالجماعات الإجرامية، مما أدى إلى زيادة تجارة السلاح والمخدرات.
- زيادة تدفق نسبة المهاجرين غير شرعيين واللاجئين للجزائر مما أثر سلبا على المجتمع الجزائري، وإنتشار البطالة والفقر والعنف وغيرها من المظاهر المهدد للأمن المجتمعي الجزائري.
- الهجوم على أكبر مورد إقتصادي جزائري بمنطقة تقنتورين جنوب الجزائر.

نتيجة للإنعكاسات السلبية التي أفرزتها الأزمات الإقليمية سعت الجزائر لإتخاذ مختلف المقاربات السلمية لحل هذه الأزمات وإرساء السلم والأمن في المنطقة. إنطلاقا من مبادئ سياساتها الخارجية

التعاون وحسن الجوار ورفض التدخل الأجنبي في المنطقة. وهو ما تم إستعراضه في الفصل الرابع بعنوان **السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دول الجوار ومستقبلها**، وتم التوصل إلى جملة من النتائج كالتالي:

- تعاملت الجزائر مع الأزمات الإقليمية وفقا لمبادئ سياساتها الخارجية فإتسم موقفها بالحياد وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وإعتبار الإحتجاجات شأن داخلي، ورفض التدخل الأجنبي بمختلف أشكاله.

- لعبت الجزائر دور الوسيط في حل الأزمة الليبية وأزمة شمال مالي وجمع الأطراف المتنازعة على طاولة التفاوض والوصول إلى حل سلمي للأزمة، بهدف الحفاظ على وحدة الدولة الوطنية وتجنب التدخل الأجنبي في المنطقة، طبقا لمبدأ حل النزاعات بالطرق السلمية وعدم إستخدام القوة مع تركيزها وتشبتها بموقفها إتجاه الصحراء الغربية وضرورة إعطاء الشعب الصحراوي الحق في تقرير مصيره.

- لم تكتفي الجزائر بالتعاون الثنائي فقط بل عملت على تحقيق التعاون المتعدد الأطراف في إطار المنظمات الإقليمية كالإتحاد الإفريقي ، إضافة إلى مجموعة من الإجتماعات تضم دول الجوار لمعالجة المشاكل المشتركة والتوصل إلى مقاربة موحدة وشاملة لتحقيق أمن وإستقرار المنطقة.

- تجابه السياسة الخارجية الجزائرية عدة تحديات داخلية وإقليمية بظهور أطراف أخرى ترغب في الزعامة الإقليمية وتحييد دور الجزائر في المنطقة، إضافة إلى دور القوى الكبرى في المنطقة وتدخلاتها العسكرية في المنطقة بحجة مكافحة الإرهاب، وهو ما ترفضه الجزائر إنطلاقا من أن الأمر قد يؤدي في المستقبل إلى دخول القوى الكبرى والجماعات الإرهابية في صراع، مما يؤدي إلى زيادة إنتشار التهديد وليس مكافحته. وهذا ما يفرض على الجزائر والدول المجاورة ضرورة البحث عن مقاربة ذاتية بعيدا عن القوى الكبرى، وتضييق الخناق على التدخلات الأجنبية والقواعد العسكرية في المنطقة.

- وفي الأخير وضعنا ثلاثة سيناريوهات للسياسة الخارجية الجزائرية ببقاء الوضع على حاله باستمرار الجزائر في التعاون مع الدول المجاورة وحل الأزمات الإقليمية بالطرق السلمية تماشيا مع مبادئ

سياستها الخارجية، في ظل الظروف الداخلية والدولية التي تقف عائقا أمام هذه الحلول. أو تغير الوضع إلى الأحسن السيناريو التفاؤلي وهو ما تسعى الجزائر لتحقيقه من خلال مبادئها الأساسية وتجاوز مختلف التحديات بتحسين الأوضاع الداخلية وحل الخلاف الحدودي بينها وبين المغرب والتوصل إلى إستراتيجية شاملة تحقق أمن وإستقرار المنطقة بعيدا عن التدخل الأجنبي. وأخيرا السيناريو التشاؤومي القاضي بتغير الأوضاع للأسوأ مما يفرض على الجزائر تغيير مبادئ سياساتها الخارجية ولو بشكل جزئي، إنطلاقا من مجموعة من المعطيات العلمية:

- الوضع الإقليمي وزيادة التنافس المغربي من خلال الدور الذي تلعبه المغرب اليوم في إفريقيا من خلال الزيارات التي قام بها الملك محمد السادس للدول الإفريقية، وزيادة مظاهر التعاون والتبادل الإقتصادي بزيادة حجم الإستثمارات المغربية في معظم الدول الإفريقية، مقابل تواصل غلق الحدود المغربية الجزائرية وعدم التوصل إلى حل لنزاع الصحراء الغربية وزيادة التوترات بين المغرب والجزائر، كما لا يمكننا تجاوز سباق للتسلح بين الطرفين من خلال سعي كل طرف إلى زيادة قوته العسكرية التي قد تؤدي في المستقبل إلى نزاع مسلح.
- الوضع الدولي وزيادة التدخلات الدولية بإنتشار القواعد العسكرية على الحدود الجزائرية لمواجهة الإرهاب، فكل هذه المعطيات مجتمعة قد تؤدي في المستقبل البعيد إلى إعادة النظر في مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية بما يخدم مصلحتها الوطنية.

نستنتج من خلال ما سبق أنه تشهد دول الجوار الجزائري أزمات وصراعات مسلحة تؤثر على الأمن الجزائري بمختلف مستوياته، فتشهد الحدود الجزائرية اليوم مجموعة من التحديات من إرهاب، تهريب، المخدرات، اتجار بالسلاح، مهاجرين غير شرعيين ولاجئين مؤثرين على السياسة الخارجية الجزائرية. مما يفرض على صانع القرار ضرورة إتخاذ قرار عقلاني وفعال مطابق للمبادئ الأساسية لسياسة الخارجية الجزائرية بما يخدم المصلحة الوطنية.

على الرغم من التحديات التي تواجهها السياسة الخارجية الجزائرية، إلا أنها تعمل على التكيف مع الأوضاع الإقليمية والوصول لحل هذه الأزمات بما يتوافق ومبادئ سياستها الخارجية، وإيجاد مقاربة شاملة لمواجهة هذه التحديات وتحقيق الأمن الإقليمي، بالطرق السلمية وبعيدا عن التدخل الأجنبي والقوة العسكرية. إضافة إلى توطيد علاقاتها الثنائية مع الدول المجاورة وتجاوز مختلف التوترات، من خلال زيادة الزيارات الرسمية وتكثيف التعاون في مختلف القطاعات، وتقديم مساعدات تنموية بهدف تحقيق التنمية.

تبذل الجزائر جهودا مكثفة لتنشيط العمل الجماعي والتضامني لمواجهة التحديات الأمنية خاصة ظاهرة الإرهاب إنطلاقا من تجربتها الراسخة في مكافحة الإرهاب، وتبني عدة إستراتيجيات تنموية في الجنوب والمناطق الحدودية لمواجهة الهجرة غير شرعية وظاهرة اللاجئين. أي باستخدام الدبلوماسية الإنسانية وتجاوز الإستراتيجيات العسكرية.

وفي الأخير يمكننا اقتراح مجموعة من الاقتراحات كالتالي:

- الإستغلال الجيد لمحددات السياسية الخارجية خاصة الداخلية بشكل ايجابي في صنع القرار الخارجي.
- ضرورة اشراك الفواعل الرسمية وغير الرسمية في صنع السياسة الخارجية الجزائرية.
- لابد من تنويع الاقتصاد الجزائري وزيادة الاستثمارات الأجنبية، مما ينعكس ايجابا على القرار الخارجي.
- ضرورة تجاوز مختلف التحديات من خلال إرساء إستراتيجية شاملة وموحدة متعددة الأبعاد تقوم على التعاون والتنسيق.

# الملاحق

**الملحق رقم 01 : يمثل صلاحيات وزارة الشؤون الخارجية.**

4 الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة / العدد 79 — 26 رمضان عام 1423 هـ / أوّل ديسمبر سنة 2002 م

# مراسيم تنظيميّة

**مرسوم رئاسي رقم 02 – 403 مؤرّخ في 21 رمضان عام 1423 الموافق 26 نوفمبر سنة 2002، يحدّد صلاحيات وزارة الشؤون الخارجية.**

إن رئيس الجمهورية ،

– بناء على تقرير وزير الدولة، وزير الشؤون الخارجية،

– وبناء على الدستور، لاسيما المادّتان 70 و 77 (3 و 6 و 9) منه،

– وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 90–359 المؤرخ في 22 ربيع الثاني عام 1411 الموافق 10 نوفمبر سنة 1990 الّذي يحدّد صلاحيات وزير الشؤون الخارجية،

– وبمقتضى المرسوم الرّئاسيّ رقم 02–208 المؤرّخ في 6 ربيع الثاني عام 1423 الموافق 17 يونيو سنة 2002 والمتضمّن تعيين أعضاء الحكومة،

**يرسم ما يأتي :**

**المادّة الأولى** : تكلّف وزارة الشؤون الخارجية ، تحت السلطة العليا لرئيس الجمهورية وطبقا لأحكام الدستور، بتنفيذ السياسة الخارجية للأمة وكذا بإدارة العمل الدبلوماسي و العلاقات الدولية للدولة. ويساهم عملها في إنجاز برنامج الحكومة.

يستند وزير الشؤون الخارجية في ممارسة المهام المخوّلة لوزارة الشؤون الخارجية، إلى هياكل الإدارة المركزية وأجهزتها وإلى المصالح الخارجية في وزارة الشؤون الخارجية.

**المادّة 2** : تحرص وزارة الشؤون الخارجية على وحدة الدفاع عن مصالح الدولة و مصالح رعاياها المقيمين في الخارج وكذا انسجام العمل الدولي للدولة و نشاطاتها الدبلوماسية.

**المادّة 3** : يعبّر وزير الشؤون الخارجية عن مواقف الجزائر و يتّخذ الالتزامات الدولية باسم الدولة.

ويمكن أشخاصا مفوّضين قانونا من رئيس الجمهورية أو يتمتعون بسلطة مخوّلة من وزيرالشؤون الخارجية ، عند الاقتضاء ، التعبير عن مواقف الدولة أو إبرام اتفاق دولي باسمه.

**المادّة 4** : تحرص وزارة الشؤون الخارجية على تحليل الوضع الدولي ، وعلى وجه الخصوص، العناصر التي من شأنها المساس بمصالح الجزائر أو بإدارة علاقاتها الدولية ، وكذا ابداء كل التوقعات والتنبؤات بشكل يضمن الانسجام و الفعالية في امتداد العلاقات الدولية للجزائر.

**المادّة 5** : تتولّى وزارة الشؤون الخارجية تنشيط التصوّر وتنسيقه ونشر مبادرات التعاون الدولي و العلاقات الدولية للدولة وأعمالها.

وفي هذا الإطار، تحاط علما من قبل المؤسسات والإدارات العمومية الأخرى بكل المسائل التي تدخل ضمن اختصاصها والتي يمكن أن يكون لها تأثير على السياسة الخارجية. وتبلغها من جهتها بكل المعلومات الّتي بحوزتها والّتي من شأنها أن تفيدها في أداء مهامها.

**المادّة 6** : تكلّف وزارة الشؤون الخارجية بضمان التنسيق والانسجام فيما يأتي :

– كل مرحلة في تحضير دراسات تحليلية واقتراح مبادرات و تحديد الخطوات العملية ، قصد تنفيذ السياسة الخارجية للبلاد،

– تصوّر المساعي المشتركة بين الوزارات وبين القطاعات وإدارتها بما يكفل الزيادة في توحيد الأهداف والأعمال في مجال العلاقات الدولية،

– عمليات إعداد المعاهدات والاتفاقيات والاتفاقات الدولية والنصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالمهام المخوّلة للدائرة الوزارية وللممثليات الدبلوماسية والقنصلية والأعمال المسندة إليها،

– استعمال شتّى الوسائل الموضوعة تحت تصرف الوزارة ، طبقا للقوانين والتنظيمات المعمول بها.

**المادّة 7 :** وزارة الشؤون الخارجية هي وحدها المؤهلة لتلقي المراسلات الرسمية للبعثات الدبلوماسية المعتمدة لدى الدولة الجزائرية و توجيه المراسلات الرسمية للدولة الجزائرية إلى الحكومات الأجنبية و المنظمات الدولية.

**المادّة 8 :** تعلم المؤسسات والإدارات العمومية الأخرى وزارة الشؤون الخارجية بكل المسائل المتصلة باختصاصها والتي يمكن أن تكون لها آثار على السياسة الخارجية.

وتبلغها، من جهتها، بكل المعلومات التي بحوزتها والتي من شأنها أن تفيدها في إنجاز مهامها.

**المادّة 9 :** تستشار وزارة الشؤون الخارجية في مدى ملاءمة إرسال وفود من المؤسسات والإدارات العمومية إلى الخارج. و تشارك في نشاطات هذه الوفود إمّا بواسطة أعوان تعيّنهم، وإمّا بواسطة البعثات الدبلوماسية والقنصلية المعتمدة في البلدان الّتي تتوجه إليها هذه الوفود.

**المادّة 10 :** تشارك وزارة الشؤون الخارجية في إعداد النصوص التشريعية أو التنظيمية والقرارات التي تهم الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الجزائريين المقيمين بالخارج أو الأجانب المقيمين بالجزائر.

**المادّة 11 :** تقوم وزارة الشؤون الخارجية ، باسم الدولة الجزائرية ، بقيادة المفاوضات الدولية الثنائية أو المتعددة الأطراف وكذا تلك الجارية مع منظمات دولية.

وهي مخوّلة لتوقيع أيّ اتفاقات واتفاقيات وبروتوكولات وتنظيمات و معاهدات.

يمكن أن يُعْهَدَ بقيادة التفاوض و إبرامه أو التوقيع على اتفاق إلى سلطة أخرى بموجب رسائل تفويض تعدّها وزارة الشؤون الخارجية.

**المادّة 12 :** تتولى وزارة الشؤون الخارجية تحضير الاتفاقات الدولية التي تلزم الدولة الجزائرية. وتعد، عند الاقتضاء، بالاتصال مع أعضاء الحكومة المعنيين، كل البرامج والمخططات والرزنامات وكذا مشاريع الاتفاقات مع الحكومات الأجنبية.

**المادّة 13 :** تتولى وزارة الشؤون الخارجية بالتعاون مع الوزارات المعنية تحضير النشاطات الثنائية والمتعددة الأطراف وتمثيل الدولة في ندوات المنظمات الدولية والجهوية والجهوية الفرعية.

**المادّة 14 :** تتولى وزارة الشؤون الخارجية في مجال التعاون الثنائي، تنسيق تحضير جميع الأعمال الموجهة إلى إثارة الاهتمام والمشاركة وتحديدها وتنفيذها وجمع مساهمة كل الأعوان والمتعاملين الّذين من شأنهم المشاركة في ترقية التعاون الاقتصادي والمالي والتجاري والثقافي والاجتماعي والعلمي مع الحكومات الأجنبية.

تشارك في البحث عن الشراكة مع المتعاملين الأجانب وضبطها وكذا في تشجيع الاستثمارات الأجنبية في الجزائر.

وتتولى مراقبة الأعمال ومتابعتها وتقييم نتائجها في إطار التنسيق الحكومي.

**المادّة 15 :** تتولى وزارة الشؤون الخارجية، في مجال العلاقات المتعددة الأطراف، تنشيط مشاركة الجزائر في الندوات والمفاوضات ذات الطابع السياسي والأمن الاقتصادي والتجاري والمالي والثقافي والاجتماعي والعلمي على المستوى العالمي وبين الجهوي والجهوي والجهوي الفرعي وتنسيق ذلك والإشراف على تحضيره وسيره.

وتسهر على تفاعلات مواقف الجزائر ومبادراتها في مختلف الدوائر المتعددة الأطراف ، وكذا على انسجامها مع امتداد العلاقات الثنائية للجزائر.

**المادّة 16 :** "تعمل وزارة الشؤون الخارجية على المصادقة على الاتفاقات والاتفاقيات والبروتوكولات والتنظيمات والمعاهدات الدولية.

وتسهر على نشرها مع التحفظات أو التصريحات التفسيرية، عند الاقتضاء، التي توضح وترافق الالتزامات التي تعهدت بها الجزائر.

وتتولى ، عند الاقتضاء، تجديد الأدوات القانونية الدولية في هذا المجال أو إلغائها.

**المادّة 17 :** يختص وزير الشؤون الخارجية بتفسير المعاهدات والاتفاقيات والاتفاقات والبروتوكولات والتنظيمات الدولية التي تكون الجزائر طرفا فيها.

ويدعم تفسير الدولة الجزائرية ويسانده لدى الحكومات الأجنبية، وعند الاقتضاء، لدى المنظمات أو المحاكم الدولية، وكذا لدى الجهات القضائية الدولية."

**المادّة 18** :"يوضع ممثلو الإدارات الجزائرية والمؤسسات والهيئات العمومية في الخارج تحت سلطة رئيس البعثة الدبلوماسية المعتمدة في البلدان التي يقيمون فيها.

تعلم البعثة الدبلوماسية مباشرة أو بواسطة المركز القنصلي الذي يقيم هؤلاء الممثلون في دائرة اختصاصه، عن أهداف ونتائج نشاطاتهم.

**المادّة 19** :"تسهر وزارة الشؤون الخارجية على تسيير شؤون الرعايا الجزائريين في الخارج وحمايتهم. كما تعمل على توحيد روابط الجالية الجزائرية المقيمة بالخارج مع الجزائر وعلى تنظيم مساهمتها في تحقيق الأهداف الوطنية والدولية للدولة.

**المادّة 20** : تعمل وزارة الشؤون الخارجية على الإشعاع الثقافي والحضاري للجزائر في الخارج وكذا على ترقية سمعتها على الساحة الدولية. ولهذه الأغراض فإنها تدعم وتنفذ سياسة اتصالات خارجية منسجمة وفعالة.

**المادّة 21** : تستشار وزارة الشؤون الخارجية مسبقا في منح كل اعتماد لنشاطات ثقافية وإعلامية لأشخاص طبيعيين ومعنويين أجانب في الجزائر.

**المادّة 22** : يلغى المرسوم الرئاسي رقم 90–359 المؤرخ في 22 ربيع الثاني عام 1411 الموافق 10 نوفمبر سنة 1990 والمذكور أعلاه .

**المادّة 23** : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة.

حرّر بالجزائر في 21 رمضان عام 1423 الموافق 26 نوفمبر سنة 2002.

**عبدالعزيز بوتفليقة**

1– المصدر: الجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية ،(المرسوم الرئاسي رقم 02–403 المؤرخ في 26 نوفمبر 2002 يحدد صلاحيات وزارة الشؤون الخارجية). **الجريدة الرسمية** ،ع.79، 01 ديسمبر 2002.

**الملحق رقم 02 :يوضح ملخص أسباب النزاع في مالي.**

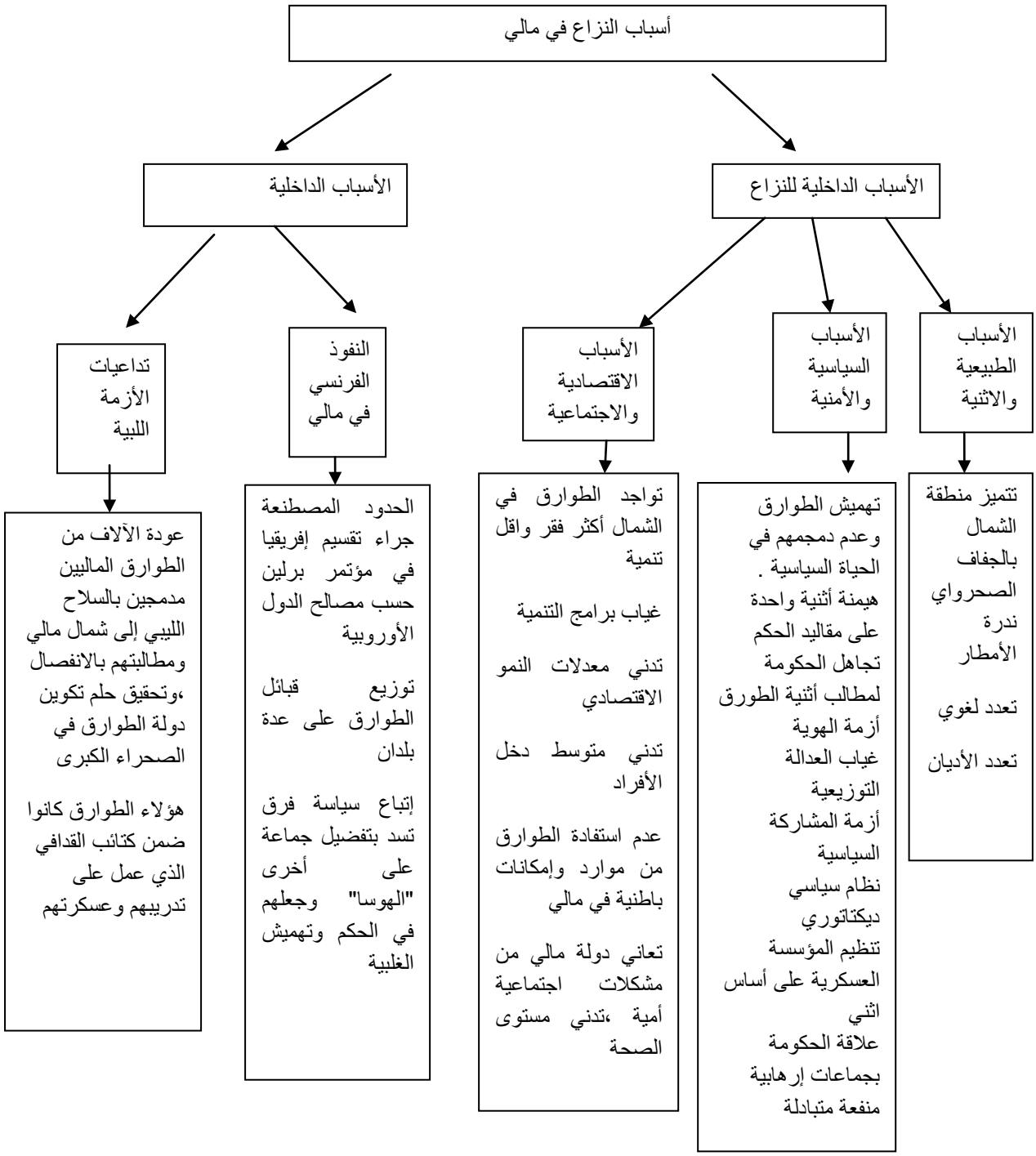


المصدر : عبير شلغيم ،"النزاع في مالي بين الأسباب الداخلية والخارجية" في ،بلهول نسيم ، **حوارات الإقليمية في منطقة الساحل و الصحراء**،(الأردن : دار الحامد للنشر و التوزيع ،ط.01 ،2016) ،ص.406.

**الملحق رقم 03: يمثل حصيلة العملياتية لمكافحة الإرهاب لسنة 2017.**

| الأفراد | العدد |
|---|---|
| الإرهابيون المقضي عليهم | 91 |
| الإرهابيون الموقوفون | 40 |
| الإرهابيون الذين سلموا أنفسهم | 30 |
| عناصر الإسناد | 214 |
| المهربون | 1881 |
| المهاجرون غير الشرعيين | 14165 |
| تجارة المخدرات | 549 |
| المخابئ والملاجئ | 423 |
| الكيف المعالج | 48678.7كغ |
| الوقود | 12219903لتر |
| العربات من مختلف الأنواع | 910 |

| أغراض أخرى |
|---|
| 37منظار. |
| 323مطرقة ضاغطة. |
| 31 جهاز اتصال. |
| 267جهاز كشف عن المعادن. |
| 408 مواد كهربائي. |
| 08 لوحات الطاقة الشمسية. |

| | |
|---|---|
| قاذفات الصواريخRPG-7 | 10 |
| قاذفات الصواريخRPG-2 | 06 |
| مدفع SPG-9 | 02 |
| صواريخ من نوع غراد | 02 |
| بندقية رشاشة FMPK | 19 |
| رشاش من نوع 14.5 مم | 08 |
| رشاش من نوع 12.7 مم | 08 |
| رشاش من نوع PKT | 11 |
| بندقية آلية من كلاشينكوف | 288 |
| رشاش من نوعRPK | 13 |
| رشاش من نوع DVTARIOV | 05 |
| بندقية نصف آلية سيمينوف | 64 |
| رشاش من نوعMAT-49 | 01 |
| رشاش من نوعMAS-39 | 02 |
| بندقية قاذفة القنابل | 02 |
| هارون | 05 |
| مسدسات آلية | 25 |
| بنادق قناصة | 04 |
| بنادق صيد | 104 |
| بنادق مضخية | 10 |
| بندقية تكرارية | 32 |
| بندقية CARABINE.US | 01 |
| بندقية صيد بحرية | 01 |
| مدافع تقليدية الصنع | 03 |
| أسلحة نارية تقليدية | 85 |
| قنابل تقليدية الصنع | 529 |

| ذخيرة |
| --- |
| 34 مقدوف حشوة7-RPG |
| 06مقدوف حشوة2-RPG |
| 96 قاذفات هارون من مختلف العبارات |
| 38 سلسلة ذخيرة -258 محزن دخيرة -30حشوة |
| دافعة-179426 طلقة من مختلف العبارات |

| | |
| --- | --- |
| ألغام تقليدية الصنع | 160 |
| قنابل بدوية | 56 |
| مفجرات DETONATEURS | 22 |
| مواد كيميائية لصناعة المتفجرات | 4240كغ |
| هواتف نقالة جاهزة لتفجير | 12 |
| حزام ناسف | 02 |

**المصدر**: الحصيلة العملياتية لعام 2017، **مجلة الجيش**. الجزائر:المركز الوطني للمنشورات العسكرية،(ع.654، يناير 2018)، ص ص.23-24.

# قائمة المراجع

**أولا: باللغة العربية:**

**أولا :المصادر:**

**1- <u>الوثائق الرسمية</u>**

1- إتفاقية 1951 المتعلقة بوضع اللاجئين.

2- الإتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، الصادرة عن مجلسي وزراء الداخلية والعدل العرب ،الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، بتاريخ 22-04-1998.

3- إتفاقية قرطاج 13 جويلية 2016.

4- دستور ليبيا الصادر عام 2011 شاملا تعديلاته لغاية عام 2012.

5- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،(دستور 2016). **<u>الجريدة الرسمية</u>**، ع.14، مارس 2016.

6- ــــــــــــــــــــ،(المرسوم الرئاسي رقم 02-403 المؤرخ في 26 نوفمبر 2002 يحدد صلاحيات وزارة الشؤون الخارجية). **<u>الجريدة الرسمية</u>** ،ع.79، 01 ديسمبر 2002.

7- ــــــــــــــــــــ،(مرسوم رئاسي رقم 13-316 المؤرخ في 16 سبتمبر 2013 يتضمن التصديق على الإتفاقية المتعلقة بضبط الحدود البحرية بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والجمهورية التونسية الموقعة بالجزائر في 11 جويلية 2011). **<u>الجريدة الرسمية</u>**، ع.46، الصادرة بتاريخ 22 سبتمبر 2012.

8- ــــــــــــــــــــ، (الإتفاق التجاري التفاضلي الجزائري – التونسي الموقع عليه بتونس في 04 ديسمبر 2008 تمت المصادقة عليه ونشره في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، بتاريخ 11 جانفي 2010 )،**<u>الجريدة الرسمية</u>**، ع. 12 الصادرة بتاريخ 17فبراير 2010.

9- الجمهورية التونسية، "قانون تأسيس عدد 06 لسنة 2011 المؤرخ في 16 ديسمبر 2011 المتعلق بالتنظيم المؤقت للسلطة العمومية". **<u>الرائد الرسمي للجمهورية التونسية</u>** (ع.97 ، 20-23-ديسمبر 2011).

10- إتحاد المغرب العربي – الأمانة العامة، **بيان الجزائر حول إشكالية الأمن في منطقة المغرب العربي**. 09 جويلية ،2012.

11- بيان الرباط، **نحو استراتيجية أمنية مغاربية مشتركة**، اجتماع وزراء داخلية دول اتحاد المغرب العربي.

12- البيان الصحفي للاجتماع الثالث لفريق العمل المغاربي المكلف بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والجرائم الالكترونية، تونس نوفمبر 2016، ص.01.

**ثانيا :المراجع:**

أ- **<u>الموسوعات</u>**

1- أبو حجر أمينة، **الموسوعة الجغرافية لبلدان العالم**.( الإسكندرية: دار أسامة للنشر والتوزيع، ط.01 ،د.ت.ن ).

2- ابن منظور، **لسان العرب**. (بيروت: دار نوبليس، د.ت.ن، المجلد 13).

3- اوكالاهان مارتن غريفيش وتيري ،**المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**. (دبي: مركز الجامع للأبحاث، ط01، 2002).

4- البعليكي منير، **موسوعة المورد**.(بيروت: دار العلم للملايين، ط.01 ،المجلد1981،06).

5- الخوند مسعود، **الموسوعة التاريخية الجغرافية**.(بيروت : مؤسسة هنياد، د.ت.ن).

6- توبنهام غرهام ابفانر جفيري، **قاموس بنغوين للعلاقات الدولية**. ترجمة مركز أبحاث الخليج للأبحاث،(الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، ط،1، 2004).

7- زيتون وضاح، **المعجم السياسي**.(الأردن: دار أسامة المشرق الثقافي. ط.01 ، 2006).

8- فرادوارد موريس، **موسوعة مشاهير العالم: آعلام الفكر السياسي**. ج.05،(بيروت: درا الصداقة العربية، ط.01، 2002).

9- عبد الوهاب الكيالي، **الموسوعة السياسية**. (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ج.7، 1994).

10- عبد الكافي إسماعيل عبدالفتاح، **الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية**. (د.م.ن،د.د.ن ،د.ت.ن).

11- نجاعي سليم، **موسوعة العالم العربي ليبيا**.(الجزائر: دار الواحة للكتاب، ط.01 ، 2010).

12- ـــــــــ، **موسوعة العالم العربي المغرب**.(الجزائر: دار الواحة للكتاب، ط.01،2010).

13- ـــــــــ، **موسوعة العالم العربي تونس**.(الجزائر: دار الواحة للكتاب، ط.01، 2010).

14- ـــــــــ، **موسوعة العالم العربي الجزائر**. (الجزائر: دار الواحة، ط.2010،01).

15- هرميه غي وآخرون، **معجم علم السياسة والمؤسسات السياسية**.، ترجمة هيثم اللمع، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط.01، 2005).

16- **الموسوعة العربية العالمية**.(الرياض: مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، ط.02، 1999 ).

17- **الموسوعة العربية الميسرة** .( بيروت: المكتبة العصرية، ط.03، 2009 ).

**ب - <u>الكتب</u>**

1- ابراهيم أحمد علي، **العنف السياسي والإنقسام المجتمعي والتدخل الخارجي في ليبيا**.(القاهرة: المكتب العربي للمعارف، ط.01 ،2015).

2- ابراهمي عبد الحميد ، **المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية**.(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.11، 1996).

3- أبوالخزام، **الحروب وتوازن القوى**.( ليبيا: دار الكتب الوطنية، ط.02، 2009).

4- إدريس محمد السعيد، **تحليل النظم الإقليمي** .(القاهرة: مركز الدراسات السياسة، 2002).

5- الأسود صادق، **علم الاجتماع السياسي :أسسه،أبعاده**.(بغداد: منشورات جامعة بغداد، ط.01، 1962).

6- البار أمين، بسكري منير، **مكانة المغرب العربي في السياسة الخارجية الفرنسية**.(الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية ،ط0.1، 2014 ).

7- بشير حمدي محمد علي، **تجربة التحول الديمقراطي في النيجر**.( الإسكندرية: المكتب العربي للمعارف، د.ت.ن).

8- بوبوش محمد، **الأمن في منطقة الساحل والصحراء**.(عمان: دار الحليج ،2016 ).

9- بوعزيز بجي، **تاريخ إفريقيا الغربية الإسلامية**. (الجزائر:عالم المعرفة للنشر والتوزيع ،2009).

10- بن عروس زهرة وآخرون،**الاسلاموية السياسية:المأساة الجزائرية**. ترجمة غازي البيطار،(بيروت :دار الفرس، ط.01، 2002).

11- جمال محمود، **أبعاد العدوان العسكري المصري على ليبيا**. (تركيا :المعهد المصري للدراسات ،2017).

12- جندلي عبد الناصر، **التنظير في العلاقات الدولية بين الإتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**.( الجزائر: الدار الخلدونية، 2007).

13- حثي ناصيف يوسف، **النظرية في العلاقات الدولية**.(لبنان: دار الكتاب العربي، 1985).

14- حسين خليل، **العلاقات الدولية النظرية والواقع الأشخاص والقضايا**.(بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية ، ط.01 ،2011).

**15**- حسين عدنان السيد، **نظرية العلاقات الدولية** .(بيروت :الجامعة اللبنانية ،2003).

16- حقي سعد توفيق، **مبادئ العلاقات الدولية**.( الأردن :دار وائل للنشر والتوزيع، ط.01، 2012).

17- خاطر نصري ذياب، **الجغرافيا السياسية والجيوبولتيكا**. (الأردن: الجنادرية للنشر والتوزيع، ط01 ، 2010).

18- الخزرجي ثامر كامل، **العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات**.( الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط.01، 2005).

19- دالع وهيبة، **دور العوامل الخارجية في صناعة السياسة الخارجية الجزائرية 1999-2006**.(الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2014).

20- ربيع حامد، **نظرية سياسة الخارجية**.(القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة ،د.د.ن).

21- زكرياء فريد، **من القوة إلى الثورة ،الجذور الفريدة لدور أمريكا العالمي**. ترجمة :رضا خليفة. (القاهرة: شركة الأهرام للترجمة والنشر، 1990).

22- سالم بول، كاديك أماندا، "تحديات العملية الانتقالية في ليبيا"، في**الربيع العربي ثورات الاستخلاص من الاستبداد دراسات حالات**.( د.م.ن ،الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية ، ط.01، 2013 ).

23- سعد الدين وأخرون، **المجتمع والدولة في الوطن العربي**.(لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، أكتوبر 1988)

24- سعود صالح، **الإستراتيجية الفرنسية حيال الجزائر (منذ 1981.....) دراسة مستقبلية**.(الجزائر: طاكسيج كوم للدراسات والنشر والتوزيع، 2009).

25- سليم محمد السيد، **تحليل السياسة الخارجية**.(القاهرة: مكتبة النهضة العربية، ط.01 ، 1998).

26- الشويكي عمرو، **الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر –المغرب–لبنان– البحرين –الجزائر –سوريا –الأردن )**، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.02، 2014).

27- شنان عمر عبد الحفيظ ، **نزاعات الدول الداخلية الأسباب والتداعيات**. (القاهرة: دار الجامعة الجديدة، ط.01، 2015).

28- شلغيم عبير، "النزاع في مالي بين الأسباب الداخلية والخارجية"، في بلهول نسيم، **حوارات الإقليمية في منطقة الساحل و الصحراء**.(الأردن : دار الحامد للنشر والتوزيع، ط.01، 2016).

29- الشويكي عمرو، **الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي(مصر –المغرب–لبنان– البحرين–الجزائر–سوريا –الأردن )**.(لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.02 ،2014).

30- صبارني غازي حسين، "**الدبلوماسية المعاصرة لدراسة قانونية**".(عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط.03، 2011).

31- طشطوش هايل عبد المولى، **مقدمة في العلاقات الدولية**. (الأردن: د.م.ن ، د.ت.ن).

32- عابد زهير عبد اللطيف، **الرأي العام وطرق قياسه**. (عمان: دار البازوري، ط.03، 2014).

33- عباس عمار، **العلاقة بين السلطات في الأنظمة السياسية المعاصرة والنظام السياسي الجزائري**. (الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، ط.01 ،2010).

34- عباس قاسم خضير، "**المبادئ الأولية في القانون الدبلوماسي**".(بيروت :الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع ،ط01، 2009).

35- عبد الحي وليد، **مدخل للدراسات المستقبلية في العلوم السياسية**، (عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، ط.01، 2002).

36- عبد العظيم خالد، **سياسة فرنسا في إفريقيا المصالح العليا والتحركات العسكرية في الفكر الاستراتيجي الفرنسي**. (القاهرة: دار الكتاب العربي، 2016 ).

37- عبد النور ناجي، "الحركات الاحتجاجية في تونس وميلاد الموجة الثانية من التحرير السياسي " في عبد الاله بلقزيز، **الربيع العربي ... إلى أين؟ أفق جديدة للتغيير الديمقراطي**. (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.03، ابريل 2013).

38- عبيد الجمجمي سعيد على، **تنظيم القاعدة :النشأة الخلفية الفكرية الإمتداد.** (القاهرة: مكتبة مديولي ، ط01، 2003.).

39- عطية حمدي وعامر مصطفى، **الأحزاب السياسية في النظام السياسي والقانون الوضعي والإسلامي دراسة مقارنة.** (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، ط. 01،2014 ).

40- عكروم ليندة، **تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال جنوب المتوسط.** (الأردن: دار ابن بطوطة للنشر والتوزيع، 2011 ).

41- عودة جهاد، **النظام الدولي: نظريات وإشكاليات.** (مصر: دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005).

42- عوض محمد محي الدين ، **جرائم غسل الأموال.**(الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2004).

43- العياشي وفاق، **مكافحة الإرهاب بين السياسة والقانون،**(الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع ،2006)

44- غضبان مبروك، **المدخل للعلاقات الدولية.** (الجزائر : دار الفكر العربي ،2007).

45- فرج أحمد أنور، **النظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة.** (السليمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2007).

46- الفيلالي مصطفى، **المغرب العربي نداء المستقبل.** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.03، 2005)

47- قادري حسين، **السياسة الخارجية دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات النظرية للتحليل.**(الجزائر : دار هومه، 2012 ).

48- قربان ملحم، **الواقعية السياسية.**(بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1971).

49- القصبي عبد الغفار رشاد، **الثقافة السياسية.** (البحرين: معهد البحرين للتنمية السياسية ،2008).

50- كرعود أحمد، **تونس :ثورة الحرية و الكرامة،الربيع العربي ثورات الخلاص من الاستبداد دارسة حالات.** (بيروت: دار شرق الكتاب للنش، ط.01 ،2013).

51- لخضاري منصور، **السياسة الأمنية الجزائرية المحددات –الميادين – التحديات.** (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط.01، 2015 ).

52- محمد العميري، **موقف الإسلام من الإرهاب.**(الرياض: مركز الدراسات والبحوث جامعة نايف للعلوم الأمنية، ط.01، د.ت.ن )

53- محمد نوره ، الخيري ربيع، **مبادئ الجيوبولتيك.** (بغداد: أفكار للدراسات والنشر، ط.01، 2014).

54- المخادمي عبد القادر رزيق، **الاتحاد من أجل المتوسط.**(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،2009).

55- مصباح زايد عبيد الله، **السياسة الخارجية.**(طرابلس: دار تالة ،ط. 02 ،1999 ).

56- مصباح عامر، **الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية.** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط.02، 2010).

57- مهنا محمد نصر، **علم السياسة.**(القاهرة :دارغريب للطباعة والنشر والتوزيع ،1997).

58- ميكيافيللي نيكولاس، **الأمير**. تر.أكرم مؤمن.( القاهرة:مكتبة ابن سينا للنشر والتوزيع، 2004).

59- ميرل مارسل، **العلاقات الدولية المعاصرة حساب ختامي.** ترجمة حسن نافعة.(القاهرة: دار الثالث للنشر، 1999).

60- النعيمي احمد، **السياسة الخارجية.**(عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، ط.01 ،2008).

61- هارون علي احمد، **أسس الجغرافية السياسية،**(القاهرة:دار الفكر العربي،1979).

62- ولد خليفة محمد العربي، **مدخل لدراسة الهيكلة الجديدة للعالم.**(الجزائر: منشورات ANEP، 2013).

**ج- التقارير :**

1- **تقرير مجموعة الأزمات الدولية،** الاحتجاجات الشعبية في شمال مالي و الشرق الأوسط: فهم الصراع في ليبيا . رقم 107 ، 6جوان 2011.

2- خالد فؤاد ،" التدخل الخارجي والدور المصري في الأزمة الليبية". **تقدير موقف،** المعهد المصري للدراسات السياسية.

3- ـــــــــــــ،" الأزمة الليبية بين المبادرة الفرنسية والدور المصري". **تقديرات سياسية** ،المعهد المصري للدراسات ،09 أوت 2017 .

4- علاء فاروق، "ليبيا ما بعد سيطرة حفتر على الموانئ النفطية".**تقارير سياسية**، المعهد المصري للدراسات السياسية.

5- "واقع قطاع النفط الليبي والآثار الإقتصادية والإجتماعية لتوقف تصديره"، **تقرير المنظمة الليبية للسياسات والإستراتيجيات**، أوت 2016.

6- المرصد الإقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، "اقتصاديات إعادة الإعمار بعد أنتهاء الصراع في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا". **تقرير البنك الدولي**، أبريل 2017.

7- مرزوق وفاء، **قراءة في مسار الربيع العربي في الجزائر**،التقرير العربي السابع للتنمية الثقافية العرب بين مآسي الحاضر وأحلام التغيير 4 سنوات منذ الربيع العربي، (لبنان: مؤسسة الفكر العربي، ط.01، 2014).

**د- الدوريات والمجلات :**

1- أبو زيد أحمد محمد، أحمد محمد أبوزيد، "كينيث والتز: خمسون عاما من العلاقات الدولية 1959-2009: دراسة إستكشافية"، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، ع،27خريف2010.

2- إسماعيل إسراء احمد،"الجريمة المنظمة لتحديات الأمن الإنساني في المنطقة العربية". القاهرة: مؤسسة الأهرام، **مجلة السياسة الدولية**، (ع.189 اكتوبر 2011).

3- الإسناوي أبو الفضل، "شبكات العنف الجهادية في المغرب العربي". القاهرة: مؤسسة الأهرام،**مجلة السياسة الدولية** ، (ع.198 ، أكتوبر 2014).

4- ب،عيمور ، "أفاق منع التطرف العنيف ومكافحة الإرهاب في إفريقيا". الجزائر:المركز الوطني للمنشورات العسكرية، **مجلة الجيش**، (ع.653، ديسمبر 2017).

5- باخوية ادريس، "جرائم الإرهاب في دول المغرب العربي تونس، الجزائر، والمغرب نمودجا"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، (ع.11، جوان 2014).

6- بخوش صبيحة، الهجرة غير شرعية الإفريقية في الجزائر دراسة في التداعيات وآليات المكافحة"،الجزائر:كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية، **مجلة العلوم الإنسانية**،(ع.42، نوفمبر 2015).

7- بن علي لقرع،"التعددية الحزبية في الجزائر: المسار والمخرجات". بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، **مجلة المستقبل العربي** ، (ع.464 ، أكتوبر 2017).

8- بن عنتر عبد النور،"إشكالية التسلح في المغرب العربي".الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية **المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية**، (ع03،ديسمبر 2014 ).

9- بن مشري عبد الحليم ،"ماهية الهجرة غير الشرعية ."**مجلة المفكر**،جامعة بسكرة ،(ع. 7،مارس 2005).

10- بوبرطخ نسيم، "التحديات الأمنية في منطقة الساحل ضرورة التنسيق الإقليمي"، الجزائر:المركز الوطني للمنشورات العسكرية، **مجلة الجيش**،(ع.644، مارس 2017).

11- بوقارة حسين، "مشكلة الأقلية الترقية وإنعكاساتها على الإستقرار في منطقة الساحل الإفريقي". الجزائر: **مجلة العالم الاستراتيجي**، (ع. 7، نوفمبر 2007).

12- بولعراس ب، "الدبلوماسية الجزائرية وفاء لمبادئ راسخة". الجزائر:المركز الوطني للمنشورات العسكرية، **مجلة الجيش**،(ع. 432 ،1999).

13- الجمعاوي أنور،"المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق". **مجلة سياسات عربية**،(ع.06، يناير 2014).

14- خيري عبد الرزاق جاسم ،"القيادة العسكرية الأمريكية الجديدة لإفريقيا فرصة أمريكية ومنحة إفريقية".بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، **المجلة العربية للعلوم السياسية** (ع.21،شتاء 2009).

15- دبش إسماعيل ، "الوضع في الساحل الإفريقي بين الواقع الإقليمي والتأثيرات الدولية من خلال الأزمة في مالي منذ 2010". الجزائر : المعهد العسكري للوثائق والتقويم والاستقبالية **مجلة دراسات الدفاع والاستقبالية استراتيجيا**. ع.01، 2014.

16- زعباط عبد الحميد،"الشراكة الاورومتوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائر". جامعة شلف: مخبر العولمة واقتصاديات شمال افريقيا، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ع.1،(جانفي 2004).

17- زواشي صورية،"الأزمة الليبية والقوى الدولية: وجهات نظر متباينة ومصالح متنافسة". بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، (ع. 49، شتاء 2016).

18- ساعو حورية ، غربي محمد ، "موقف الجزائر من التدخل العسكري الفرنسي". جامعة شلف: مخبر إصلاح السياسات العربية في ظل تحديات العولمة، **مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية**، (ع.18، جوان 2017).

19- سالم أحمد علي، "القوة والثقافة وعالم ما بعد الحرب الباردة: هل باتت المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية شيئا من الماضي".بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، (ع.20، خريف 2008).

20- سهام حمام غنية،"السلم والأمن في إفريقيا نظرة موحدة لمجابهة التحديات". الجزائر : المعهد العسكري للوثائق والتقويم والاستقبالية، .**مجلة الجيش**، (ع.632،مارس 2016 ).

21- شافعي بدر حسن،"التدخل المؤجل: الأبعاد الداخلية والإقليمية لأزمة شمال مالي".القاهرة: مؤسسة الأهرام، **مجلة السياسة الدولية**، (ع.191، يناير 2013).

22- شاكر ظريف، "معضلة الهجرة السرية في الساحل الإفريقي و الصحراء الكبرى وارتداداتها الإقليمية". **مجلة العلوم القانونية والسياسة** .(ع.13 ،جوان 2016).

23- عبد الحليم أميرة محمد، "ما بعد التدخل التداعيات الداخلية والإقليمية للحرب في مالي". القاهرة : مؤسسة الأهرام، **مجلة السياسة الدولية** ،(ع. 192، ابريل 2012).

24- عبد الحليم إيمان أحمد عبد الحليم "سيناريو الأفغنة : مالأت العملية العسكرية الفرنسية في شمال مالي". القاهرة: مؤسسة الأهرام، **مجلة السياسة الدولية** ، (ع. 05 مارس 2013).

25- عبد الشافي عصام محمد،"استراتيجيات متعثرة: القوى الكبرى ومعضلة الأمن في شمال إفريقيا". القاهرة: مؤسسة الأهرام، **مجلة السياسة الدولية**، (ع.194 ،ابريل 2014).

26- عبد العالي عبد القادر، "السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دول الجوار: بين مقتضيات الدور الإقليمي والتحديات الأمنية"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**،(ع.07، جويلية2017).

27- عبيد منى حسين، "أبعاد تغيير النظام السياسي في ليبيا". القاهرة: مؤسسة الأهرام، **مجلة دراسات دولية**،(ع.51، يناير 2012).

28- عقل زياد،"عسكرة الانتفاضة" الفشل الداخلي والتدخل الخارجي في الجماهيرية الليبية". القاهرة: مؤسسة الأهرام، **مجلة السياسة الدولية**،(ع.184، ابريل 2011 ).

29- عميران مليكة ايت، ضفتنا المتوسط معالم جديدة للتعاون". الجزائر : المعهد العسكري للوثائق والتقويم والاستقبالية **مجلة الجيش**،(ع.541،ا وت 2008).

30- غازي إلهام ، "الهجرة غير شرعية من المنظور القانوني"، الجزائر، المركز الوطني للمنشورات العسكرية، الجزائر : المعهد العسكري للوثائق والتقويم والاستقبالية **مجلة الجيش**،(ع.360، يناير 2016).

31- فروحات حادة، "الطاقة المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، دراسة لواقع مشروع تطبيق الطاقة الشمسية في الجنوب الجزائر". باتنة، **مجلة الباحث** ،(ع.11 سنة 2012).

32- فريق الأزمات العربي ،"الأزمة لليبية إلى أين ؟". **مركز دراسات الأردن** ،(ع. 13 ،مارس 2017 ).

33- فكيري شهرزاد، "واقع السلام والإنعتاق في ليبيا: مقاربة نقدية لتحليل الوضع الأمني بعد سقوط نظام القدافي".الجزائر: طاكسيج للنشروالتوزيع، **مجلة فكر ومجتمع** ،ع.29 ،يناير 2016.

34- لونيسي رابح، علاقة العسكري بالسياسي في تاريخ الجزائر المعاصرة ".بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، **المجلة العربية للعلوم السياسية** . (ع.29 ،شتاء 2011).

35- قبي أدم، "آليات المقاربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب: من التعامل الأمني إلى السياسي"، **مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية**، (ع.30، سبتمبر 2017).

36- قبي أدم، "آليات المقاربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب: من التعامل الأمني إلى السياسي"، **مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية**، (ع.30، سبتمبر 2017).

37- مرايف هبة فاطمة، "الاتجار بالبشر .....الشكل المعاصر لتجارة الرقيق".القاهرة: مؤسسة الأهرام، **مجلة السياسة الدولية** ، (ع.165،جوان 2006).

38- يوسيف راضية، "إنتاج اليورانيوم في إفريقيا".مصر: هيئة الإستعلامات، **مجلة إفريقيا قارتنا**، (ع. 06 ،جوان 2013).

39- المهدي سعد، "قضية الطوارق في المالي".القاهرة: المنتدى الإسلامي، **مجلة قراءات افريقية**، (ع.13،سبتمبر 2012).

40- مشعالي ابراهيم،" دور المقاربة الجزائرية في حل الأزمة الليبية". لبنان: مركز جيل البحث العلمي، **مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية**، (ع.06، جوان 2016).

41- "الجزائر –موريتانيا دفع جديد للتعاون الثنائي". الجزائر: المعهد العسكري للوثائق والتقويم والاستقبالية **مجلة الجيش**،(ع.581، ديسمبر 2011).

**هـ- الجرائد**


1- بن أحمد محمد،"ثلاث منظومات عسكرية لمراقبة الحدود بين الجزائر وتونس".**الخبر** ،(ع.7244، 05 نوفمبر 2013).

2- رضوان. ق،"مليار أورو حجم التبادل التجاري بين الجزائر وتونس". **جريدة المساء الجزائرية**، (ع.6314، 14 أكتوبر 2017).

3- أيمن ر، "الجزائر ترحل 272 شخصا مقمين بطريقة غير شرعية للنيجر". **جريدة الموعد اليومي**، (ع. 2093، 08 فبراير 2018).

4- ب. أمين، "الجزائر ترسل مساعدات إنسانية جديدة إلى ليبيا". **الموعد اليومي**، (ع.1909، 20 جوان 2017).

5- سليمان حسين ،"الجزائر تقنع مجلس حقوق الإنسان الأممي بفتح نقاش دولي حول دفع الفدية "**جريدة الخبر**،(ع.6148 ،اكتوبر 2010).

6- شوارد.ع،" مبادرة الجزائر تتكلل بإمضاء الحركات الأزوادية على اتفاق السلم والمصالحة بالأحرف الأولى". **جريدة النهار الجزائرية** ،(ع.2322 ، 16ماي 2015 ).

7- طواهرية.ب، "مساعدات إنسانية من الجزائر إلى ليبيا". **الخبر** ،04 نوفمبر 2016.

8- عولمي بسمة، "الجريمة تبيض الأموال ،خطر المخدرات على الاقتصاد وسبل مكافحتها ". **جريدة الشعب**، (ع.14492 ، فيفري 2008).

9- م. بهاء الدين، م. سامية، "تحقيقات حول تورط مهاجرين أفارقة في أنشطة إرهابية". **جريدة البلاد**، ع.5440 ،10 أكتوبر 2017.

10- ق.و،"الجزائر والمغرب يتبادلان وجهات النظر حول التحديات المشتركة". **جريدة صوت الأحرار**، (ع.5620 ،17 جويلية 2016).

11- واكريمي عبد الهادي،"مالي: الهدف الحقيقي الذي لم يعلن عنه".**القدس العربي** ،27فبراير 2013.

12- ق/و،" ارتفاع وثيرة إنتاج المحروقات خلال الثلاثي الأول من 2017"، **جريدة المساء**، ع.6235، 12-07-2017.

13- "اختتام أشغال اللجنة الثنائية ال5 الجزائرية النيجرية ". **جريدة الشعب** ،(ع.14788 ،02 أوت 2017 ).

14- "الجزائر واجب عليها التضامن تجاه الشعب الصحراوي". **جريدة الشعب**، (ع.17612، 08 أبريل 2018.)

15- "السراج يقترح خريطة طريق لتسوية السياسة". **جريدة الشعب** ،(ع.17389 ،17 جويلية 2017).

16- "أكاديمية جزائرية للغة الأمازيغية"، **جريدة الجمهورية**، (ع.6373، 28 ديسمبر 2017).

**و- أطروحات**

1- رياض حمدوش، **تأثير السياسة الخارجية الأمريكية على عملية صنع القرار في الاتحاد الأوروبي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001**.(أطروحة دكتوراه، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،كلية الحقوق، جامعة قسنطينة ،2012).

2- زقاع عادل، "**النقاش الرابع بين المقاربات النظرية والعلاقات الدولية**".أطروحة دكتوراه ( قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،كلية الحقوق ، جامعة باتنة، 2009)

3- شلبي محمد، **السياسة الخارجية للدول الصغيرة**.( أطروحة الدكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية،جامعة الجزائر، 2006 ).

4- ظريف شاكر،**التنسيق الاقليمي وأثره على بنية الأمن والاستقرار في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية – التحديات والرهانات**-.( أطروحة دكتوراه ، لقسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق ،جامعة باتنة ، 2014-2015 ).

5- عطية إدريس، **مقاربة الجزائر في هندسة الأمن الإفريقي**.(أطروحة دكتوراه ،كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ،2014 ).

6- بن ثقة نور الهدى، **إشكالية بناء الدولة في ليبيا بعد سقوط نظام معمر القدافي 2012-2016**. (أطروحة الدكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،الجزائر ،2017).

7- دالع وهيبة، السياسة **الخارجية الجزائرية اتجاه منطقة الساحل الإفريقي (1999-2014)**.(أطروحة دكتوراه ،كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر، 2014 ).

**ز- الندوات العلمية :**

1- بن خليف عبد الوهاب، "المقاربة الجزائرية لحل الأزمات في محيطها الإقليمي الأزمة المالية نموذجا ".ملتقى بعنوان **مالي ليبيا مبادرات السلام والخروج من الأزمات أي أفاق من أجل الاستقرار الجهوي** ،المعهد العسكري للوثائق والتقويم ،12 يناير 2016.

2- بن عنتر عبد النور، الإستراتيجيات المغاربية حيال أزمة مالي". مقدمة في **ندوة المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة**، 17-18 فبراير 2013، الدوحة.

3- بن مشري عبد الحليم، "التنافس الدولي في منطقة المغرب العربي". قدمت هذه الورقة في **ندوة** "**المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة**"بالدوحة 17و18 فبراير 2013.

4- بوشنافة شمسة، "إستراتيجية الاتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في منطقة الساحل(إستراتيجية من اجل الساحل): الرهانات والقيود".مداخلة بالملتقى الدولي المغاربي بعنوان : **التهديدات الأمنية للدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة**، يومي 27-28 فبراير 2013 ،جامعة قاصدي مرباح ورقة كلية الحقوق والعلوم السياسية.

5- جمال مظلوم محمد، "التجارة غير مشروعة للسلاح والإرهاب". ندوة علمية بعنوان : **تجارة السلاح غير مشروعة وغسيل الأموال**،بكلية التدريب الرياض ،11-2013/02/13.

6- زيد محمد إبراهيم، **الجريمة المنظمة**. أبحاث حلقة علمية حول الجريمة وأساليب مكافحتها،(الرياض:مركز الدراسات والبحوث،1999 ).

7- عيادي السيد محمد، "الطريق العابر للصحراء مشروع في خدمة نمو المناطق الحدودية". ملتقى بعنوان: **منطقة الساحل والصحراء الواقع والأفاق**،15 أكتوبر 2012،المعهد العسكري للوثائق والتقويم .

8- غريب حكيم، "الإستراتيجية الجزائرية في مكافحة ظاهرة الإرهاب". ملتقى دولي بجامعة بني سويف القاهرة، بعنوان: " **العلوم الإجتماعية والإنسانية في مكافحة الإرهاب**، يومي 13-14 نوفمبر 2016.

9- عيسات فضيلة ، "السياسة الخارجية الجزائرية بين تداتانية صانع القرار وتعقيدات الأزمة المالية". محاضرة ألقيت في ملتقى دولي بعنوان:"**الدور الإقليمي للجزائر: الابعاد والمحددات**" بجامعة تبسة قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، أبريل 2014.

10- قط سمير،"الهجرة غير المنتظمة من إفريقيا الساحل والصحراء نحو/ عبر الجزائر: بين المناولة الأمنية مع أوروبا، والمخاوف الداخلية"، ورقة مقدمة بالملتقى الدولي الأول حول :**المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي**. يومي 24-25 نوفمبر 2013، جامعة قالمة.

11- لخضاري منصور،"تعقيدات الأزمة الليبية المالية وانعكاساتها على الأمن الإقليمي في الساحل". ملتقى بعنوان: **مالي ليبيا مبادرات السلام والخروج من الأزمات أي أفاق من أجل الاستقرار الجهوي**،12 يناير2016، المعهد العسكري للوثائق والتقويم.

12- يخلف عبد السلام، "منطقة الساحل ومنطق المفاهيم : من الدولة الفاشلة إلى مسؤولية الحماية". الملتقى الوطني بعنوان **الساحل ضمن إستراتيجية القوى**، المعهد العسكري للوثائق والتقويم والاستقبالية، 02 مارس 2015.

**ح- المواقع الإلكترونية :**

1- اسليمس عبد الحميد المنار،" زيارة الرئيس الفرنسي للمغرب، السياق، الرسائل والتداعيات الممكنة". **تقرير مركز الجزيرة للدراسات** 22 ابريل 2013 ،ص.03 من الموقع: http://studies.aljazeera.net/mritems/Documents/2013/4/22/2013422716 0221580French%20President%20visit%20to%20Morocco.pdf تم تصفحه يوم15-02-2018،على الساعة 19:09.

2- أوسمة، "اللقاء الجزائري النيجيري : التأكيد على ضرورة تحقيق شراكة قوية ومستدامة". من الموقع : http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20161012/90697.html تم تصفحه يوم15-02-2018،على الساعة 19:09.

3- أونوها فريدوم، "التدخل العسكري الفرنسي الإفريقي في أزمة مالي و المخاوف الأمنية المتفاقمة ". **تقرير مركز الجزيرة للدراسات** ،13 فبراير 2013 ،ص.08. من الموقع : http://studies.aljazeera.net/mritems/Documents/2013/2/14/2013214825 1284580French%20military%20intervention%20in%20Mali.pdf تم تصفحه يوم 20-03- 2017،على الساعة 14:12.

4- باشوش نوارة،"الجزائر الثانية من مستوردي الأسلحة من روسيا". من الموقع: http://www.echoroukonline.com/ara/articles/202164.html?u=5001 تم نصفحه يوم 12-01-2017. على الساعة 12:20.

5- ـــــــــــــ ،"10 أمراض خطيرة في شوارعنا". من الموقع:
https://www.echoroukonline.com/ تم تصفحه يوم: 29-03-2017، على الساعة 18:03.

6- بن شيخنا سيد أعمر، "المفاوضات المالية الأزوادية في الجزائر قراءة في وثائق المفاوضات وسيناريوهات المستقبل". تقرير مركز الجزيرة للدراسات، 29 ديسمبر 2014. من الموقع :
http://studies.aljazeera.net/ResourceGallery/media/Documents/2014/12/29/201412298531328734negotiations-Alozoadah-Algeria.pdf تم تصفحه يوم 12-12-2016،على الساعة 12:20.

7- بن عائشة محمد الأمين، "الدبلوماسية الجزائرية والمعضلة الأمنية في مالي"، من الموقع:
http://democraticac.de/?p=8205 تم تصفحه يوم 12-04-2018،على الساعة 12:20.

8- بن عنتر عبد النور، "التدخل في مالي :نظرة من الداخل الفرنسي الرسمي والشعبي". **تقرير مركز الجزيرة للدراسات**، 27 يناير 2013 ، ص.03. من الموقع :
http://studies.aljazeera.net/mritems/Documents/2013/1/27/2013127101134908734Intervention%20in%20Mali.pdf تم تصفحه يوم 20-03-2017 ،على الساعة 14:12.

9- بن مسعود عبد القادر،"ما قد تريد معرفته عن علاقة الجزائر وموريتانيا بعد أزمة الحدود".من الموقع :https://www.sasapost.com/mauritania-closes-its-border-with-algeria/ تم تصفحه يوم 14-04-2017،على الساعة 09.12.

10- ـــــــــــــ، "كيف تحاول فرنسا حتى الآن تجريم الثورة الجزائرية!". من الموقع:
https://www.sasapost.com/le-parlement-francais-criminalise-la-revolution-algerienne/ تم تصفحه يوم: 09-04-2018.على الساعة 22.30.

11- بن نافع المختار،"هل تنهي الانتخابات الأزمة السياسية "**.مركز الجزيرة للدراسات**، 17سبتمبر 2013 ، من الموقع:
http://studies.aljazeera.net/mritems/Documents/2013/9/17/2013917114

74581580muretania.pdf ، ص.03 ،تم تصفحه يوم 18-04-2017. على الساعة 12:30.

12- بوجنوي خولة ،"عين على الجزائر: تعاون ودعم كبير لتونس". من الموقع : http://babalmaghariba.org/?p=2121 تم تصفحه يوم 20-02-2018 ،على الساعة 15.30.

13- بوحنيقة قوي، "الجزائر والانتقال إلى دون الفاعل في إفريقيا".مركز الجزيرة للدراسات 19 جانفي 2014،ص.3.من الموقع:
http://studies.aljazeera.net/ResourceGallery/media/Documents/2014/1/29/201412910554368973 4Algeria%20and%20actor%20role%20in%20Africa.pdf. تم تصفحه يوم:14-07-2015.على الساعة 23:02.

14- ـــــــــــ،"إستراتيجية الجزائر اتجاه التطورات الأمنية في الساحل الإفريقي". **تقرير الجزيرة** ،3 جوان 2012ص.01. من الموقع :
http://studies.aljazeera.net/mritems/Documents/2012/6/3/20126310412 52734Algerian%20Strategy-security%20developments.pdf تم تصفحه يوم 12-07-2017، على الساعة 23:12.

15- ت،م،" الجزائر ترسل مساعدات إنسانية لشمال مالي". من الموقع:
http://www.spa.gov.sa/1258664 تم تصفحه يوم 11-04-2018على الساعة 22:12.

16- الجمعاوي أنور"حكومة ائتلافية في تونس: قراءة في التركيبة والتداعيات والتحديات ". المركز العربي للدراسات والأبحاث، فبراير 2015 ،ص.11، من الموقع :
http://www.dohainstitute.org/release/47fa9141-4330-4a28-bad0-aec7d991c774 تم تصفحه يوم 12-02-2017 ،على الساعة 14:12.

17- زيغدة زين الدين،"الجزائر والتعاون الأمني بين البلدين يشمل أربعة بنود رئيسية". من الموقع :
http://elmihwar.com/ar/index.php/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF%D8%AB/66052.html يوم 14-04-2017 ،على الساعة 09:40.

18- سليماني هيثم،"التوافق السياسي في تونس محطات ومطبات".المركز العربي للدراسات والأبحاث/ فبراير 2015، ص.11، من الموقع:
- http://www.dohainstitute.org/file/Get/dee1ca2f-5c52-4dc9-aa47-9c30d341a315.pdf تم تصفحه 22-04- 2017 على الساعة 21.30.

19- سيدمو م،"الجزائر وموريتانيا تستعيدان دفء العلاقات ".من الموقع : https://www.djazairess.com/elkhabar/606231 ،يوم 02- 10-2017 على الساعة 12:34.

20- عبد الحليم أميرة, "مالي بين مخاطر الانقلاب والتقسيم ". **ملف الأهرام الإستراتيجي**، 2012/04/08 ، من الموقع : http://acpss.ahram.org.eg/News/5295.aspx تم تصفحه يوم :12-05-2017. على الساعة :14:59.

21- ــــــــــــ، "تدخل الجزائر في الأزمة الليبية: تفادي التورط العسكري". الأهرام الإستراتيجي، من الموقع: http://www.ahram.org.eg/NewsPrint/353903.aspx تم تصفحه يوم 07-04-2018،على الساعة : 10:19.

22- عبد الواحد محمود، "تنظيم الدولة على الشواطئ الليبية يحفز التدخل الدولي". **تقرير مركز الجزيرة للدراسات** ،ص.02.من الموقع : http://studies.aljazeera.net/mritems/Documents/2016/2/10/201621082849317734Libyan-ISIL-international-intervention.pdf تم تصفحه يوم15-01-2018 ،على الساعة 19:20.

23- عبد الشافعي عصام ، "**التداعيات الإقتصادية للأزمة في مالي**". من الموقع : http://www.qiraatafrican.com/ تم تصفحه يوم 01-04-2018 على الساعة 21:34 .

24- عز الدين ثروت، "تطورات الأزمة الليبية والأطراف الداخلية الفاعلة ودور دول الجوار". **المعهد المصري للدراسات والأبحاث الإستراتيجية** ،من الموقع :http://efsregypt.org ،تم تصفحه يوم 15-02-2018 ،على الساعة 20:23.

25- العقون لطفي، "حداد يؤكد نجاح منتدى الأعمال والاستثمار الإفريقي في الجزائر".من الموقع:http://elmihwar.com/ar تم تصفحه يوم 09-08-2017.على الساعة 12.30.

26- قدوار خديجة ،"الاتحاد تنشر مراحل إنشاء الافريبول. من الموقع: http://www.elitihadonline.com/permalink/88206.html تم تصفحه يوم 25-04-2018، على الساعة 15:30.

27- القيصر كمال، "الإستقطاب المغربي الجزائري يعقد العلاقة بموريتانيا سياسيا ويفيدها اقتصاديا ". **تقرير مركز الجزيرة للدراسات** ،من الموقع : http://studies.aljazeera.net/mritems/Documents/2015/6/1/20156180422 0734morocco-algeria-muritania.pdf تم تصفحه يوم 14-04-2017،على الساعة 12:20.

28- المنشاوي إبراهيم ، توجه حذر: الموقف الجزائري من تطورات الأحداث في تونس". من الموقع: http://www.acrseg.org/36851 تم تصفحه يوم 05-04-2018، على الساعة 22:12.

29- مرغيث عبد الحميد، "تداعيات انخفاض أسعار النفط على الإقتصاد الجزائري والسياسات اللازمة للتكيف مع الصدمة". ص.04.من الموقع :https://www.hopital-dz.com/upload/12-2017/article/petrole.pdf،تم تصفحه يوم15-02-2018 ،على الساعة 19:20.

30- معريش رفيقة ،"بحسب تقرير عن مكتب الصرف المغربي :المغرب يستورد 2.9 مليار دولار من المحروقات الجزائرية" .من الموقع:http://www.eldjazaironline.net/Accueil تم تصفحه يوم 21-02-2018 على الساعة 15:20.

31- مساوي عادل، حامي الدين عبد العلي،"المغرب العربي التفاعلات المحلية والإقليمية والإسلامية". **مجلة البيان**، مركز البيان والبحوث والدراسات، ص.380. من الموقع : http://www.albayan.co.uk/fileslib/articleimages/takrir/4-3-8.pdf تاريخ الدخول 2016/12/09 على الساعة 8:08.

32- معروف محمد، "بين المغرب والجزائر خطوات ايجابية قد تمهد لصفحة ومرحلة جديدة". من الموقع : https://www.swissinfo.ch/araتم تصفحه يوم 4-04-2017،على الساعة 16:30.

33- مولود عبد الله ، "موريتانيا: بلد يتوفر على آلاف الهكتارات الزراعية ويستورد ثلثي حاجاته الغذائية". **القدس العربي**، 05-07-2015 من الموقع: http://www.alquds.co.uk/?p=277526تم تصفحه يوم 30-03-2018، على الساعة 12:24.

34- كحال حمزة ، "تقييم أوروبي جزائري للشراكة بعد 12 عاماً من التطبيق". من الموقع : https://www.alaraby.co.uk/economy/2017/3/13 تم تصفحه يوم 2018/03/30 على الساعة: 09:30.

35- كعبش إسلام ، "خلفاوي: الجزائر على علم بالخطورة الأمريكية في النيجر".من الموقع: http://www.eldjazaironline.net تم تصفحه يوم 29-03-2017، على الساعة 18:30.

36- ناصري سميرة،"مفهوم الجريمة المنظمة وأنواعها ".من الموقع الالكتروني: http://www.0503samira.maktoublog.com/about/22/ تم تصفحه يوم 02-12-2012 ، على الساعة 20:23.

37- ولد إبراهيم الحاج ، "أزمة شمال مالي ...تداعيات الداخل و انفجار الإقليم ". **تقرير مركز الجزيرة للدراسات** ، 19 فبراير 2012 من الموقع:
http://studies.aljazeera.net/mritems/Documents/2012/2/19/2012219112627591734north%20Mali%20crisis.pdf تم تصفحه يوم 15-05- 2017على الساعة 11:31.

38- ولد الأمير سيد أحمد،"عملية برخان العسكرية الفرنسية بالساحل :حدود النجاح وعوامل الإخفاق". **تقرير مركز الجزيرة للدراسات** 14 فبراير2016، ص.04 ،من الموقع :
http://studies.aljazeera.net/mritems/Documents/2016/2/4/20162498125 22734French-military-barchanCoast.pdf ، تم تصفحه يوم15-02-2018 ،على الساعة 19:10.

39- و.م.ع، "مندوبية التخطيط: معدل البطالة ارتفع في 2017". من الموقع : http://ar.le360.ma/economie/114173 تم تصفحه يوم 01-04-2018 على الساعة 12:30.

40- " ليبيا تعمق الإنقسامات على واقع الأفق السياسي المحدود".تقدير موقف ،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، نوفمبر 2016، من الموقع:
http://www.dohainstitute.org/release/76272664-0270-428c-8bab-4ba49373f0f0 تم تصفحه 20-03-2017 على الساعة 17:05.

41- "الأمن في ليبيا شرعية الدولة وسطوة السلاح". مركز الجزيرة للدراسات ،29 جانفي 2012 ،ص. من الموقع :
http://studies.aljazeera.net/mritems/Documents/2012/1/29/2012129132032881734Security%20in%20Libya.pdf تم تصفحه يوم 14-03-2017،على الساعة 17.30.

42- "إختتام المؤتمر الوزاري لدول عدم الانحياز بالجزائر 30ماي 2014". من الموقع :
http://www.alhadath.net/servlet/aa/pdf/ef556a89-1108-43cb-b10a-f212dbb1ee71 تم تصفحه يوم 14-03-2017،على الساعة 15.30.

43- بيان الرباط ، **نحو استراتيجية أمنية مغاربية مشتركة** ، اجتماع وزراء داخلية دول اتحاد المغرب العربي ، ص ص 03-06.http://www.interieur.gov.dz

44- "تونس مخيرة بين قبول القاعدة العسكرية الأمريكية أو العلاقة مع الجزائر"، من الموقع: http://elhiwardz.com/national/21678/ ،تم تصفحه يوم 30-03-2018، على الساعة 14:10.

45- "الجزائر تقرر حجز الصفقات العمومية لصالح الشركات المحلية". من الموقع :
https://www.cnbcarabia.com/news/view/36265/program/43 تم تصفحه يوم15-02-2018 ،على الساعة 19:20.

46- "الجزائر معطيات جغرافية ".من الموقع :
http://www.elmouradia.dz/arabe/algerie/geographie/algeriear.htmتم تصفحه يوم 08-06-2015. على الساعة 20:12.

47- "النيجر تناضل لتأمين حدودها في أعقاب أزمة مالي".12 /2013/09. من الموقع :
http://www.irinnews.org/ar/report/3895 تم تصفحه يوم 12-03-2017، على الساعة 14:30.

48- "حكومتا الجزائر والمغرب تتبادلان الاتهامات بسبب لاجئين سوريين". من الموقع : http://www.bbc.com/arabic/middleeast-39685766 ،تم تصفحه يوم 20-02-2018، على الساعة 10:20.

49- "عودة الدفء للعلاقات الجزائرية الموريتانية بعد أزمة دبلوماسية". من الموقع : http://www.middle-east-online.com/?id=225691 تم تصفحه يوم 14-03-2017 ،على الساعة 10.00.

50- "الجزائر والنيجر توقع ثمان اتفاقات تعاون".من الموقع: http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20161027/92251.html يوم 02-10-2017 ،على الساعة09:0

51- تقرير البنك الدولي ، "**ليبيا أفاق اقتصادية ربيع** 2016 ".من الموقع: http://pubdocs.worldbank.org/en/480351460468955827/Libya-MEM-ara.pdf :تاريخ الدخول 2016/12/12 على الساعة 23.00.

52- تقرير البنك الدولي، "**ليبيا أفاق اقتصادية أبريل** 2017 ".من الموقع: http://pubdocs.worldbank.org/en/522341492371742109/Libya-MEM2017-ARA.pdf تم تصفحه يوم 28-03-2018 على الساعة 23.00.

53- "الجزائر-مالي: البيان المشترك المتوج للدورة ال12 للجنة المختلطة الكبرى". 05/11/2016 http://www.mae.gov.dz/news_article/4388.aspx تم تصفحه يوم 12-12-2016 على الساعة 10:12

54- "راوية يعرض الوضعية المالية الحالية للبلاد 27 سبتمبر 2017 ".من الموقع: https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/medias-et-presse-2/articles-de-presse/1261-2017-2 ،تم تصفحه يوم 22-02-2018 ،على الساعة 15.15.

55- "رفضت الجزائر المشاركة في إجتماع G5" ساحل" بباريس". من الموقع : https://www.djazairess.com/essalam/65532

56- "العلاقات الاقتصادية والتجارية بين المغرب والجزائر" .من الموقع: https://www.maghress.com/oujdia/13779تصفحه يوم 02-10-2017 ، على الساعة09:02.

57- "عملية فجر ليبيا" .من الموقع :
http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2014/8/23/%D8%B9%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D8%AC%D8%B1-%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A7 تم تصفحه 19 -03-2017 على الساعة 23:56.

58- "محلل الأزمة بين الجزائر والمغرب قد تصل إلى قطع العلاقات".من الموقع :
https://www.alhurra.com/a/morocco-algeria/398544.html يوم 02-12-2017 ، على الساعة18:02.

59- الموقع الرسمي لوزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، "السيد سلال يؤكد إرادة الجزائر في تسوية الأزمة الليبية في إطار آلية الدول المجاورة". من الموقع:
http://www.mae.gov.dz/news_article/2410.aspx تم تصفحه يوم 14-03-2017، على الساعة 16.30.

60- ــــــــــــــ ،"الأطراف الليبية المشاركة في إجتماع الجزائر مع مبدأ الحفاظ على وحدة ليبيا ومكافحة الإرهاب". من الموقع http://www.mae.gov.dz/news_article/2915.aspx : تم تصفحه يوم 14-03-2017،على الساعة 15.30.

61- ــــــــــــــ،"مالي :الدبلوماسية الجزائرية لبعث حركية تنفيذ اتفاق السلم والمصالحة".20/06/2016 http://www.mae.gov.dz/news_article/4119.aspx تم تصفحه يوم 12-12-2016 عل الساعة 14:12.

62- ــــــــــــــ ،"التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق السلم و المصالحة في مالي : مرحلة هامة نحو تسوية نهائية للأزمة". من الموقع:
http://www.mae.gov.dz/news_article/2891.asp ،تم تصفحه يوم 12-12-2016.

63- ــــــــــــــ، "بيان الاجتماع الوزاري لدول منطقة الساحل و الصحراء". 17-03-2010 ، من الموقع: Www .mae.dz تم تصفحه يوم 12-12-2013 ،على الساعة 20:02.

64- موسوعة مقاتل الصحراء. من الموقع:
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Dwal
Modn1/Mali/Sec02.doc_cvt.htm تم تصفحه يوم 01-04-2018 على الساعة
.19:30

65- ــــــــــــــــــ. من الموقع
:http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Dwal-
Modn1/Niger/Sec02.doc_cvt.htm تم تصفحه يوم 01-04-2018 على الساعة
.19:08

66- "واشنطن تفتح في النيجر قاعدة جديدة لطائرات الاستطلاع من دون طيار". من الموقع
:https://www.djazairess.com/elmassar/25740

67- "وثيقة النص الكامل للحوار الوطني الشامل بموريتانيا ،البيان الصحفي". من الموقع : تم
تصفحه يوم 18-04-2017 على الساعة 14.23
http://www.elbayan.net/new/index.php/2015-03-26-20-51-56/3110-
2016-10-23-16-11-04

68- "وزير الخارجية الجزائري يتهم المغرب بتبييض أموال المخدرات في إفريقيا"، من الموقع:
http://www.alquds.co.uk/?p=812139 تم تصفحه يوم 23-04-2018، على الساعة
.10:48

69- وزارة الشؤون الخارجية التونسية ،"تونس والصين تحتفلان بالذكرى الخمسين لإقامة
العلاقات الدّبلوماسية بينهما".من الموقع:
http://www.diplomatie.gov.tn/index.php?id=27&L=1&tx_ttnews[tt_news]=
1718&tx_ttnews[backPid]=27&cHash=1638a97d8c1c3bbfeaa2e0a90f284
d72

70- "ماذا يفعل الأمريكيون في موريتانيا؟". من الموقع:
http://alaqssa.org/?q=node/1627 تم تصفحه يوم 06-04-2018 عل الساعة
.12:13

**ثانيا: باللغة الأجنبية :**

**A- Documents officials**

1) Plagnol Henri et Francois Loncle, « la situation sécuritaire dans les payes de la zone sahélienne ». **Rapport assemblée nationale**, la commission des affaires étrangères, 2012.

2) protocole additionnel à la convention des nation unie contre la criminalité transnationale organisée visant a prévenir et punir la traite des personnes en particulier des femmes et des enfants.

3) République Algérienne Démocratique et populaire, (loi N°17-11 correspondant au 27 Décembre 2017 Portant Loi De Finance Pour2018),Journal Officiel, N° 76, 28 décembre 2017.

**4)** Security Council Report of the Secretary-General on the situation in the Sahel region United Nations S/2013/354.

5) United nations ,security council, resolution 1970(2011). 26/02/2011

6) United nations ,security council, resolution 1973(2011). 17/03/2011

7) United Nations, Security Council , Resolution 2071 (2012) . /10/ 2012.

**B-Livers**

- **English**

1) Baylis John, «international and global security in the post cold war era ». in John Baylis and Seteve Smith,**The globalization of word politics.**(newyork: oxford press ,2ed, 2001).

2) Dussouy Gérard, **les théories de l'interétatique traité de relations internationales**. (Paris : editions l'harmattan ,tome02 ,2008).

3) Kaplan Robert D, **the revenge of geography** ,(new york ,random house ,2012).

4) Mahan Alfred T, **the problem of Asia and its effect upon international policies**.( Boston: little Brown and company,1900 ).

5) Mearsheimer John J, **the tragedy of great power politics**. (new york: nortom, **2001**).

6) Messner J.J. ,Nate Haken,**The Fragile States Index 2017**,The Fund for Peace, Washington.

7) Roche Jean jaques, **théories des relations internationales** .(paris :édition Montchrestien , 5 eme ,2004).

8) Rosenau James N. ,"comparing foreign policies :why, what ,how" ;in jamames Rosenau **comparing foreign policies :theories, finding methods**(. new York sage publications 1974).

9) _____, **international politics and foreign policy**.(new york: the free press, 1969).

- **Français**

1) Abis Sébastien ,**entre unité et diversité :la méditerranée plurielle** .(paris :fondation méditerranéenne d'études stratégiques ,2004).

2) Ardit Claude et janin pierre et Alin marie, **La Lute Contre L'insécurité Alimentaire au Mali**, (paris: karthala, 2011).

3) charillon Fréderic , **politique étranger :Nouveaux regards**. (paris : presse de la fondation N/ationale des science politique 2002).

4) Gazao Atoine, **L'essentiel Des Relations Internationales**.(Paris : Galino, Ed.05, 2009).

5) Gillesetautre Bordessoule, **Sahara: guide de voyage**. (paris: Nathan , 2003).

6) Guechi Djamel Eddine, **l'union de Maghreb arabe: intégration régional et développe- ment économique**. (Alger: casbah édition, 2002).

7) Mutin Georges , **Géopolitique de monde arabe** , (paris :ellipes ,2001).

8) Nezzar Khaled, **Mémoire du général**. (Alger: édition chihab,1999).

9) Nicole Grimaud **,La Diplomatie Algérienne ,une bilan historiquement positif L'Akehal Mokthar L'Algérie de L'indépendance à L'Etat d'Urgenc**e,( paris).

10) rosier Stéphane, **géographie politique et géopolitique une grammaire de l'espace politique**. (paris : ellipses ,2003).

11) Tardonnet Maxime, **Migration:La Nouvelle Vague Question Contemporaines**.(Paris; L'harmattan ; 2003).

**C-Revus**

- **English**

1) Achary Amitave, «Humman Security: east verus west». **international journal**, (summer 2001) .

2) ammour Laurance aida ,Algeria the sahel and curent crisis .barcelona **center for international affairs barcelona** ,spain junuary 2013.

3) Bakrania SHIVIT " Libya: Border security and regional cooperation" UK:GSDRC, University of Birmingham, **Rapid Literature Review**2014.

4) Costedoat Pierre-Jacques , « Synthése ANMO Afrique du Nord ,Moyen-Orient ». **scutum security first** (,N°82 Septembre 2017).

5) D fearon James, «domestic politics foreign policy and theories of international relation». **Rev politics science**, (N°01, 1998).

6) Koeph Tobias ",France and the fight against terrorism in the Sahel" . institue francais des relation international, **ifri** ;paris france juin 2012.

7) Langumba francis keili : small arms and light weapons transfer in west Africa ,a stock- taking. in the complex dynamics of small arms in west Africa. **disarment forum**, Geneva, January 2009.

8) Rose Gideon, «Neoclassical realism and theories of Foreign Policy ». **World Politics.** (vol51 N°1, oct 1998 ).

9) Sekhri Sofiane. « The role approach as a theoretical framework for the analysis of foreign policy in third world countries ». **African Journal of Political Science and International Relations**: (Vol. 3, N°10, October? 2009).

- **Français**

1) Amiori Bachir,'' communiqué final pour une stratégie régionale'',**ELDJIACHE** ,(N°579, octobre 2011).

2) antil Alain," Le boom minier au Sahel Un développement durable?", **Ifri** ,(N°02, 2014), p.09.

3) Benattar Abdnour ,"la sécurité national algérienne dans les années 90 :entre la méditerranée et le sahara" .**the Maghreb review** ,(vol,18,N°34, 1993).

4) Berghezan Georges, « Militaires occidentaux au Niger: présence contestée, utilité à démontrer » .**GRIP**, 07 novembre 2016.

5) Bernus Edmond. « Le sahel oublie » **Reveu tiers monde** ,(vol34 n°134, 1993).

6) Dariach Bassma , «L'euro Méditerranée Comme Enjeu De Société » ,**Politique Etranger** , (N°11, 1998).

7) Défis sécuritaires au Sahel. «L'indispensable coordination régionale » , **eldjeich** ,( N°644, mars 2017).

8) Donneur André et Oning Beyleriean, «la politique étranger: état des travaux scientifique» . **études internationales** ,(vol 15,N° 4, 1984).

9) Dufour Julia,Claire Kupper ,Goups , « armée au nord-mali : etat des lieux ,fiche docume,taire ». **GRIP**(group de la recherche et d'information sur la pais et la securite) 6juillet 2012.

10) Dumont G´erard-François. « La Géopolitique des populations du sahel [Sahel : ´ the populations géopolitique] ». **Cahier du CEREM** (Centre d'´etudes et de recherche de l'Ecole ´ militaire), 2009.

11) goubi S. ,les efforts consentis par l'Algérie ,**ELDJIACHE.**( N°157 ,janvier 2011).

12) Favarel Gilles –Garrigues,"La criminalité organisée transnationale : un concept à enterrer ? » **L'économie Politique**(.N°15 ,MARS ,2002).

13) Gros Philipe , « De Odyssy a unified proector : bilan transition ,perspectives et premiers enseignement en libye ».**fondation pour le recherche stratégique** ,note (N° 404/ 11 ,21/04/2011).

14) Lagatta Martina , Ulrich Kaorck, Manuel Manrique, Pekka Hakala, « L'Algérie: un potentiel sous-exploité pour la coopération en matière de sécurité dans la région du Sahel, direction génerale despolitiques externes département thématique», **Union européenne** , Bruxelles , juin 2013.

15) Lohmann Annette , « who owns the sahara ? old conflicts , new menaces : mali and the central sahara between the touareg , alquaida and organized crime" **friedrich – ebert stifting** , Nigeria,juin 2011

16) Meier Astrirf ,"natural disaster ?Droughts and epidemies in pre-colonial sudanic Africa ",**the medieval history journal** ,2007.

17) Reveillard Christophe, « retour sur quelque éléments géopolitiques en méditerranée » **UMR Roland mousnier** ;paris ,novembre 2008.

18) taje Mehdi ,« Vulnerabilites et gavteurs d'insecurité au sahel in enjeux ouest africains», **CSAO &OCDE**, (N°01,2010).

19) « 21 tonnes de vêtements et chaussures envoyées au peuple nigériens »,**El-Djeich ,** (N°654 ,janvier 2018)

**D- Les conférences**

1) Beneš Vít, " **Role theory: A conceptual framework for the constructivist foreign policy analysis?**". Paper prepared for the Third Global International Studies Conference "World Crisis. Revolution or Evolution in the International Community?", 17-20 August2011, University of Porto, Portugal

**F- Les sources électroniques**

1) Baumann Rainer and others, Power and Power Politics: Neorealist Foreign Policy Theory and Expectation about German Foreingn Policysience unification.p.4 http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.618.1212&rep=rep1&type=pdf consulter le 12-03-2016.a10:13.

2) Rhoubachi Boualem, «La clôture frontalière, nouvelle pomme de discorde entre le Maroc et l'Algérie » ,http://www.france24.com/fr/20140730-maroc-algerie-cloture-frontiere-fermeture-diplomatie-mur-barriere-oujda , consulte le 20-02-2018, a15 :20.

3) Thies Cameron G.. "Role Theory and Foreign Policy". May 2009. In:http://www.isanet.org/compendium_sections/2007/06/foreign_policy_.html consulter 04-07-2015.a 12 :15

4) Wakli Essaïd, L'Algérie accorde une aide de 500 millions de dollars à la Tunisie. http://www.algerie-focus.com/2014/05/lalgerie-accorde-une-aide-de-500-millions-de-dollars-a-la-tunisie/. Consulté le 14-03-2017, a 18:13.

5) Algeria military strangth , current military capabilities and available firepower for for the nation of Algeria.

6) Algérie: Le pays et le Niger signent 9 accords et mémorandums d'entente : http://fr.allafrica.com/stories/201703170774.html, consulte le 21-02-2018 ,a10 :20

7) Élection de l'assemblée nationale constitution du 23 octobre 2011 en Tunisie, Rapport de la Mission d'observation de la Francophonie http://democratie.francophonie.org/IMG/pdf/MOE_TUNISIE_Rapport_de_Mission_DEF.pdf consulter12-05-2017.

8) https://www.globalfirepower.com/country-military-strength-detail.asp?country_id=algeriaconsulterle 08-03-2018.a09:15.

9) Les compétences des Commissions permanentes, http://www.apn.dz/fr/instance-et-organes/les-commissions-

permanentes/competences-des-commissions-permanentes.consulter 10-08-2017. a 14:20.

10) Maroc : rapport de suivi de la situation économique (avril 2017) http://pubdocs.worldbank.org/en/954711492370057969/Morocco-MEM2017-FRE.pdf, consulter le 01-04-2018 a 13 :30.

11) Ministre des Affaires étrangères « Communique Final,7ème réunion des Ministres des Affaires Etrangères des pays voisins de la Libye »: http://www.mae.gov.dz/news_article/3557.aspx.consult le12-01-2018,a 15:23.

12) ———————, « L'Algérie et le Maroc animés d'une "forte volonté" d'imprimer une "nouvelle impulsion" à leurs relation »s : http://www.mae.gov.dz/news_article/960.aspx consulté le 02-10-2017,a 13:12.

13) ———————, « L'Algérie et le Maroc signent un mémorandum pour la mise en place d'un mécanisme de consultations politiques »: http://www.mae.gov.dz/news_article/941.aspx,consulté le 02-10-2017, a09:09.

14) ———————, « Messahel salue les relations bilatérales privilégiées entre l'Algérie et la Mauritanie et les perspectives de développement de la coopération commercial » : http://www.mae.gov.dz/news_article/5130.aspx consulte le 12-12-2017, a 12 :13.

15) ——————— « Communiqué commun algéro-libyen », http://www.mae.gov.dz/news_article/1029.aspx consulté le 14-03-2017, a 13:30.

16) ــــــــــــــــــــــ « Nécessaire activation du mécanisme A3 en tant que ligne de front de l'action diplomatique au niveau de l'ONU (Lamamra) » http://www.mae.gov.dz/news_article/4473.aspx consulter le 18-01-2018.a 16:04.

17) « Rémi CarayolSahel : Barkhane, conçue pour durer » : http://www.jeuneafrique.com/mag/252771/politique/sahel-barkhane-concue-pour-durer/, consulté le 22-02-2018 ,a 14 :23

18) Tunisie : rapport de suivi de la situation économique (octobre 2017). http://pubdocs.worldbank.org/en/410931507729377994/MEM-Oct2017-Tunisia-FRE.pdf consulter le 01-04-2018 a 13 :30.

# الفهارس

**1-فهرس الخرائط :**


- **خريطة رقم 01:** تمثل الموقع الجغرافي للجزائر..... 31
- **خريطة رقم 02:** تمثل تضاريس الجزائر.....33
- **خريطة رقم 03:** تمثل الأقاليم المناخية في الجزائر.....34
- **خريطة رقم 04:** تمثل التوزيع السكاني في الجزائر.....36
- **خريطة رقم 05:** تمثل توزيع البترول والغاز في الجزائر.....37
- **خريطة رقم 06:** تمثل الأحواض البترولية في الجزائر.....38
- **خريطة رقم 07:** تمثل الموقع الجغرافي للمغرب العربي.....68
- **خريطة رقم 08:** الخصائص التضاريسية للمغرب العربي..... 69
- **خريطة رقم 09:** الموقع الجغرافي لمنطقة الساحل الإفريقي.....74
- **خريطة رقم 10:** الموقع الجغرافي لدولة المالي..... .....75
- **خريطة رقم 11:** الموقع الجغرافي للنيجر.....76
- **خريطة رقم 12:** الموارد الطبيعية لدول المغرب العربي.....83
- **خريطة رقم 13:** خريطة إقتصادية لدول المغرب العربي.....84
- **خريطة رقم 14:** تمثل الموارد الطاقوية لمنطقة الساحل الإفريقي.....92
- **خريطة رقم 15:** تمثل الموارد الطاقوية لدولة مالي.....93
- **خريطة رقم 16:** تمثل الإقتصادي النيحري.....96
- **خريطة رقم 17:** تمثل الأقليات في مالي.....100
- **خريطة رقم18:** تمثل أهم اللغات المستخدمة في جمهورية مالي.....101
- **خريطة رقم19:** تمثل أهم اللغات في النيجر.....102

- **خريطة رقم 20:** تمثل أماكن تواجد قوات التحالف البحرية في بداية التدخل الدولي في ليبيا.....114
- **خريطة رقم 21:** توضح مناطق تواجد التوارق.....121
- **خريطة رقم 22:** توضح أماكن تواجد القوات الفرنسية في شمال مالي.....127
- **خريطة رقم 23:** تمثل منطقة تقنتورين.....141
- **خريطة رقم 24:** تمثل أهم مناطق العبور للهجرة غير الشرعية نحو أوروبا.....150

**2-فهرس الجداول :**


- **الجدول رقم 01:** يمثل طول الحدود المشتركة مع دول الجوار الجزائري.....31
- **الجدول رقم 02:** يمثل تطور إنتاج النفط في ليبيا خلال الفترة (2010-2017)....85
- **الجدول رقم 03:** يمثل أهم الحقول البترولية في موريتانيا وإحتياطاتها.....90

**3- فهرس الملاحق:**


- **الملحق رقم 01:** مهام وزير الخارجية الجريدة الرسمية.....224
- **الملحق رقم02:** أسباب النزاع في مالي.....227
- **الملحق رقم 03:** جدول حصيلة السداسي الأول لسنة 2017.....228

**4-فهرس المحتويات :**

**إهداء**

**شكروتقدير**

**مقدمة.....01**

**الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة الخارجية الجزائرية.....12**

**المبحث الأول:** نظريات العلاقات الدولية المفسرة للسياسة الخارجية الجزائرية .....13

المطلب الأول: النظرية الواقعية والواقعية الجديدة.....13

المطلب الثاني: النظرية الليبرالية.....21

المطلب الثالث: نظرية الدور.....24

**المبحث الثاني:** محددات السياسة الخارجية الجزائرية .....29

المطلب الأول: المحددات الداخلية.....29

المطلب الثاني: المحددات الخارجية.....45

**المبحث الثالث:** مبادئ وأهداف السياسة الخارجية الجزائرية .....49

المطلب الأول: مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية.....49

المطلب الثاني: أهداف السياسة الخارجية الجزائرية.....51

**المبحث الرابع:** مؤسسات صنع السياسة الخارجية الجزائرية .....**53**

المطلب الأول: المؤسسات الرسمية .....53

المطلب الثاني: المؤسسات غير رسمية.....57

**الفصل الثاني: الأهمية الإستراتيجية لدول الجوار الجزائري. .....64**

**المبحث الأول:** الأهمية الجيوسياسية لدول الجوار الجزائري.....65

المطلب الأول: دول الجوار المغاربي (المغرب العربي).....66

المطلب الثاني: دول الساحل الإفريقي (مالي والنيجر).....71

**المبحث الثاني:** الأهمية الجيو إقتصادية.....83

المطلب الأول: دول الجوار المغاربي.....83

المطلب الثاني: دول الساحل الإفريقي (مالي والنيجر).....92

**المبحث الثالث:** الأهمية الحضارية. .....98

المطلب الأول: دول الجوار المغاربي.....98

المطلب الثاني: دول الساحل الإفريقي (مالي والنيجر).....99

**الفصل الثالث: التحولات الإقليمية وإنعكاساتها على الجزائر.....107**

**المبحث الأول:** دول الجوار المغاربي.....106

المطلب الأول: الأزمة التونسية.....106

المطلب الثاني: الأزمة الليبية.....112

**المبحث الثاني:** دول الساحل الإفريقي (مالي والنيجر).....121

المطلب الأول: الأزمة في مالي.....121

المطلب الثاني: الأوضاع في النيجر.....130

**المبحث الثالث:** انعكاسات التحولات الإقليمية على الجزائر.....133

المطلب الأول: الإنعكاسات السياسية والأمنية.....133

المطلب الثاني: الإنعكاسات الإجتماعية.....149

**الفصل الرابع: السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دول الجوار ومستقبلها..... 158**

**المبحث الأول:** إستراتيجيات الجزائر اتجاه التحولات الإقليمية.....159

المطلب الأول: على المستوى الثنائي.....159

المطلب الثاني: على المستوى المتعدد الأطراف.....185

**المبحث الثاني:** تحديات السياسة الخارجية الجزائرية.....194

المطلب الأول: التحديات الداخلية.....194

المطلب الثاني: التحديات الإقليمية .....197

المطلب الثالث: التحديات الدولية .....202

**المبحث الثالث:** مستقبل السياسة الخارجية الجزائرية.....**208**

المطلب الأول: السيناريو الإتجاهي (بقاء الوضع على حاله) .....208

المطلب الثاني: السيناريو التفاؤلي (تغيير الوضع نحو الأحسن).....210

المطلب الثالث: السيناريو التشاؤمي( تغيير الوضع نحو الأسوأ).....212

**الخاتمة**.....**217**

**الملاحق**.....**224**

**قائمة المصادر والمراجع**.....**231**

**الفهارس**.....**265**

**الملخص**.....**273**

# الملخص

الملخص:

تحاول هذه الدراسة " **السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دول الجوار في ظل التحولات الإقليمية الراهنة**"، معرفة قدرة تكيف السياسة الخارجية الجزائرية مع التحولات التي شهدتها الدول المجاورة بما يتماش ومبادئ سياستها الخارجية المستمدة من المواثيق الدولية والوطنية.

وبحكم الموقع الجيواستراتيجي للجزائر والإمكانات المتنوعة التي تتوفر عليها، وكدولة عرفت عدة تأثيرات نتيجة لما شهدته دول الجوار من احتجاجات، وأزمات سياسية، ونزاعات مسلحة التي كانت لها تداعيات كبيرة على الجزائر، بظهور التهديدات الأمنية اللاتماثلية من هجرة غير شرعية ،لاجئين ، تحالف المنظمات الإرهابية مع الجريمة المنظمة ،مما أدى لانتشار السلاح، تجارة المخدرات ،غسيل الأموال و اتجار بالبشر وغيرها من التهديدات الجديدة التي أثرت سلبا على الجزائر خاصة الحدود الجنوبية .فنتيجة لهذه التهديدات توجب على صانع القرار الجزائري اتخاذ كافة التدابير اللازمة لتحقيق امن واستقرار المنطقة بما يتوافق ومبادئ السياسة الخارجية. فعلى الرغم من التحديات التي تعيق صانع القرار الخارجي إلا أن الجزائر تسعى دائما لحل الأزمات الإقليمية بالطرق السلمية ورفض التدخل الأجنبي المتعارض مع مبادئ سياستها الخارجية. والبحث عن مقاربة شاملة لتحقيق الأمن وتنمية المنطقة، بما يعزز مكانتها على الصعيدين الإقليمي والدولي.

**الكلمات الرئيسية: السياسة الخارجية الجزائرية –التهديدات الأمنية – التحولات الإقليمية.**

**Résume :**

Cette étude « **La politique étrangère algérienne envers ses pays voisins au sein des changements régionaux actuels.** » tente de connaître la capacité de l'adaptation de la politique étrangère algérienne aux changements observés par les pays voisins , doit correspondre aux principes de sa politique étrangère Inspiré des chartes internationales et nationales.

Grace à la situation géostratégique de l'Algérie et des diverses possibilités que possède ce pays , et en tant qu'État qui a connu plusieurs effets à la suite des pays voisins, des manifestations, des crises politiques et des conflits armés ont eu des répercussions importantes sur l'Algérie. Avec l'apparence de menaces sécuritaires provenant de l'immigration clandestine, des réfugiés, de l'alliance des organisations terroristes avec le crime organisé, entraînant la prolifération des armes, le trafic de drogue, le blanchiment d'argent, la traite des êtres humains et d'autres menaces, Ce qui a eu a influencé négativement l'Algérie, en particulier sur la frontière sud .A cause de ces menaces, le décideur algérien doit prendre toutes les mesures nécessaires pour assurer la sécurité et la stabilité dans la région conformément aux principes de la politique étrangère. Malgré les défis qui freinent le décideur externe, l'Algérie cherche toujours à résoudre pacifiquement les crises régionales et rejette les interférences étrangères qui sont contraires à ses principes de politique étrangère. Et la recherche d'une approche globale de la sécurité et du développement de la région, renforçant sa position aux niveaux régional et international.

Mots-clés: Politique étrangère algérienne - Menaces de sécurité - Changements régionaux - Sécurité –

**Abstract :**

This study named "**Algerian foreign policy towards the neighboring countries in light of the current regional transformations**" attempts to know the ability of Algerian foreign policy adaptation to changes witnessed by neighboring countries in line with the principles of its foreign policy derived from international and national charters.

Due to its geo-strategic location, its varied potential, and the effects it has experienced as a result of the neighboring countries of protests, political crises and armed conflicts, which has had significant repercussions on the emergence of security threats asymmetric in parallel with the spread of arms, drugs, money laundering, human trafficking and other new threats that negatively affected Algeria, especially in the southern border. Therefore, the decision maker must take the necessary measures to achieve area's security and stability according to foreign policy principles. Despite external challenges, Algeria is always seeking to resolve regional crises peacefully, reject foreign interference Contradictory with its foreign policy principles, and seek a comprehensive approach to security and regional development that will strengthen its regional and international standing.

**Key words: Algerian foreign policy – security threats – regional transformations.**